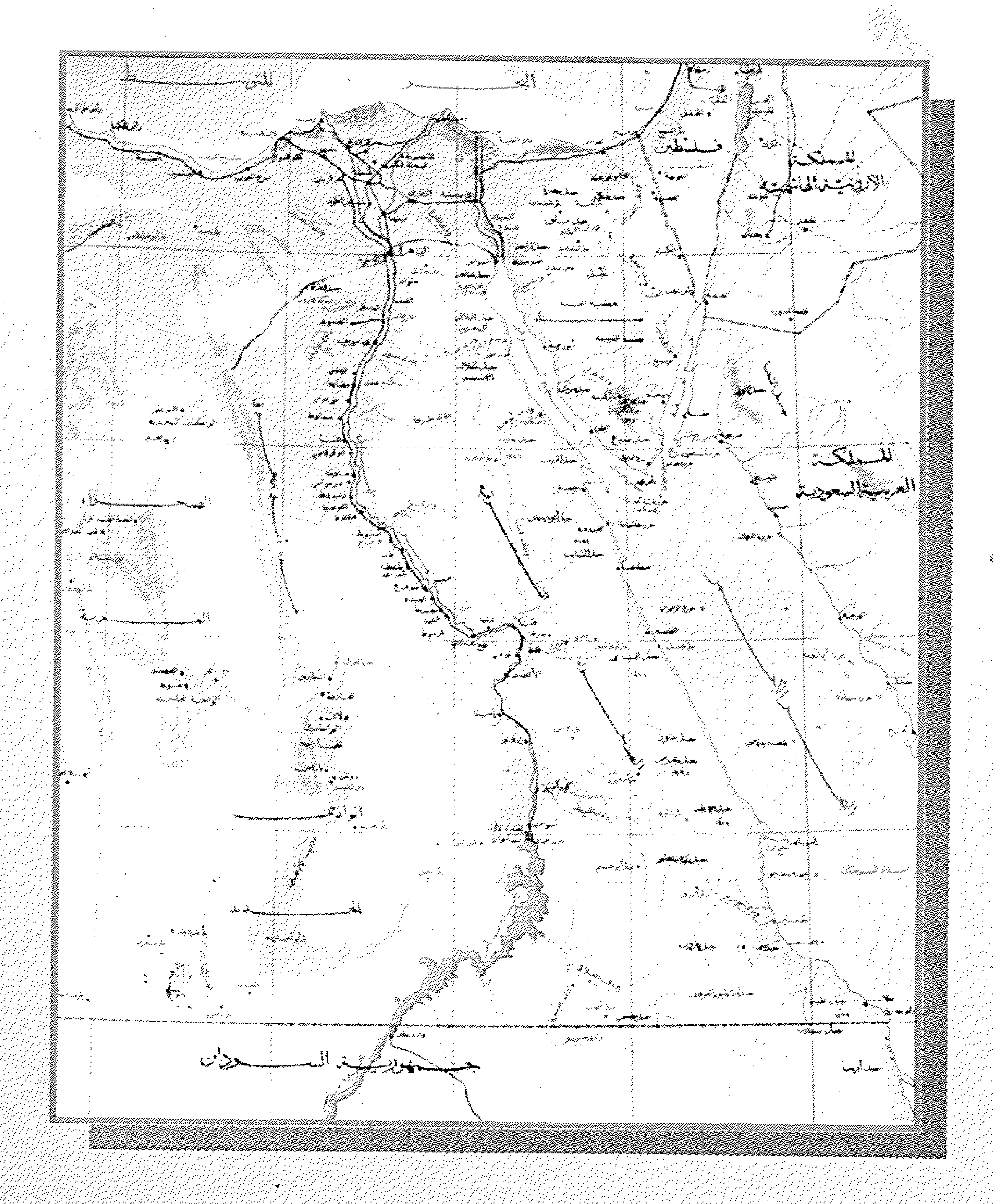
المجلس الأعلى للثقافة
الشعب واللجان الثقافية
لجنة الجغرافيا



أبحاث ندوة الأقسام الإدارية في مصر

قاعة الندوات بالمجلس الأعلى للثقافة

المجلس الأعلى للثقافة
١٩٩٩

المجلس الأعلى للثقافة

الشعب واللجان الثقافية

لجنة الجغرافيا

أبحاث ندوة
الأقسام الإدارية فى مصر

الأربعاء ٢٥ مارس ١٩٩٨

قاعة الندوات بالمجلس الأعلى للثقافة



١٩٩٨

كلمة الافتتاح للدكتور محمد رياض - مقرر الندوة

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

يشرف لجنة الجغرافيا بالمجلس الأعلى للثقافة حضوركم لمناقشة موضوع الأقسام الإدارية فى مصر ، وهو ربما يكون موضوعا من موضوعات الساعة الآن نظرا لمجموعة المتغيرات الحادثة فى مصر والتى استوجبت أشكالا متعددة من التغيير فى الكثير من الهياكل الاقتصادية والعمرانية المصرية . هذه التغيرات تحتاج إلى تدعيمها بمتغيرات فى مجال الإدارة من أجل استكمال أشكال التنمية المرغوبة بصورة أوفق وضوابط إدارية أكثر إحكاماً . وفى هذا قيل أن أحد أهم مشكلات مصر هى المشكلة الإدارية .

والموضوعات المطروحة فى ملف أوراق الندوة بين أيديكم تنتظم فى ثلاثة محاور هى :

المحور الأول يتناول البعد التاريخى للأقسام الإدارية المصرية خلال العصور المختلفة من خلال بحثين كتبهما أ . د . عبد الفتاح محمد وهيبة ، و أ. د. أمين محمود عبد الله .

المحور الثانى يتناول الأوضاع الراهنة فى الأقسام الإدارية الحالية ، ما لها وما عليها من فاعلية مرجوة . ويتكون من ثلاث ورقات عن البعد السكانى لـ أ. د. أحمد على إسماعيل ، ودور الشرطة فى ظل النمو السكانى للدكتور المقدم عبد الكريم درويش ، وتعديلات الحدود الإدارية فى شرق الدلتا لـ أ. د. محمد حجازى .

المحور الثالث يتناول الأفكار التى تتردد من حين لآخر حول إيجاد أقسام إدارية جديدة يمكن أن تواكب مجريات الأمور فى مصر القرن القادم . ويتكون هذا المحور من ثلاث أوراق حول استراتيجية التغيير الإدارى لـ أ. د. أحمد خالد علام ، والتقسيم

الإدارى الجديد لمصر لـ أ. د. محمد رياض وأخيراً مقترحات ونماذج لتقسيم جديد لـ أ. د. أمين محمود عبد الله .

وسوف نجد أن الأوراق ، وبخاصة فى المحورين الثانى والثالث متداخلة بكثير من الموضوعية بحكم أن العلاقات الإدارية ما هى إلا هيكل تنظيمى لأعمال الإنسان ونشاطاته فى المجالات الاقتصادية والعمرانية وتركزه عدديا فى مناطق متميزة بعمق تاريخى ومساعى انتشاره على مسطح أوسع فى مناطق التنمية الجديدة .

سادتى

على قدر استجابتكم بالمناقشة والحوار سيقدر لهذه الندوة النجاح فى الخروج بتوصيات إيجابية من أجل مستقبل أفضل .

والسلام عليكم ...

كلمة الدكتور/ محمد صبحي عبد الحكيم

مقرر لجنة الجغرافيا

بسم الله الرحمن الرحيم

اعتادت لجنة الجغرافيا أن تعقد ندوة علمية كل عامين . فمنذ عامين عقدت ندوة عن تعمير الصحراء في مصر : تجارب الماضى وآفاق المستقبل . وكان اختيار الموضوع اختياراً موفقاً للغاية . فعقب الندوة بوقت قليل أعلنت الحكومة استراتيچية جديدة للخروج من الوادى الضيق . ويكفى أن مثل هذه الندوة نبهت الأذهان إلى أهمية البعد التوزيعى للسكان على خريطة مصر وأنه قد آن الأوان لوضع استراتيچية لإعادة توزيع السكان فى مصر .

وقد اخترنا لهذه الندوة موضوعاً على قدر كبير من الأهمية ، ذلك أن المتأمل لخريطة مصر الإدارية والمتتبع لما يطرأ عليها من تعديلات وتغيرات من آن إلى آخر يتوقف كثيراً أمام هذه التعديلات ليدرس جدواها ويتساءل إلى أى حد استندت هذه التعديلات إلى الأسلوب العلمى أم أنها قامت على أساس ضغوط إقليمية ومحلية .

إن الخريطة الإدارية الحالية لمصر هى خريطة موروثة منذ عهد محمد على . وقد خضعت منذ ذلك الوقت لتعديلات متعاقبة . استأذنه فى أن أتابع معكم – معتمداً على ذكراتى – بعض التعديلات التى أجريت على مستوى المحافظات خلال السنوات الخمسين الأخيرة .

ففى عام ١٩٤٩ كان وسط الدلتا مقسماً بكاملة بين مديريتين : المنوفية فى الجنوب والغربية فى الوسط والشمال . وكانت الغربية تشرف على ساحل البحر المتوسط فى

وسط الدلتا بكاملة . وأنشئت في ذلك الوقت (١٩٤٩) مديرية الفؤادية خصماً من الغربية ، فأصبح وسط الدلتا يضم ثلاث محافظات بدلاً من محافظتين . وقد تغير اسم المديرية بعد ذلك على نحو ما هو معروف إلى محافظة كفر الشيخ .

تعديل آخر طرأ على هذه المنطقة . كانت محافظة الدقهلية تقع بكاملها في شرق الدلتا فعدلت حدودها لتزحف إلى وسط الدلتا لتضم ثلاثة مراكز من وسط الدلتا خصماً من مديرية الغربية هي طلخا وشربين وبلقاس . أما دمياط فقد كانت محافظة تضم مدينة دمياط وحدها فأضيف إليها مركزان ، مركز يقع إلى الشرق من فرع دمياط وآخر إلى الغرب من فرع دمياط ، ثم استحدث مركز آخر هو مركز الزرقا .

وإذا انتقلنا إلى منطقة قناة السويس فقد كانت بورسعيد والأسماعيلية وما بينهما تحمل اسم محافظة القنال . أما السويس فكانت محافظة وحدها . ثم قسمت محافظة القنال إلى محافظتين هما بورسعيد والأسماعيلية . ثم أضيف إلى محافظة الاسماعيلية مركز من مراكز محافظة الشرقية هو مركز التل الكبير ، فلم تعد الاسماعيلية محافظة حضرية واختلفت في ذلك عن محافظتي بورسعيد والسويس . وأصبحت تصنف على أنها محافظة نصف حضرية .

وكانت محافظة السويس تضم مدينة السويس فقط فزحفت جنوباً لتضم جزءاً من محافظة البحر الأحمر وأصبحت حدودها الجنوبية عند الزعفرانة .

ثم أدخل تعديل أخير في شبه جزيرة سيناء حينما قسمت إلى محافظتين : شمال سيناء وجنوب سيناء . فقد اقتطع من محافظتي سيناء الضفة الشرقية لقناة السويس لتضم إلى محافظات القناة الثلاث .

وإذا انتقلنا إلى غرب الدلتا نجد تعديلاً حديثاً هو ضم مدينة السادات إلى محافظة

المنوفية فضلا عن شريط يربط بين المنوفية ومدينة السادات . فلم تعد محافظة المنوفية محافظة وسط دلتاوية ولكن أصبح لها جناح فى غرب الدلتا . وقد اتسع نطاق محافظة الاسكندرية لتضم أراضى من غرب الدلتا وأخرى من الساحل الشمالى .

وإذا انتقلنا جنوباً نجد حدثاً كبيراً وهو صيغة جديدة للحكم المحلى فى الصعيد وهو اعتبار مدينة الأقصر مدينة ذات طابع خاص لها شخصيتها المستقلة عن محافظة قنا .

ولعل آخر ما طرأ على الحدود الإدارية من تعديلات هو زحف الحدود الشرقية لمحافظات الصعيد لتضم أجزاء من محافظة البحر الأحمر . وقد وقعت هذه الحدود الجديدة مؤخراً على الخرائط ولكن هناك مشكلات متعلقة بتحديد هذه الحدود تحديداً نهائياً على الطبيعة

وليست هذه هى المشكلة الوحيدة الخاصة بترسيم الحدود الإدارية للمحافظات فهناك مشكلة الحدود بين محافظة بورسعيد ومحافظة شمال سيناء . ونطالع فى الصحف من آن إلى آخر مشكلات تتعلق بالحدود الإدارية بين المحافظات أشبه بمشكلات الحدود السياسية بين الدولة !

ولعل من المناسب أن أشير فى كلمتى الافتتاحية قضية مدى صلاحية نهر النيل ليكون حداً إداريا بين محافظتين . وقد ضمت مدينة طلخا - فى يوم ما - إلى محافظة الدقهلية لأنها مدينة توأم المنصورة . بينما نجد مدينتى زفتى وميت غمر وهما مدينتان توأم تتبع كل منهما محافظة غير الأخرى .

ولعل أبرز ما يمكن أن يثار لمناقشة هذه القضية هى اعتبار نهر النيل حداً إدارياً بين محافظتى القاهرة والجيزة . لقد كان النيل فى الماضى عامل فصل ولكنه بعد

إنشاء « الكباري » العديدة أصبح عامل وصل . ولذلك فإن القاهرة الكبرى أصبحت الإطار المكاني للتخطيط العمراني للمجمع الحضري الواحد الذي يضم إلى جانب محافظة القاهرة ، مدينة الجيزة ومدينة شبرا الخيمة . إن العلاقات المكانية بين القاهرة والجيزة قضية تحتاج إلى دراسة ومناقشة في ندوتكم هذه . ويكفي أن نذكر أن جامعة القاهرة تقع في الجيزة ، وشيراتون القاهرة يقع في الجيزة . وأن القاهرة عاصمة الجمهورية رغم أن بعض الوزارات تقع في الجيزة . وأحسب أن الجغرافيين مرشحون قبل غيرهم من ذوي الاختصاص في التصدي لهذا الموضوع . ومن هنا اخترنا موضوع الأقسام الإدارية موضوعاً لندوتنا هذا العام .

ونحن لا ندعي أننا سنقدم من خلال هذه الندوة للحكومة خريطة إدارية حديثة لمصر فإن مثل هذه الخريطة تحتاج إلى جهد علمي ضخم . ولكن يكفي أن ننبه الأذهان إلى العيوب والمشكلات المتعلقة بالتقسيم الإداري لمصر ، وأن الخريطة الحالية بحاجة إلى مراجعة وإعادة نظر .

وثمة قضية أخرى تتعلق بالتقسيم الإداري وهي أننا أخذنا بمبدأ التخطيط الأقليمي وقسمت مصر إلى أقاليم تخطيطية أو اقتصادية لتكون أطراً مكانية لاجراء التخطيط الأقليمي . وقد اعتمد هذا التقسيم اعتماداً كبيراً على الأقسام الإدارية . وقد تعثرت تجربة التخطيط الأقليمي في مصر رغم أننا بدأنا هذه التجربة منذ عشرين عاماً . ولعل أحد عوامل هذا التعثر هو أن تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطة إعتمد – أساساً – على التقسيم الإداري إذ أن كل إقليم من الأقاليم السبعة – وقد كانت ثمانية أدمج منها إقليمان في إقليم واحد – تضم محافظتين أو ثلاث في معظم الأحوال .

حضرات السادة . اكتفي بهذا القدر في هذه الكلمة الافتتاحية . وأحسب أن الأوراق التي ستعرض في الندوة والمناقشات التي ستدور فيها سوف تكون إضافة علمية جادة لهذا الموضوع الحيوي .

تطور أقسام مصر الإدارية خلال التاريخ

أ.د. عبد الفتاح محمد وهيبه(*)

عرفت أوطان الحضارات القديمة نظم الحكم والإدارة ، ولكن مصر دون غيرها كان لها فضل السبق فى إقامة وحدة سياسية . وقد ارتبط بحسن الإدارة وجباية الضرائب تقسيم إدارى ، فقسمت مصر خلال عصورها التاريخية إلى أقسام كبرى تشتمل على وحدات أصغر أطلق المصريون القدماء على الواحدة منها سبت Sepet أو سبات Sepat . وعرفت أيام الاغريق باسم Nome وسماها العرب الكورة أو العمل . وقد تغيرت مساحاتها تبعاً لتغير عددها على مر القرون . ففى بعض فترات التاريخ بلغ عددها أكثر من ٥٠ قسماً وفى فترات أخرى انخفض العدد إلى أقل من ٣٠ قسماً . هذه الوحدات على أية حال قسمت بدورها إلى وحدات أصغر فقسمت الكور مثلا إلى مراكز وقرى ونواح كل ذلك تسهيلاً لجباية الضرائب وحكم البلاد . وكان تغير العدد والحدود مرتبطاً بأسباب عدة لعل أهمها هو مدى غنى مصر وعدد السكان فيها والتغير المستمر فى أفرع النيل . ففى العهود التى قلت فيها العناية بمسائل الرى تنكمش الرقعة الزراعية وتضمحل الزراعة فيقل عدد السكان ويترتب على ذلك أن تندمج بعض الوحدات الإدارية فى أخرى فيقل عددها ولكن تكبر مساحتها . ومن ناحية أخرى نجد أنه فى فترات الازدهار وارتفاع عدد السكان يزداد عدد الوحدات الإدارية وتصغر مساحتها . كما أن فروع النيل كثيراً ما كانت تمثل حدوداً للأقاليم والمقاطعات وكان تغيرها يعنى تغيراً فى حدود هذه المقاطعات(١) .

(*) استاذ متفرغ – قسم الجغرافيا – جامعة الاسكندرية .

وقد تغير التقسيم الإدارى وعدد الوحدات الإدارية بشكل واضح منذ العهد الرومانى وليس معنى ذلك أن نظام الإدارة فى مصر تغير . الواقع أن النظام الذى وضعه المصريون القدماء لم يتغير فى جوهره خلال فترات طويلة من تاريخ مصر فقد كان نظاماً رئاسياً مركزياً ، يبدأ بالحاكم أو الوزير وينتهى بالعمدة أو شيخ القرية .

١ - فى مصر الفرعونية :

ومن الصعب رسم صورة واضحة عن التقسيم الإدارى لمصر الفرعونية وذلك لقلة ما لدينا من معلومات عن هذا الموضوع . والذى نستطيع ذكره هنا هو أن مصر الفرعونية كانت تنقسم إلى إقليمين إداريين رئيسيين هما : إقليم مصر السفلى وإقليم مصر العليا . ثم تغير هذا التقسيم فى فترة متأخرة فأصبح هناك ثلاثة أقسام إدارية رئيسية بدلاً من قسمين هما : مصر السفلى وعاصمتها هليوبوليس وتبدأ من البحر حتى رأس الدلتا ، ومصر الوسطى وعاصمتها منف وتبدأ من رأس الدلتا حتى قرب أبى تيج ، ومصر العليا وكانت تشمل بقية الوادى حتى أسوان وعاصمتها طيبة . وقد انقسمت هذه الوحدات الكبيرة إلى مقاطعات أو إقليم Sepet بلغت كما يرجح إرمان Erman إثنين وأربعين منها اثنان وعشرون فى الوجه القبلى والباقى فى الوجه البحرى[٢] . ويرى A. Moret أن هذه الأقاليم ظهرت قبل بدء التاريخ . ظهرت منذ أن استغل المصريون مياه الفيضان فى الزراعة . فقد قسموا الأرض إلى أحواض أحاطوها بالجسور وشقوا فيها القنوات . هذه الأحواض هى فى واقع الامر الأقاليم التى نشأت فيها الإمارات المصرية قبل التوحيد . وهى أيضاً الاطارات التى احتوت المقاطعات بعد التوحيد . كانت هذه المقاطعات على أية حال صغيرة المساحة بلغ متوسط طولها ٣٢ كم أما عرضها فكان يتوقف على الموقع بالنسبة للوادى . فحيث يتسع الوادى تقع المقاطعة على جانب واحد وحيث يضيق تمتد على كلا الجانبين .

وشملت كل مقاطعة إلى جانب العاصمة عدداً من القرى وما يحوطها من أرض زراعية ومنافع ومراع . وأطلق عليها في الغالب اسم حاضرتها . وعبد أهلها آلهة محلية كان بعضها يكتسب قداسة واسعة إذا ما ارتفع شأن المقاطعة[٣] . وكيفما كان الأمر فقد كان لكل إقليم جوه الديني ومشكلاته الزراعية وبيئته الجغرافية التي تختلف في تفصيلاتها عن بقية البيئات .

وقد اعتبر المصريون القدماء مقاطعة أسوان هي أولى المقاطعات المصرية وذلك لأنهم كانوا يولون وجوههم شطر الجنوب عند التعرف على الجهات الأصلية فيكون الغرب عن يمينهم والشرق عن يسارهم . وربما كان سبب ذلك هو أن النيل منبع الحياة يأتي من الجنوب . وكانت مقاطعة أسوان تبتدئ كما يرى إرمان Erman قرب حوض كوم أمبو في الشمال وتنتهي عند الشلال الأول جنوباً . ونظراً لقيمة الجنادل في النهر كعامل دفاع عن البلاد فقد حصن المصريون القدماء مدينة آبو Abu[٤] التي كانت تقف على جزيرة أسوان (Elphantine[٥]) . ولم تكن آبو تحمي الطريق الجنوبي فحسب بل حمت أيضاً محاجر الجرانيت التي تقع على الشاطئ الشرقي للنيل . وقامت كسوق تجارية يفد إليه من أهل النوبة وأهل مصر تجار يتبادلون المنافع والسلع كالعاج وريش النعام والذهب والغلات الزراعية والمصنوعات المصرية . وقد ظلت مدينة آبو هذه حاضرة المقاطعة لمدة طويلة حتى اضطرت أن تنزل عن مكانتها لمدينة أسوان (السوق أو مكان التجارة) في العصر الصاوي الأثيوبي[٦] . ومنذ أقدم العصور كان إقليم أسوان على الرغم من صعوبة الحياة على جوانبه ووجود الجنادل في النهر حلقة الصلة بين مصر والسودان . فعن طريقه وصلت الحضارة المصرية (والمسيحية والإسلام فيما بعد) إلى شمالي السودان .

وإلى الشمال من مقاطعة أسوان كانت المقاطعة الثانية مقاطعة كوم أمبو وإدفو . وقد اكتسبت هذه المقاطعة أهمية خاصة بسبب احتوائها على محاجر عظيمة للحجر الرملى وبسبب قداسة مدينتى كوم أمبو Ambos وإدفو . فقرب مدينة Chenu وهى بلدة السلسلة الحالية كانت توجد محاجر الحجر الرملى الصلب التى يمكن الوصول إليها بسهولة سواء من منف أو طيبة . وفى كوم أمبو « عبد الإله سوبك ذو المكانة العالية وفى إدفو عبد الإله حوريس وبنى له أهم معبد فى مصر لا تزال آثاره باقية حتى اليوم . وإذا ما غادرنا المقاطعة الثانية واتجهنا شمالاً ندخل مقاطعة إسنا وهى الثالثة فى ترتيب الأقاليم المصرية القديمة . هنا يتسع الوادى بعض الشئ وهنا استقرت جماعات بشرية منذ أقدم العصور . وتشير كل الدلائل إلى أن هذا الإقليم كان له شأن عظيم فى مصر ما قبل الأسرات . فقد كان الوطن الأصلى لأمراء طينة الذين نزحوا شمالاً ثم أصبحوا فيما بعد ملوك مصر الموحدة . وكان يقوم فى تلك المقاطعة ثلاث مدن تستحق الذكر أولها العاصمة الدينية سنى التى عرفت أيام الأغريق باسم لاتوبوليس Latopolis (إسنا الحالية) ثم المدينة المزدوجة « نخب ونخن » التى يبدو أنها كانت فى بدء التاريخ المصرى عاصمة للوجه القبلى كله . أما خليفة نخب فهى قرية الكاب الحالية والتى عرفت في العهد الأغريقى باسم Eileithyiaspolis . وكانت نخن تقع تجاه الكاب على الضفة الغربية للنيل (عرفت فى العصر البطلمى باسم هيراكون بوليس Hierakonpolis) واشتهرت بأهميتها الدينية . والمدينة الثالثة كانت تقف مكان أرمنت الحالية (عرفت فى العهد الأغريقى باسم Heermontis) واشتهرت بعبادة إله الحرب مونت . ولكنها فقدت أهميتها بعد إزدهار طيبة فى الألف الثانية قبل الميلاد ثم عاد إليها بعض مجدها بعد سقوط طيبة فى الألف الأولى قبل الميلاد .

والمقاطعة الرابعة هى مقاطعة « واست » أو « ويسة » (طيبة عند الأغريق) وقد كانت طيبة مدينة صغيرة مغمورة أول الأمر ثم أصبحت عاصمة لمصر وظلت كذلك فترات طويلة من التاريخ ولكنها لم تزدهر إلا منذ سنة ١٥٠٠ ق.م. وأطلق المصريون عليها أسماء تدل على مكانتها القوية وعظمتها فسميت « المدينة ذات المائة باب » و «مدينة المدن» و « مدينة الأبدية » و « المدينة القوية[٧] ألخ » غير أنها فقدت كثيراً من مجدها وهيبتها فى أواخر حكم الأسرات المصرية . وتقف مكانها اليوم بلدتا الأقصر والكرنك على الضفة الشرقية للنهر . وعبد فى هذه المدينة أيام مجدها عدة آلهة منها الإله « مونت » و الإله « آمون » والإله « موت » التى كانت تتخذ أشكالاً متعددة كاللبوءة والقطة .

وتقع مقاطعة قفط إلى الشمال من المقاطعة السابقة وترجع أهميتها إلى موقعها . فهنا يصنع النيل ثنية ضخمة تقربه من البحر الأحمر كما تشق الصحراء الشرقية وديانا تربط وادى النيل بموانئ هذا البحر . وقد ظلت هذه الصلة مستمرة طوال العصور التاريخية ولو أن مواضع المراسى النهرية والمرافئ البحرية كانت تتغير من عصر لآخر . ففى العصور القديمة كانت كويتوس (قفط الحالية) هى نقطة البداية أو النهاية فى طريق الرحلة إلى البحر الأحمر ثم خلفتها قوص (كسا القديمة) فى العصور الوسطى وفى العصر الحديث قامت قنا بهذا الدور . أما الميناء البحرى فقد كان كما رأينا إما برنيك أو القصير أو عيذاب . وكان لوادى الحمامات الذى ينتهى فى هذا الإقليم أهمية خاصة فى الزمن القديم فعلى جوانبه كانت توجد المحاجر التى أمدت المثالين المصريين بأنواع من الأحجار الصلبة الداكنة اللون . أضف إلى ذلك أنه توجد بالمقاطعة تربة صلصالية تصلح بصفة خاصة لصناعة الفخار وقد قامت هذه الصناعة من قديم ولا تزال حتى الآن[٨] .

ويمكن أن نغفل ذكر المقاطعتين السادسة والسابعة لقلة أهميتهما وننتقل إلى المقاطعة الثامنة وهى مقاطعة أبدو (أبيدوس بالأغريقية) . كانت أبدو أشهر مدينة مقدسة فى مصر القديمة تقع على بعد ٨٠ كيلو متراً من كويتوس . حج إليها المصرى القديم وتمنى أن يدفن فيها . وبمرور الزمن تحولت المدينة إلى مقبرة هائلة تشبه مدينة الأموات فى البر الغربى[٩] . غير أنه لم تكن لأبدو هذه المكانة السياسية التى كانت للمدينة المجاورة تن (طينة) فقد كانت الأخيرة الموطن الأصلى لملوك الأسرتين الأولى والثانية[١٠] .

وإلى الشمال من المقاطعة الثامنة كانت توجد ١٤ مقاطعة تمثل بقية مقاطعات الوجه القبلى وفق ما جاء فى قائمة سنوسرت الأول (ثانى ملوك الأسرة الثانية عشرة) . وهناك نلاحظ أن إقليم منف لا يدخل ضمن مقاطعات الوجه القبلى وإنما اعتبر أول مقاطعة من مقاطعات الوجه البحرى . وذلك لامتداد رأس الدلتا قرب منف . ولكن فى أواخر حكم الأسرات المصرية وبعد أن تقهقر رأس الدلتا جهة الشمال دخل إقليم منف ضمن أقاليم مصر العليا الشمالية[١١] . وعلى أية حال فمعلوماتنا عن مقاطعات مصر العليا الشمالية قليلة . لذلك سنجمل الحديث عنها . فى هذا القسم من مصر العليا يتسع الوادى وتمتد الأراضى الزراعية جهة الغرب كما يظهر للوادى امتداد فى منخفض الفيوم . هنا قامت أكثر من عاصمة نذكر منها اخيتاتون (تل العمارنة) وهى العاصمة التى انشأها اخناتون حوالى عام ١٣٥٠ ق.م على الضفة الشرقية .

ولكنها كانت قصيرة الأجل فلم تمض سنوات على وفاة اخناتون حتى هجرت ولاتزال آثارها باقية . ومنف (الجدار الأبيض) التى أنشأها مينا بعد توحيد مملكتى الشمال والجنوب . قامت على حدود مصر العليا والسفلى إلى الجنوب من القاهرة ولكن

على الضفة اليسرى للنيل . وقد ظلت مدة طويلة مدينة حصينة آهلة بالسكان ولكن يبدو أنه أصاب بعضها الاضمحلال فى نهاية العصر الفرعونى . فعندما زار استرابون مصر فى أواخر القرن الأول قبل الميلاد لاحظ أنه على الرغم من كثرة سكانها فقد حل ببعض أجزائها الخراب . وفى هذا يقول « والمدينة كبيرة ومكتظة بالسكان وهى ثانية المدن بعد الاسكندرية وأهلها مختلطو الأجناس كالذين استوطنوا الاسكندرية ، وتوجد بحيرات أمام المدينة ، والقصور فيها متهدمة الآن ومهجورة قائمة على مرتفع وتمتد حتى مستوى المدينة فى أسفل ، ويتصل بالمدينة حرش وبحيرة »[١٢] . هذا ولم يبق من آثار هذه المدينة العظيمة غير بقايا المنازل المبنية من اللبن وبقايا تماثيلها الجرانيتية منتشرة قرب قرية ميت رهينة الحالية .

ومن عواصم المقاطعات التى عرفت فى هذا القسم من مصر : « آبو » (ربما كانت تقوم فى موضع كفر آبو الحالى – محافظة جرجا) وكانت العاصمة السياسية للمقاطعة التاسعة . أما العاصمة الدينية فكانت « خنت خم » (اخميم) . وثبو (أبو تيج) وكانت العاصمة السياسية للمقاطعة العاشرة التى عرفت عند الأغريق باسم Aphro-detopolite ، وساوت » (أسيوط) عاصمة المقاطعة الثالثة عشرة التى عرفها الإغريق باسم Lycopolis ويرجح أن كلمة أسيوط معناها الحارس لأنها كانت تقع عند نهاية الصعيد « الجوانى » كما كانت مشرفة على مفترق عدة طرق إلى الواحات وإلى الجنوب والشمال . « وخمنو » الأشمونين – محافظة أسيوط عاصمة المقاطعة الخامسة عشرة (Hermopolis أيام الإغريق) « ووناس » (البهنسا – محافظة المنيا) عاصمة المقاطعة التاسعة عشر . وحنن سو (اهناسية – محافظة بنى سويف) عاصمة المقاطعة العشرين Herakleopolis .

أما إقليم الفيوم[١٣] فكان يكون المقاطعة الحادية والعشرين وعاصمتها «شدت»

(بلدة الفيوم الحالية) . وقد ساهم هذا الإقليم فى تطور الحضارة المصرية فى العصر الحجرى الحديث فظهرت فيه حضارة الفيوم أ ، ب على الشواطئ القديمة للبحيرة التى كانت تشغل جزءاً كبيراً من قاع المنخفض . وحظى فى الدولة الوسطى باهتمام بعض الفراعنة فقد اتخذوا عاصمته مقراً لملكهم ونظموا دخول ماء بحر يوسف بسدود لها فتحات وجففوا أجزاء من البحيرة لتوسيع الرقعة الزراعية .

وتختلف مقاطعات الوجه البحرى عن مقاطعات الصعيد فى أن حدودها كانت أكثر تغيراً بسبب اتساع أرض الدلتا وتغير أفرع النيل ، كما كانت أكثر اتصالا ببعضها ، وبالعالم الخارجى . وقد أدت سهولة الاتصال هذه إلى نشاط تجارى مبكر وغنى تراث أهل الدلتا المادى والثقافى . ومن المؤسف أن معلوماتنا عن مقاطعات الدلتا ومدنها قليلة متفرقة بسبب تحلل الآثار وانطمارها تحت طمى النيل[١٤] .

وجاء فى قائمة سنوسرت الأول أن مقاطعات الوجه البحرى (وعددها ٢٠ مقاطعة بما فى ذلك مقاطعة منف) كانت تنقسم إلى قسمين رئيسيين : قسم شرقى وآخر غربى . ولكن يلاحظ أنه بينما كان الترتيب العددى لمقاطعات القسم الغربى من الجنوب إلى الشمال منظماً نجد أنه لم يكن كذلك بالنسبة لمقاطعات القسم الشرقى . كما لم يقتصر وجود مدن الدلتا الهامة على أجزائها الجنوبية وإنما قامت مدن فى أجزائها الشمالية مثل « خبيت » « وبعح » « وثنى »[١٥] مما يدل على أنها كانت مزدهرة آهلة بالسكان . وفوق ذلك فقد ظهرت فى الدلتا عدة عواصم ومدن ذاعت شهرتها فى فترة من فترات التاريخ . ففى القسم الغربى من الدلتا ظهرت عاصمتان هما بوتو وسايس أما بوتو (مكان ابطو الحالية مركز دسوق) فمدينة قديمة جداً ظهرت فى عصر ما قبل التاريخ وقامت كمقر لملوك الشمال . ولعبت سايس (صان - الحجر - الحالية - جنوب بسيون) دوراً هاماً فى التاريخ منذ القرن الثامن قبل الميلاد حينما انتزع

الأمراء الليبيون الحكم . وفى وسط الدلتا تقريبا كانت بوسيرس (أبو صير - جنوب سمنود) مقراً لعبادة أزوريس بينما قامت فى الأطراف الشرقية منديس (إلى الشمال من السنبلاوين) وتانيس (صان الحجر) وهذه الأخيرة أتخذت مقراً لملوك الأسرة الحادية والعشرين .

وعلى بعد خمسة وعشرين كيلو متراً إلى الشمال من منف عاصمة الدولة القديمة ظهرت مدينة « أون On » المقدسة التى أطلق عليها الإغريق فيما بعد هليوبوليس . وكانت «أون» مقراً لعبادة الشمس وعاصمة ثقافية اشتهر كهنتها بنظرياتهم الدينية[١٦] . ولم يبق من آثار المدينة العظيمة إلا مسلة عين شمس . وغير بعيد جهة الشمال الشرقى ظهرت فى وادى طميلات مدينتا رمسيس وبيثوم بناها أسلاف اليهود الذين كانوا يرعون ماشيتهم فيما عرف بأرض « جوشن » وتشمل وادى طميلات والأراضى المحيطة . وفى أقصى الشمال الشرقى للدلتا قامت مدينة « بارار من » (الفرما) . وكانت إحدى مدن الحدود الحصينة منها بدأت الرحلات والحملات إلى بلاد الشام كما كان يتصل بها سلسلة من المحطات المنتظمة تقوم على حراسة معظم الحدود الشرقية المعرضة للخطر .

وعندما زار هيرودوت مصر فى القرن الخامس قبل الميلاد لم يشر إلى كل المقاطعات Nomes . فقد اكتفى بالإشارة إلى الوحدات التى يستمد الملك منها جنوده وعددها ١٨ من بينها سبع لم يرد ذكرها فيما ذكره الكتاب اللاحقون . ومن المدن والقرى لم يذكر هيرودوت غير أسماء ٤٢ فقط معظمها يقع فى الدلتا وإن كان يدعى فى نفس الوقت أنه كان بمصر أيام الملك أمازيس Amasis (٥٦٩ - ٥٢٦ ق.م) ما يقرب من ٢٠ ألف مدينة[١٧] . هذا دون شك مبالغة كبيرة من جانب هيرودوت .

٢ - فى مصر البطلمية :

وقد احتفظ البطالمة بالتقسيم الإدارى الفرعونى غير أنهم غيروا أسماء المقاطعات المصرية وأعطوا لها أسماء إغريقية جديدة أو ترجمات إغريقية للأسماء الفرعونية القديمة[١٨]. لكنهم ساروا على قاعدة أخذ اسم المقاطعة من اسم العاصمة كما حدث فى العصر الصاوى (٦٦٣ – ٥٢٥ ق.م) .. ونستقى معظم معلوماتنا عن أقسام مصر البطلمية مما كتبه ديودور الصقلى الذى زار مصر فى سنة ٥٩ ق.م واسترابون الذى قام بجولة فى ربوع مصر فى سنة ٢٤ ق.م .

ومن بين ما ذكره ديودور أن مصر كانت مقسمة إلى ٣٦ مقاطعة أو مديرية ولكنه لم يذكر إلا اسم مديرية واحدة هي Lycopolite (أسيوط) . وتكلم هذا الكاتب أيضاً عن ملكية أرض مصر وعواصمها القديمة طيبة ومنف والإسكندرية دون غيرها من المدن . وقد وصف استرابون البلاد أحسن وصف وأشار إلى أنها كانت مقسمة إلى ٣٦ مديرية ١٠ منها فى الدلتا و ١٦ فى مصر الوسطى و ١٠ فى مصر العليا (إقليم طيبة) ولكنه خلال وصفه هذا لم يذكر إلا أسماء ٢٣ مديرية معظمها من مديريات الوجه البحرى .

وقد أبدى استرابون اهتماماً خاصاً بمديرية الفيوم (التى عرفت عاصمتها اسم كروكوديلوبوليس Crocodilopolis) نظراً لغناها واختلاف مظاهر السطح فيها عن بقية مديريات مصر . فكانت تنتج الزيتون بوفرة وبها المدرجات تنتهى فى الشمال الغربى ببحيرة موريس . وقد وقع فى الخطأ الذى وقع فيه هيرودوت فادعى أن بحيرة موريس كان يستفاد بها كخزان لمياه الفيضان وأن هذه المياه كانت ترجع إلى النيل وقت التحاريق عن طريق قناة فيرتفع مستوى الماء فى أدنى النهر . أما الاسكندرية فكانت قد بلغت قمة مجدها وعظمتها لذلك أطنب فى وصفها وفى وصف مرفئها وضواحيها .

وقد سجل هذا الوصف القيم فى الجزء السابع عشر من كتابه المعروف « بجغرافية استرابون »[١٩] وكذلك أشار الكاتب إلى منف التى بدأت تضمحل وطيبة التى هجرها أغلب أهلها .

٣ - فى مصر الرومانية :

وفى القرن الأول الميلادى ألف بلنى Pliny الرومانى موسوعته المسماة « التاريخ الطبيعى » ضمنها علوم عصره وذكر فيها مصر وتحدث عن نيلها وأقسامها الإدارية . فذكر أن مصر تنقسم إلى ٤٧ مديرية Nomes or Perfectures منها إحدى عشرة مديرية فى الصعيد الأعلى الجنوبى أسيوط والباقى موزع بين مصر الوسطى والدلتا وعلى ساحل البحر المتوسط وفى منخفض الواحات . وردد بلنى ما أدعاه Artemidor-us من أن بالدلتا وحدها ٣٥٠ مدينة . ولكنه لم يذكر منها غير ٦١ مدينة كانت – كما أدعى – أكثر مدن مصر حجماً وشهرة منها الإسكندرية عاصمة مصر ومدينتها الأولى . ثم جاء بطليموس الجغرافى (القرن الثانى م) ورسم خريطة لمصر الرومانية وبين عليها مواضع كثير من المدن وحدد وظائفها فميز العواصم الإقليمية وأشار إلى المدن الأخرى الأقل أهمية . ومما ذكره يتبين أن مصر كانت تنقسم إلى ٤٧ مديرية (نفس العدد الذى ذكره بلنى) وأن أسماء كثير من المديريات مشتقة من أسماء عواصمها .

ولعل أبرز حقيقة يمكن أن نسجلها بعد هذا الحديث أن التقسيم الإدارى لمصر ظل طوال العصور الفرعونية وجزء كبير من فترة الهيلينية ذا نمط خاص لم يتغير فى معظم تفصيلاته . فالمقاطعة أو المديرية ما فتئت تكون وحدة إدارية واقتصادية لها حياتها الخاصة وطابعها المميز تقوم عاصمتها كمركز إدارى يحكم ويشرف على الأراضى الملكية وكسوق تجارية تستغل موضعها على النيل أو أحد فروعه أحسن

استغلال . حتى جبانة المقاطعة ظلت فى مكانها خلال تلك الفترة الطويلة[٢٠] . كانت عاصمة المقاطعة في واقع الأمر هى نافذتها على العالم الخارجي وقلبها النابض بالنشاط والحركة ومقر أصحاب الأرض من الطبقة المترفة . وربما يكون ذلك الاستمرار والثبات نتيجة لتشابه كثير من ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية واتجاهات السياسة الداخلية فى مصر .

وقد تغيرت هذه الأوضاع بعد صدور مرسوم دقلديانوس (فى صدر القرن الرابع الميلادى) الخاص بتغيير الإدارة وأقسام مصر الإدارية التى عرفتها بصورة تكاد تكون ثابتة قرابة ٤٠ قرنا . ولعل أهم أسباب هذا التغيير ما يتصل بنقص السكان وانخفاض إنتاج الأرض نتيجة للصراع الدموى بين المذاهب الدينية وهجر كثير من الفلاحين للأرض هرباً من ظلم جباة الضرائب والتنكيل بأصحاب الأرض وإقبال كثير من القبط على حياة الرهبنة والعزلة إتقاء لشر الحاكم .

قسمت مصر على أثر صدور هذا المرسوم إلى عدد أكبر من الأقسام الصغيرة Pagi لكل قسم منها عاصمته وأرضه الزراعية ويتمتع بسلطة كبيرة فى إدارة أموره[٢١] . وهكذا قضى على أهمية العواصم الإقليمية وسيادتها واندثرت مدن وتحولت قرى ومدن كانت مغمورة إلى حواضر للأقسام الجديدة ومراكز للسلطة الدينية . ويوضح (شكل ١ - أ ، ب) المدن والقرى فى مصر الوسطى فى العصر الأغريقى الرومانى وما آلت إليه الحال فى العصر البيزنطى وأوائل العربى فقد اختفت ٢٤ مدينة من مجموع ٦٠ كانت موجودة على أيام البطالمة .

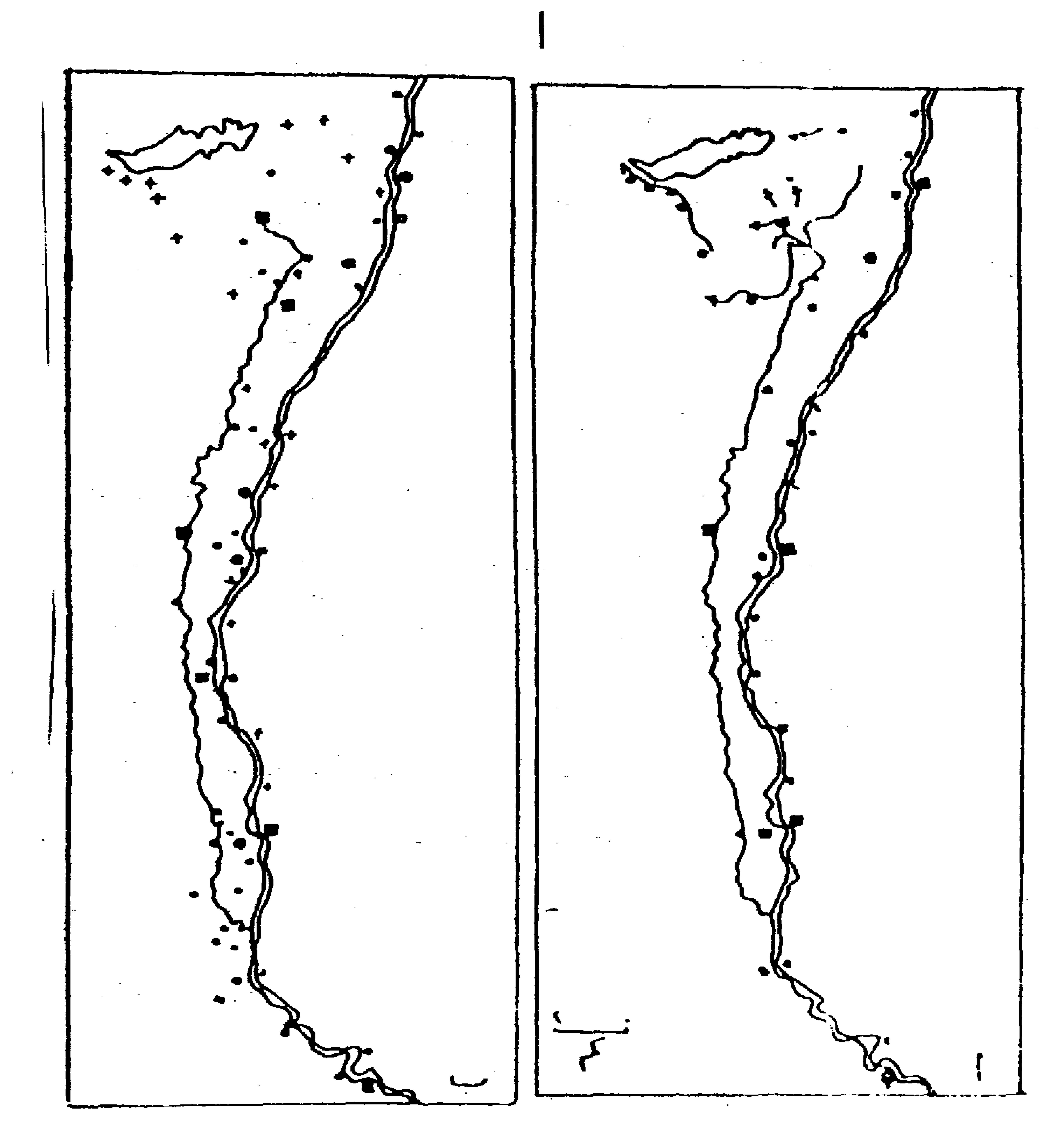
ويبدو أن هذه الأقسام الصغيرة انتظمت فيما بعد داخل إطار « أبروشيات » أشار إليها هيروكليز Hierocles فى النصف الأول من القرن السادس الميلادى فى كتابه المعروف « برفيق السفر » Synecdemus . ويتضح من الخريطة (شكل ٢)

أن مصر قسمت إلى سبع أبروشيات Eparchies كانت أهمها جميعاً وأكثرها مدنا (٢٣ مدينة) هى الأبروشية المصرية Aegyptiaca وتشمل الجزء الأكبر من غرب ووسط الدلتا . جاء بعدها من حيث الأهمية أبروشية أوجستا الأولى التى كانت تشمل الجزء الشمالى الشرقى من الدلتا وشمال سيناء حتى العريش Rhinocolura وقام بها ١٣ مدينة عامة . أما بقية الابروشيات فهى :

١ - أبروشية أوجستا الثانية وتقع إلى الجنوب من أوجستا الأولى وتمتد شرقاً إلى كليزما وبها سبع مدن هامة - ٢ - أبروشية أركاديا Arcadia وتمتد من رأس الدلتا حتى موضع مدينة المنيا الحالية (يدخل ضمنها منخفض الفيوم) وقامت بها ٩ مدن هامة - ٣ - أبروشية طيبة السفلى وتقع إلى الجنوب من أركاديا وينتهى حدها الجنوبى قرب بلدة أخميم ودخلت ضمنها الواحات الخارجة وكان بها ١٠ مدن كبيرة - ٤ - أبروشية طيبة العليا وكانت تمتد من جنوب إخميم حتى جزيرة فيلة وظهر بها ١١ مدينة هامة - ٥ - أبروشيه ليبيا الصغرى وهذه شملت النطاق الساحلى إلى الغرب من الاسكندرية وتبعها أيضاً واحة سيوة ولكن لم تزد مدنها الهامة على خمس .

٤ - فى مصر العربية :

وقبل دخول العرب مصر بنحو ٣٥ عاماً (٦٠٦م) وصف جورج القبرصى العالم الرومانى . ولكنه حين أشار إلى مصر اكتفى بسرد قوائم أسماء المدن الهامة التى أصبحت مراكز للأسقوفيات القبطية والتلميح إلى الأقسام الإدارية الرئيسية التى كانت تنقسم إليها مصر (شكل ٣) . وإذا ما قارنا التقسيم الإدارى الذى أخبرنا به هيروكليس (شكل ٢) بالتقسيم الإدارى الذى ألمح إليه جورج القبرصى نجد أن الاختلاف طفيف فالابروشية المصرية التى أشار إليها هيروكليز انقسمت إلى أسقوفيتين ، شمالية وجنوبية كذلك لم تختلف حدود ابروشيتى أوجستا الأولى والثانية



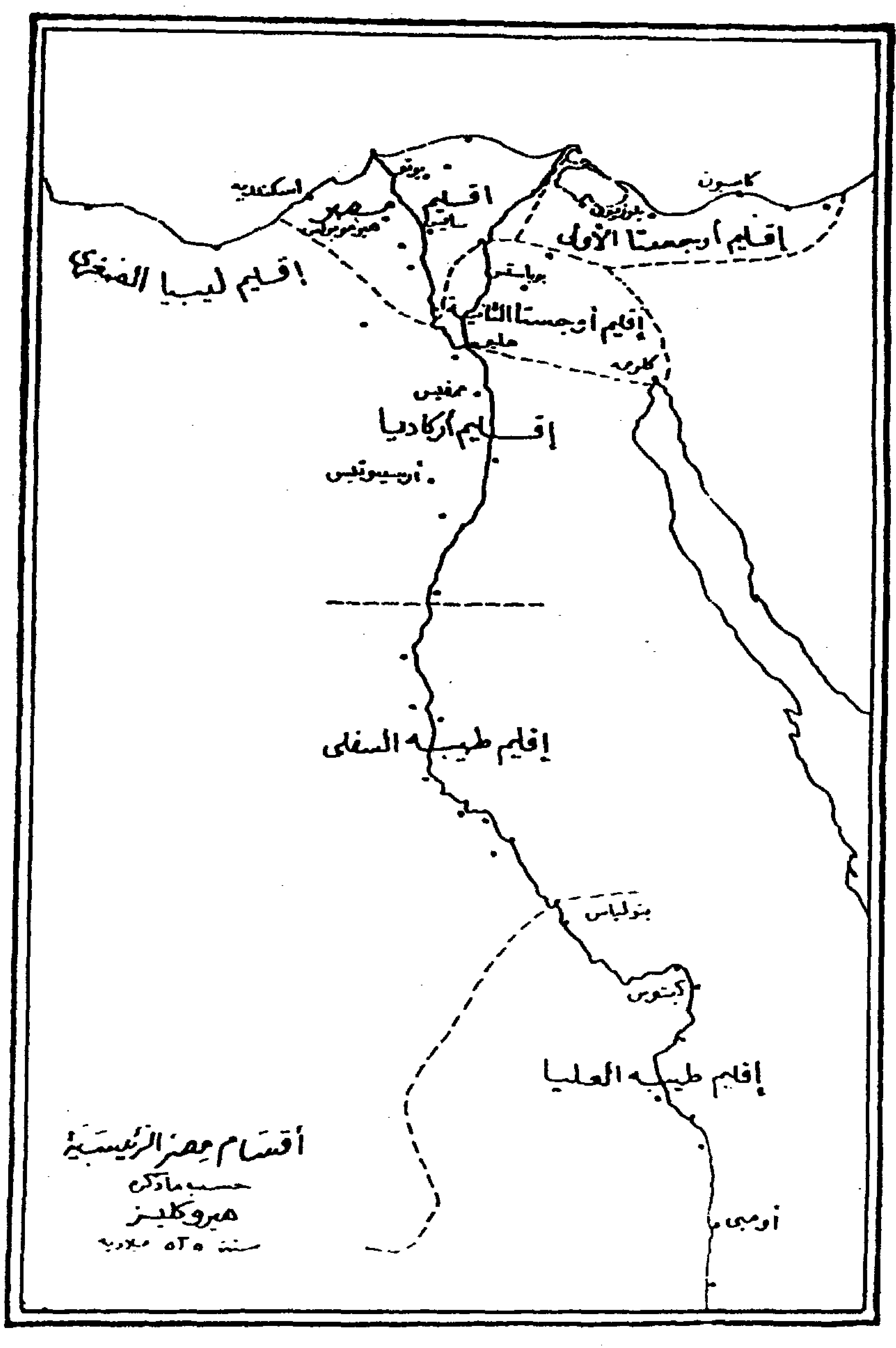
(شكل ١ – أ) المدن والقرى فى مصر الوسطى فى العصر الأغريقى الرومانى (القرن ٣ ق.م – ٣ م) عواصم الأقاليم يرمز لها بالمربعات .

(شكل ٢ – ب) المدن والقرى فى مصر الوسطى فى الفترة بين القرنين السادس والثامن الميلاديين – يرمز لعواصم الأقاليم بالمربعات وللمدن المندثرة بـ + .

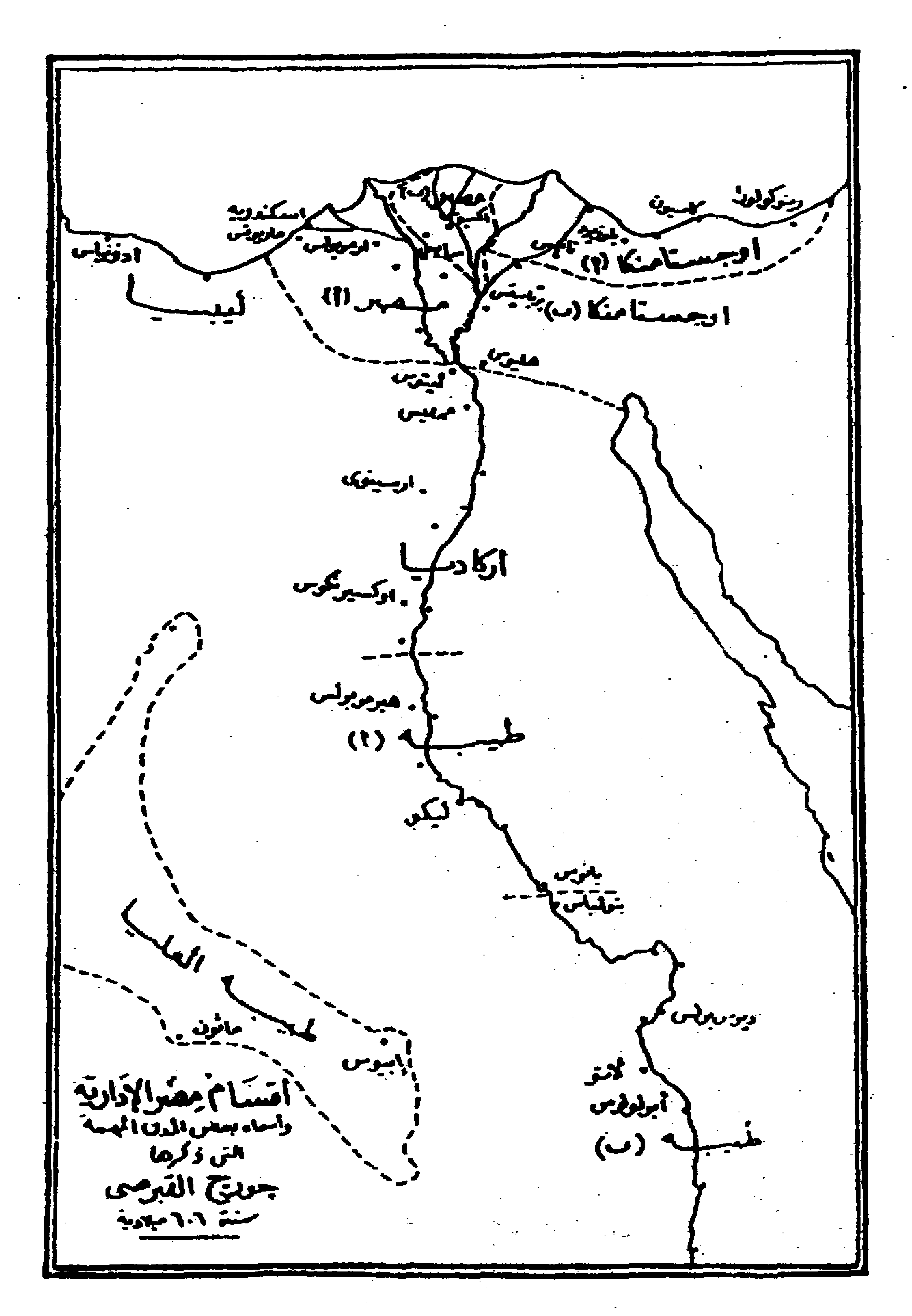
عن حدود أسقوفيتى أوجستامنكا الأولى والثانية . هذا ولم يحدث فى الوجه القبلى تغيير فى التقسيم الذى حدثنا عنه القبرصى فيما عدا اعتبار واحات البحرية والفرافرة والداخلة والخارجة أسقوفية منفصلة أطلق عليها طيبة العليا .

وقد أبقى العرب فى أول عهدهم بمصر على التقسيم الإدارى البيزنطى الذى وجدوه[٢٢] وإن كانوا أطلقوا اسم «أسفل الأرض» على الوجه البحرى «وأعلى الأرض» على الوجه القبلى . وأطلقوا اسم «الحوف» على أسقوفيتى أوجستامنكا الأولى والثانية كذلك عرفوا الاسقوفية المصرية الأولى والثانية باسم « الريف » . وهنا نلاحظ أن أسقوفية « ليبيا » الرومانية سميت « إقليم الاسكندرية » . وقد امتد هذا الأقليم شرقاً ليشمل منطقة رشيد[٢٣] . أما فى أعلى الأرض فغير العرب اسم « أركادياً » فأصبح «مقدونية » أو « إقليم العاصمة » . وأطلقوا على أسقوفية طيبة الصعيد وجعلوا أسوان عاصمة لها . كذلك اعتبرت الواحات كما كانت الحال فى العصر البيزنطى وحدة إدارية منفصلة . هذه الأقاليم الرئيسية كانت مقسمة فى فجر الإسلام إلى نحو ٨٥ كورة كما تخبرنا الوثائق العربية . ولكن هذا العدد أخذ يتناقص على مر الزمن حتى استبدلت الكورة كأساس للتنظيم الإدارى بوحدة أكبر فى النصف الثانى من القرن الحادى عشر كما سنشير فيما بعد[٢٤] .

ثم أدخل تعديل على أقسام مصر الكبرى فى القرن التاسع الميلادى . ولكن كل معلوماتنا عن هذا التعديل تقتصر على أسفل الأرض . ففى أوائله صارت أراضى الدلتا ثلاثة أقسام : ١ - الحوف الشرقى . ٢ - الحوف الغربى. ٣ - بطن الريف . وكان الحوف الشرقى هو الحوف القديم ما عدا الأراضى الواقعة شمالى بحر أبى صير . وشمل الحوف الغربى الأراضى الواقعة إلى الغرب من فرع رشيد وكذلك بعض الجهات التى تقع شرقى هذا الفرع إلى الشمال من صان الحجر . أما بقية الأراضى الواقعة بين الفرعين والأراضى شمالى بحر أبى صير فسميت « بطن الريف » .


اسكندرية
اقليم مصر
اقليم ليبيا الصغرى
كاسيون
اقليم اوجستا الأولى
اقليم اوجستا الثانية
ممفيس
اقليم اركاديا
إقليم طيبه السفلى
بتولياس
كبتوس
إقليم طيبه العليا
أومبى
أقسام مصر الرئيسية
حسب ما ذكره
هيروكليز
سنة ٥٣٥ ميلادية

(شكل ٢)



اسكندرية
ليبيا
مصر (أ)
اوجستامنكا (أ)
اوجستامنكا (ب)
ممفيس
اركاديا
اوكسيرنكوس
هيرموبولس
طيبة (أ)
طيبة (ب)
أبولونوبوليس
أقسام مصر الإدارية
واسماء بعض المدن المهمة
التى ذكرها
جورج القبرصى
سنة ٦٠٦ ميلادية

(شكل ٢)

ثم حدث فى أواخر هذا القرن أن قسم « بطن الريف » إلى قسمين : القسم الشرقي ويضم تسع كور واحتفظ باسم « بطن الريف » والقسم الغربى ويضم إحدى عشرة كورة وعرف باسم « الجزيرة » . ومما ينبغى تسجيله هنا أنه منذ دخول العرب مصر حتى أواخر القرن الحادى عشر اقتصر التغيير على الأقسام الكبيرة . أما الكور فظلت فى مجموعها كما هى فى أنحاء مصر طوال تلك الفترة . ولكن ما أن قارب القرن الحادى عشر على الإنتهاء حتى كان التقسيم الإدارى لمصر قد أصابه تغيير أساسى . فقد ألغى نظام « الكور » أو الأقسام الصغيرة التي عرفتها مصر مدة طويلة وكذلك ألغيت الأقاليم الأربعة الكبيرة التى عرفت منذ أيام الدولة البيزنطية وحل محلهما نظام « الأعمال » وهى أقسام ضم الواحد منها أكثر من كورة .

ولم يبلغنا من أمر هذا التقسيم الجديد شئ يذكر وكل ما نعرفه هو أن كور الدلتا التى بلغ عددها حينذا ٤٦ كورة صارت اثنين وعشرين عملا لكل منها عاصمة . وقد ظلت الحال كذلك قرابة قرن من الزمان حتى قام السلطان حسام الدين لاجين بإراكة أرض مصر سنة ١٢٩٠ م فأدخل تعديلا طفيفاً على التقسيم السابق . ثم حدث فى أوائل القرن الرابع عشر أن أمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون بإراكة أرض مصر من جديد . وعلى أساس نتائج هذا الروك أعيد تقسيم مصر إداريا وأعيد توزيع الأرض على رجال الجيش والأمراء كما أخبرنا ابن الجيعان فى كتاب «التحفة السنية» .

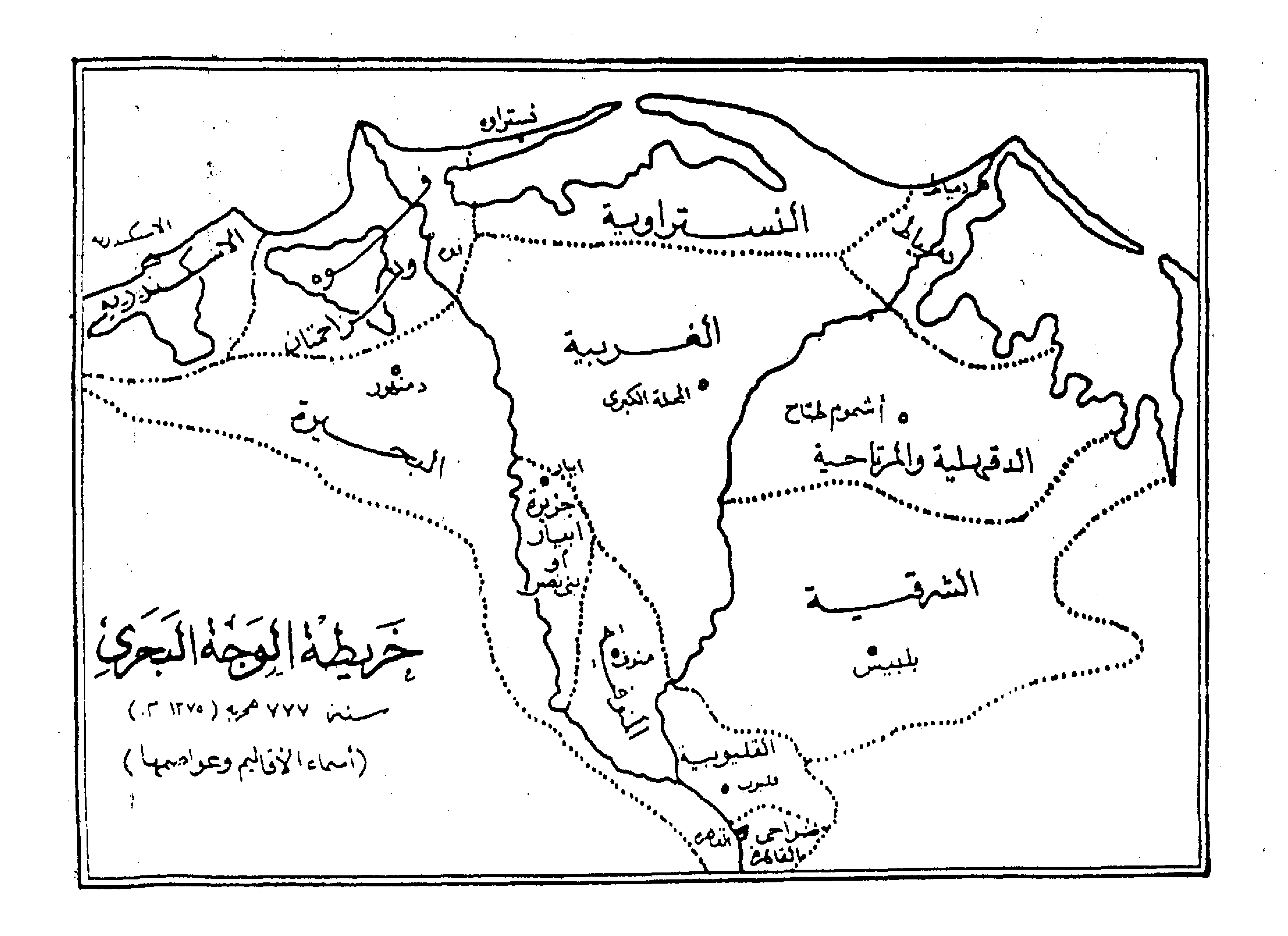
وقد جاء فى أخبار الروك أن أسفل الأرض قسم إلى ١٢ عملا أو مديرية (شكل ٤) بلغ عدد قراها ١٦٧٣ قرية . وكان عمل الغربية هو أكثر الأعمال قرى (٤٧٧ قرية) وكذلك أوسعها أرضاً زراعية (نحو ٧٦٠ ألف فدان) . أما أقل الأعمال قرى ومساحة زراعية فكان عمل النستراوية . فسجل به حينذاك ٦ قرى و ١٠ آلاف فدان(٢٥) . وقسم أعلى الأرض إلى تسعة أعمال بلغ عدد قراها ٦٧٩ قرية . هذه الأعمال من

الشمال إلى الجنوب هى : الجيزية ، الأطفيحية ، الفيومية ، البهنساوية الأشمونين ، المنفلوطية الأسيوطية ، الأخميمية والقوصية . كان أوسعها وأكثرها قرى هو عمل البهنساوية (نصف مليون فدان) وأصغرها هو المنفلوطية (نحو ٣٠ ألف فدان) . إلى جانب هذه الأعمال التى انقسمت إليها الدلتا والصعيد كان هناك «كور» الواحات فى الصحراء الغربية والطور والقلزم وأيله والفرما والعريش ومريوط ولوبية ومراقية وكلها كما هو واضح أقسام حدية تستقبل بعض الصادر والوارد وتسهم فى جمع المكوس المفروضة على التجارة لذلك وجد من الأفضل تركها قائمة دون إدماج .

وإن دل هذا التغيير الجديد على شئ فعلى نقص عدد السكان بالقياس إلى ما كانوا عليه قبل القرن الرابع عشر . فقد سجل الروك الناصرى مثلا ١٠٠ قرية ومدينة فى إقليم الفيوم بينما بلغ ما كان به فى العهد الرومانى ١٤١ قرية ومدينة[٢٦] . وكذلك يشير إلى انكماش الرقعة الزراعية . فقد انتشرت الأرض البائرة فى شمال الدلتا والفيوم وقلت العناية بمشاريع الرى وطالت أوقات الشدة . وقد ازداد تدهور الزراعة واستمر نقص السكان بعد القرن الرابع عشر نتيجة لتوالى المجاعات والأوبئة ولعدم استتباب الأمن وانتشار الفوضى والفتن وازدياد نفوذ رؤساء القبائل الوافدة على وادى النيل وتحديهم سلطة الحكومة وتحكمهم فى الفلاحين . ثم كان أن فقدت مصر المال الكثير الذى كانت تحصل عليه من تجارة المرور بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء إلى البحار الشرقية فتدهورت أحوالها الاقتصادية وأصبحت فريسة لجيش سليم الأول الزاحف من الشام .

٥ - فى أيام العثمانية :

ولم يغير الأتراك العثمانيون من التقسيم الإدارى الذى أمر به قلاوون شيئاً وظل معمولا به حتى أواخر القرن الثامن عشر حين دخلت الحملة الفرنسية مصر . فى ذلك


خريطة الوجه البحري
سنة ٧٧٧ هجرية (١٣٧٥ م.)
(أسماء الأقاليم وعواصمها)
النستراوية
نستراوه
الغربية
المحلة الكبرى
الدقهلية والمرتاحية
أشموم طناح
الشرقية
بلبيس
البحيرة
دمنهور
المنوفية
منوف
القليوبية
قليوب
ضواحي القاهرة
القاهرة
أبيار
جزيرة أبيار أو بني نصر
الاسكندرية
دمياط

الوقت كانت الأراضى الزراعية قد انكمشت وتقهقر حدها الشمالى نحو الجنوب كما رأينا . أما السكان فلم يزد عددهم على مليونين ونصف مليون نسمة . لذلك عمدت سلطات الاحتلال الفرنسية إلى إلغاء إقليم النستراوية فى شمال الدلتا وضم جزئه الغربى إلى إقليم رشيد الذى حل محل إقليم فوه وضم جزئه الشرقى إلى إقليم الغربية . وأدمج الجزء الشمالى الشرقى من إقليم الغربية والشمالى الغربى من إقليم الدقهلية والمرتاحية إلى إقليم دمياط وضم ثغر الإسكندرية إلى إقليم البحيرة ودخلت ضواحى القاهرة ضمن إقليم القليوبية(٢٧) .

مراجع وهوامش

١ - Moret, A. The Nile & Egyptian Civilization, London, 1927, p 41.

٢ - أدولف إرمان وهرمان رانكة - مصر والحياة المصرية فى العصور القديمة ترجمة الدكتور عبد المنعم أبو بكر ومحرم كمال ص ١٠

٣ - Moret A, Op. Cit., pp 38 - 53

٤ - كلمة أبو كلمة مصرية قديمة معناها عاج أو فيل وذلك نسبة إلى تجارة العاج فى هذه المدينة .

٥ - تقع جزيرة أخرى إلى الجنوب فى أسوان تعرف بجزيرة فيلة .

٦ - Hanotaux, G Histoire de la Nation Egyptienne, Paris, T.I, p. 164.

٧ - سليم حسن - أقسام مصر الجغرافية ص ٤١

٨ - سليمان حزين - البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام - مجلة الجمعية الجغرافية ١٩٤٢

٩ - ارمان ورانكه - مصدر سابق - ص ١٥

١٠ - Breastead J. A History of Egypt, London 1935, P 44

١١ - على هذا الأساس يكون عدد مقاطعات الوجه القبلى ثلاثا وعشرين .

١٢ - Hanotaux G, Op. Cit., p 178.

١٣ - كلمة « فيوم » أصلها باللغة القبطية « بيوم » أى البحيرة .

١٤ - Breasted, J. Op. Cit., p. 32.

راجع أيضاً :

Rouge (J.de) Geographie ancienne de la Basse Egypte, Paris 1891.

١٥ – يرجح أن تكون «خبيت» قامت فى موضع كوم الحبيزة التى تقع إلى الجنوب قليلا من بحيرة البرلس . أما « بعح » فربما كانت تقع فى مكان تل البهو الحالى مركز أجا . واحتلت « ثنى » جزيرة تنيس فى بحيرة المنزلة .

١٦ – Hanotaux, G Op. Cit., P. 87.

١٧ – Herodotus, The Histories, London 1954, P. 170.

١٨ – Brugsch Ch. La Geographie de nomes ou division administrative de la Haute et de la Basse Egypte, Leipzig, 1878.

١٩ – يعد ما كتبه استرابون عن الاسكندرية أهم وثيقة تاريخية عن الاسكندرية القديمة .

٢٠ – Butzer, K, "Remarks on the Geography of Settlement in the Nile Valley during Hellenistic Times" Bull. de la Soc. de Geog. d' Egypte Vol. 33 1960, P. 12.

٢١ – هذه الأقسام هى «الكور» التى عرفتها مصر بعد الفتح العربى .

٢٢ – Bell, H. The Administration of Egypt under the umayyad Khalifs - Congress of Orientalists, Oxford, 1928.

٢٣ – (أ) المقريزى – الخطط – جزء أول – ص ١١٦ وما بعدها .

(ب) كلمة «كورة» كلمة يونانية معناها دائرة (عن Hanotaux, G, p 233) .

(جـ) راجع كذلك كتاب الانتصار لابن دقماق ، الجزء الرابع ص ١٣٢ وما بعدها .

٢٤ – عمر طوسون – كتاب مالية مصر – القاهرة ١٩٢١ ص ٢٦٠ وما بعدها .

٢٦ – المرجـع نفسـه ص ٨

٢٧ – قسم الوجه البحرى فى سنى الحملة الفرنسية إلى ثمانية أقاليم هى :

إقليم القليوبية وعاصمته قليوب والشرقية وعاصمته بلبيس والمنصورة وعاصمته المنصورة ودمياط وعاصمته دمياط والغربية وعاصمته المحلة الكبرى والمنوفية وعاصمته منوف ورشيد وعاصمته رشيد والبحيرة وعاصمته دمنهور . أما التقسيم الإدارى للصعيد أيام الحملة فلا يختلف كثيراً عما صار عليه فى عهد الأسرة العلوية .

التطور التاريخي لأقسام مصر الإدارية
حتى وقتنا الراهن

أ.د/ أمين محمود عبد الله(*)

١ - مصر الأصلية Proper Egypt :

من المتفق عليه أن مصر الأصلية هي الأقليم الذى استوطنه المصرى القديم واستعمره منذ أن استقر به بعد انقضاء العصر المطير وتحوله من الهضاب الصحراوية إلى وادى النيل . وكان الوادى ودلتاه فى ذلك الوقت كثير المستنقعات ، لذلك استقر الإنسان فى أول الأمر على حافاته الخارجية المرتفعة الآمنة من الفيضان ، والمناطق الملحقة به كالفيوم ، حيث المدرجات المعروفة . ومع جفاف المستنقعات التدريجى أخذ يهبط تدريجياً حتى استقر فى قاع الوادى ، وقد سبق استقراره فى الوادى استقراره فى الدلتا التى كانت ماتزال فى طور التكوين والنضج ، وكان القسم الأكبر منها مليئا بالبحيرات والمستنقعات . كان ذلك بين الألف السادسة والألف الرابعة قبل الميلاد ، أى فى نهاية العصر الباليوليتى (الحجر القديم) وبداية العصر النيوليتى (الحجرى الحديث) .

وهنا يمكننا القول بأن الوادى والدلتا هما نواة مصر ، وهما المسرح الذى شهد أدوار الحضارة المصرية الأولى وأطوارها المتعاقبة ، كما شهد تطور النظم الاجتماعية والسياسية والإدارية بدءاً من الأسرة إلى العشيرة إلى التجمعات العشائرية إلى القرية

(*) استاذ الجغرافية التاريخية (سابقا) بجامعات حلوان والفاتح بليبيا والملك سعود والملك عبد العزيز بالسعودية .

إلى المدينة إلى المقاطعة ، حتى أشرقت عليه أول دولة متحدة منظمة فى العالم ، منذ خمسة آلاف عام .

ولهذا فنحن إذا تحدثنا الآن عن التطور التاريخى للوحدات الإدارية فى مصر ، فإننا نعنى هذا الجزء من الوطن ، أما الأجزاء الأخرى التى من حوله فلم تسهم بشئ من ذلك ، لسبب أساسى وهو أنها كانت ولا تزال شبه فارغة من السكان ، وكان ينظر إليها كمناطق تابعة أو ملحقة أو خاضعة للحكم المصرى . ومن ثم كانت دائما معابر أو أبوابا للعدوان الخارجى ، فجاء الهكسوس من الشرق عن طريق سيناء ، وجاء الليبيون من الغرب عن طريق الصحراء الغربية ، وجاء النوبيون من الجنوب عن طريق النوبة . وكان النوبيون مثلا يعتبرون النوبة السفلى (المصرية) جزءا من أرضهم استولى عليه المصريون . ولهذا فقد أقام ملوك الدولة الوسطى (سنوسرت الأول والثانى والثالث) عدة قلاع وحصون عند وادى حلفة للدفاع عن مصر ، وسجل فى لوحة إنذار بالقرب من الشلال الثانى العبارة التالية : « إنه فى هذا المكان عينت الحدود الجنوبية لمصر لكيلا يستطيع أحد من النوبيين أن يعبر إلى أرضنا من الجنوب إذا لم يكن هذا العبور لغرض التجارة بالماشية والأبقار والأغنام » .

ومن ناحية أخرى ، فإن ما كتب عن الأوضاع الإدارية فى هذه المناطق فى العصور القديمة والوسطى ، لا يعدو شذرات متناثرة بين ثنايا الكتب . ولهذا فسوف نستعرضها فى نهاية البحث بقدر ما يتيسر لنا من معلومات عنها .

٢ - اختلاف البيئة المحلية بين الوجهين البحرى والقبلى وأثره فى مسار التطور السياسى والإدارى لكل منهما قبل الاتحاد :

كان للبيئة المحلية بعناصرها المختلفة آثارها العميقة فى حياة سكان الوادى والدلتا قبل اتحادهما ، واستمرت هذه الآثار بعد ذلك طوال العهد الفرعونى .

فمن ناحية ، نجد الوادى فى الجنوب بفرط طوله وقلة عرضه ، وانغلاقه بين حافتين صحراويتين عازلتين من الشرق والغرب ، مع الجنادل التى يصعب اجتيازها فى الجنوب ، وبمناخه الصحراوى القارى ، وقلة موارده الزراعية وصعوبة اتصاله التجارى والثقافى بالعالم الخارجى بينما ، من ناحية أخرى ، نجد الدلتا فى الشمال بإنفراج سهلها المروحى الفسيح واعتدال مناخها النسبى ، وفروعها النيلية المتعددة المتغيرة ، ومواردها الغنية من الأراضى الزراعية والبرارى الرعوية وبحيراتها ومجاريها المائية الغنية بالأسماك ، وسهولة اتصالها بالشعوب المجاورة ، تجارياً وثقافياً ، جعلها أكثر سكاناً وأكثر تقدماً من الوادى .

ولكن الدلتا - يقول حزين - « كانت بطبيعتها أقل تماسكاً ونظاماً ، كما كان أهلها أقل عصبية من أهل الصعيد . ذلك أن أفرع النيل الكثيرة وأرض المستنقعات تقطع بين أجزائها فى الشرق والوسط والغرب وأقصى الشمال ، كما أن مجارى الأنهار هنا كثيرة التغير والتحول بين سنة وأخرى نظراً لشدة استواء الأرض واتساعها ، مما أدى إلى تغير الحدود باستمرار بين الأقاليم أو المقاطعات المتجاورة ، وزاد فى الفوضى والأضراب بين تغير الحدود باستمرار بين الأقاليم أو المقاطعات المتجاورة ، وزاد فى الفوضى والاضطراب بين السكان ، الأمر الذى أدى إلى تفكك الدلتا من ناحية الإدارة السياسية منذ فجر التاريخ ، فاستطاع رجال الصعيد أن ينتزعوا لأنفسهم فخر توحيد البلاد ، فتغلب نارمر (مينا) وجنوده على أمراء الدلتا الذين كانوا فيما يظهر أكثر منه مالاً وأعز نفراً ، ولكنهم كانوا أضعف عصبية وأقل نظاماً وتماسكاً .

ومن ناحية أخرى ، فقد كان للدين ، وهو المظهر الروحى للبيئة المحلية ، أثره العميق أيضاً فى حياة المصرى القديم ، إذ كان لكل إقليم من الإقليمين معبوداته المقدسة المستمدة من بيئته الطبيعية ، ومن ثم نتج الاختلاف بين آلهة الشمال وآلهة

الجنوب . ويعتقد أن بعض هذه الآلهة انتقلت من الشمال إلى الجنوب مع التجار الشماليين الذين وفدوا إلى الجنوب وكونوا رابطة بينه وبين بلادهم قبل الاتحاد . ومن هنا بدأت ظاهرة الثنائية أو الازدواجية فى أسماء المعبودات والمدن بين الاقليمين .

وكانت نتيجة الاختلاف فى البيئة المحلية بعناصرها المختلفة المادية والروحية بين الأقليمين أن اختلف المسار السياسى والإدارى بين أهل الوادى وأهل الدلتا :

ففى الوادى بدأ هذا التطور بالتجمع أو الاتحاد العشائرى واستيطان الأرض فى قرى زراعية مستقرة ، بعد أن اكتسبت الأرض أهميتها بوصفها عنصراً اجتماعياً يقوم مقام رابطة الدم والقرابة . وكانت النشأة الأولى للقرية فى مصر فى فترة حضارة البدارى النيوليتية وبذلك يعتبر البداريون أول من وضعوا النواة الأولى لتنظيم اجتماعى إدارى مرتبط بالنهر والأرض والزراعة . ثم أخذت هذه الوحدة الاجتماعية الإقليمية طريقها فى التطور إلى مرحلة أكثر تقدماً فى بداية عصر ما قبل الأسرات وهى مرحلة ما يسمى بحضارة العمرة أو نقادة الأولى . ففى هذه المرحلة تحول كثير من القرى إلى مدن نتيجة لزيادة حجمها وكثرة سكانها وأزدياد كثافتهم وتنوع نشاطاتهم . ويعتقد أن الحدود السياسية بين القطرين الشمالى والجنوبى قامت منذ تلك الفترة ، فسار كل منهما فى تياره الحضارى الخاص الذى توجهه وتمليه عليه بيئته المحلية وعلاقته بجيرانه . كما تميزت حضارة العمرة بظهور المعتقدات الطوطمية حيث أصبحت بعض الحيوانات علامات للقبائل وشارات للمعبودات ، ثم أسرع التطور الحضارى فى القسم الأوسط من عصر ما قبل الأسرات وهى مرحلة حضارة نقادة الثانية التى ظهرت فى منطقة ثنية قنا وفى جرزة عند مدخل الفيوم ثم تكونت المقاطعات أو الدويلات الصغيرة حول المدن وفيها انتشرت المدن على جانبى الوادى كما ظهر نظام الأقطاع .

فما أن حلت الفترة الأخيرة من عصر ما قبل الأسرات ، إلا وقد أكتمل تكوين المقاطعات والتى تمثل الخلايا الأولى للتكوين السياسى والإدارى والروحى فى مصر الفرعونية . وكانت بمثابة دويلات ذات استقلال ذاتى ، متركزة حول معبد ومعبود ، ويحكمها أمير وكاهن ، أى حكومة ذات شقين : مدنى ودينى .

أما الدلتا فكان مسار تطورها السياسى متأثراً بحياتها المدنية ، حيث كانت مقسمة إلى وحدات مدنية فى شكل مدن منظمة تنظيماً ديمقراطياً ، أشبه بالمدن اليونانية القديمة ، يحكم كلا منها عشرة رجال ، وتتمتع بحكومة مستقلة ذات سيادة بفضل تجارتها وملاحتها . وكانت أشبه بالجزر التى تحيط بها الأراضى الزراعية . ولهذا فقد كانت أغنى البلاد المصرية سكاناً وأعرقها حضارة . ثم جاءت مرحلة المقاطعات التى نشأت حول كل مدينة ، ثم مرحلة تكوين الأحلاف التى ضم كل منها عدداً من المقاطعات ، ثم انتهى الأمر بأن توحدت كل أحلاف الدلتا فى حلف عظيم واحد مقره مدينة (بوتو) عاصمة الدلتا قبل الاتحاد .

ونتيجة لإختلاف المسارين فى تطور الوحدات السياسية والإدارية بين الوادى والدلتا فقد اختلف نظام الحكم والإدارة فى الإقليمين ، حيث كان فى الوجه القبلى ارستقراطياً استبدادياً وراثياً ، بينما كان فى الوجه البحرى جمهورياً ديموقراطياً .

وقد اثبتت اللوحات الأثرية من عصر ما قبل الأسرات وجود الحكم الديموقراطى فى مدن الدلتا قبل عهد (مينا) ووصفت الحياة الديموقراطية التى كان يتمتع بها أهل تلك المدن . ولهذا لم يتقبل أهل الشمال الإتحاد مع أهل الجنوب بسهولة بل ثاروا عليه كلما عاودتهم ذكرى استقلالهم ونظام حكمهم الضائع ، أو كلما واتتهم الفرصة فى فترات الضعف والأنقسام ، كما جاء خبر ذلك فى حجر (بالرم) .

٣ - الأقسام الإدارية الفرعونية :

أصبحت مصر منذ فجر التاريخ تتألف من إقليمين مختلفين جغرافياً متحدين سياسياً وإدارياً وهما مصر العليا أى الوادى ، ومصر السفلى أى الدلتا . وقد ظل هذا التقسيم قائما فى جميع العصور حتى وقتنا الحاضر . وقد أوضحت قائمة (سنوسرت الأول) من الأسرة الثانية عشرة هذين القسمين ، وغطت كل واحد منهما بمقاطعاته تحت سماء واحدة منفصلة . ويستفاد من هذه القائمة أن كل قسم من هذين القسمين ينقسم بدوره إلى قسمين داخليين ، مع الفارق : أن قسمى الدلتا كانا (شرقاً وغرباً) ، بدلاً من (جنوباً وشمالاً) فى مصر العليا . فأما القسم الأول فى مصر العيا فيبدأ بمقاطعة أبو (الفنتين أو أسوان) وهى المقاطعة الأولى وينتهى بالمقاطعة العاشرة وهى مقاطعة (وازيت) وهى كوم أشقاو بمركز طما حالياً . ويبدأ القسم الثانى من المقاطعة الثالثة عشرة وهى مقاطعة أسيوط - جنوباً - وتنتهى بالمقاطعة الثانية والعشرين وهى مقاطعة (حنت) أى السكين ، بمعنى الفاصلة بين الشمال والجنوب . أما مصر السفلى فقد سمى القسم الأول منها (واحد غرب) ويحتوى على المقاطعات من (١) إلى (٧) ، فقد كانت المقاطعة السابعة هى نهاية الحدود الغربية . أما القسم الثانى ويسمى (واحد شرق) فيشمل المقاطعات من (٨) إلى (٢٠) دون نظام . وهنا يلاحظ أن ترتيب المقاطعات فى الوجه القبلى يجرى على نظام منطقى من الجنوب إلى الشمال مع اتجاه جريان النيل ، كأنها عقد نظمت حباته كل فى مكانه الأصلى ، بحكم امتداد الوادى وضيقه بحيث لايسمح باشتراك مقاطعتين متجاورتين فى قطاع عرضى واحد إلا فى مناطق محدودة ، وذلك خلافاً لما نجده فى قوائم الوجه البحرى حيث مثل هذا الترتيب مفقود فى القسم الشرقى ، وحيث قوائم المقاطعات التى أوردها الكتاب الكلاسيكيون فى القسم الشرقى من الدلتا لايحكمها أى ترتيب منظم .

والواقع أن تقسيم الوجه القبلى إلى قسمين كان معروفاً فى المتون المصرية قبل سنوسرت ، كما فى نقوش الأسرة الحادية عشرة حيث سميت مقاطعة (وازيت) بأنها (باب الشمال) أى باب مصر الوسطى ، وسميت مقاطعة أسيوط بأنها (رأس الجنوب) أو نهايته . كذلك أشير فى متن مقبرة (عنخ ببى) مدير الرسائل فى الأسرة السادسة إلى أن « هذا العظيم كان يحكم مقاطعات مصر الوسطى » . وهذا التقسيم هو ما جرى عليه كتاب العصر البطلمى الرومانى فيما بعد حيث قسموا الوجه القبلى إلى إقليم «الطبياد» أى إقليم طيبة وهى مصر العليا الجنوبية ، وإقليم «هبتانوميا» أو «هيركيوليا» أى مصر العليا الشمالية (أو مصر الوسطى) . كما جرى عليه الجغرافيون والمؤرخون حتى الوقت الحاضر .

أما عن عدد المقاطعات فقد استدل عليه لأول مرة من مرسوم ملكى في نقوش الأسرة الثامنة (٢٤٠٠ ق.م) ، وفيه يفوض أحد ملوكها إلى وزيره حكم اثنين وعشرين قسماً فى الوجه القبلى ، ذكرت أسماؤها واحداً تلو الآخر . وقد جاءت هذه القائمة مطابقة للقوائم التقليدية التى وجدت فيما بعد ، ومنها النقوش التى يطلق عليها (كتاب الموتى) والذى بدأ ظهوره فى عهد الأسرة الثامنة عشرة ، حيث يذكر أنه «يجلس فى محكمة أو زيريس يوم الحساب ٤٢ قاضياً ، كل واحد منهم يمثل مقاطعة من المقاطعات» ففى هذا دلالة على أن مقاطعات مصر كانت ٤٢ مقاطعة . ولما كان بالوجه القبلى ٢٢ مقاطعة ، فإن عدد مقاطعات البحرى ٢٠ مقاطعة .

غير أن القوائم التى وردت فى الوثائق الأثرية أى النقوش أو المتون لم تحص مقاطعات الوجه البحرى كاملة ، فإن كل ما عثر عليه فى هذه المتون لايدل على أكثر من ١٦ مقاطعة أما القوائم التى ألقت الضوء كاشفاً على أسماء هذه المقاطعات وعددها كاملة فى كلا الوجهين البحرى والقبلى فتتضمنها كتابات الجغرافيين والمؤرخين

الكلاسيكيين : هيرودوت واسترابو وبليني وبطلموس الجغرافي . ففي العصر البطلمي الروماني ظهرت قوائم ضافية للمقاطعات الفرعونية منقوشة على جدران معابد البطالمة والرومان ترجع في أصلها إلى منبع فرعوني قديم .

والخلاصة ، أن العدد الرسمي للمقاطعات المصرية الفرعونية ، حسب ما جاء في المصادر الكلاسيكية المذكورة ، يبلغ ٤٢ مقاطعة ، منها ٢٢ في الوجه القبلي ، ٢٠ في الوجه البحري . وقد ظل هذا العدد ثابتاً دون تغيير تقريباً طوال العهد الفرعوني بالنسبة للوجه القبلي ، وإذا كان هناك تغيير فهو مقصور على الحدود الفاصلة بين حياض الري أما الدلتا فقد كانت مقاطعاتها عرضة للتغيير والتبديل المستمر ، تبعاً لتغير مساحتها وتوزيع فروع النيل وتغيرها . كذلك فإن طبيعتها السهلة المنفتحة تسمح – بقليل من الجهد – باكتساب أرض جديدة للزراعة وضمها إلى رقعة المعمور وإنشاء مقاطعات جديدة عليها .

وفيما يلي أسماء المقاطعات الفرعونية كما وردت في المصادر الكلاسيكية :

قائمة المقاطعات الفرعونية

١ - مقاطعات الوجه القبلى

اسم المقاطعة	اسم العاصمة المصرى	اسم العاصمة اليونانى	اسم العاصمة القبطى	اسم العاصمة العربى
١ - تاستت	آبو	الفنين		جزيرة أسوان
٢ - امنتى حور	سبات	أبوللونوبوليس ماجنا	أتبو	إدفو
٣ - نخن	نخبت	ايليثيا بوليس (لاتوبوليس)	سنى	إسنا
٤ - واست	واست	ثيبس (زيوسبوليس)	ثيبس	طيبه (الأقصر)
٥ - نتروى	كبتى	كويتوس	كبت	قفط
٦ - زام	تا تارير	تانتيرس	تانتيرا - دنديرا	دندرة
٧ - سخم	كنمت	زيوسبزليس بارفا	هو	هو
٨ - تا - ور	أبدو	أبيدوس	تينيس	طينه (العرابة المدفونة)
٩ - حين (خن مين)	آبو	بانوبوليس	خمين	أخميم
١٠- واز	تبى	أفروديتوبوليس	سكرو	كوم أشقاو
١١- ست	شاس حتب	هيبسيليس	شتب	شطب
١٢- زوحفات	حت نوبت	؟	؟	أبنوب
١٣- أتف خنتت	ساوت	ليكوبوليس	سيوت	أسيوط
١٤- أتف بحت	كاس	كوزيسى	قسقام	قوصقام - القوصية
١٥- ون	ونت	هرموبوليس ماجنا	شمون	الاشمونين
١٦- محز	حينو	؟	؟	؟
١٧- أنبو	أبنوت (كاسا)	كينوبوليس	كايس	القيس
١٨- سبا	سبا	هيبونون	توكسى	الحيبه
١٩- وابو	مرت	أوكسيرينشوس (باماسيت)	توتسى	البهنسا
٢٠- نعرخنتت	خنن - نسوت	هيرا كليوبوليس	أهنيس	اهناسيا
٢١- نعرت بحوت	شدت	أرسنوى (كروكوديلوبوليس)	بيوم	الفيوم
٢٢- حنت	مانتو	أفرود يتوبوليس الشمال	باتيه	اطفيح

٢ - مقاطعات الوجه البحرى

اسم المقاطعة	اسم العاصمة المصرى	اسم العاصمة اليونانى	اسم العاصمة القبطى	اسم العاصمة العربى
١ - أنيت حز	من نوفر	ممفيس	منفى	منف
٢ - نواو	سخم	ليتوبوليس	أوشيم	أوسيم
٣ - أمنتى	آمو	مومنفيس	؟	كوم الحسن
٤ - نيت شمع	برنقع	؟	؟	زاوية رزين
٥ - نيت محيت	ساو	سايس	صا	صا الحجر
٦ - خاست	خاسوت	سويس	سخوى	سخا
٧ - نفر أمنتى	سنتى نفر	متليس	مخيل	مصيل (كوم المدينة بناحية سنتاوى)
٨ - نفرت آب	شيكو	حربويتوليس	؟	تل اليهودية
٩ - عنزت	سدو	بوزيريس	بوزير	أبو صير
١٠- كيمى	حت - حير - آب	أتريبيس	أتريبى	أتريب
١١- حسب	شدن	فاربيتوس	فاربيت	فربيط (هربيط)
١٢- سب نويتر	تيتونير	سبنيتوس	سمنوت	سمنود
١٣- تحوتى	بعح	هرموبوليس	؟	تل البهو
١٤- حت محيت	خات	سمندس	؟	تل الربع
١٥- حكا عنز	أون	هليوبوليس	؟	عين شمس
١٦- خنت آبت	سان	تنيس	سانى	صان الحجر
١٧- أم حنت	أم حنت (برباستت)	بوباستس	بوباست	تل بسطه
١٨- سما بحدت	واست محيت	زيوسبوليس السفلى	؟	تل البلمون
١٩- أم محت	أمت	لنتوبوليس	؟	تل المقدام
٢٠- حورسيد	باكس	أفروسبوليس	فاكوسا	فاقوس

٤ - العهد البطلمى الرومانى (فترة النومات) :

عندما وقعت مصر تحت حكم اليونان كان بها نظام إدارى مستقر ووحدات إدارية عريقة لها معالمها ووحداتها وعواصمها وآلهتها . وقد احتفظ البطالمة بهذا التقسيم

وادخلوا عليها بعض الإضافات أو التعديلات التى تتفق مع نظامهم السياسى والتى نجملها فيما يلى :

١ - تقسيم مصر إلى ثلاث ولايات كبرى هى : الوجه البحرى وقد قسم إلى ٣٣ نوما ، «ولاية الطبياد» وهى مصر العليا الجنوبية وقد قسمت إلى ١٤ نوما مضافاً إليها سواحل البحر الأحمر وثغوره ، وولاية «هبتا نوميا» وهى مصر الوسطى وقد قسمت إلى ثلاث نومات . والنوم هو اسم إغريقى للمقاطعة .

٢ - استحداث هيراركية للأقسام الإدارية ذات أربع مستويات متدرجة فأعلاها الولاية يليها النوم ثم التوبارخية (وهى مجموعة قرى) وادناها الكومارخية أو القرية ويشرف على هذه الأقسام : الاستراتيجوس ثم النومارك ثم التوبارك ثم الكومارك على الترتيب وقد اختصت ولاية الطبياد بوضع متميز لأهميتها التجارية والاستراتيجية فكان المشرف عليها نائبا للملك برتبة ابستراتيجوس .

٣ - استحداث عدد من النومات فى الوجهين البحرى والقبلى فبلغ ٤٨ نوما حسب بلينى ، ٤٧ نوم حسب بطليموس . بل وصل الى ٩٠ نوما فى عهد بطليموس التاسع ، وقد نشأت هذه الزيادة نتيجة لتزايد المساحة الزراعية وعدد السكان فى العهد البطلمى وذلك باضافة نومات جديدة أو بفصل نومات من المقاطعات الأصلية ، وقد يحدث التغير فى عدد النومات بالنقص حسب الأحوال الاقتصادية والسكانية . فقد احتوت قائمة استرابو مثلا على ٣٦ نوما فقط .

٤ - فصل مقاطعتى منف وأوسيم من الوجه البحرى والحاقها بولاية (هبتانوميا) بالوجه القبلى . وقد ارتبط هذا التغيير بتقدم رأس الدلتا نحو الشمال بنحو ٢٥ كيلو متر فى القرن الخامس ق.م فاصبحت نهاية مصر العليا جغرافيا شمالى منف .

٥ - استبدال أسماء المعبودات المصرية التى اطلقت على بعض المقاطعات والمدن بأسماء مايناظرها من معبودات أغريقية وذلك بعد توحيد المعبودات المصرية والاغريقية .

مثال ذلك آمون : زيوس – حورس : ابوللو – تحوت : هرمس – مين : بان – حتحور (ايزيس) : افروديت – نبت حت : نفتيس ..... ألخ .

٦ – تمييز أقليم الفيوم بوضع اداري خاص بوصفه مستعمرة يونانية اختارها الاغريق لتشابه بيئتهم فاطلقوا عليها مقدونيا الجديدة وجففوا شطرا كبيرا من بحيرة موريس القديمة (قارون) وجعلوا منها ارضا خصبة وطرزوا الاقليم بالمدن الجديدة الرائعة على غرار الاسكندرية ونقراطيس وبطوليمابييس هرميو (المنشاة الحالية) ، ولاتزال ١٤ مدينة بالفيوم تحمل اسماءها اليونانية القديمة . وقد قسمت الفيوم فى العهد البطلمى الى ثلاثة أقسام إدارية (merides) على رأس كل منها (ابستاتس) ، وفى منتصف القرن الثالث ق . م . قسم كل منها إلى نومات وتوبار خيات وكومارخيات .

وعندما وقعت مصر تحت حكم الرومان لم يحدثوا تغيرا يذكر فى النظام الادارى البطلمى وابقوا على الولايات الثلاث الكبري ولكنهم اختزلوا النومات الى ٣٦ نوما فجعلوا الوجه البحرى ٢٢ نوما بدلا من ٣٣ ومصر الوسطى التى سميت باسم (هيركيوليا) بدلا من (هبتانوميا) ٨ نومات وولاية الطبياد ٦ نومات ، وقد أملى هذا التعديل رغبة الرومان – كدولة استعمارية امبريالية – فى تركيز سلطتهم على البلاد لضمان استغلالها كمزرعة للقمح .

٥ - العهد البيزنطى (فترة الابروشيات والباجارشيات) :

بانقسام الدولة الرومانية الى دولتين شرقية وغربية دخلت مصر فى حوزة الدولة الرومانية الشرقية (البيزنطية) . وفى بداية هذا العهد اعيد تقسيم مصر من جديد

فقسمت إلى أربع دوقيات أى ولايات ، اثنتان منها فى مصر العليا واثنتان فى مصر السفلى وهى : –

أولاً : دوقيات مصر العليا :

١ – دوقية الطبياد وتشمل المقاطعات أو النومات ابتداء من (فيلة) جنوبا إلى (الاشمونين) شمالا .

٢ – دوقية اركاديا (هيركيوليا الرومانية) وتمتد من (الاشمونين) جنوبا إلى رأس الدلتا شمالا .

ثانياً : دوقيات مصر السفلى :

١ – دوقية أوجستامنيك ، وتشمل جميع المقاطعات الواقعة شرق الدلتا أو شرق فرع دمياط .

٢ – دوقية مصر (ايجيبتياكا) وتشمل مقاطعات وسط وغرب الدلتا .

وفى سنه ٤٥٠م حدث تقسيم أصغر لدوقيتى الطبياد فى الوجه القبلى وأوجستامنيك فى الوجه البحرى حيث قسمت كل منهما الى قسمين على النحو التالى :

أولاً : دوقية الطبياد :

١ – الطبيات الاعلى ويمتد من فيلة جنوبا الى (أخميم) شمالا وقاعدته (أسوان) .

٢ – الطبياد الادنى ويمتد من (أخميم) جنوبا إلى (الأشمونين) شمالا وقاعدته (المنشاه) .

ثانياً : دوقية أوجستامنيك :

١ – أوجستا الأولى ، ويضم نواحى القسم الشمالى من دوقية أوجستامنيك الممتد من فرع دمياط نحو الشرق إلى ما بعد (رينوكلورا) أى العريش بقليل .

٢ - اوجستا الثانية ، وتقع إلى الجنوب من الأولى شاملة القسم الجنوبى من شرق الدلتا الممتد من فرع دمياط نحو الشرق إلى خليج السويس حتى (كليزما) أى القلزم أو السويس . فأصبحت مصر بذلك مقسمة إلى ستة أقسام كبرى ، ثلاثة فى كل من الوجهين وقسم كل منها إلى مقاطعات .

وعندما انتشرت المسيحية فى مصر واصطبغت الحياة المصرية بكافة نواحيها بالصبغة الدينية . أخذت الدولة فى الانحلال أمام السلطة المتنامية للأساقفة والمطارنة وأخذت الأقسام الإدارية الكبرى والصغرى أسماء كنسية فأطلق اسم الإبروشية أو الايبارشية على الأقسام الكبرى والباجارشية على المقاطعات أى النومات التى تبلغ عددها ٦٦ باجارشية فى الوجهين . ففى عهد (جستنيان) - فى القرن السادس الميلادى (٥٣٨/٥٣٩م) . أعيد تنظيم الأقسام الإدارية فى مصر . وطبقاً لقائمة هيروكليس فى (السينكديموس) أصبحت أقسام كل من الوجه البحرى والوجه القبلى على النحو التالى :

أولاً : الوجه البحرى :

١ - ابروشية اوجستا الأولى ، وتتكون من ٧ باجارشيات ، وقاعدتها مدينة بيلوز (الفرما) .

٢ - ابروشية اوجستا الثانية ، وتتكون من ٦ باجارشيات ، وقاعدتها مدينة (ليونتو) ومكانها الآن (تل المقدام) بمركز ميت غمر .

٣ - ابروشية ايجبتياكا الأولى ، وتتكون من ١٠ باجارشيات ، وقاعدتها مدينة (الاسكندرية) .

٤ - ابروشية ايجبتياكا الثانية ، وتتكون من ١٠ باجارشيات ، وقاعدتها (كباسا) ومكانها الان بلدة (شباس الشهداء) بمركز دسوق .

ثانياً : الوجه القبلى :

١ - ابروشية الطبياد الأعلى : وتتكون من ٤ باجارشيات ، وقاعدتها مدينة (أسوان) .

٢ - ابروشية الطبياد الأوسط : وتتكون من ١٠ باجارشيات ، وقاعدتها مدينة (بطوليمابيس) وهى مدينة المنشاة الحالية .

٣ - ابروشية الطبياد الأدنى : وتتكون من ٩ باجارشيات ، وقاعدتها مدينة (انطينو) . وهى انصنا العربية التى كانت بأرض الشيخ عبادة الحالية بمركز ملوى (شرقى النيل) .

وبذلك كان مجموع الابروشيات فى الوجه البحرى أربعة ومثلها فى الوجه القبلى ، وكان مجموع الباجارشيات فى مصر ٦٦ باجارشية منها ٣٣ فى الوجه البحرى و ٣٣ فى الوجه القبلى .

هذا بخلاف أقليمين آخرين يقعان خارج نطاق الوادى والدلتا وهما :

١ - إقليم ليبيا السفلى أو برقة ويمتد من الدلتا شرقاً إلى درنة غرباً .

٢ - إقليم ليبيا العليا أو بنى غازى ويمتد إلى الغرب من ليبيا السفلى إلى ما بعد بنى غازى . وقد كان هذان الإقليمان تابعين لمصر فى ذلك العهد .

وهكذا ينتهى تطور التقسيم الإدارى فى مصر فى العصور القديمة بالنظام البيزنطى القبطى وهو النظام الذى ورثه العرب بعد فتحهم لمصر .

٦ - العهد العربى الأول (عهد الولاه) - فترة الكور الصغرى :

عندما دخل العرب مصر وجدوا فيها نظاماً إدارياً مستقراً ، ساهمت فى تطويره جميع الأجيال البطلمية والرومانية السابقة بدافع من ضمان استغلال هذه الولاية استغلالاً منظماً لصالح روما والقسطنطينية . ثم جاءت الخلافة الإسلامية فعملت على

توجيه موارد البلاد ومخازن غلالها وضبط مصارفها طبقاً لما تقضى به الشريعة الإسلامية . وقد ظلت مصر فى أعقاب الفتح الإسلامى مباشرة مقسمة إلى إقليميها الرئيسيين التقليديين : مصر العليا التى أسموها بأعلى الأرض أو الصعيد ، ومصر السفلى التى أسموها أسفل الأرض أو الريف . وكان على كل منها وال .

كذلك احتفظ العرب بالوحدات الإدارية الصغرى (الباجارشيات أو النومات) ولكن بأسماء معربة ، وأطلقوا على كل وحدة منها اسم (كوره) وهى كلمة معربة عن اللفظ الأغريقى (chora) بمعنى الأقليم أو المقاطعة فى أوراق البردى العربية . ولكن الكورة ليست هى الباجارشى تماماً ، لأن الأولى تطلق على الوحدة الإدارية بصفة عامة أما الثانية فهى وحدة إدارية دينية . كذلك أبقى العرب على أسماء هذه الوحدات نقلا عن أصلها القبطى الذى أخذ عن الأصل الفرعونى (وليس الرومانى أو اليونانى) وذلك بعد أن حرفوا بعضها وترجموا بعضها الآخر بما يتفق مع قالب اللغة العربية وسمع العربى ولسانه .

وظل تقسيم الوجه القبلى إلى قسميه الداخليين الكبيرين وهما :

١ – الصعيد الأعلى (الطيباد القديم) ويبدأ من أسوان جنوبا وينتهى بأسيوط شمالاً .

٢ – الصعيد الأدنى (أركاديا البيزنطية) ويبدأ من أسيوط جنوباً وينتهى بمنف أو الجيزة شمالاً .

وفى القرن الثالث الهجرى أعيد تقسيم الوجه القبلى ، وزيد فيه قسم ثالث ، فصلا من القسمين السابقين ، فأصبح – طبقاً لياقوت الحموى – مكوناً من ثلاثة أقسام هى :

١ – **الصعيد الأعلى** : حده الجنوبى أسوان والشمالى قرب أخميم ، ويشتمل على إحدى عشرة كورة .

٢ – الصعيد الأوسط : حده الجنوبى أخميم والشمالى البهنسا ، ويشتمل على ١٣ كورة .

٣ – الصعيد الأدنى : حده الجنوبى البهنسا والشمالى منف أو الجيزة ، ويضم ٦ كور فكان مجموع الوجه القبلى ٣٠ كورة .

كذلك ظل تقسيم الوجه البحرى إلى قسميه الداخليين الكبيرين وهما : القسم الشرقى الذى سمى بالحوف والقسم الغربى الذى سمى بالريف :

١ – الحوف الشرقى (وهو أوجستامنيك البيزنطى) ويضم الكور الواقعة شرق الدلتا وعددها ١٤ كورة .

٢ – الريف (وهو إقليم ايجبتياكا البيزنطى) ويضم الكور الواقعة وسط وغرب الدلتا ، وعددها ٣١ كورة . فكان مجموع كور الوجه البحرى ٤٥ كورة ، ومجموعها فى مصر ٧٥ كورة .

وفى القرن الثالث الهجرى أعيد تقسيم الوجه البحرى فجعل ثلاثة أقسام كبرى وهى :

١ – الحوف الشرقى : وقاعدته (بلبيس) ويتكون من ١١ كورة .

٢ – بطن الريف : وقاعدته (العباسة) ويتكون من ٢٠ كورة .

٣ – الحوف الغربى : وقاعدته مدينة الاسكندرية ويتكون من ١٥ كورة .

فكان مجموع الكور فى الوجه البحرى ٤٦ كورة ، بخلاف : كورة لوبية غرب الاسكندرية ، وثلاث كور أخرى وهى : كورة القلزم (السويس) وكورة الطور وكورة أيام ومدين شمال الحجاز ، حيث كانت هذه البلاد تابعة لمصر فى ذلك الوقت .

فكان مجموع الكور فى مصر وتوابعها إلى آخر الدولة العباسية وصدر الدولة الفاطمية ٨٠ كورة . ثم قسم بطن الريف بعد ذلك إلى قسمين : بطن الريف والجزيرة ، وظل الحال على ذلك إلى منتصف القرن الخامس الهجرى (منتصف العاشر الميلادى تقريباً) عندما حدث تغيير كلى فى جميع الأقسام الإدارية فى مصر ، فألغيت هذه الأقاليم الأربعة الكبيرة فى الوجه البحرى وجعلت ٢٢ إقليماً صغيراً ، ثم ألغيت هذه الأقاليم الصغيرة فى عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧١٥ هـ/١٣١٥م وجعلت ١١ إقليماً كبيراً كما سيأتى بعد .

وفيما يلى بيان بأسماء الكور الصغرى فى كل من الوجهين القبلى والبحرى ، موزعة على أقسامها الكبرى كما كانت فى مرحلتها النهائية :

أولاً : الوجه القبلى :

١ - **الصعيد الأعلى** : احدى عشرة كورة هى : أسوان ، ادفو ، إسنا ، أرمنت ، الأقصر ، قفط ، دندرة ، قنا ، فاو ، هو ، إبشاية (المنشاة) .

ومن ذلك يتبين أن الصعيد الأعلى كان يشمل المراكز التى تقع الآن فى محافظتى أسوان وقنا والقسم الجنوبى من محافظة سوهاج .

٢ - **الصعيد الأوسط** : ١٣ كورة هى : أخميم ، قهقوة ، (كوم اشقاو) ، شطب ، أسيوط ، قوصقام ، (القوصية) ، الأشمونين ، أنصنا ، (الشيخ عبادة) ، بويط ، طحا (طحا الأعمدة) ، جير شنودة (بنى مزار) ، القيس ، دلاص ، البهنسا . ومن هذا يتبين أن الصعيد الأوسط كان يشمل البلاد التى تقع الآن شمال محافظة سوهاج ومحافظات أسيوط والمنيا وجنوب بنى سويف .

٣ - **الصعيد الأدنى** : ٦ كور هى : إهناس (أهناسيا) ، أطفيح ، أبو صير ، الفيوم ، منف (الجيزة) ، أوسيم . ومن ذلك يتبين أن الصعيد الأدنى كان يشمل البلاد الواقعة الآن شمال محافظة بنى سويف ومحافظة الجيزة .

ثانيا : الوجه البحرى :

١ – **الحوف الشرقى** : يشمل الكور الواقعة على الجانب الشرقى من فرع دمياط ، وعددها ٨ كور ، وهى : عين شمس ، أتريب ، نتاوتمى (تمى الامديد) ، بسطة (تل بسطة) ، طرابية (فاقوس) ، فربيط (هربيط) ، صان وأبليل (صان الحجر) ، الفرما والعريش . ومن هذه الأسماء وتحديد مواقعها يتبين أن الحوف الشرقى كان يشمل جميع البلاد الواقعة الآن بمحافظتى القليوبية والشرقية وشرق محافظة الدقهلية وسيناء .

٢ – **بطن الريف** : وبه سبع كور هى : بنا بوصير (بوصير بنا) ، سمنود ، نوسا (نوسا الغيط) ، الأوسية (دميرة) ، البجوم (مشتركة مع الأوسية) ، دقهلة ، تنيس ودمياط . ومن أسماء هذه الكور وتحديد مواقعها يتبين أن بطن الريف كان يشمل مراكز المحلة الكبرى وسمنود وطلخا وشربين بمحافظة الغربية ، ومراكز فارسكور ودكرنس والمنزلة والمنصورة والقسم الشمالى من مركز أجا بمحافظتى الدقهلية ودمياط .

٣ – **الجـزيرة** : وهى جزيرة بنى نصير بين فرعى النيل ، وبها خمس كور هى : دمسيس ومنوف ، طوه منوف ، سخا وتيدة والفراجون ، نقيزة وديصا ، البشرود .

ومن أسماء هذه الكور وتحديد مواقعها يتبين أن هذه الجزيرة كانت تشمل البلاد التابعة الآن لمراكز زفتى وطنطا بمحافظة الغربية ، ومركز كفر الشيخ بمحافظة كفر الشيخ ، وبلاد مراكز المنوفية . وقد انشئت كقسم إدارى زمن الدولة الفاطمية واستمرت حتى عهد محمد على حين حذفت من تاريخ (مساحة) سنة ١٨١٣

٤ – **الحوف الغربى** : أطلق العرب هذا الإسم على الجانب الغربى من الدلتا ، ويشمل جميع الكور الواقعة غرب فرع رشيد ، ويشتمل على ١١ كورة وهى : صا ، شباس (شباس الشهداء) ، البدقون ، الخيس والشراك (الأشراك) ، خربتا ، قرطسا ومصيل ، الميلدس ، أخنا ورشيد ، البحيرة ، مريوط ، لوبية ومراقية .

ومن أسماء هذه الكور وتحديد مواقعها يتبين أن الحوف الغربى كان يشمل بلاد مراكز كفر الزيات ودسوق وفوه ومطوبس وسيدى سالم من محافظتى الغربية وكفر الشيخ ، ثم بلاد محافظة البحيرة بأكملها . ثم الساحل الشمالى غرب الاسكندرية .

وفى أوائل الدولة الفاطمية قسم الحوف الغربى إلى قسمين :

(أ) حوف رمسيس وقاعدته بلدة رمسيس (بمركز ايتاى البارود) . ويشمل هذا الحوف المنطقة التى تقع فيها اليوم نواحى مركزى كوم حمادة والدلنجات والأقسام الجنوبية من مركز ايتاى البارود ودمنهور وأبو المطامير بمحافظة البحيرة . وكانوا يطلقون على النواحى المجاورة للصحراء من حوف رمسيس اسم الكفور الشاسعة أى البعيدة المتطرفة .

(ب) إقليم البحيرة : ويشمل نواحى المراكز الشمالية والغربية من محافظة البحيرة الحالية (أبو حمص) وكفر النوار وحوش عيسى وشبراخيت والمحمودية وشمال مراكز إيتاى البارود ودمنهور وأبو المطامير . وقاعدة الإقليم دمنهور .

كما انشئت فى أوائل الدولة الفاطمية أيضاً جزيرة قوسينيا فى المنطقة التى بها اليوم مركز قويسنا ومركز السنطة والقسم الجنوبى من مركز زفتى بمحافظة الغربية وسميت جزيرة لأن فرع دمياط كان يحيط بها من الشرق وترعة العطف من الغرب . وقد ألغيت كقسم إدارى فى الروك الناصرى .

٧ - *العهد العربى الثانى (الفاطمى والأيوبى) - فترة الكور الكبرى :*

فى هذ العهد استمرت مصر مقسمة إلى ثمانية أقاليم كبرى كما كانت فى عهد الولاه : اثنان فى الوجه القبلى هما الصعيد الأعلى والصعيد الأدنى ، وستة فى الوجه البحرى هى : الحوف الشرقى ، بطن الريف ، جزيرة بنى نصر ، جزيرة قوسينيا ،

حوف رمسيس ، البحيرة . وفي العهد الأيوبي زاد الصعيد قسماً ثالثاً هو الصعيد الأوسط الذى فصلت نواحيه من الصعيدين الأعلى والأدنى . وأصبح الصعيد مقسماً – حسب ياقوت فى معجمه – إلى الأقسام الثلاثة التالية

١ – **الصعيد الأعلى** : حده الجنوبي أسوان والشمالى قرب أخميم .

٢ – **الصعيد الأوسط** : حدة الجنوبي أخميم والشمالى البهنسا (غرب بنى مزار) .

٣ – **الصعيد الأدنى** : حدة الجنوبي البهنسا والشمالى قرب الفسطاط .

وفى أوائل النصف الثانى من القرن الخامس الهجرى فى عهد المستنصر بالله الفاطمى ، وقع تغيير أساسى فى تقسيم مصر الإدارى ، تمثل جوهـرة فى تجميـع أو ادماج الكور الصغرى فى وحدات إدارية أكبر سميت بالكور الكبرى . وكان مما أوجب هذا التغيير ضرورة إيجاد وحدة إدارية أكبر حجما لتشديد قبضة الحكم وتركيز السلطة بسبب ماوقع فى البلاد فى ذلك العهد من شدة عظمى نجمت عن إنخفاض النيل سبع سنوات عجاف متتالية ، فى الفترة ما بين (٤٥٨ – ٤٦٥ هـ/ ١٠٦٥ – ١٠٧١م) فاهملت الزراعة وانتشرت المجاعة وتفشت الأوبئة التى قضت على ثلث عدد السكان حسبما ذكره المقريزى . وقد بلغت هذه الكوارث أشدها عام ٤٦٣ هـ/١٠٦٩ بقيام الفتن والحروب الأهلية ، إلى أن ولى بدر الجمالى الوزارة فعمل على إصلاح البلاد وانهاضها من عثرتها والقضاء على الفتن والفساد . وكان لابد لتحقيق هذا الهدف من إجراء مسح شامل للبلاد لاعادة تقدير درجة خصوبة الأراضى الزراعية بعد ما أصابها من تدهور وإعادة تقدير الخراج عليها . ثم كان بعد ذلك إعادة تقسيم البلاد وتنظيمها الإدارى فى وحدات إدارية كبرى ، حيث لم تعد هناك حاجة لكثرة الكور بعد أن أصبح الكثير من النواحى خاليا من السكان ، وبعد أنكمشت المساحة المزروعة فلم يعد الجزء المزروع من الكور الصغرى يستدعى اعتباره كورة قائمة بذاتها .

وكـان أول من أخـبـر عـن هـذا التـغـيــيـر الإدارى الأسـاسـى أبو صـالح الأرمـنى (٥٥٠ هـ/١١٥٥ م) فى كـتـابة (الكنائس والأديره) وذلك بعـد إنتـهـاء حكم المستنصر بنحو ٦٠ سنة . وقد نقل الأرمنى الـكور المستحدثة عن قـائمة مـحـررة سنة ٤٦٩ هـ/١٠٧٦ ، ومنها يتبين أن مصر فى تلك السنة قسمت إلى ٢٣ كورة كبيرة ، منها ١٤ كورة فى الوجه البحرى ، وتسع كور فى الوجه القبلى ، وهى :

١ - الوجه البحرى :

(أ) الحوف الشرقى : وبه أربع كور هى : الأبوانية وقاعدتها (أبوان) ، المرتاحية ، الدقهلية وقاعدتها (دقهلية) ، الشرقية وقاعدتها (بلبيس) .

(ب) الريف : وبه ٧ كور هى : السمنودية وقاعدتها (سمنود) ، الغربية وقاعدتها (المحلة الكبرى) ، المنوفية وقاعدتها (منوف) ، وجزيرة بنى نصر ، جزيرة قوسينيا ، النستراوية وقاعدتها (نستراوه) ، فوه والمزاحمتين وقاعدتها (فوه) .

(جـ) حوف رمسيس : وبه كورتان هما : حوف رمسيس ، البحيرة .

٢ - الوجه القبلى :

(أ) الصعيد الأدنى : وبه أربع كور هى : الجيزة ، الأطفيحية ، الفيومية ، البوصيرية .

(ب) الصعيد الأوسط : وبه ثلاث كور : البهنساوية ، الأشمونين ، السيوطية .

(جـ) الصعيد الأعلى : وبه كورتان هما : الأخميمية ، القوصية .

يضاف إليها إقليم لايدخل فى الكور لأنه من (خاص السلطان) وهو إقليم (منفلوط

ومنقباد) . ويستمد التقسيم المستنصرى أهميته من كونه الأساس أو المحور الذى ظلت تدور فى فلكة جميع التقسيمات الإدارية اللاحقة حتى وقتنا الراهن ، أى قرابة ١٠٠٠ سنة .

ولا يفوتنا أن ننوه هنا بكورة القوصية التى احتلت منطقة مترامية من الوادى بلغت مساحتها نحو $\frac{١}{٢}$ مليون فدان وضمت إحدى عشرة كورة صغيرة ، فقد كانت فى العهد الفاطمى والأيوبى أعظم كور مصر ، وكان واليها يحكم على جميع بلاد الصعيد ، ووصلت قاعدتها - قوص - إلى مكان الصدارة منها منذ القرن الخامس الهجرى ولمدة أربعة قرون ، حتى أصبحت قصبة صعيد مصر بل أجل مدينة فيها . ويرجع نمو هذه المدينة وازدهارها إلى موقعها الجغرافى الفريد فى ذلك الوقت حيث كانت حلقة الاتصال بين الوادى وساحل البحر الأحمر ، على أول الطريق الصحراوى بينهما (وهو وادى الحمامات) الذى يربط بينها وبين ميناء القصير وعيذاب ، منافذ التجارة المصرية إلى الحجاز واليمن والهند وشرق أفريقيا بعد تحول طريق أيله الشمالى بسبب التهديد الصليبى .

وقد استمر نظام الكور الكبرى فى العصر الأيوبى ، مع بعض تعديلات محدودة تتمثل فى إضافة كورتين أخريين إلى كور الوجه البحرى هما : كورة الدنجاوية فى إقليم الغربية ، والكفور الشاسعة بإقليم الحوف الغربى (حوف رمسيس) . وبذلك أصبح عدد الكور فى الوجهين ٢٥ كورة .

كما أدخلت على هذا النظام الإدارى بعض الأساليب الإدارية الخاصة التى اقتضتها السياسة الاقتصادية الاقطاعية التى سادت منذ العهد الأيوبى . وفى ذلك يقول المقريزى : « وأما منذ أيام صلاح الدين بن يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا فإن

أرض مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده » وقد تطلبت هذه السياسة إعادة مسح الأراضى من جديد لتقدير درجة خصوبتها وحصرها فى سجلات وتثمينها وربط خراج مناسب عليها وإعادة إقطاعها من جديد .

وقد عرف ذلك كله فى المصطلح باسم (الروك) ، وهى كلمة قبطية اصطلح على استعمالها فى العصر الأيوبى وعصر دولتى المماليك .

وقد حدث أن ريكت البلاد بشكل عام مرة فى العهد الأيوبى (الروك الصلاحى) ومرتين فى العهد المملوكى (الروك الحسامى والروك الناصرى) . وقد تضمن كتاب (قوانين الدواوين) لابن مماتى نتائج الروك الصلاحى الأيوبى .

٨ - العهد المملوكى (فترة الأعمال) :

بدأ العهد المملوكى بالروك الحسامى (نسبة للسلطان حسام الدين لاشين ، ٦٩٧ هـ/ ١٢٩٨م) ، وفيه حدثت بعض تعديلات طفيفة تتمثل فى إضافة الواحات إلى كورة البهنسا . وقد ظلت (منفلوط ومنقباد) من خاص السلطان ولم تدخل فى عداد الكور الكبرى ، بل وأفرد للسلطان فى هذ الروك نواح أخرى فى الجيزيه والأطفيحية ومرج بنى هميم (مركز دار السلام الآن) وغيرها . وقد وصلت إلينا نتائج الروك الحسامى فى كتاب (تحفة الارشاد) لمؤلف مجهول ، وهو سجل رسمى بأسماء البلاد المصرية موزعة على الكور الكبرى إلى آخر القرن السابع الهجرى .

ثم يأتى الروك الناصرى فى حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون (٧١٥ هـ/ ١٣١٥م) أى بعد الروك الحسامى بزمن قصير (١٧ سنة) كبداية لفترة جديدة حدث فيها تغيير جوهرى آخر للتقسيم الإدارى السابق يتمثل فيما يلى :

أولا : فى الوجه القبلى :

١ - إحلال نظام الأعمال محل الكور الكبرى ، وبذلك اختفى مصطلح الكورة وحل مكانه العمل .

٢ - إلغاء كورة البوصيرية فى الوجه القبلى وضم معظم نواحيها إلى عمل البهنساوية ، وبعضها إلى عمل الجيزية .

٣ - إنشاء عمل جديد فى الوجه القبلى بمنفلوط ، يسمى عمل المنفلوطية .

٤ - فصل بعض النواحى من عمل البهنساوية (الذى تضخم كثيراً بعد ضم معظم نواحى البوصيرية إليه) وضمها إلى عمل الأشمونين .

ثانيا : فى الوجه البحرى :

١ - إنشاء عمل القليوبية فصلاً من عمل الشرقية .

٢ - إنشاء عمل (ضواحى القاهرة) فصلا من عمل الشرقية .

٣ - إنشاء عمل (ضواحى الاسكندرية) فصلا من عمل رشيد وعمل البحيرة .

٤ - ضم نواحى الدنجاوية والسمنودية إلى عمل الغربية .

٥ - ضم نواحى المرتاحية إلى عمل الدقهلية وتسمية العمل بعمل الدقهلية والمرتاحية .

٦ - ضم نواحى جزيرة قوسينيا إلى عملى الغربية والمنوفية .

٧ - حذف حوف رمسيس والكفور الشاسعة - وضم نواحيهما إلى عمل البحيرة .

٨ – إطلاق اسم (عمل ضواحى ثغر دمياط) على كورة الابوانية .

وبذلك أصبحت الأعمال فى مصر ٢١ عملاً بدلاً من ٢٤ كورة كبيرة ، منها ١٢ عملا فى الوجه البحرى ، تسعة أعمال فى الوجه القبلى ، بيانها كالتالى :

الوجه القبلى : عمل الجيزية ، عمل الأطفيحية ، عمل الفيومية ، عمل البهنساوية ، عمل الأشمونين ، عمل المنفلوطية ، عمل الاسيوطية ، عمل الأخميمية ، عمل القوصية .

الوجه البحرى : عمل ضواحى القاهرة ، عمل القليوبية ، عمل الشرقية ، عمل الدقهلية والمرتاحية ، عمل ضواحى الاسكندرية ، عمل ضواحى دمياط ، عمل الغربية ، عمل المنوفية ، عمل البحيرة ، عمل رشيد ، عمل الاسكندرية ، عمل دمياط .

وكان هذا التقسيم هو الذى استقر عليه الحال حتى نهاية عصر المماليك وبداية العهد العثمانى . ويعتبر كتاب (التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية لابن الجيعان (٨٨٣ هـ) السجل الرسمى للروك الناصرى وتقسيماته الإدارية . وقد أحصى ابن الجيعان قرى القطر المصرى فوجدها ٢٢٨٧ قرية غير المشتركة معها فى الزمام ، منها ١٦٠٠ قرية بالوجه البحرى ، ٦٨٧ قرية بالوجه القبلى .

٩ - العهد العثمانى (فترة الولايات والكشوفيات) :

بعد أن استتب الحكم العثمانى فى مصر تم مسح جديد للأراضى المصرية ما بين ٩٣٠ – ٩٣٣ هـ (١٥٢٤ – ١٥٢٧م) أطلق عليه اصطلاحا (التربيع العثمانى) بدلاً من الروك فى العهد المملوكى وفى هذا التربيع جرت التغييرات التالية فى التقسيم الإدارى :

(أ) ألغيت الأعمال المملوكية وإبدل بها الولايات ، وقسم القطر المصرى إلى ١٣ ولاية ، منها ٧ ولايات فى الوجه البحر ى ، ٦ ولايات فى الوجه القبلى .

(ب) ضمت أعمال الأسيوطية والاخميمية والقوصية بعضها إلى بعض وجعلت ولاية واحدة باسم ولاية جرجا .

(جـ) فصل عمل الجيزة من الصعيد وإلحاقه بالوجه البحرى باسم ولاية الجيزة وبذلك أصبح الوجه البحرى يشمل ولايات : القليوبية ، الشرقية ، الدقهلية ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، الجيزة .

وأصبح الوجه القبلي يشمل ولايات : الاطفيحية ، الفيومية ، البهنساوية ، الاشمونين ، المنفلوطية ، جرجا .

هذا بخلاف ٦ محافظات هى : الاسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والسويس والقصير .

وكان يرأس كل ولاية حاكم أو كاشف ، ويرأس كل محافظة محافظ . أما القاهرة فكان يرأسها شيخ البلد ، وهو كبير أمراء المماليك الذى يحمل لقب سنجق وكانت مقر الوالى التركى .

كما أنشئت فى التربيع العثمانى الكشوفيات وهى بمثابة الكور الصغرى أو أكبر مساحة . وقد سجل فانسلب الرحالة فى القرن السابع عشر فى الصعيد الأعلى (ولاية جرجا) ٢٤ كشوفية ، وفى مصر الوسطى ٦ كشوفيات ، وفى الوجه البحرى ٦ كشوفيات ، فالمجموع ٣٦ كشوفية . وكان يرأس كلا منها كاشف .

وبالرغم مما كان يزخر به العهد العثمانى من رحلات أجنبية فى مصر فإن حصيلة المعلومات التى استطعنا أن نستمدها منها فيما يتعلق بالأقسام الإدارية في ذلك العهد تظل ضئيلة ومبتورة نتيجة عدم وجود مصدر يدرسها دراسة تخصص واستيعاب كما فى العهد المملوكى . ولعل المصدر الوحيد المعتمد الذى تتوفر فيه هذه

الميزة بجدارة هو مؤلف (وصف مصر) الذى وضعه علماء الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر . وقد دونت الحملة الفرنسية فى هذا الكتاب ١٦ إقليماً إدارياً (ولايات) فى مصر ، نصفها فى الوجه القبلى والنصف الآخر فى الوجه البحرى ، بالحدود الآتية :

أولا : الوجه القبلى :

١ - إقليم طيبة (أوقنا) : من الكلابشة قبلى الشلال إلى فاو بحرى دشنا .

٢ - إقليم جرجا : من الرئيسية بمركز دشنا إلى شندويل بمركز سوهاج .

٣ - إقليم أسيوط : من باصونه بحرى صليبة السمارنه إلى نز الى جانوب (بالقوصية) .

٤ - إقليم المنيا : من القوصية إلى إطسا (بمركز سمالوط) .

٥ - إقليم بنى سويف : من البيهو (بمركز سمالوط) إلى آخر حدود مركز الواسطى البحرية .

٦ - إقليم الفيوم بحدودها الحالية فى الحصراء الغربية .

٧ - إقليم أطفيح فى البر الشرقى للنيل : من المطاهرة البحرية (بمركز المنيا) إلى دير الطين (البساتين) قبلى مصر القديمة .

٨ - إقليم الجيزة : من (مركز العياط) بأكملة فى البر الغربى للنيل إلى أبو الخاوى (بمركز كوم حماده) .

ثانيا : الوجه البحرى :

١ - إقليم قليوب : من أثر النبى إلى بحر مويس (بمركز بنها) .

٢ - إقليم الشرقية : بحدودها لغاية سنة ١٩١٢ أى قبل إنشاء مركز بنها .

٣ – إقليم المنصورة : من أسنيت (بمركز بنها) إلى المحالبة (بمركز المنزلة) .

٤ – إقليم دمياط : مركز فارسكور والمنزلة من الدقهلية ماعدا الكردى إلى الجمالية ومركز شربين والنصف البحرى من مركز طلخا بالغربية .

٥ – إقليم الغربية : بحدودها القديمة قبل تعديل سنة ١٨٩٨ ما عدا مركز شربين وبحرى طلخا .

٦ – إقليم منوف : حسب حدودها القديمة قبل سنة ١٨٩٧ .

٧ – إقليم رشيد : مركز فوه والنصف البحرى من دسوق من كفر الشيخ والمحمودية من البحيرة .

٨ – إقليم البحيرة : بحدودها ما عدا مركز رشيد .

وقد قام الفرنسيون بإدخال تغيير فى التقسيم الإدارى لمصر ، فجعلوا عدد أقاليم الوجه البحرى ثمانية فقط بعد أن كانت ١١ إقليماً . والسبب فى ذلك يرجع إلى قلة عدد سكان القطر المصرى وقت مجئ الحملة الفرنسية ، إذ كان المصريون لايتجاوزون المليونين إلا قليلاً . وترتب على ذلك أن المناطق المجاورة لساحل البحر المتوسط أمست خالية من العمران بسبب ضعف التربة وقلة الخصب ، فارتحل أهلها عنها إلى الأقاليم الجنوبية ، تشهد بذلك التلال والأطلال المنتشرة في طول هذه البلاد وعرضها .

هذه الحالة سوغت للإدارة الفرنسية إلغاء إقليم (نستراوه) الممتد على ساحل البحر المتوسط ، وإضافة جزئه الغربى إلى رشيد الذى جعل بدلاً من إقليم فوه . أما باقى إقليم نستراوه فقد ضم إلى إقليم الغربية . وأضيف الجزء الشمالى الشرقى من إقليم الغربية ، والشمالى الغربى من إقليم الدقهلية إلى دمياط ، وأضيف ثغر الاسكندرية إلى البحيرة ، وأضيفت ضواحى القاهرة إلى إقليم القليوبية ثم أضافوا الجزء الجنوبى الذى على شاطئ النيل الغربى حتى بلدة أبو الخاوى إلى إقليم الجيزة .

١٠ - القرن التاسع عشر (فترة التنظيمات الإدارية المتقلبة وظهور الأقسام الحديثة) :

لم يكن تقسيم القطر المصرى فى القرن التاسع عشر إلى وحدات إدارية كبرى مستقراً فقد كان إيقاع تغيره سريعاً ومتلاحقاً ، مع كثرة ما وقع فيه من تقسيمات تمخضت فى النهاية عن ظهور الأقسام الإدارية الحالية .

فكان محمد على أحياناً يزيد فى الأقسام الإدارية بدافع من بعد المسافات ونقص وسائل المواصلات وصعوبتها ، تسهيلاً لمهام الموظفين والأهالى فى الأقسام الكبرى ذات المساحات الواسعة ، وأحيانا أخرى يقلل من عدد هذه الوحدات بدافع من قلة المديرين والموظفين ذوى الخبرة .

وكان كل تقسيم إدارى يسبقه مسح جديد للأراضى الزراعية ، قد يكون شاملا أو محدوداً وإحصاء القرى القديمة والمستحدثة ، وهو ما أطلق عليه اصطلاح (التاريع) فى عهد محمد على ، والذى يقابل التربيع العثمانى والروك المملوكى وفك الزمام الأخير . وكان أول تاريع قام به محمد على سنة ١٨١٢ حين أمر بتقسيم الولايات المصرية إلى (أخطاط) لتنظيم الأعمال فى القرى ، وكان الخط يشمل مجموعة من القرى . وفى هذا التاريع أبقى (محمد على) على الولايات العثمانية ، مع فصل ولاية الجيزة من مصر العليا وإلحاقها بالوجه البحرى .

ونظراً لاتساع دائرة بعض الولايات وضرورة وجود موظفين بها للإشراف على أعمال حكام الأخطاط ، ولسرعة انجاز هذه الأعمال ، انتهزمحمد على فرصة مساحة الأراضى الزراعية فى تاريع سنة ١٨٢١ فبدأ بتقسيم ولاية البهنساوية إلى نصفين وكل نصف إلى قسمين ، وتقسيم ولاية الاشمونين إلى ٤ أقسام ، وعين لكل قسم موظفا يديره باسم (ناظر قسم) . وكانت هذه أول مرة أنشئت فيها الأقسام التى تحولت بعد

ذلك إلى (مراكز) . وفي سنة ١٨٢٣ قسمت ولايات الغربية والبحيرة والدقهلية والشرقية إلى أقسام أيضاً ، وتبعتها بقية الولايات سنة ١٨٢٦

وفي عام ١٨٢٦ أمر محمد علي بإبطال اسم ولاية وإبداله باسم (مأمورية) ، وإبدال وظيفتي كاشف وحاكم بوظيفة (مأمور) ، وأن تقسم البلاد إلى ٢٤ مأمورية ، منها ١٤ مأمورية في (الأقاليم البحرية) ، ١٠ مأموريات في (الأقاليم القبلية) ، وأن تقسم المأموريات الكبيرة إلى قسمين أو أكثر حسب اتساع دائرتها . وفيما يلي هذه المأموريات :

أولا : مأموريات الوجه البحري :

القليوبية وتشمل قسمي قليوب وبنها- نصف أول الشرقية ويشمل قسمي أبو كبير والصوالح - نصف ثاني الشرقية ويشمل أقسام بلبيس وههيا - وشيبه النكارية والعزيزية - نصف أول المنصورة ويشمل قسمي المنصورة ومحله دمنه - نصف ثاني المنصورة ويشمل السنبلاوين وميت غمر - المحلة الكبرى وتشمل أقسام المحلة ونبروه وشربين - الجعفرية وتشمل قسمي الجعفرية وطنطا - كفر الشيخ وتشمل قسمي كفرالشيخ والشباسات - فوه وتشمل قسمي (بلاد الأرز) غرباً وإدفينا - زفتي وتشمل قسمي منوف وأشمون جريس - البحيرة وتشمل أقسام دمنهور وشبراخيت والنجيله - الجيزة وتشمل قسم أول (وهو البحري) وقسم ثاني (وهو القبلي) .

ثانيا : مأموريات الوجه القبلي :

شرق أطفيح وتشمل قسماً واحداً هو قسم أطفيح - الفيوم وتشمل قسماً واحداً هو قسم الفيوم نصف البهنسا البحري وتشمل قسمي بني سويف وببا - نصف البهنسا القبلي وتشمل أقسام الفشن وبني مزار والمنيا - والاشمونين : وتشمل قسمي

الروضة وملوى – أسيوط وتشمل قسم أول بحرى وقسم ثانى قبلى وقسم شرقى سيلين – جرجا وتشمل قسم أول بحرى وقسم ثانى قبلى – قنا وتشمل قسماً واحداً هو قسم قنا – إسنا وتشمل قسماً واحداً هو قسم إسنا .

وبذلك يصبح مجموع أقسام الوجه القبلى ١٨ قسما ، ومجموع أقسام الوجه البحرى ٣٢ قسماً ، ومجموع أقسام القطر المصرى ٥٠ قسماً .

ثم بدا لمحمد على أن يقسم الأقاليم البحرية إلى ثلاث إدارات والأقاليم القبلية إلى إدارتين ، بأن يجمع كل مجموعة مأموريات فى إقليم واحد وتحت إدارة واحدة كما يلى :

فى الوجه البحرى :

١ – مأموريات إقليمى الغربية والمنوفية (وسط الدلتا) .

٢ – مأموريات أقاليم القليوبية والشرقية والدقهلية (شرق الدلتا) .

٣ – مأموريات إقليمى الجيزة والبحيرة .

فى الوجه القبلى :

١ – مأموريات الأقاليم الوسطى .

٢ – مأموريات الأقاليم الصعيدية .

وفى سنة ١٨٣٣ قرر محمد على إبدال اسم (مأمورية) باسم (مديرية) ، وإبدال اسم (مأمور) بأسم (مدير) ، وذلك عندما رأى أن اسم مأمورية يدل فى معناه على أنه اصغرّ من الولاية . فاعاد تقسيم القطر إلى ١٤ مديرية كما كان فى الماضى على عهد

الفاطميين والأيوبيين والعثمانيين ، نصفها فى الوجه البحرى ونصفها الآخر فى الوجه القبلى ، وذلك على النحو التالى :

أولاً : مديريات الوجه البحرى :

القليوبية وقاعدتها قليوب - الشرقية وقاعدتها بلبيس - الدقهلية وقاعدتها المنصورة - الغربية وقاعدتها المحلة الكبرى - المنوفية وقاعدتها منوف - البحيرة وقاعدتها دمنهور - الجيزة وقاعدتها مدينة الجيزة .

ثانيا : مديريات الوجه القبلى :

شرق أطفيح وقاعدتها أطفيح - الفيوم وقاعدتها مدينة الفيوم - نصف أول وسطى وقاعدتها بنى سويف - نصف ثانى وسطى وقاعدتها بنى مزار - المنيا وقاعدتها مدينة المنيا - نصف أول قبلى وقاعدتاها أسيوط وجرجا - نصف ثانى قبلى وقاعدتاها قنا وإسنا .

ولم يثبت تقسيم القطر المصرى عند ذلك فقد قسمت هذه المديريات تارة إلى قسمين أو أكثر وتارة كانت تضم إحداها الأخرى ثم يعاد فصلهما ثم يعاد ضمهما وهكذا ، ولم تستقر نهائياً إلا عام ١٨٧٠ . وفى عام ١٨٧١ أعيدت مديرية الجيزة إلى وضعها الإدارى السابق ، ضمن مديريات الوجه القبلى .

وقد سار إسماعيل على نهج جده فى التعمير والإصلاح وبلغ عدد السكان فى إحصاء سنة ١٨٨٢ نحو ٧ ملايين نسمة وأنشئ فى عهده ١٧ قسماً وبلغت الأقسام فى نهاية حكمة ٦٤ قسماً وفى نهاية ١٨٧١ إصدر أمراً بأبدال اسم (قسم) باسم (مركز) وذلك بالنسبة لأقسام الوجه البحرى وإبدال اسم (ناظر قسم) باسم (مأمور) ثم طبق هذا الأمر على أقسام الوجه القبلى منذ بداية ١٨٩٠ وفى نهاية القرن

التاسع عشر أصبح عدد مديريات القطر المصرى ١٤ مديرية منها ٦ مديريات فى الوجه البحرى و ٨ مديريات فى الوجه القبلى تضم ٧٦ مركزاً بيانها كالتالى :

أولا : مديريات الوجه البحرى :

١ – القليوبية وبها ثلاثة مراكز هى : قليوب ، طوخ ، نوى . بالإضافة إلى مأمورية ضواحى القاهرة . مدينة بنها (ولم يكن لها مركز حتى ذلك الوقت) .

٢ – الشرقية : وتشتمل على ٧ مراكز هى : بلبيس ، منيا القمح ، ههيا ، فاقوس ، القنايات ، الزقازيق ، كفر صقر وقاعدتها الزقازيق .

٣ – الدقهلية : وتشتمل على ٥ مراكز هى : المنصورة ، ميت غمر ، السمبلاوين ، دكرنس ، فارسكور ، وقاعدتها المنصورة .

٤ – الغربية : وتشتمل على أحد عشر مركزاً هى : طنطا ، السنطة ، زفتى ، كفر الزيات ، المحلة الكبرى شربين ، طلخا ، كفر الشيخ ، فوه ، دسوق ، بيلا . وقاعدتها طنطا .

٥ – المنوفية : وتشمل ٥ مراكز هى : منوف ، أشمون ، شبين الكوم ، قويسنا ، تلا وقاعدتها مدينة شبين الكوم .

٦ – البحيرة : وتشمل ٧ مراكز هى: شبراخيت ، النجيله ، دمنهور ، أبو حمص ، الدلنجات ، ايتاى البارود ، رشيد ، وقاعدتها مدينة دمنهور .

ثانيا : مديريات الوجه القبلى :

١ – الجيزة : وتشمل أربعة مراكز هى : الجيزة ، إمبابة ، الصف ، العياط ، وقاعدتها مدينة الجيزة .

٢ – الفيوم : وتشتمل على ثلاثة مراكز هى : اطسا ، الفيوم ، سنورس ، وقاعدتها مدينة الفيوم .

٣ – بنى سويف : وتشتمل على ثلاثة مراكز هى : الواسطى ، بنى سويف ، ببا ، وقاعدتها مدينة بنى سويف .

٤ – المنيا : وتشتمل على ٧ مراكز هى : الفشن ، مغاغة ، بنى مزار ، سمالوط ، المنيا ، أبو قرقاص ، واحات البحرية والفرافرة .

٥ – أسيوط : وتشتمل على ٩ مراكز هى : ملوى ، ديروط ، منفلوط ، أسيوط ، أبو تيج ، ابنوب ، البدارى ، الواحات الخارجة ، الواحات الداخلة .

٦ – جرجا وتشتمل على ٥ مراكز هى : طما ، طهطا ، سوهاج ، جرجا ، البلينا ، وقاعدتها مدينة سوهاج .

٧ – قنا : وتشتمل على ٧ مراكز هى : نجع حمادى ، دشنا ، قنا ، قوص ، الأقصر ، اسنا ، القصير ، وقاعدتها مدينة قنا .

١١ - القرن العشرون ونهاية المطاف :

شهد هذ القرن ما لم تشهده سابقاته من القرون وقد حفل بالعديد من التحولات والمتغيرات الجوهرية فى شتى مناحى الحياة فى مصر والتى نجمت عن حركة الإنشاء والتعمير الكبرى التى غطت جميع إنحاء الوادى والدلتا وقد بدأت هذه المرحلة مع بداية القرن بعمل مساحة شاملة جديدة لأراضى مصر على أحدث الطرق المساحية العلمية فى ذلك الوقت ، سميت (بفك الزمام) واستمرت من ١٨٩٨ إلى ١٩٠٧ وكان الهدف من هذه المساحة فى أول الأمر حصر الأطيان الأميرية ، ثم تدرجت إلى مساحة خراجية ، ثم مالبثت بعد زمن قليل أن صارت مساحة تفصيلية خراجية من حيث موضوعها والأغراض المقصودة منها .

وكان من أعظم الأعمال التى صاحبت مساحة فك الزمام وتزامنت معه إنشاء خزان أسوان وهو أول مشروع قومى للرى وتخزين المياه فى مصر . ومع بناء الخزان وتعليته المزدوجه كان المعمور من أرض النوبة بنجوعه القديمة يغرق تحت بحيرة الخزان وبالتالى قل حجم السكان نتيجة لهجرة الكثير منهم إلى أسوان والمدن الشمالية فنشأت الحاجة إلى تعديل الوحدات الإدارية فى مديرية أسوان وذلك بضم مركزى أبو هور وكرسكو فى مركز واحد باسم مركز الدر (عنيبة فيما بعد) حيث لم يعد هناك حاجة لوجودهما واستمرت التعديلات الإدارية بعد ذلك مع استمرار مشروعات الرى واستصلاح الأراضى واتساع العمران ولما رأته مصلحة المساحة فى ذلك الوقت من تداخل فى زمام الكثير من البلاد المتجاورة . ويمكننا أن نحصر هذه التعديلات التى وقعت فى تلك الفترة فى ٥ أنواع وهى :

١ – إنشاء مراكز إدارية جديدة أو ضم أو فصل مراكز قديمة فى إطار الوحدات الكبرى الثابتة (أى المديريات) نتيجة لاتساع المساحة الزراعية ونمو السكان وامتداد العمران .

٢ – إنشاء مأموريات قائمة بذاتها فى عواصم المديريات وذلك لكثرة سكانها وزيادة الأعمال الإدارية بها .

٣ – إنشاء أو إلغاء نواح (قرى) إدارية ومالية نتيجة لتقسيم زمام النواحى أو نتيجة للسياسة الحزبية التى كانت سائدة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

٤ – حذف بعض النواحى من أحد المراكز وإضافتها إلى مركز آخر مجاور له بهدف إيجاد نوع من التوازن أو التعادل فى المساحة الزراعية أو كثافة السكان أو استجابة لرغبة الأهالى أنفسهم تحقيقاً لمصالحهم اليومية .

٥ – تغيير أسماء بعض النواحى استجابة لرغبة الأهالى أما لاستهجان الأسماء القديمة أو التشاؤم منها أو نزولاً على رغبة كبار الملاك أو تيمنا بأسماء الملوك والأمراء والأولياء .

وفى سنة ١٩٦٠ صدر القانون الأساسى للإدارة المحلية (رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠) ثم صدرت القوانين المكملة والمعدلة له وهى التى غيرت معالم التقسيم الإدارى التقليدى فى مصر بهدف الأنتقال بالبلاد إلى الحياة الديمقراطية المتمثلة فى لامركزية الحكم والإدارة الإقليمية أو المحلية كخطوة نحو نظام الحكم المحلى الكامل بعد ذلك .

ويتضمن القانون الأساسى القواعد الرئيسية للإدارة المحلية التالية :

١ – تقسيم (الجمهورية العربية المتحدة) إلى محافظات وإطلاق اسم محافظة على كل مديرية من المديريات القائمة وتعيين مقر لها .

٢ – تحديد نطاق المحافظات طبقاً للبيانات الموضحة فى كشوف وخرائط مرفقه .

٣ – تقسيم كل محافظة إلى وحدات إدارية متدرجة : مراكز ، مدن ، أحياء ، وحدات قروية (تتكون كل منها من قرية رئيسية ومجموعة من القرى التابعة والتوابع من عزب وكفور ونجوع) وذلك طبقاً لجداول مرفقة على أن يكون عدد السكان هو العنصر الأساسى فى هذا التقسيم .

٤ – تسمية البنادر بالمدن وتسمية النواحى بالقرى (وبذلك ألغيت كلمة «بندر» وكلمة «ناحية» من سجل التقسيم الإدارى فى مصر) .

٥ – اعتبار جميع قواعد المحافظات والمراكز مدنا وهي التى كانت بنادر من قبل .

٦ – تقسيم القرى إلى ثلاثة أقسام متدرجة وهى : قرى أمهات أو رئيسية ، قرى تابعة ، توابع أو تجمعات سكانية أخرى (كفور ونزالى وعزب ونجوع) والقرية الأم

هى القرية الرئيسية التى بها وحدة محلية قروية أما القرية التابعة فهى التى لا تقع بها وحدة محلية وتدخل فى نطاق وحدة محلية لقرية أخرى أما التوابع فتشمل كل التجمعات السكانية المحيطة بالقرى من كفور ونزالى وعزب ونجوع .

٧ - تشكيل مجالس شعبية محلية فى المحافظات وذلك على مستوى المحافظة والمركز والحى والمدينة والقرية الأم وإنشاء مجالس تنفيذية بجانبها .

أما المجالس الشعبية فينتخب أعضاؤها إنتخاباً مباشراً ويكون لها سلطة اتخاذ القرار والمراقبة فى مسائل معينة حددها القانون وذلك فى مجالات الخدمات التعليمية الصحية والاجتماعية والزراعية والثقافية والعمالية وسائر الخدمات التى يعهد بها إليه . وأما المجالس التنفيذية فتتكون من رؤساء ومديرى المصالح الحكومية فى الوحدة الإدارية ومندوبى الوزارات والهيئات وهؤلاء يمثلون السلطة التنفيذية وعلى رأسهم المحافظ .

وكما تزامن إنشاء خزان أسوان مع مساحة فك الزمام فى بداية هذا القرن فقد تزامن إنشاء السد العالى مع بداية تطبيق الإدارة المحلية . ويعتبر السد العالى من أعظم إنشاءات الرى والتخزين الدائم للمياه فى العالم كما يعتبر مفتاح الاستراتيجية العظمى للرى فى مصر . ولأن السد العالى هو العلاج الأمثل لأمراض مصر المزمنه فقد كان كأى دواء له نتائجه الايجابية التى لاتنكر كما أنه له نتائجه السلبية أو الجانبية وأن كانت الأولى ترجح على الثانية بما لايقارن .

ثم جاءت قوانين الإدارة المحلية المكملة فوضعت قواعد ضم القرى بعضها إلى بعض ، أو فصل بعضها عن بعض ، ومن أهم هذه القواعد ما يلى :

١ - مراعاة رغبة الأهالى فى هذا الضم أو الفصل.

٢ – أن تكون الكتلتان السكنيتان فى الوحدتين متصلتين فى حالة الضم ، ومنفصلتين فى حالة الفصل .

٣ – قرب المسافة أو بعدها عن مقر المركز ، الذى تتبعه الوحدة .

كما وضعت أسس التمييز بين القرية والمدينة ، لكل منهما جهاز إدارى خاص يختلف عن جهاز الأخرى ، وذلك لأن القرية فى بيئتها الريفية واقتصادها الريفى تختلف عن المدينة فى بيئتها الحضرية واقتصادها الحضرى .

ونتيجة للتعديلات التى وقعت فى ثلث القرن الأخير فى ظل نظام الإدارة المحلية انشئ عدد من المحافظات والمراكز والقرى ، وفصلت بعض المراكز من بعض المحافظات وألحقت بمحافظات أخرى لإحداث توازن فى المساحات الزراعية والكثافة السكانية كما فصلت بعض القرى من قرى أخرى لتداخل الزمام ، وتحولت جميع قواعد المحافظات والمراكز من بنادر إلى مدن ، كما جعلت بعض القرى التى تحول مجتمعها واقتصادها من الريفية إلى الحضرية ، مدناً .

وهكذا أصبحت صورة الأقسام الإدارية الراهنة كما يوضحها الجدول التالى :

أولاً : محافظات الوجه البحرى :

١ – دمياط : تتكون من أربعة مراكز هى: دمياط ، كفر سعد، الزرقا ، فارسكور . وقاعدتها مدينة دمياط . وعدد الوحدات المحلية ٣٢ وحدة والقرى التابعة ٣٢ قرية .

٢ – الدقهلية : تتكون من ١٢ مركزاً هى : المنصورة ، منية النصر ، الجمالية ، المطرية ، طلخا ، أجا ، ميت غمر ، السنبلاوين ، شربين ، بلقاس ، دكرنس ، المنزلة . ومدن : ميت سلسيل ، نبروة ، بنى عبيد ، تمى الامديد . وعدد الوحدات المحلية ١٠٨ وحدات ، والقرى التابعة ٣٣٩ قرية . وقاعدة المحافظة مدينة المنصورة .

٣ – محافظة الشرقية : تتكون من ١٣ مركزا ، وهي : الزقازيق ، منيا القمح ، بلبيس ، مشتول السوق ، ههيا ، أبو حماد ، الإبراهيمية ، أبو كبير ، أولاد صقر ، كفر صقر ، ديرب نجم ، فاقوس ، الحسينية . وقاعدتها مدينة الزقازيق . وعدد وحداتها المحلية ٨٠ وحدة ، والقرى التابعة ٤٠٢ قرية .

٤ – القليوبية : تتكون من ٧ مراكز ، وهي : بنها ، كفر شكر ، القناطر الخيرية ، قليوب ، طوخ ، الخانكة ، شبين القناطر . وقاعدتها مدينة بنها . وعدد وحداتها المحلية ٤٥ وحدة ، وعدد قراها التابعة ١٤٨ قرية .

٥ – كفر الشيخ : تتكون من ١٠ مراكز ، وهي : كفر الشيخ ، دسوق ، البرلس ، مطوبس ، قلين ، بيلا ، الحامول ، سيدى سالم ، فوه ، الرياض . وقاعدتها مدينة كفر الشيخ . وعدد وحداتها المحلية ٤٤ وحدة ، والقرى التابعة ١٠٨ قرية .

٦ – محافظة الغربية : تتكون من ٨ مراكز ، وهي : بسيون ، المحلة الكبرى ، السنطة ، كفر الزيات ، قطور ، سمنود ، طنطا ، زفتى . وعدد وحداتها المحلية ٥١ وحدة وعدد القرى التابعة ٢٤٦ قرية .

٧ – محافظة المنوفية : تتكون من ٩ مراكز ، وهي : أشمون ، بركة السبع ، الباجور ، منوف ، الشهداء ، قويسنا ، شبين الكوم ، تلا ، السادات . وقاعدتها مدينة شبين الكوم . وعدد وحداتها المحلية ٦٩ وحدة ، وعدد القرى التابعة ٢٣٦ قرية .

٨ – محافظة البحيرة : تتكون من ١٤ مركزاً ، وهي : دمنهور ، كفر الدوار ، إيتاى البارود ، شبرخيت ، حوش عيسى ، الدلنجات ، الرحمانية ، رشيد ، أبو حمص ، أبو المطامير ، المحمودية ، كوم حمادة ، إدكو ، وادى النطرون . وقاعدتها مدينة دمنهور . وعدد وحداتها المحلية ٦٨ وحدة ، وعدد القرى التابعة ٣٦١ قرية .

٩ – محافظة الاسماعيلية : تتكون من ٤ مراكز ، وهى : الاسماعيلية ، فايد ، التل الكبير ، القنطرة غرب . وقاعدتها مدينة الاسماعيلية . وعدد وحداته المحلية ١٢ وحدة ، وعدد القرى التابعة ٩ قرى .

ثانيا : محافظات الوجه القبلي :

١ – محافظة الجيزة : تتكون من ٧ مراكز هى : العياط ، البدرشين ، الصف ، أطفيح ، أبو النمرس ، أوسيم ، الواحات البحرية ، ومدينة الحوامدية ، ومدينة ٦ أكتوبر . وقاعدتها مدينة الجيزة . وعدد وحداتها المحلية ٤٥ وحدة ، وعدد القرى التابعة ١٢٠ قرية .

٢ – محافظة بنى سويف : تتكون من ٧ مراكز ، وهى : بنى سويف ، الواسطى ، الفشن ، ناصر (بوش) ، ببا ، إهناسيا ، سمطا . وقاعدتها مدينة بنى سويف وعدد وحداتها المحلية ٣٨ وحدة ، وعدد القرى التابعة ١٧٩ قرية .

٣ – محافظة الفيوم : تتكون من ٥ مراكز ، وهى : الفيوم ، إبشواى ، إطسا ، سنورس ، طامية ، وقاعدتها مدينة الفيوم . وعدد وحداتها المحلية ٤٠ وحدة ، وعدد القرى التابعة ١٢١ قرية .

٤ – محافظة المنيا : تتكون من ٩ مراكز ، وهى : المنيا ، مغاغة ، مطاى ، سمالوط ، العدوة ، بنى مزار ، أبو قرقاص ، ملوى ، ديرمواس . وقاعدتها مدينة المنيا . وعدد وحداتها المحلية ٥٧ وحدة ، وعدد القرى التابعة ٢٨٧ قرية .

٥ – محافظة أسيوط : تتكون من ١١ مركزا ، وهى : أسيوط ، ديروط ، القوصية ، منفلوط ، أبنوب ، الفتح ، ساحل سليم ، أبو تيج ، البدارى ، الغنايم ، صدفا . وقاعدتها مدينة أسيوط . وعدد وحداتها المحليطة ٤٩ وحدة ، وعدد القرى التابعة ٢٠٠ قرية .

٦ – محافظة سوهاج : تتكون من ١١ مركزاً ، وهى : سوهاج ، أخميم ، طما ، طهطا ، المراغة ، جهينة ، ساقلتة ، المنشاه ، جرجا ، البلينا ، دار السلام . وقاعدتها مدينة سوهاج . وعدد وحداتها المحلية ٥١ وحدة ، وعدد القرى التابعة ٢١٢ وحدة .

٧ – محافظة قنا : تتكون من ١٢ مركزاً ، وهى : أبو تشت ، فرشوط ، نجع حمادى ، دشنا ، الوقف ، قنا ، قفط ، نقادة ، قوص ، الأقصر ، ارمنت ، اسنا . وقاعدتها مدينة قنا . وعدد وحداتها المحلية ٥٨ وحدة ، وعدد القرى التابعة ١٣٩ قرية .

٨ – محافظة أسوان : تتكون من ٥ مراكز ، وهى : أسوان ، كوم أمبو ، نصر النوبة ، إدفو ، دراو . وقاعدتها مدينة أسوان . وعدد وحداتها المحلية ٣٠ وحدة ، وعدد القرى التابعة ٦٨ قرية .

إجمالى المحافظات الريفية :

الوجه البحرى : ٩ محافظات – عدد مراكزها ٨١ مركزاً · عدد وحداتها المحلية ٥٠٩ وحدة – عدد القرى التابعة ١٨٨١ قرية .

الوجه القبلى : ٨ محافظات – عدد مراكزها ٦٧ مركزاً – عدد وحداتها المحلية ٣٦٨ وحدة – عدد القرى التابعة ١٣٢٦ قرية .

جملة المحافظات الريفية : ١٧ محافظة – عدد مراكزها ١٤٨ مركزاً – عدد وحداتها المحلية ٨٧٧ وحدة – عدد القرى التابعة ٣٢٠٧ قرية .

مدينة الاقصر :

وطبقاً للقرار الجمهورية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٩ بشأن النظام الخاص بمدينة الأقصر ، فصلت هذه المدينة مع توابعها إدارياً من محافظة قنا ، وأصبحت منذ ذلك

التاريخ مدينة قائمة بذاتها ، لها ميزانيتها الخاصة وإدارتها المحلية المستقلة عن محافظة قنا ، والتى تتمثل فى المجلس الأعلى لمدينة الأقصر ، الذى يرأسه نائب محافظ . وقد أختصت الأقصر بهذا المركز الإدارى المتميز لمكانتها الأثرية والسياحية العالمية ، ولإزالة المعوقات الإدارية البيروقراطية التى تقف فى سبيل تنميتها .

١٢ - الأقسام الإدارية لمناطق الحدود :

إذا ماتتبعنا تطور الوضع الإدارى لمناطق الحدود منذ العصور القديمة ، فإننا يمكن أن نقسمها إلى أربع مناطق ، كما هى الحال فى وقتنا الراهن :

١ – منطقة سيناء .　　　　٢ – منطقة ساحل البحر الأحمر .

٣ – منطقة الواحات الغربية .　　٤ – منطقة الساحل الشمالى غرب الإسكندرية .

وسنتناول كل منطقة على حدة فيما يلى :

أولاً : منطقة سيناء :

ظهرت أهميتها الإستراتيجية منذ أوائل العصر الفرعونى من ناحية الموقع ، حيث كانت المدخل الشرقى لمصر ، وكانت رفح والعريش والفرما مراكز دفاعية تحمى هذا المدخل ضد الغزاه القادمين من الشرق ، فبنيت فيها القلاع والحصون . وقد جاء اسم رفح من اسمها القديم رابوه Rapouh ثم اسمها الرومى Rafia . وكانت العريش قاعدة الأقليم الذى تسمى فى العهد البطلمى الرومانى باسم (رينوكلورا) . أما الفرما ، التى سماها الروم (بيلوز) وسميت باللغة القبطية (برما) ومنه جاء اسمها العربى (الفرما) ، فقد كانت من أقدم الرباطات المصرية قرب الحدود الشرقية المصرية ، إذ كانت زمن الفراعنة حصن مصر من جهة الشرق . وفى العصر البيزنطى أصبحت قاعدة لأبروشية قسم أول فى إقليم اوجستامنيك . وفى العهد العربى الأول كانت

العريش كورة من كور الحوف الشرقى الذى كان يضم شرق الدلتا وسيناء . وقد ذكرها الكتاب العرب مضافه إلى الفرما ، فقالوا كورة (العريش والفرما) . وكانت (فاران) و (الطور) كورتين من (كور مصر القبلية) كما جاء فى كل من قدامى والقضاعى والمقريزى وجمع ابن خرداذبة الطور والقلزم وأيلة (العقبة) فى كورة واحدة . أما (فاران) فكانت تقع فى (وادى فيران) واندثرت . ويقول ياقوت فى معجمه أن « فاران من كور الشرقية ، وهى والطور كورتان متجاورتان » وفى العهد العثمانى كانت سيناء إحدى ست محافظات هى محافظات الحدود ، وكانت العريش قاعدة لها . أما فى العصر الحديث فقد جعلت العريش قاعدة لمحافظة سيناء فى عهد محمد على سنة ١٨١٠ ، واستمرت كذلك حتى سنة ١٩١٧ عندما انشئت مصلحة لأقسام الحدود فكان من محافظاتها محافظة سيناء وجعل مركزها العريش . وقسمت هذه المحافظة إلى أربعة أقسام : قسم سيناء البحرى ومركزه العريش، وقسم سيناء المتوسط ومركزه نخل ، وقسم سيناء الجنوبى ومركزه الطور وقسم البحر الأحمر ومركزه الغردقة .

وعندما انشئ نظام الإدارة المحلية سنة ١٩٦٠ جعلت سيناء محافظة ، ثم قسمت إلى محافظتين شمالية وجنوبية ، وأصبحت العريش قاعدة للأولى ، والطور قاعدة للثانية .

ثانياً : منطقة ساحل البحر الأحمر :

ظهرت أهمية البحر الأحمر منذ العهد الفرعونى المبكر حيث كان طريقاً للوصول إلى أرض البخور (بلاد بونت) ، وازدادت أهميته كثيراً فى العصر البطلمى الرومانى فأنشئت على ساحله عدة ثغور لتنشيط الحركة التجارية بين مصر وشرق إفريقيا وجنوب شرق آسيا ، وهى موانى برينيس وميوس هرمس ، وفيلوتيرا ، أرسينوى إلى جانب القصير القديمة . ولهذا فقد ألحق هذا الساحل بأقليم «الطبياد» حيث كان

الطريق الذى يربط الوادى والبحر الأحمر يسير فى وادى الحمامات الذى يبدأ من قفط . وفى العهد العربى كانت القلزم (السويس) كورة من كور الصعيد . وحلت كورة (أو عمل) القوصية محل الطبياد القديم فى الأشراف على ميناء القصير .

وفى العهد العثمانى كان ساحل البحر الأحمر واقعاً فى نطاق الحدود الإدارية لولاية قنا ، وكانت القصير كشوفية من كشوفيات هذه الولاية ، يتضح ذلك من فهرس جومار . وفى فترة أخرى كانت محافظة من محافظات الحدود الست .

وفى سنة ١٨٧١ أنشئ قسم القصير ضمن أقسام مديرية قنا ، وجعل مقره بلدة القصير . وكان يشتمل على ميناء القصير ومنطقتها على ساحل البحر الأحمر . وفى سنة ١٨٨٠ أطلق عليه اسم محافظة القصير . ومن أول يناير سنة ١٨٩٠ سمى مركز القصير .

وعندما انشئت مصلحة أقسام الحدود سنة ١٩١٧ أصبحت هذه المنطقة القسم الرابع فى محافظة سيناء بإسم قسم البحر الأحمر ومركزه الغردقة ، واستمر الأمر على ذلك حتى انشئت محافظة البحر الأحمر ١٩٦٠ ضمن محافظات الحدود .

ثالثاً : منطقة الواحات الغربية :

كان أول ماظهرت الواحات كأقسام إدارية فى العصر البطلمى الرومانى ، فقد ذكر بلينى من بين نومات مصر العليا (هيبيت) وهى الواحات الخارجة والداخلة وسماها الواحة الأولى ، والواحة الثانية وهى البحرية . كما ذكر بطليموس الجغرافى من بين نومات إقليم طيبة الواحة الأولى الكبرى وهى الخارجة والداخلة ومن بين نومات هبتانوميا الواحة الثانية الصغرى ، وهى الواحة البحرية .

وعندما جاء العرب إلى مصر قنعوا بالمقام بين شطآن الوادى وانصرفوا عن الصحراء الغربية وواحاتها مما اتاح لطائفة من البربر غزوها والسيطرة عليها فأهمل شأنها وانطمرت آبارها وتدهور شأن الزراعة فيها وهجرها الكثير من أهلها .

وقد اختلف الكتاب العرب الأوائل فى وضعها الإدارى ، فبعضهم اعتبرها ضمن كور الصعيد أو أعماله ، بينما استبعدها البعض الآخر وجعل لها كياناً إدارياً مستقلاً . وظلت الواحات على هذه الحال من الخراب والأهمال حتى القرن الحادى عشر الميلادى . ثم بدأ إعمارها وإزدهارها فى العصر الأيوبى فأفردت لها كورة خاصة من كور مصر العليا . وفى كتاب قوانين الدواوين لابن مماتى جعلت الواحات فى ثلاث كور منفصلة ، وهى : واح البهنسا (البحرية) ، وواح الداخلة ، وواح الخارجتين (الخارجة) . وقد أورد ياقوت فى معجمه تفصيلاً لهذه الواحات الثلاث .

وفى العهد المملوكى فصلت الواحات عن أعمال مصر العليا وصارت إقطاعات للأمراء تخضع إدارياً لمقطعيها الذين يولون عليها من يحكمها من قبلهم . وفى العهد العثمانى صارت الواحات تابعة لحاكم جرجا ، وكان لهذا الوالى - كما يقول على مبارك - « التكلم عن أهل الواحات القبلية والوادى الكبير الذى فى طريق القافلة السودانية » ، وهو يعنى بالطريق درب الأربعين .

وفى عهد محمد على ألحقت الواحات الخارجة والداخلة بمديرية أسيوط سنة ١٨٣٣ كقسمين إداريين ، وألحقت البحرية والفرافرة بمديرية الفيوم . واستمر الأمر كذلك حتى سنة ١٨٩٠ عندما تحولت إلى مراكز . وفى هذه السنة ضمت البحرية إلى المنيا . وعندما أنشئت مصلحة الحدود عام ١٩١٧ فصل مركزا الخارجة والداخلة من مديرية أسيوط ، ومركز البحرية من الفيوم ، وتكونت منها وغيرها محافظة (الصحراء الشرقية والواحات) . وفى سنة ١٩٥٢ أصبحت الواحات البحرية مأمورية ضمن (محافظة الصحراء الغربية) ، والخارجة والداخلة مأمورية ضمن (محافظة الصحراء الجنوبية) . وفى سنة ١٩٦١ ، وبإنشاء محافظات الحدود ، أصبحت البحرية ضمن محافظة مطروح ، والخارجة والداخلة مركزين يكونان (محافظة الوادى الجديد) . وفى عام ١٩٦٧ ضمت الفرافرة إلى مركز الواحات الداخلة بعد فصلها من الواحات البحرية . وفى عام ١٩٧١ فصلت الواحات البحرية من محافظة مطروح وألحقت كقسم إدارى بمحافظة الجيزة .

رابعاً : منطقة الساحل الشمالى غرب الاسكندرية :

كان الساحل الشمالى الغربى الممتد من العامرية إلى السلوم يعرف عند الرومان (بمرمريكا) – وهى (مراقية عند العرب) . وكان فى العصور الكلاسيكية من اكثف الأقاليم زراعة وعمراناً . واستمر كذلك حتى العهد العربى وذلك بشهادة اليعقوبى والمسعودى والأدريسى والقلقشندى والمقريزى عن غنى هذه المنطقة ووفرة المياه والزراعة والسكان والمدن بها . وكان ينقسم قسمين : مريوط فى الشرق وبرقة فى الغرب . وكانت مرمريكا جزءاً من (صومعة غلال روما) ، بشهادة المؤرخين الكلاسيكيين من هيرودوت وسترابو إلى بلينى وبطليموس الجغرافى . على أن هذه الصور الزاهية تغيرت بعد عدة قرون من الفتح العربى ، وحلت بالتدريج الصورة الصحراوية التى تسود اليوم .

ومن الناحية الإدارية كانت هذه المنطقة تابعة للأسكندرية التى كانت قاعدة لأقليم مصر (ايجبتياكا) فى العصر البيزنطى . وكانت مقسمة إلى قسمين :

١ – ليبيا السفلى أو برقة : ويمتد من الدلتا شرقاً إلى درنه غرباً .

٢ – ليبيا العليا أو بنغازى : ويمتد إلى الغرب من ليبيا السفلى إلى ما بعد بنى غازى .

وفى العهد العربى قسم هذا الساحل إلى كورتين : كورة مريوط ، وكورة لوبية ومراقية .

وفى العهد العثمانى كان جزءاً من محافظة الإسكندرية إحدى محافظات الحدود الست فى ذلك الوقت .

وفى أوائل القرن الحالى أنشئت به ٤ مراكز وهى : مركز مريوط سنة ١٩٠٢ وكان يتبع مديرية البحيرة ، ومركز مرسى مطروح سنة ١٩٠٣ ، مركز الضبعة سنة ١٩٠٦ بفصله من مركز مرسى مطروح ، مركز سيدى برانى سنة ١٩٠٩ . وفى سنة ١٩٠٦ ألحق مركز مريوط بمحافظة الاسكندرية .

وعندما أنشئت محافظة مطروح سنة ١٩٦١ ضمت هذه المراكز كلها إليها بالإضافة إلى مراكز أخرى على الساحل الشمالى .

وفيما يلى أقسام محافظات الحدود فى الوقت الحاضر :

١ - محافظة البحر الأحمر : تتكون من ٦ مراكز ، وهى رأس غارب ، الغردقة ، سفاجة ، القصير ، مرسى علم ، شلاتين . وقاعدتها مدينة الغردقة وعدد وحداتها المحلية ١٢ وحدة ، وليس بها قرى تابعة .

٢ - محافظة الوادى الجديد : تتكون من ٣ مراكز ، وهى : الداخلة ، الخارجة ، الفرافرة . وقاعدتها مدينة الخارجة . وعدد وحداتها المحلية ١٧ وحدة ، وعدد قراها التابعة ٦٥ قرية .

٣ - محافظة مطروح : تتكون من ٨ مراكز ، وهى : مطروح ، الحمام ، الضبعة ، سيدى برانى ، سيوة ، النخيلة ، العلمين ، السلوم . وقاعدتها مدينة مطروح . وعدد وحداتها المحلية ٣٨ وحدة ، وعدد القرى التابعة اثنتان .

٤ - محافظة شمال سيناء : تتكون من ٦ مراكز ، وهى : العريش ، الشيخ زويد ، رفح ، بئر العبد ، الحسنة ، نخل . وقاعدتها مدينة العريش . وعدد وحداتها المحلية ٨٠ وحدة ، وعدد القرى التابعة لها ١٩٧ قرية .

٥ - محافظة جنوب سيناء : تتكون من ٨ مراكز ، وهى : رأس سدر ، أبو زنيمة ، أبورديس ، نويبع ، دهب ، مدينة طور سيناء ، مدينة شرم الشيخ ، مدينة سانت كاترين . وقاعدتها مدينة طور سيناء ، وعدد وحداتها المحلية ٦ وحدات ، وعدد قراها التابعة ٧٤ قرية .

المراجع الأساسية :

١ - إبراهيم رزقانه : الحضارات المصرية فى فجر التاريخ . الاسكندرية ١٩٤٨

٢ - إبراهيم نصحى : تاريخ مصر فى عهد البطالمة . جـ ٣ - ١٩٦٠ .

٣ - إبراهيم طرخان : مصر فى عهد المماليك الجراكسة . الخرطوم ١٩٥٩ .

٤ - ابن خرداذبة : المسالك والممالك . ليدن ١٨٨٩

٥ - ابن دقمان : الانتصار - أواسطة عقد الأمصار . جـ٤ ، جـ٥ . بولاق ١٣٠٩ هـ .

٦ - ابن مماتى : قوانين الدواوين . القاهرة ١٩٤٣ .

٧ - أبو صالح الآرمنى : كنائس مصر واديرتها .

٨ - أبو الفداء : تقديم البلدن (ذكر ديار مصر) . باريس ١٨٥٠ .

٩ - الادريسى : نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق . ليدن ١٨٦٤ .

١٠- البلخى : صورة الأقاليم . نسخة مصورة بدار الكتب تحت رقم (جغرافيا ٢٥٦) .

١١- الدمشقى : نخبة الدهر فى عجائب البر والبحر . الباب الثامن فى وصف البلاد المصرية . ليبزج ١٩٢٣ .

١٢- السيوطى : حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة . القاهرة ١٩٦١ .

١٣- القزوينى : آثار البلاد وأخبار البلاد . جوتنجن ١٨٤٨ .

١٤- الكندى : كتاب الولاه والقضاه .

١٥- المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجوهر . الجزء الثانى (الباب الثالث) . ليدن ١٨٩٢ .

١٦- المقدسى : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم . دى غوية . ليدن ١٩٠٦ .

١٧- المقريزى : المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار . بولاق ١٢٧٠ هـ .

١٨- النابلسى : تاريخ الفيوم وبلاده . بولاق ١٩١٦ .

١٩- الواحات : ما جاء عنها فى كتب العرب . دار الوثائق التاريخية بعابدين .
٢٠- اليعقوبى : كتاب البلدان . ليدن ١٨٩٢
٢١- أمين محمود : تطور التقسيم الإدارى فى مصر العليا منذ فجر التاريخ إلى نهاية القرن العشرين . أسيوط ، ١٩٩٦ .
٢٢- تحفة الإرشاد : (وهو سجل الروك الحسامى) ، مخطوط بدار الكتب المصرية .
٢٣- جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان . أربعة أجزاء . عالم الكتب . القاهرة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ .
٢٤- جمال حمدان : « تخطيطنا الإدارى فى ضوء نظام الحكم المحلى » . مرآة العلوم الاجتماعية . يونيو ١٩٦١ .
٢٥- جمال حمدان : « جغرافية الثورة » المجلة ، العدد ٨٨ ، أبريل ١٩٦٤ .
٢٦- حسن إبراهيم : مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى الفتح العثمانى . القاهرة ١٩٤٢ .
٢٧- حسن إبراهيم : الفاطميون فى مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص . بولاق ١٩٣٢ .
٢٨- حسين مؤنس : اطلس تاريخ الإسلام . دار الزهراء . القاهرة ١٩٨٧ .
٢٩- دفتر أسماء القطر المصرى لسنة ١٢٤٧ هـ/١٨٣١ (مخطوط) ، دار الوثائق التاريخية بعابدين (المحفظة رقم ١٤٣) .
٣٠- دليل أسماء نواحى الولايات المصرية ١٢٢٤ هـ بخط محمد بن إبراهيم الحصارى . دار المحفوظات بالقلعة .
٣١- سليم حسن : أقسام مصر الجغرافية فى العهد الفرعونى . القاهرة ١٩٤٧ .
٣٢- سيدة كاشف : مصر فى فجر الإسلام ، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية . القاهرة ١٩٤٧ .

٣٣- سليمان حزين : « تطور نهر النيل وأثره فى الحضارات المصرية القديمة » . رسالة العلم . القاهرة ١٩٥٣ .

٣٤- سليمان حزين : حضارة مصر - أرض الكنانة . دار الشروق . القاهرة ١٩٩١ .

٣٥- عطية مشرفة : نظم الحكم فى مصر فى عهد الفاطميين القاهرة ١٩٤٨ .

٣٦- على مبارك : الخطط التوفيقية (٢٠جزء) القاهرة ١٨٨٢ .

٣٧- عمر طوسون : مالية مصر فى عهد الفراعنة إلى الآن . مصلحة المساحة . القاهرة ١٩٢١ .

٣٨- عمر طوسون : أطلس تاريخى ، مصر فى العهد العربى ، مصلحة المساحة . القاهرة ١٩٢١ .

٣٩- قدامة بن جعفر : كتاب الخراج ، المنزلة السادسة ، ملحقة بكتاب المسالك والممالك ، لابن خرداذية . ليدن ١٩٠٦ .

٤٠- كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر (مترجم) . القاهرة ١٨٤٠ .

٤١- محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد . من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ ٣ أقسام . دار الكتب المصرية ١٩٦٣ و ١٩٩٤ .

٤٢- محمد عوض محمد : نهر النيل - القاهرة ١٩٤٨ .

٤٣- محمد فؤاد شكرى : بناء دولة محمد على . دار الفكر العربى . القاهرة ١٩٤٨ .

٤٤- ياقوت الحموى : معجم البلدان ، خمسة مجلدات . بيروت ١٩٥٥ .

٤٥- تعدادات السكان فى مصر من سنة ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦ .

٤٦- وزارة الداخلية ووزارة الإدارة المحلية : جداول القرى من ١٨٨٠ إلى ١٩٩٣ .

٤٧- وزارة المالية - مصلحة المساحة . الخرائط المساحية التفصيلية وخرائط فك الزمام .

48 - Amelineau, la geographie de l' Egypte a` l'epoque copte, 1893.

49 - Atlas geographique, Description de l' Egypt-Paris 1826.

50 - Ball, contributions to the geography of Egypt. Cairo 1942.

51 - ———— , Egypt in the classical geographers, cairo 1943.

52 - Bevan, A History of Egypt under the Ptolemaic dynasty.

53 - Gauthier, H., les Names de l'Egypt depuis Herodote jusqu ' a la conquete Arabe. le caire, 1835.

54 - Hardy, large Estates of Byzantine Egypt. 1931.

55 - Jomard, Indix geographique etc., Description de l'Egypte, t. XVIII , 3.

56 - ———— , Memoires sur la Population Comparée de l'Egypte Ancienne et Moderne, Description de l'Egypte, t. IX

57 - Maspero & Wiet, Materiaux pour servir à la geographie de l'Egypte. le caire 1919.

58 - Munier, H. La geographie de l'Egypte d'aprés les listes Coptes - Arabs, 1939.

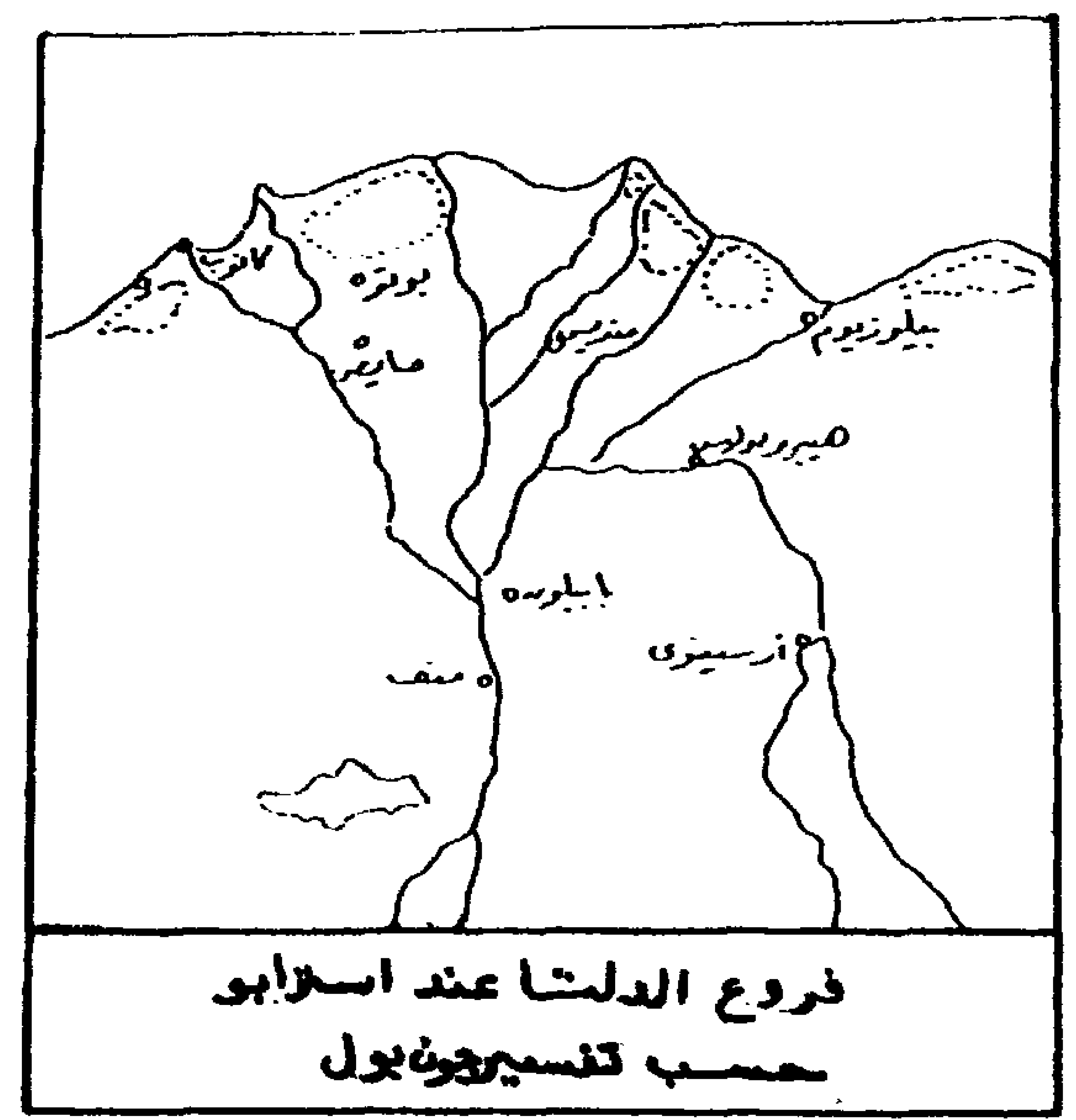
59 - Umar Toussoun, le Prince, le geographie de l'Egypte à l'Epoque Arabe, t. ler , 1928. ;a Basse- Egypt (Asfal el Ard) 2e partie (Memoires de la societe Royal de geographic d'Egypte, t . XIII, 2e Partie.)

الخـــرائـط

(١)

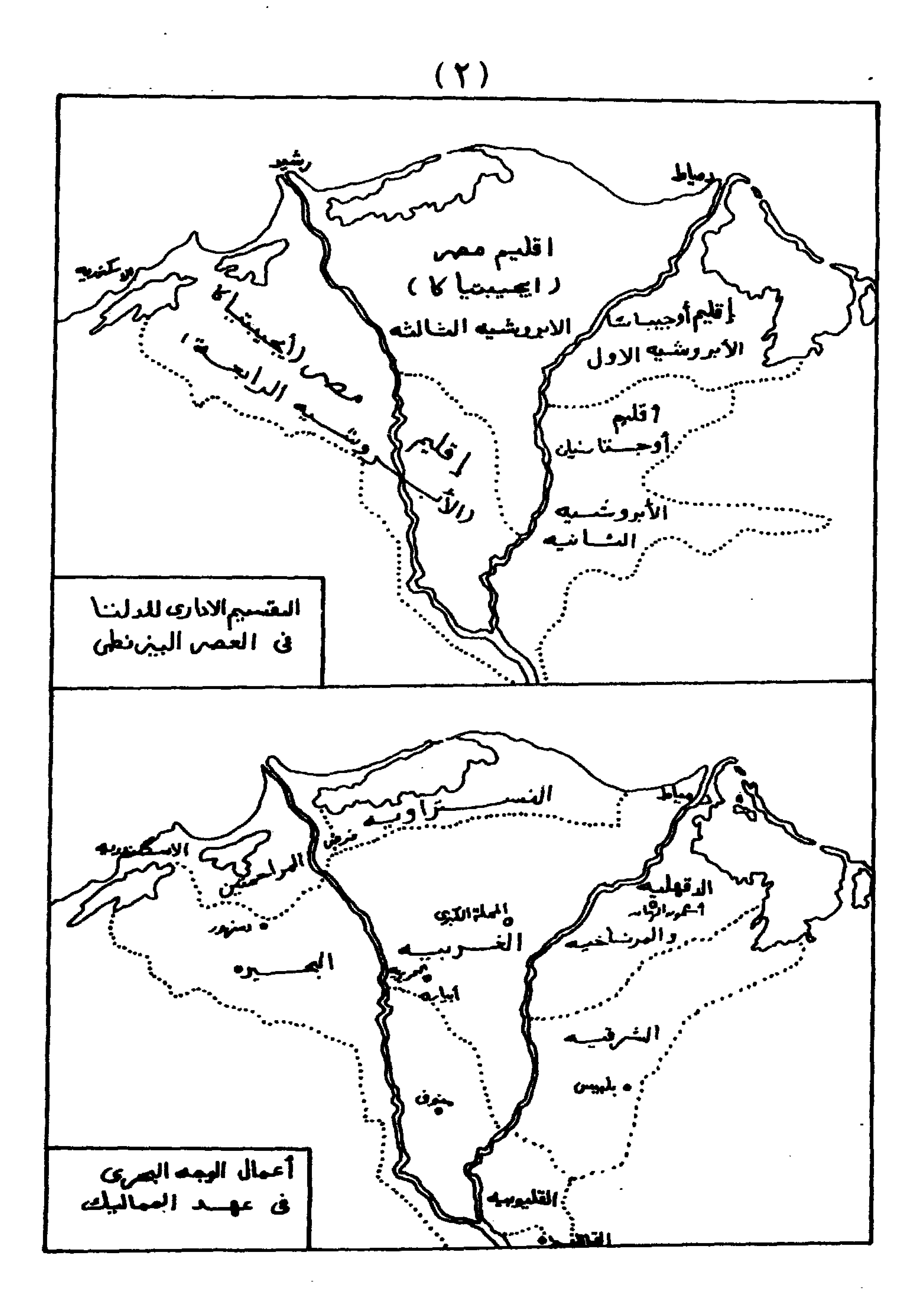


فروع الدلتا عند هيرودوت
(حسب تفسير بول)



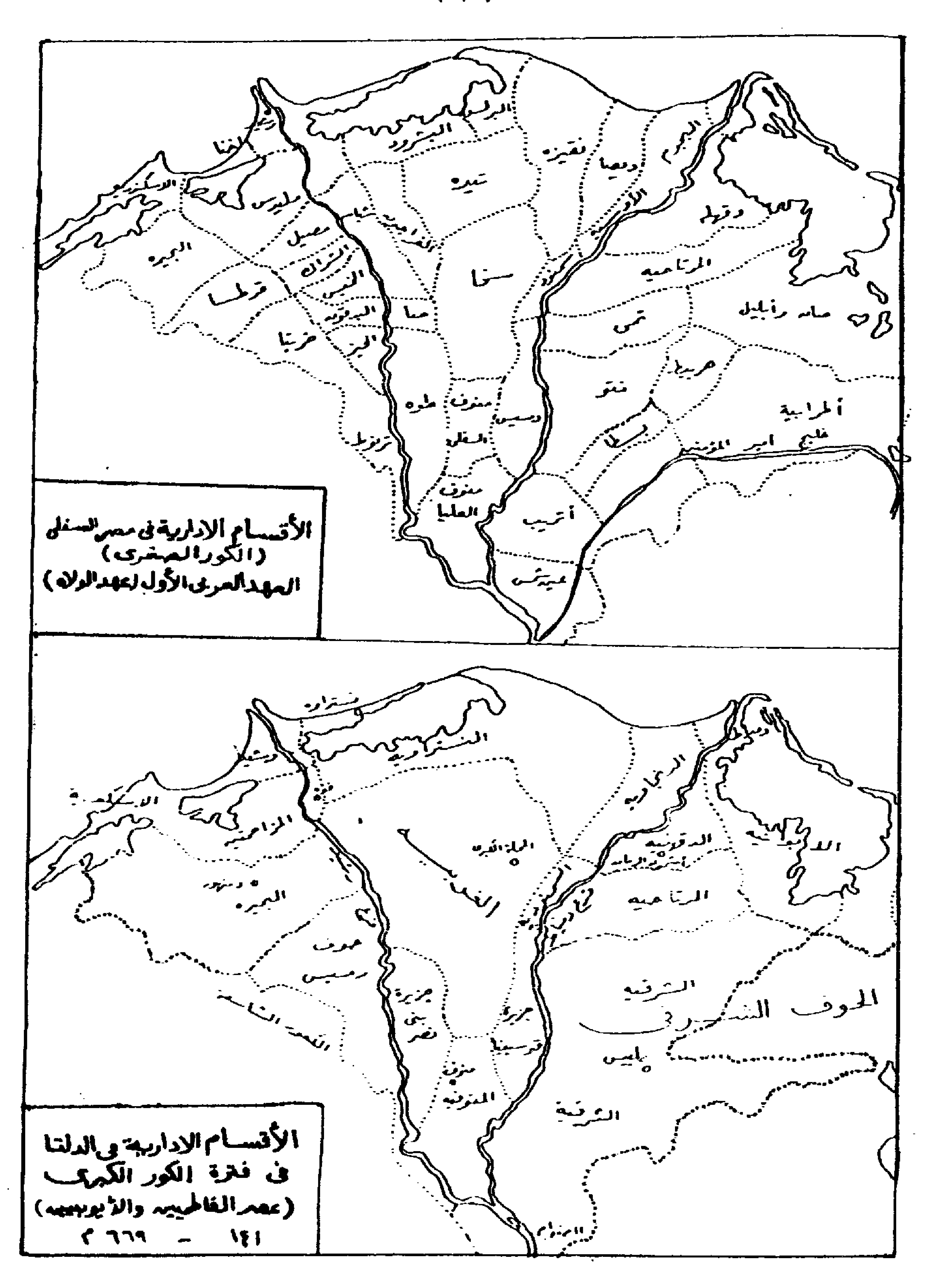
فروع الدلتا عند استرابو
حسب تفسير جون بول

(٢)



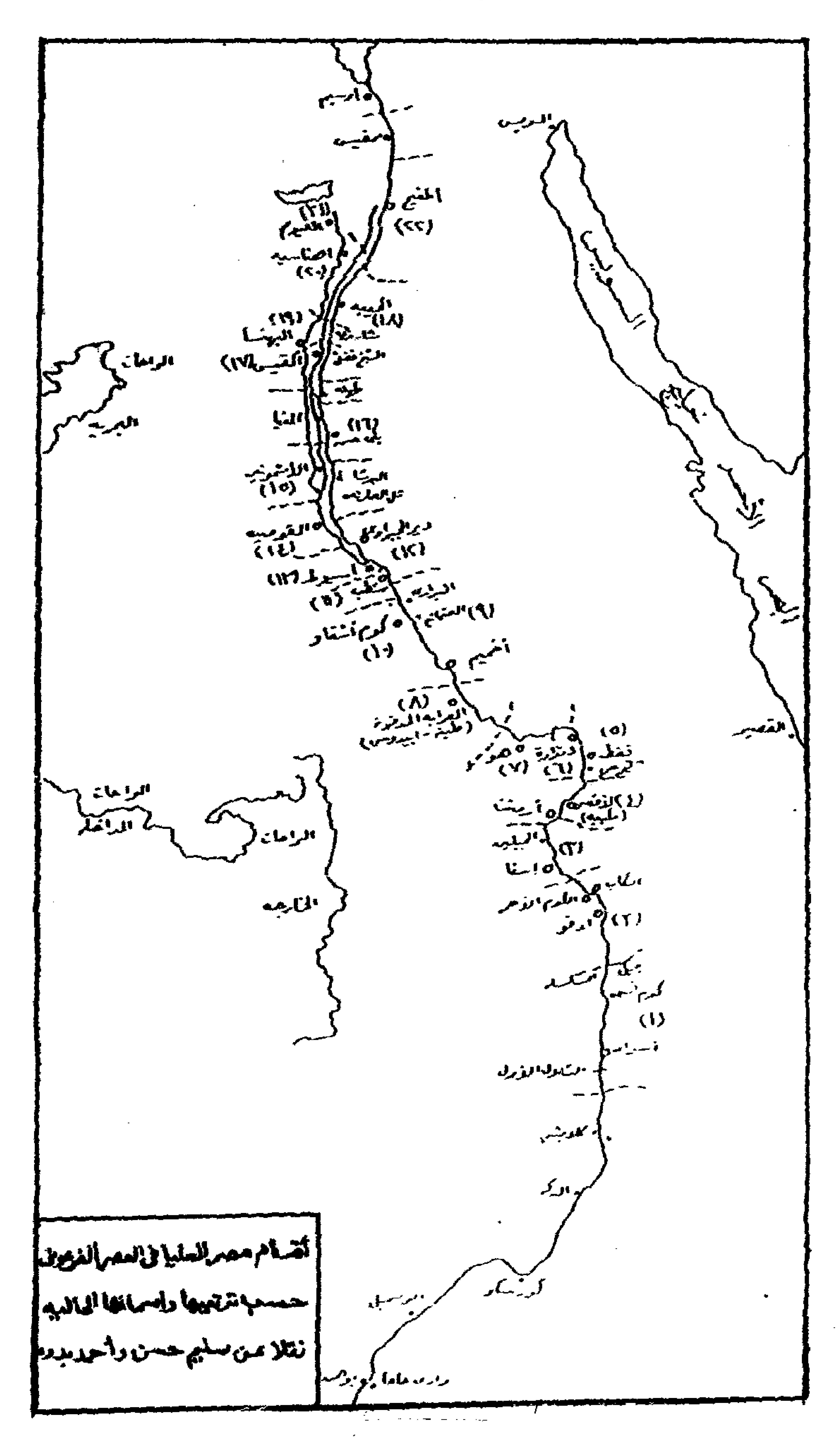
رشيد
دمياط
اقليم مصر
(ايجيبتياكا)
الابروشيه الثالثه
إقليم أوجيباتنا
الأبروشيه الاول
الأبروشيه
الثانيه
التقسيم الادارى للدلتا
فى العصر البيزنطى
النستراويه
دمياط
الاسكندريه
المزاحمتين
دمنهور
البحيره
المحلة الكبرى
الغربيه
الدقهليه
والمرتاحيه
الشرقيه
بلبيس
منوف
القليوبيه
أعمال الوجه البحرى
فى عهد المماليك

(٣)

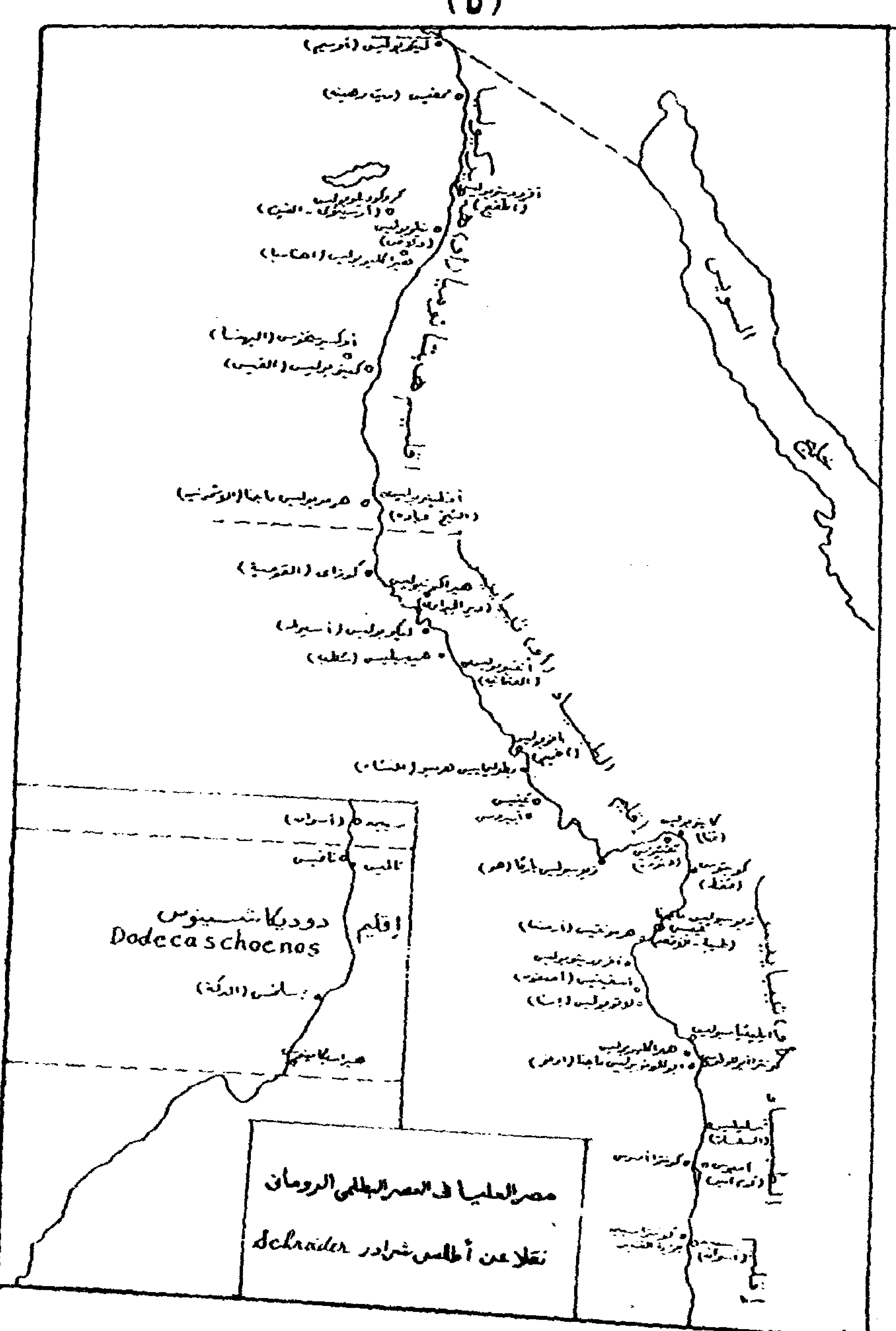


الأقسام الادارية في مصر السفلى
(الكور الصغرى)
العهد العربي الأول (عهد الولاة)
سخا
تمى
أتريب
البحيرة
المرتاحية
الأقسام الادارية في الدلتا
في فترة الكور الكبرى
(عصر الفاطميين والأيوبيين)
١٤١ - ٦٦٩ م
الغربية
البحيرة
المرتاحية
الشرقية
الحوف الشرقي

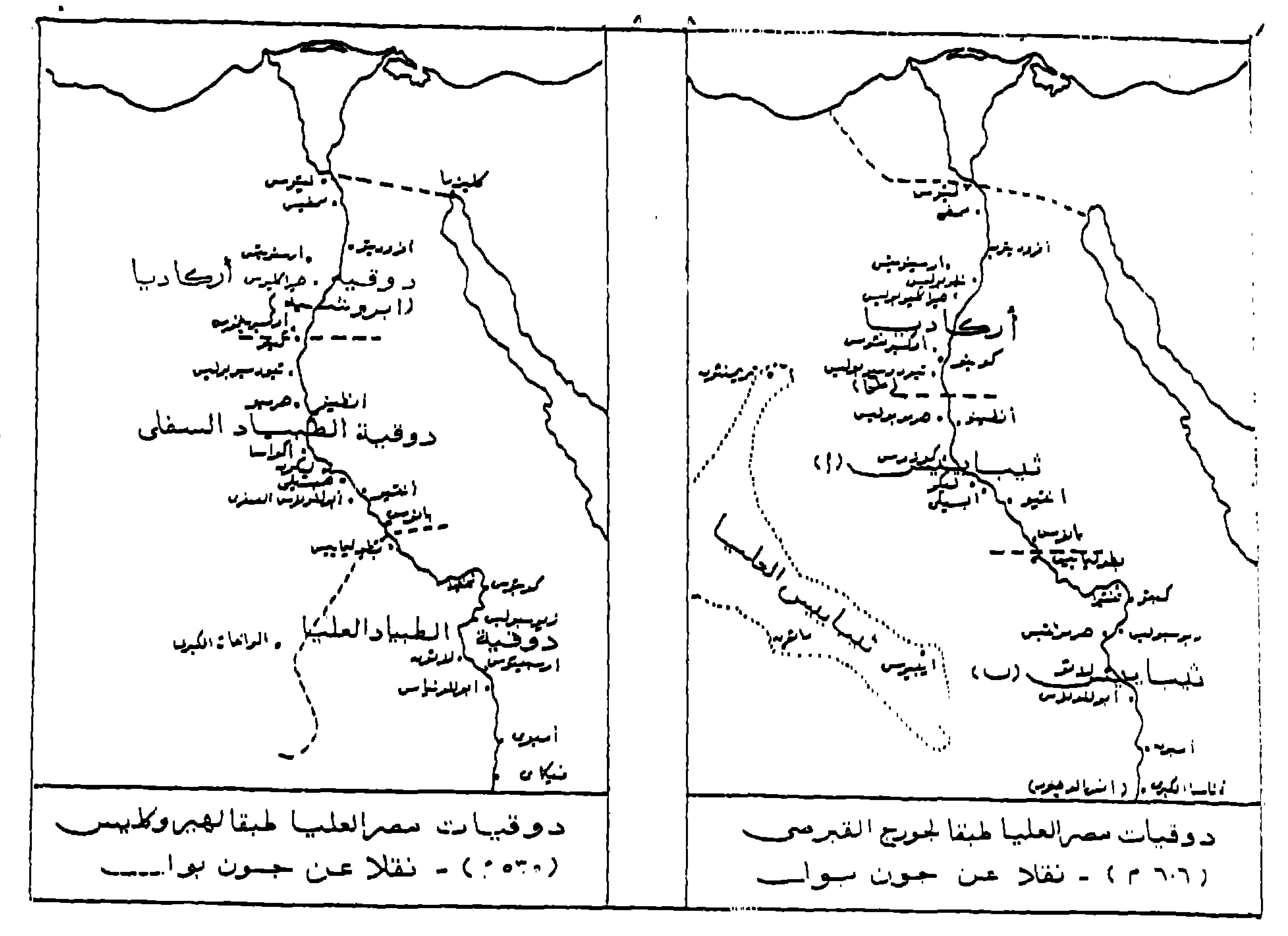
(٤)


أقسام مصر العليا في العصر الفرعوني
حسب ترتيبها وأسمائها الحالية
نقلا عن سليم حسن وأحمد بدو
أخميم
أسيوط
المنيا
البهنسا
إسنا
أرمنت
الواحات
البحرية
الخارجة
القصير

(٥)


إقليم دوديكاشينوس
Dodecaschoenos
مصر العليا في العصر البطلمي الروماني
نقلا عن أطلس شرادر Schrader

(٦)



دوقيات مصر العليا طبقا لجورج القبرصي
(٦٠٦ م) - نقلا عن جون بول

دوقيات مصر العليا طبقا لهيروكليس
(٥٣٠م) - نقلا عن جون بول

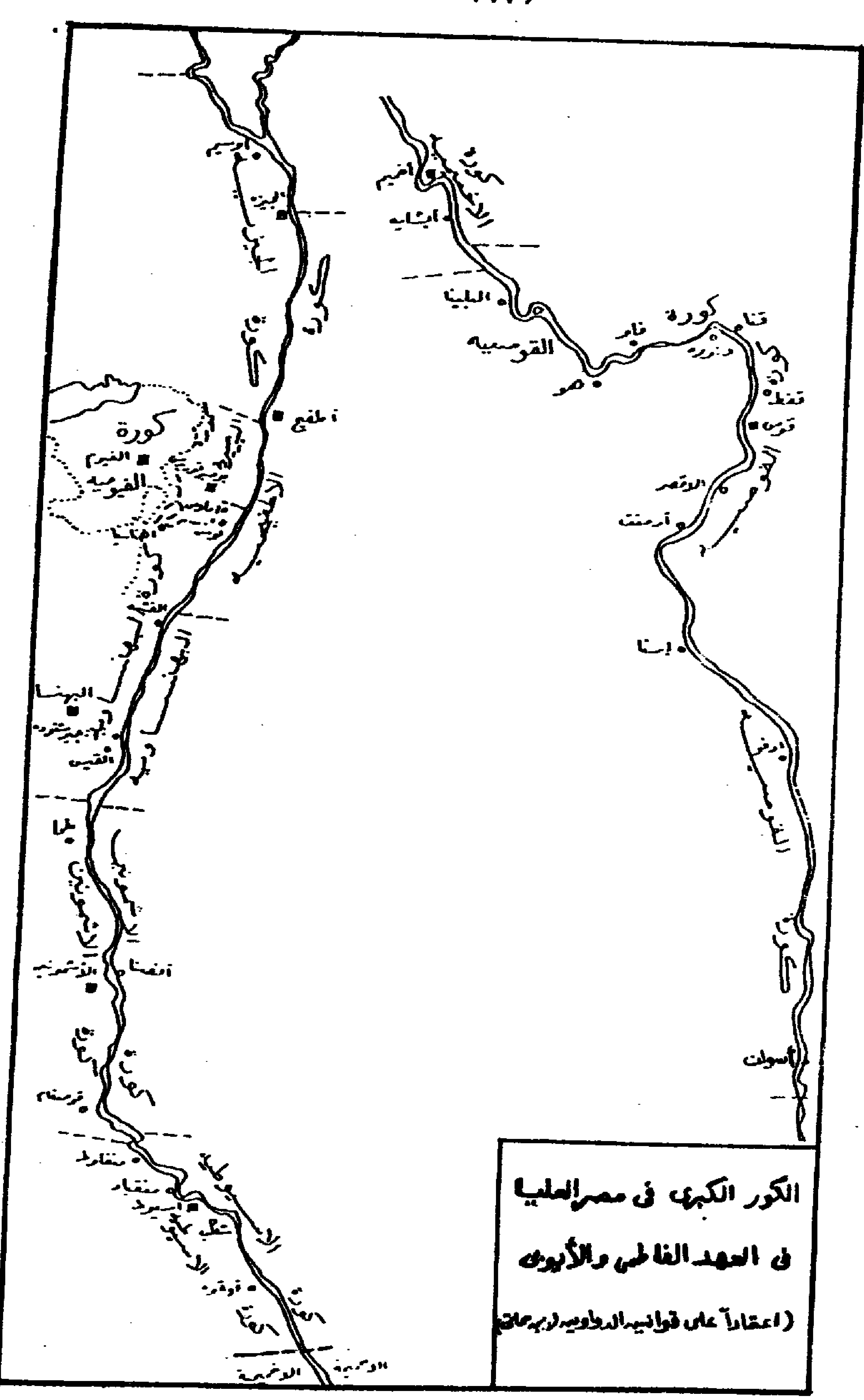
(٧)

الكور الصغرى في مصر العليا

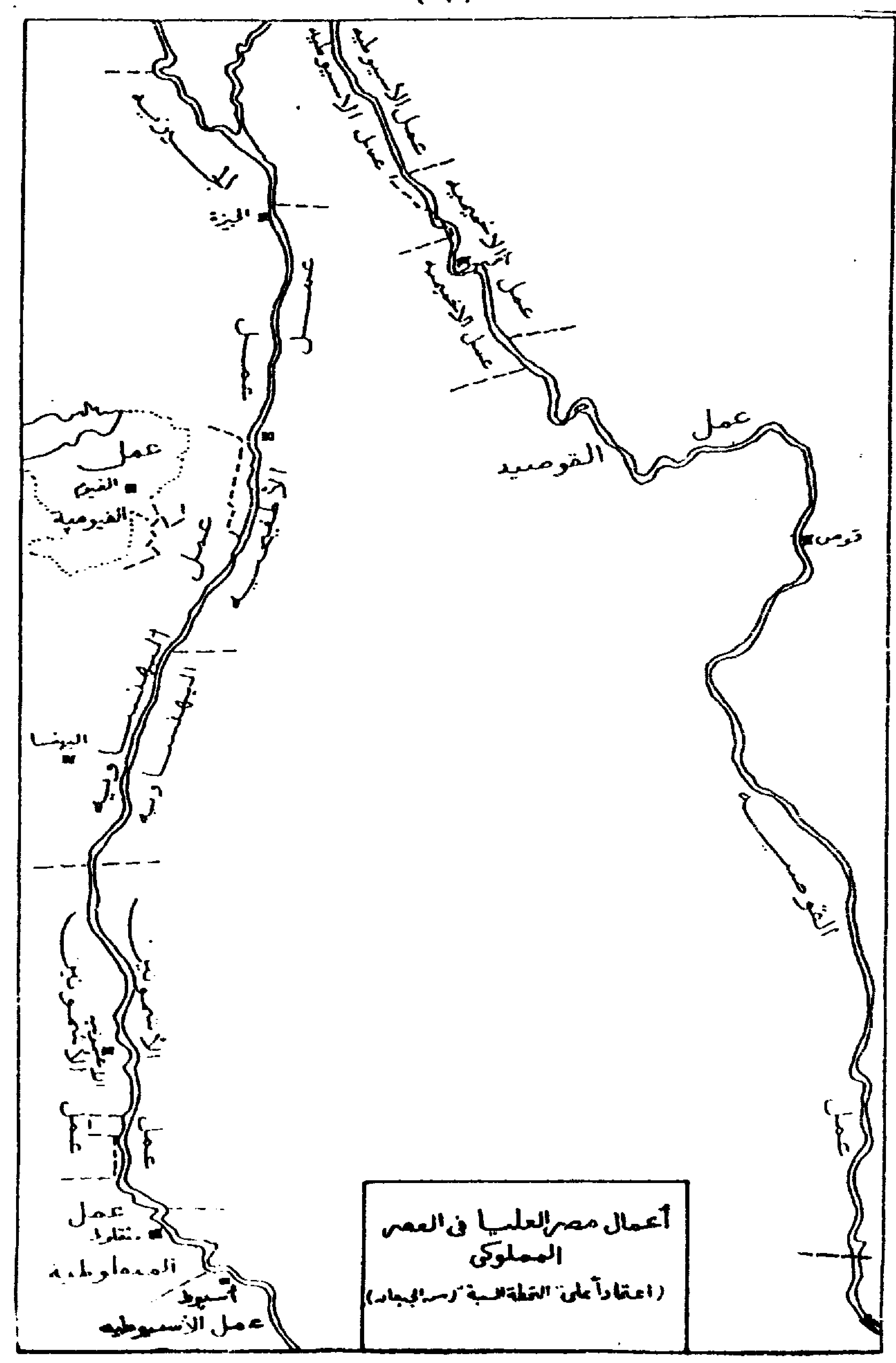
العهد العربي الأول (عهد الولاة)

٦٤١ م - ٦٦٩ م

(٨)


الكور الكبرى في مصر العليا
في العهد الفاطمي والأيوبي
(اعتماداً على قوانين الدواوين لابن مماتي
كورة
الفيوم
الفيومية
أطفيح
البهنسا
البلينا
القوصيه
كورة
قنا
قفط
قوص
الأقصر
أرمنت
إسنا
أسوان

(٩)


أعمال مصر العليا في العصر المملوكي
(اعتماداً على التحفة السنية لابن الجيعان)
الجيزة
عمل القوصيد
قوص
الفيوم
الفيومية
البهنسا
منفلوط
المنفلوطية
أسيوط
عمل الأسيوطية

منافشات المحور التاريخى

ا . د. رياض : قبل فتح باب المناقشة فى المحور التاريخى لأقسام مصر الإدارية تنوه إدارة الندوة بالمكالمة التليفونية التى تلقتها تفيد باعتذار السيد/ وزير الداخلية عن حضور الندوة لانشغاله بأعمال كثيرة . وتشكر إدارة الندوة هذه الالتفاته الكريمة من جانب السيد وزير الداخلية .

تعقيبات على المحور التاريخى : الجلسة الأولى :

* ا . د. محمد محمود الديب : معروف أن التقسيمات الإدارية ترتبط بنظام الحكم فى الدولة المصرية خلال العصور ، فهل كان نظام الحكم مركزيا ، أو اتحادياً أو فدرالياً فى عصور تاريخ مصر ؟ احب أن يلقى ا . د. أمين عبد الله الضوء على هذا الجانب . وكذلك أتساءل لو أن النظام المركزى الحالى تغير إلى اللامركزية ، فهل سيؤدى هذا إلى نظام فدرالى ؟

* رد ا . د. أمين عبد الله : قانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نص على إقامة الحكم المحلى تدريجياً ، ولكنه لم يطبق تماماً حتى الآن ومازالت هناك وزارة الإدارة المحلية والأمل أن نصل فى يوم إلى تحقيق الحكم المحلى .

* ا . د. أحمد خالد علام : أريد أن أوضح الفرق بين الإدارة المحلية أو الحكم المحلى والحكومة المحلية . مصر طوال تاريخها دولة بسيطة ليست كأمريكا دولة مركبة لهذا نجد حكومات محلية فى أمريكا تستند إلى مجالس تشريعية وتنفيذية وقضائية ، فضلا عن وجود أنظمة فدرالية مماثلة . ولا يمكن تطبيق مثل هذا فى مصر لبساطة التكوين المصرى واندماجه معاً . وفى عهد الرئيس السادات أوصى بأن يتغير قانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلى . ولكن لما تبين صعوبة

وخطورة تنفيذ الحكم المحلى عادت الدولة منذ خمس سنوات إلى قانون الإدارة المحلية – أى لا تنشأ سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة فى المحافظات المختلفة .

★ تعقيب ا. د. محمد صبحى عبد الحكيم :

أستأذن فى تعقيب على القضية المثارة ، وهى قضية الحكم المحلى واللامركزية . مصر بحكم شخصيتها الجغرافية مركزية أصيلة .. المركزية فيها تراث خالد وأى توجه نحو اللامركزية هو سباحة ضد التيار .

وفى هذا تختلف مصر – مثلا – عن السودان . فقد بدأ السودان الحكم المحلى بعد مصر ولكنه قفز وسبق مصر فى التطبيق ، لأن اللامركزية فى السودان سباحة مع التيار بحكم الشخصية الجغرافية للسودان والتركيبة السكانية والقبلية فيه .

إن تطبيق الحكم المحلى فى مصر يشهد تراجعاً بحكم مركزية مصر ، وكذلك تعدّل قانون الحكم المحلى وصار قانوناً للإدارة المحلية . وعليه فإن التوجه نحو اللامركزية فى مصر يعتبر تحدياً للشخصية الجغرافية .

* ا. د. رياض : أرجو تأجيل التعقيبات عن موضوع المركزية وأشكال الحكم وأنواعه إلى الأوراق التى تتناول هذا الموضوع فيما بعد .

★ ا. د. محمد عبد الغنى سعودى :

نحن نعرف وجود صراع بين المحافظات أو المحافظين حول الحدود الإدارية . والحقيقة أن سبب الصراع ليس الحدود بقدر ما هو عقلية الإدارة ذاتها . فالمحافظ يعتبر المحافظة ملكية خاصة . فقصة حريق طلخا وعدم اشتراك إطفائية المنصورة عبر الجسر بسبب أن طلخا تقع ضمن محافظة أخرى تذكرنى بتعاون دولى وثيق بين البرازيل وفنزويلا وكولمبيا فى إطفاء حريق فى الأمازون البرازيلى . ربما ينقل محافظ

من محافظته إلى المحافظة المجاورة ، فكيف يتبنى قضية نزاع على حدود مره ، ثم يعدل عن رأيه في مرة ثانية ؟ أن التركيز السكاني الكثيف في مصر غيره في المساحات الشاسعة للسودان أو الولايات المتحدة والخلاصة أن الحكم المحلي والمركزية هي موضوعات جغرافية .

★ ا. د. عمر الفاروق :

تعقيب خاطف من ثلاث نقاط . أولا نستثير كلمة «خالد» في التاريخ المصري فهو ليس بخالد وإنما أصيل تضبطه قواعد جغرافية . ثانيا : العلاقة بين المركزية واللامركزية في مصر ليست في وضع المواجهة ولكنها ثنائية منذ العصر الفرعوني بمعنى حكم محلي إلى جانب الحكم المركزي . ثالثاً : إذا بدأنا بالقرية ثم القسم الإداري سوف تحقق هذه المعالجة فرصة أكثر بالنسبة لمسار التطور الإداري .

★ ا. د. محمد رياض :

ما ذكره ا. د. أمين عبد الله عن الطرق البطلمية والرومانية إلى البحر الأحمر قد سبقتها بآلاف السنين طرق مصرية إلى المناجم والبحر الأحمر والعلاقات التجارية المصرية مع بلاد بونت في سواحل البحر العربي الحالي . والسؤال هو هل كان للحاكم الروماني في الاسكندرية وفي بابيلون ألقاب مثل لقب حاكم طيبة ؟ وهل عرب العرب لقب «استراتيجوس» الروماني إلى «المقوقس» ؟

« البعد السكانى للتقسيم الإدارى »

أ . د . أحمد على إسماعيل *

شهدت مصر كثيراً من التقسيمات الإدارية التى يمكن إرجاع بعضها إلى فترة قد تعود إلى ما قبل عصور الأسرات ، وذلك حين قامت المقاطعات المصرية التى كان لكل منها رمزها الخاص ومعبودها ، وحين توحدت مصر وقامت بها حكومة مركزية كان لها أقاليمها الإدارية التى ربما لا يزال بعض بقايا حدودها ماثلاً حتى اليوم فى أقسامنا الإدارية الكبرى ، وذلك على الرغم من التغييرات الكثيرة التى حدثت منذ الفتح العربى الإسلامى لمصر وحتى جاء محمد على باشا الكبير الذى أحدث تنظيماً إدارياً جديداً استمر فترة طويلة ، غير أن حدوث الاحتلال البريطانى ثم تطور الإدارة المصرية قد انتهى إلى صورة ظلت حتى عام ١٩٦٠ قائمة على تقسيم مصر إدارياً إلى محافظات تشمل بعض المدن الكبرى وخاصة القاهرة والاسكندرية ودمياط إلى جانب مدن منطقة قناة السويس ، ثم مديريات تشمل المناطق الريفية ومدنها الاقليمية فى الوادى والدلتا ، وتضاف لذلك مناطق الحدود فى الصحارى المصرية التى كانت تخضع لحكم عسكرى ولم تكن بها تنظيمات إدارية مدنية مثل بقية محافظات مصر أو مديرياتها ، بل كان الانتقال بين هذه المناطق الإدارية فى الصحارى المصرية يتطلب إذناً خاص بالمرور دخولاً وخروجاً حتى للمصريين أنفسهم .

ثم صدر فى عام ١٩٦٠ نظام إدارى جديد حمل اسم « الإدارة المحلية » وصدر به القانون رقم ١٢٤ لعام ١٩٦٠ ، والذى نص فى مادته الأولى على أن تقسيم الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات إدارية هى المحافظات والمدن والقرى التى يكون لكل منها شخصية معنوية ، على أن يحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية

* استاذ الجغرافيا بكلية الآداب جامعة القاهرة .

ونطاق المدن بقرار من وزير الإدارة المحلية ونطاق القرى بقرار من المحافظ (١) .

ثم صدر في عام ١٩٧٥ القانون رقم ٥٢ والذى عرف باسم قانون « الحكم المحلى » ، الذى عدل بالقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩ ، وكان أهم التعديلات التى جاءت به من الناحية التنظيمية ، إلى جانب تعديل الصلاحيات والاختصاصات التى يقوم بها المحافظ والمجالس الشعبية أن القانون الجديد نص إلى جانب المحافظات على كل من المراكز والأحياء إلى جانب القرى والمدن التى جاء نص خاص بها في القوانين السابقة (٢) .

ولما كانت هذه الورقة تسعى إلى دراسة البعد السكانى للتقسيم الإدارى فى مصر ، فإنها ستعتمد على بيانات التعدادات المصرية ابتداء من تعداد عام ١٩٦٠ وهو العام الذى شهد صدور قانون الإدارة المحلية الأولى ثم ننظر فى تغير الصورة السكانية للمحافظات المصرية حتى التعداد الأخير الذى أجرى فى عام ١٩٩٦ ، على أننا لن نعتمد فى هذه الدراسة على بيانات تعداد ١٩٦٦ الذى أجرى بأسلوب العينة ولم يكن تعداداً شاملاً مثل التعدادات المصرية الأخرى .

الامتداد المكانى للمحافظات :

قبل أن نتناول دراسة السكان فى المحافظات لابد من محاولة التعرف على مدى العدالة المكانية ممثلة فى كل من المساحة الإجمالية للمحافظات ومدى وفرة الأراضى الزراعية فى هذه المحافظات على اعتبار أن تاريخ مصر الطويل اعتمد على الزراعة وأنها كانت على مر العصور أكثر العناصر تأثيراً فى توزيع السكان .

ويتضح من الجدول رقم (١) أنه توجد فروق واضحة فى مساحة المحافظات المصرية، بحيث يمكن أن نقسمها إلى عدد من الفئات على النحو التالى :

١ - محافظات ذات مساحة عملاقة وهى التى تزيد مساحة كل منها عن ١٠٠٫٠٠٠ كيلو متر مربع وتضم ثلاث محافظات هى على الترتيب الوادى الجديد أكبر المحافظات المصرية مساحة ، حيث تشغل أكثر من ثلث مساحة الأراضى المصرية وتليها محافظة مطروح وتشغل أكثر من خمس مساحة الأراضى المصرية ثم محافظة البحر الأحمر وتشغل ١٣٪ من مساحة الأراضى المصرية .

٢ - محافظات كبيرة المساحة وهى التى تتراوح مساحة كل منها بين ٢٥٫٠٠٠ كم٢ وأقل من ١٠٠٫٠٠٠كم٢ وتضم أربع محافظات وهى على الترتيب محافظات أسوان وشمال سيناء وجنوب سيناء والسويس ويلاحظ على الفئتين السابقتين أنهما تضمان المحافظات الصحراوية الخمس إلى جانب كل من أسوان والسويس ، ولم تدخل كل من أسوان والسويس إلا بعد تعديل الحدود الإدارية أخيراً فى محافظات الوادى حيث ضم جزء من الصحراء الشرقية إلى محافظات الوادى بما فيها أسوان كما أن قسم عتاقة الصحراوى هو الذى أدى إلى اتساع مساحة محافظة السويس .

٣ - محافظات متوسطة المساحة وهى التى تتراوح مساحة كل منها بين ٤٫٠٠٠ كم٢ و ١٣٫٠٠٠ كم٢ وتضم سبع محافظات وهى على الترتيب قنا ، بنى سويف ، البحيرة ، الفيوم ، الجيزة ، الإسماعيلية والشرقية ، وهذه المحافظات تقع ثلاث منها فى الصعيد وثلاث أخرى فى الدلتا وواحدة فى منطقة قناة السويس ، ويلاحظ أن الإسماعيلية كانت محافظة حضرية لا تضم سوى مدينة الإسماعيلية وحدها ولكنها ضمت قطاعاً ريفياً وصحراوياً بعد ذلك هو الذى أدى إلى اتساع مساحتها .

٤ - محافظات صغيرة المساحة وهى التى تتراوح مساحتها بين ٢٫٠٠٠ كم٢ وأقل من ٤٫٠٠٠ كم٢ وتضم خمس محافظات هى على الترتيب كفر الشيخ والدقهلية

والاسكندرية والمنيا ، كما أن كلا من كفر الشيخ والاسكندرية تضمان مساحات من الأراضى التى توجد بها مستنقعات أو مناطق صحراوية غير معمورة بكثافة ، وذلك على العكس من المحافظات الغنية بأرضها الخصبة فى هذه الفئة .

٥ - المحافظات الأصغر مساحة وهى التى تقل مساحة كل منها عن ٠٠٠ر٢كم٢ وتضم سبع محافظات هى الغربية وسوهاج وأسيوط وبورسعيد ودمياط والقليوبية والقاهرة ومن هذه المحافظات تقع اثنتان فى الصعيد وثلاث فى الدلتا إلي جانب واحدة فى منطقة قناة السويس وتضاف إلى ذلك عاصمة مصر السياسية .

أما مدينة الأقصر التى أكتسبت وضعاً خاصاً منفرداً فى نظام الحكم المحلى المصرى يتمثل فى إضافة أنها مدينة ذات طبيعية خاصة ولها مجلس أعلى فهى لا يمكن أن توصف بأنها محافظة ، وقد تم اقتطاعها من محافظة قنا مما أدى إلى تقليص فى مساحة وسكان قنا .

ونظرا لأن المساحة الكلية قد لاتكون لها دلالة مباشرة بالنسبة للسكان ، فربما يكون تقسيم المحافظات إلى وحدات مساحيه على أساس الأراضى الزراعية أكثر دلالة - خاصة بالنسبة للمحافظات التى لا تتمثل فى مدن كاملة الحضرية . وإنما تتكون من محافظات ريفية - وطبقاً لذلك فإن المحافظات المصرية يمكن أن تقسم إلي ما يلى حسب مساحة الرقعة الزراعية بالمحافظات فى عام ١٩٩٠ :

١ - محافظات تزيد مساحة الأراضى الزراعية لكل منها عن نصف مليون فدان وهى تضم خمس محافظات هى البحيرة والشرقية والدقهلية وكفر الشيخ والمنيا على الترتيب . وتمثل البحيرة أكبر محافظات مصر من حيث مساحة الأراضى الزراعية بها ، حيث تزيد أراضيها الزراعية عن ٢ر١ مليون فدان تمثل حوالى ٥ر١٦٪ من جملة مساحة الأراضى الزراعية فى مصر عام ١٩٩٠ ، وأما محافظة الشرقية بها ما يقرب

من ٨ر٠ مليون فدان وتشغل مساحة تمثل حوالى ٥ر١٠٪ من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر ، وتليها الدقهلية بنسبة ١ر٩٪ من الأراضى الزراعية فى مصر ، ثم محافظة كفر الشيخ وتمثل أراضيها الزراعية ٦ر٧٪ ، أما محافظة المنيا فإنها تضم ٧ر٦٪ ، ويلاحظ أن محافظة واحدة فى هذه الفئة هى التى تقع في الوجه القبلى ، وأنها تضم مجتمعه ٤ر٥٠٪ من جملة مساحة الأراضى الزراعية فى مصر .

٢ – محافظات تزيد مساحة الأراضى الزراعية بكل منها عن ٠٠٠ر٣٠٠ فدان وهى تضم سبع محافظات هى على الترتيب الغربية ، المنوفية ، الفيوم ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، مطروح ، وإذا كانت الأخيرة تضم مساحات تروى على المطر والآبار ولا يمكن مقارنة خصوبتها أو انتاجيتها ببقية المحافظات فى الفئة المذكورة ، فإن المحافظات الست الأخرى تقع أربع منها فى الوجه القبلى واثنتان فى الوجه البحرى ، وهذه المحافظات الست التى تمثل محافظات الدلتا والوادى تضم مجتمعه أكثر قليلاً من ٢ مليون فدان (١٥٦ر٠٨١ر٢ فدان) تمثل ٥ر٢٧٪ من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر .

٣ – المحافظات التى تتراوح مساحة الأراضى الزراعية فى كل منها بين مائة ألف فدان وأقل من ٠٠٠ر٣٠٠ فدان وهى تضم ثمانى محافظات هى القليوبية ودمياط والإسماعيلية والجيزة وبنى سويف والأسكندرية وأسوان وشمال سيناء ، ولابد من الاشارة إلى أن بعض الأراضى فى محافظة الإسماعيلية متأثرة بالظروف الصحراوية ويصدق الأمر نفسه على محافظتى الاسكندرية وسيناء الشمالية وتضم هذه المحافظات الثمانية مجتمعة ٦١٨ر٤٧٨ر١ فداناً تمثل حوالى ٦ر١٩٪ من جملة مساحة الأراضى الزراعية فى مصر .

٤ – محافظات ذات مساحات محدودة من الأراضى الزراعية ، وهى تضم ٦ محافظات وهى بورسعيد ، السويس ، القاهرة ، والوادى الجديد ، وجنوب سيناء والبحر الأحمر وهذه المحافظات ثلاث منها مدن كاملة الحضرية وثلاث أخرى من المحافظات الصحراوية ، وأكبرها أهمية هى محافظة الوادى الجديد والتى يوجد بها مايزيد قليلاً عن ١٪ من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر ، أما المحافظات الخمس الأخرى فى هذه الفئة فلا تضم سوى أقل من ٣٦ر٠٠٠ فدان تمثل أقل من ٥ر٠٪ من جملة مساحة الأراضى الزراعية فى مصر .

هذا ، ويمكن أن نوجز توزيع الأراضى الزراعية فى مصر حسب أقاليمها الجغرافية على النحو التالى :

- محافظات الدلتا الثمانية ويلغت مساحة الأراضى الزراعية بها ٤ر٣٥٤ر٣٨٢ فداناً تمثل ٥ر٥٥٪ من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر .
- محافظات الصعيد الثمانية مساحتها ٢ر٥٣٩ر٩٠٩ فداناً تمثل ٢ر٣٢٪ من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر .
- محافظات القناة الثلاث بها أراضى زراعية مساحتها ١٧٨ر٦١٥ فداناً تمثل ٣ر٢٪ من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر .
- القاهرة والاسكندرية وتصل مساحة الأراضى الزراعية فيهما إلى ١٥٢ر٥٢٩ فداناً بنسبة ٩ر١٪ من جملة مساحة الأراضى الزراعية فى مصر .
- المحافظات الصحراوية الخمس ومساحة الأراضى الزراعية بها تصل إلى ٦٣١ر٨٥٥ فداناً ونسبتها ٨٪ من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر .

وغنى عن القول بأن درجة الجدارة الانتاجية وخصوبة التربة لا علاقة لها بالتوزيع أو المساحة ، ولاشك فى أن لذلك أثره الكبير فى توزيع السكان وكثافتهم فى المناطق الزراعية والريفية على نحو خاص .

الوزن السكانى للمحافظات :

على الرغم من أن توزيع السكان على المحافظات لا يمكن أن يكون متوازنا ، إلا أن التقسيم الإدارى يكون أكثر عدالة إذا ما ارتبط بتوزيع السكان وكلما كان عدد السكان متقارباً فى الوحدات الإدارية كلما ارتبط ذلك بتوزيع أكثر عداله – من الناحية النظرية على الأقل – للخدمات التي تقدم لأولئك السكان ، وإذا كان ثمة افتراض نظرى يقول بأن الإدارة تكون أكثر فعالية إذا ارتبطت بحجم معين أو حدود دنيا وقصوى للظاهرة محل الإدارة ، فإن كلا من مساحة المحافظات وعدد سكانها يحددان وسائل لقياس مدى فعالية الإدارة ، وقد رأينا أن مساحات المحافظات متباينة جداً ، كما أنه لا يوجد تناسب طردى بين كل من المساحة الاجمالية وعدد السكان ، أو بين مساحة الأراضى الزراعية وعدد السكان فى المحافظات المصرية ويمكن قياس ذلك بالاعتماد على منحنى لورنز الذى يقيس مدى الارتباط شكل رقم (١) ومن الواضح أن ثمة اختلالا فى توازن توزيع السكان على المساحة حيث أن أقل من ٥٪ من السكان يعيشون فى حوالى ٩٢٪ من المساحة وهى التى تشغلها محافظات الوادى الجديد ومطروح والبحر الأحمر وكل من شمال سيناء وجنوبها بالإضافة إلى محافظتى أسوان والسويس ، وفى أعلى تركز للسكان وهو الذى يوجد فى مدينة القاهرة نجد أن ٥ر١١٪ من سكان مصر فى عام ١٩٩٦ كانوا يعيشون على ٥ر٠٠٪ من المساحة الكلية للبلاد .

وطبقاً لتوزيع السكان على المحافظات المصرية فى النتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ فإن نسب التوزيع على أقاليم مصر السكانية والجغرافية هى كما يلى :

- محافظات الدلتا الثمانية تشغل ٣٪ من مساحة مصر ويعيش عليها ٤٢.٢٪ من جملة السكان (٢٥٫٠٩٦٫٤٣٢ نسمة) .

- محافظات الوجه القبلى الثمانية تشغل ٩ر٧٪ من المساحة الاجمالية لمصر ، بينما يعيش عليها ١ر٣٦٪ من جملة السكان (٢١ر٣٧٩ر٠٧٧ نسمة) .

- محافظات قناة السويس الثلاث تشغل ٤ر٣٪ من مساحة مصر ، ويعيش فيها ٧ر٢٪ من جملة سكان مصر (١ر٦٠٢ر١٥٢ نسمة) .

- القاهرة والاسكندرية يشغلان أقل من ٤ر٠٪ من مساحة مصر ويعيش فيهما ١ر١٧٪ من جملة سكان مصر (١٠ر١١٧ر٦٧٥ نسمة) .

- أما مدينة الأقصر التى تشغل مساحة لا تذكر بالنسبة لمصر فيعيش بها حوالى ٦ر٠٪ من سكان مصر (٣٦٠ر٥٠٢ نسمة) .

- المحافظات الصحراوية تشغل ٤ر٨٥٪ من مساحة مصر ويعيش عليها ٤ر١٪ من السكان (٨١٦ر٥٤٣ نسمة) .

وطبقاً للتوزيع السابق الذى يؤكد اختلال التوزيع السكانى على أقاليم مصر ، فإن ترتيب هذا التوزيع يعطى الدلتا أكبر نسبة لتوزيع السكان وتليها محافظات الوجه القبلى ثم كل من القاهرة والاسكندرية فمدن ومحافظات القناة وأخيراً المحافظات الصحراوية .

أما عن تطور هذا التوزيع السكانى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٦ أى منذ بداية تطبيق نظام الإدارة المحلية فيمكن تتبعه من خلال بيانات الجدول رقم (٢) الذى يوضح نسبة سكان كل محافظة إلى جملة سكان مصر فى تعدادات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ وتغير المراتب السكانية للمحافظات خلال هذه الفترة ومن هذا الجدول يمكن الخروج بما يلى :

١ - يظهر أثر الجذب السكانى والهجرة الداخلية لإقليم القاهرة الكبرى ممثلاً فى احتفاظ محافظة القاهرة بالمرتبة الأولى خلال الفترة كلها مع ملاحظة هامة لابد من

الإشارة إليها وهى أن نسبة سكان القاهرة إلى جملة سكان مصر آخذة فى التناقص من تعداد لآخر بعد تعداد ١٩٧٦ الذى شهد بداية هذا التناقص ، وفى مقابل ذلك فإن كلا من الجيزة والقليوبية تتقدمان فى المرتبة ، وتحتل الجيزة فى هذا الصدد مكانة واضحة حيث أنها تقدمت من المرتبة الحادية عشرة فى تعداد ١٩٦٠ إلى الخامسة فى ١٩٧٦ ثم أصبحت تحتل المرتبة الثانية فى تعدادى ١٩٨٦ و ١٩٩٦ بما يعنى أنها تقدمت على تسع محافظات أخرى كانت تسبقها على حين تقدمت القليوبية من المرتبة الثالثة عشرة فى تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٧٦ لتحتل المرتبة التاسعة فى تعدادى ١٩٨٦ و ١٩٩٦ ، أى أنها تجاوزت أربع محافظات أخرى كانت تسبقها فى المرتبة ، غير أن الدلالة الأكثر أهمية هنا هى فى تزايد نسبة سكان محافظتى القاهرة والجيزة إلى جملة سكان مصر باطراد فى كافة التعدادات الأربع ، وهذا يعنى أنه إذا كانت حصة القاهرة قد انخفضت من جملة سكان مصر فى التعدادات المذكورة ، فقد حملت العبء عنها فى الزيادة زميلتها فى القاهرة الكبرى ، حيث اتجه الأكبر من تيارات الهجرة الداخلية الذى كان يصب فى القاهرة سابقاً إلى كل من محافظتى الجيزة والقليوبية .

٢ - كانت محافظات قناة السويس مرشحة لتقدم مراتب كل منها من ناحية وارتفاع حصة السكان بها من جملة سكان مصر من ناحية ثانية ، غير أن الظروف العسكرية والاقتصادية التى تأثرت بها تلك المحافظات نتيجة للحروب العربية الاسرائيلية التى حدثت خلال الفترة التى يوضحها الجدول وهى حروب ١٩٦٧ ثم ١٩٧٣ قد أدت إلى أن ثمة قدراً من الثبات النسبى فى مراتب هذه المحافظات وفى نسبة سكانها إلى جملة سكان مصر مع انخفاض نسبى ضئيل فى حصة سكانها .

٣ - على الرغم من الاحتفاظ بالمراكز الأخيرة من حيث المراتب السكانية للمحافظات الصحراوية ، إلا إنه يلاحظ أن ثمة ارتفاعاً نسبياً ملحوظاً . وأن كان محدوداً أيضاً - فى جملة من تستوعبهم هذه المحافظات من جملة سكان مصر ، فقد

ارتفعت هذه النسبة من ١٪ فى تعداد ١٩٦٠ إلى ٥ر١٪ فى تعداد ١٩٩٦ ، ولما كانت معظم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة توزيع السكان ترتبط بهذه المجموعة من المحافظات فإنه ينتظر أن تتزايد حصتها من سكان مصر فى القرن الحادى والعشرين .

٤ - ثمة عدد من الأنماط التى يمكن أن تقسم إليها محافظات الوادى والدلتا غير أن أهم هذه الأنماط التى تتمثل فى المحافظات التى تراجعت مراتبها كما انخفضت نسب سكانها إلى جملة سكان البلاد ، وهذه المحافظات هى الدقهلية والغربية والمنوفية فى الدلتا والمنيا وسوهاج وقنا فى الصعيد ويمكن القول بأن هذه المحافظات تمثل محافظات الدفع فى حركة الهجرة الداخلية وفى مقابل ذلك فإن عدداً من المحافظات إما تقدمت مراتبها وارتفعت نسبة سكانها مثل الفيوم أو حافظت على مرتبتها وزادت نسبة سكانها مثل كل من الشرقية وأسوان ، وربما يمكن القول بأن هذه المحافظات ربما تكون محافظات جذب نسبى فى حركة الهجرة الداخلية إلى جانب المحافظات التى تشكل القاهرة الكبرى ، مع فروق فى الدرجة وتباين فى مدى الجذب من تعداد لآخر .

ويضاف للأنماط السابقة محافظات استمرت ثابتة فى مراتبها وفى نسبة عدد سكانها إلى جملة سكان مصر وتضم كلا من كفر الشيخ ودمياط أما محافظة البحيرة فقد تأخرت مرتبتها ولكن نسبة سكانها ارتفعت مما يدخلها فى محافظات الجذب للهجرة الداخلية ولكن بنسبة محدودة . أما كل من الاسكندرية وأسيوط فقد تعرضتا للتذبذب فى الرتبة من تعداد لآخر ، وفى المحصلة النهائية تقدمت مراتبها وإن تراجعت نسبة السكان فيهما إلى جملة سكان مصر . ومن الطبيعى أن يرتبط تقدم المرتبة أو ارتفاع عدد السكان فى المحافظات وخاصة إذا اجتمعا معا بقدرة هذه المحافظات على جذب السكان من ناحية ولكنه قد يعد مؤشراً لنجاح الإدارة أو الحكم المحلى فى هذه المحافظات من ناحية أخرى ، وإن كان الأمر فى حاجة إلى مزيد من التقصى .

البعد العمراني في التقسيم الإداري :

لا يرتبط التقسيم الإداري بتقسيمات مكانية فحسب ، أو حتى بأعداد سكانية ، ولكن الإدارة ترتبط أيضاً بحدود عمرانية وهى المحلات أو المراكز العمرانية التى يقيم فيها السكان ، ولا شك فى أن نمط العمران ومدى تركزه أو أنتشاره على الرقعة الجغرافية ، بل ومدى كثافة المناطق المبنية واستخدامات الأراض فيها وكذا مدى انتشار شبكات البنية الأساسية وخاصة الطرق ووسائل الاتصال ، كل ذلك يكون له أبعاده الأمنية التى يعنى بها التقسيم الإداري .

وإذا كانت مصر مقسمة إدارياً إلى ٢٦ محافظة إلى جانب مدينة الأقصر ذات الكيان الإداري الخاص المميز ، فإن تفصيلات العمران تتباين داخل هذه الوحدات الإدارية الكبرى ، بل وفى الوحدات الإدارية الوسطى وهى الأقسام والشياخات فى المحافظات الحضرية الريفية وتجدر الإشارة هنا إلى المفارقات الواضحة بين الأحوال السكنية والعمرانية ومستوى الخدمات وشبكات البنية الأساسية فى المدن الكبرى وخاصة القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية وبقية مدن مصر ، وتلك المستويات فى الريف المصرى من ناحية ثانية .

وفى كثير من المدن المصرية بما فى ذلك كل من القاهرة والاسكندرية ، قد تكون « شوارع الواجهة » ، التى يسكنها المسئولون أو يتردد عليها كبار الزوار شوارع ذات بهجة وجمال ، ومخدومة بأرقى مستوى من المرافق والخدمات من مياه ورصف وإنارة ، تتخللها أحياناً الحدائق العامة والمتنزهات ، أما فى أحياء الفقراء والبؤساء فتوجد درجات متباينة من الافتقار إلى المرافق والخدمات ، وعندما حدثت بعض اضطرابات الأمن وأعمال العنف فى بعض أجزاء المدن المصرية اكتشف المسئولون « فجأة » ، أن شوارع هذه المناطق الشعبية المكسة بالسكان تفتقر إلى الرصف ومصادر المياه

العامة فى حالة حدوث الحريق ، وكان من الصعب أحياناً أن تدخل سيارات النجدة والإسعاف والإطفاء هذه الأزقة والحوارى الضيقة غير المعبدة . أما فى الأحياء السكنية العشوائية فالأحوال السكنية والخدمية أدنى مستوى بكثير ، وخاصة فى هذه الأحياء التى توجد فى عواصم المحافظات والمراكز والمدن الصغيرة ، وأما قرى مصر فهى فى حاجة إلى أن يزورها العصر .

ويعطى الجدول رقم (٣) صورة مصر الإدارية والعمرانية من الناحية العددية ويمكن أن نستخلص من هذا الجدول ما يلى :

١ - عدد الأقسام فى المحافظات الحضرية الأربع ٦٢ قسماً ، إلى جانب ستة أقسام فى محافظة البحر الأحمر ، وقد استحدث قسمان فى هذه المحافظة لأسباب ترتبط بالأمن القومى المصرى إثر تصاعد أزمة الحدود بين مصر والسودان وعمليات التهريب التى كانت تتم من السودان وخاصة بالنسبة للسلاح وهما قسما حلايب وشلاتين .

وفى كل قسم من أقسام المحافظات الحضرية سلطات إدارية حضرية يمكن لها أن تقوم بواجبها على أفضل صورة ممكنة ، ويبلغ عدد السكان فى كل قسم من هذه الأقسام طبقاً لبيانات تعداد ١٩٩٦ ما متوسطه ١٧٧٫٠٠٠ نسمة تقريباً ، إلا أن هذا المتوسط يصل فى القاهرة إلى ١٨٣٫٥٠٠ نسمة وفى بورسعيد إلى ٩٤٫٠٠٠ نسمة وفى السويس إلى ٨٣٫٥٠٠ نسمة بينما يرتفع فى الاسكندرية إلى ٢٢٢٫٠٠٠ نسمة . ومن الطبيعى أن ينخفض متوسط عدد السكان فى أقسام محافظة البحر الأحمر كثيراً فى الأقسام المستحدثة عنه فى الأقسام الجديدة ، ومع ذلك فإن عدد سكان أكبر هذه الأقسام وهو قسم رأس غارب لا يتجاوز ٢٨٫٣٤٧ نسمة بينما ينخفض عدد سكان قسم شلاتين إلى ٩٩٤٧ نسمة وعدد سكان قسم حلايب إلى ١٦٦٥ نسمة فقط .

٢ – يصل عدد المراكز إلى ١٦٩ مركزاً منها ٨٢ مركزاً في محافظات الوجه البحرى التى تضم الاسماعيلية إلى محافظات الدلتا الثمانية ، بينما يبلغ عدد مراكز الوجه القبلى ٦٥ مركزاً وعدد مراكز المحافظات الصحراوية الأربع الباقية ٢٨ مركزاً وقسماً ، أما بالنسبة لمتوسطات عدد السكان فى المركز على مستوى المحافظات الريفية أو القسم على مستوى المحافظات الحضرية ، وطبقاً للأقاليم الجغرافية الرئيسية فهو كما يلى :

١ – متوسط عدد السكان فى القسم بالمحافظات الحضرية الأربع هو ١٧٧ر٥٠٠ نسمة تقريباً .

٢ – متوسط عدد سكان المركز من مراكز الوجه البحرى أى محافظات الدلتا والاسماعيلية هو ٣١٤ر٨٠٠ نسمة / المركز .

٣ – متوسط عدد سكان المركز فى الوجه القبلى هو ٣٢٠ر٥٠٠ نسمة / المركز .

٤ – متوسط عدد سكان المركز أو القسم فى محافظات الصحارى الخمس هو ٢٩ر٢٠٠ نسمة / المركز أو القسم .

ويظهر من هذه الأقاليم انخفاض حصة المراكز والأقسام فى المحافظات الصحراوية وهو شىء منطقى نظراً للكثافة السكانية المنخفضة وتوزيع السكان الذى يأخذ نمطاً متناثرا فى المساحات الكبيرة لهذه المحافظات ، ويلى ذلك الأقسام الإدارية فى المحافظات الحضرية التى تتناقض كلياً مع أقسام ومراكز المحافظات الصحراوية حيث يتركز السكان بكثافة مرتفعة فى المدن أو المحافظات الحضرية مما يرتفع نسبياً من عدد السكان فى كل قسم إدارى متوسط فيها ، أما بالنسبة للمراكز فى كل من الوجهين البحرى والقبلى فيظهر من المقارنة أنه ثمة تقارباً فى متوسط عدد سكان

القسم الإدارى فى الوجهين ، غير أنه من الضرورى الاشارة هنا إلى التباين فى كل من المساحة والامتداد وطرق النقل والاتصال ، وبذلك يكون الفارق الذى يبدو بسيطاً ذا دلالة هامة ، وهى أن ارتفاع عدد سكان القسم الإدارى المتوسط (المركز) فى الصعيد هو عيب إدارى لابد من علاجه للقيام بواجب الإدارة على أكمل وجه ، ذلك أن الأمر لا يقف عند حد العدالة فى الأقسام الإدارية من واقع عدد السكان فحسب ، ولكن يدخل فى ذلك الأنماط والأعراف الاجتماعية والمستوى التعليمى للسكان ، والذى يتطلب قدراً أكبر من الاهتمام فى الصعيد ، فإذا أدخلنا فى ذلك أنماط الزراعة التى تغلب عليها الزراعات ذات المحاصيل الطويلة كالذرة والقصب ، والتى تمكن من التخفى والاختباء وأن الطرق تؤدى أحياناً إلى صعوبة الوصول إلى القرى وبخاصة فى الأحواض المنعزلة التى تمثل مراكز شرق النيل فى صعيد مصر ابتداء من الجيزة فى الشمال وحتى أقصى امتداد جنوبى ، ولعل ما يوصف أحياناً بأحداث الارهاب فى الصعيد يؤكد ذلك .

على أنه فى كل من محافظات الدلتا والصعيد توجد فروق داخلية فى متوسط أعداد السكان فى مراكز تلك المحافظات ، ففى محافظات الدلتا تشغل محافظة القليوبية أعلى متوسط لسكان المركز الإدارى ، وهذا نابع من ارتفاع الكثافة السكانية بإعتبار معظم القليوبية يدخل فى إقليم القاهرة الكبرى وأصبحت تستوعب أعداداً متزايدة من المهاجرين النين كانوا يتجهون فى الماضى إلى السكنى فى القاهرة ، وأما أقل محافظات الدلتا متوسطاً فى عدد سكان القسم الإدارى فهى محافظة كفر الشيخ التى لا يزال جزء منها - من بقايا البرارى فى الشمال - يتطلب مشروعات استصلاح أراضى وتنخفض فيه الكثافة السكانية كثيراً عن النطاق الأكثر خصوبة من المحافظة .

أما فى محافظات الصعيد فإن الرقم الخاص بمحافظة الجيزة يسترعى الانتباه

لضخامة عدد السكان فى مراكزها الإدارية الوسطى ، وإذا كانت مدينة الجيزة تشكل جزءاً من القاهرة الكبرى فإن معظم النمو السكانى أصبح يتجه إليها بعد أن تشبعت أقسام القاهرة ، وعلى ذلك ينبغى النظر إلى إرتفاع رقم الجيزة فى ضوء ذلك ، أما المركز الثانى فى الوجه القبلى فتحتله محافظة الفيوم - مصر الصغرى - التى يرتفع متوسط سكان القسم الإدارى المتوسط بها عن بقية مراكز محافظات الصعيد الأخرى باستثناء الجيزة ، ومع ذلك فإن بعض المراكز فى محافظات الدلتا تكون أكبر بوضوح فى متوسطاتها عن الفيوم مثل كل من الغربية والقليوبية ، غير أنه ينبغى هنا أن نكرر مرة أخرى أن ثمة فروقاً كبيرة فى كثافة طرق النقل وسهولة الانتقال أو صعوبته بين محافظات كل من الدلتا والصعيد .

(انظر الجدول رقم ٣ لمتوسطات القسم الإدارى فى كل محافظة)

تبقى إشارة ضرورية ولابد من الالتفات إليها وهى أن ثمة فروقاً كبيرة بين مختلف المحافظات فى نمط العمران ، وإذا كان العمران فى المحافظات الحضرية مركزاً فى بقعة صغيرة عادة وترتفع كثافتها السكانية فإن نمط العمران المتناثر فى المحافظات الريفية لا يقتصر على القرى المركزية أو القرى المتكتلة ، فإن ثمة نمطا عاماً من العمران المشتت أو المتناثر الذى يأخذ شكل النجع أو الكفر ، والذى قد يكون التابع فيه مجرد مسكن وحيد منعزل حيناً ، ولكنه قد يضم عشرات ، وأحياناً مئات المساكن ، ومهما قل عدد المساكن فى تلك التوابع فإن ثمة حاجة ضرورية إلى توفير خدمات الأمن والإدارة لها ، وكلما كان نمط العمران المتناثر سائداً ومنتشراً ، كلما كانت الإدارة أصعب ، ومرة أخرى فإن القاعدة فى هذه النجوع والكفور أنها تفتقر إلى طرق النقل التى تربطها بالقرى والمدن ، وفى الدلتا قد تحول أوحال الشتاء بين الوصول إلى تلك النجوع ، على حين تحول الدروب الرملية والصحراوية أحياناً بين تلك النجوع ،

فى الوجه القبلى وبين وصول نجدة سريعة لها فى حالات الخطر متمثلاً فى الحريق أو الجريمة أو أى مصدر للكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات ، أو البشرية كالجرائم ، أو كحالات انهيار المبانى أو انتشار الأوبئة .

وفى ضوء ما سبق ، فإن محافظة مثل محافظة البحيرة أو الشرقية تضم عدداً هائلاً من التوابع ، وبالتالى فإن وجود ثلاثة عشر مركزاً إدارياً فى كل واحدة منها لا يمكن أن يفسر أو يعكس مشكلات الإدارة ، ويبلغ عدد التوابع فى مصر ٢٤ر٥٩٤ تابعاً يقع أكثر من ٢١٪ منها فى محافظة البحيرة وحوالى ١٨ر٣٪ فى محافظة الشرقية أى أن المحافظتين تضمان معاً ما يقرب من ٤٠٪ من جملة عدد التوابع فى جمهورية مصر العربية (أنظر الجدول رقم ٣) .

ويأتى بعد المحافظتين السابقتين كل من محافظات كفر الشيخ والفيوم وقنا والمنيا وسوهاج والغربية على الترتيب وفى كل محافظة منها أكثر من ألف من التوابع ، ولابد من النظر بجدية فى تصنيف هذه التوابع واتخاذ قرارات إدارية تترتب على هذا التصنيف كأن ترقى بعض التوابع إلى قرى أو أن تدمج فى قرى قائمة .

ويلفت النظر أيضاً أن بعض المحافظات تنخفض به أعداد القرى نسبياً على حين ترتفع أعداد التوابع ، وأهم الأمثلة فى هذا المجال هو فى محافظة الشرقية حيث يوجد ٨٢ قرية فى مقابل ٤٤٩٣ من التوابع بما يعنى أن لكل قرية حوالى ٥٥ تابعاً ، وعلى الرغم من أن عدد التوابع أكبر فى محافظةالبحيرة إلا أن متوسط عدد التوابع لكل قرية بها هو أحد عشر تابعاً فقط لارتفاع عدد القرى المركزية ، ولعل محافظة الإسماعيلية تستحق هنا ذكرا خاصاً ، فبعد أن كانت محافظة حضرية - تقتصر على مدينة الإسماعيلية ضم إليها قطاع ريفى تكثر به العزب والتوابع ، حيث يوجد بها ١٣ قرية ولها ٩١ تابعاً بما يجعل لكل قرية بها سبعة من التوابع ، ولا توجد توابع فى المحافظات

الحضرية إلا فى مدينة الاسكندرية بعد أن ضم إليها قطاع شبه ريفى وصحراوى هو قسم العامرية – ثم قسم برج العرب .

وبعـــــــد ،

فإن هذه النظرة السريعة على البعد السكانى للتقسيم الإدارى فى مصر تحتاج إلى دراسات أكثر تفصيلاً ، حتى تجرى تعديلات إدارية أكثر عدالة بالنسبة لكل من التوزيع والكثافة بالنسبة للسكان ، وتأخذ فى اعتبارها كلا من نمط العمران وخدمات النقل وغيرها . كما أن من الضرورى أن تجرى دراسة أخرى عن علاقة التقسيم الإدارى بالدوائر الانتخابية ليكون التمثيل النيابى أكثر عدالة وارتباطاً بكل من توزيع السكان ونمط العمران .

كما أن أموراً تنبغى مناقشتها بالنسبة للتقسيم الإدارى الحالى بحيث يكون أكثر استجابة لحاجات السكان وتحقق العدالة المكانية أيضاً ، ومن هنا فإننى أقترح عودة محافظة القناة لتضم محافظات السويس وبورسعيد والاسماعيلية فى إطار موحد كمحافظة واحدة ، وأن يعاد توحيد محافظتى سيناء الشمالية والجنوبية فى محافظة واحدة ومن شأن عمليات إعادة الدمج هذه أن ترتبط بالاقاليم الاقتصادية التى قسمت إليها مصر ، كما أن مدينة الجيزة التى تضخمت كثيراً وأصبحت تستقطب معظم تيارات الهجرة الداخلية ربما تستحق أن تكون محافظة مستقلة ، ويسرى ذلك على مدينة الأقصر ذات الوضع الإدارى الخاص ولكن إسهامها فى حركة السياحة وغناها بالآثار يتطلب أن تكون محافظة مستقلة لا مجرد مدينة ذات وضع إدارى متميز ، ولعل دخل السياحة الذى تحققه لا يقل كثيراً عن دخل قناة السويس بما يبرر تميزها .

الهوامش

١ - نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٤ .

٢ - الأمانة العامة للحكم المحلى ، قانون نظام الحكم المحلى ولائحته التنفيذية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٨٣ ص ١٩ .

٣ - انظر للمساحات : وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ، المشروع القومى لحصر الأراضى الزراعية المرحلة التفصيلية ، الهيئة المصرية العامة للمساحة ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٤٠٠ .

جدول رقم (١)

بيانات المساحة وعدد السكان

فى التعدادات من ١٩٦٠ - ١٩٩٦ فى محافظات مصر

المحافظة	المساحة كم٢ (١)	عدد السكان فى تعدادات (٢)			
		١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
١ - القاهرة	٤٥٧	٣ر٣٤٨ر٧٧٩	٥ر٠٧٤ر٠١٦	٦ر٠٦٨ر٦٩٥	٦ر٧٨٩ر٤٧٩
٢ - الجيزة	٤ر٨٤٠	١ر٣٣٦ر٤١٨	٢ر٤١٦ر٦٥٩	٣ر٧٢٥ر٤٢٠	٤ر٩٧٩ر٨٦٥
٣ - الشرقية	٤ر١٩٠	١ر٨١٩ر٧٩٨	٢ر٦١٧ر٩٣٨	٣ر٤١٤ر٣٠٨	٤ر٢٨٧ر٨٤٨
٤ - الدقهلية	٣ر٤٥٩	٢ر٠١٤ر٨٨٣	٢ر٧٢٧ر٣٠٦	٣ر٤٨٤ر١٠٢	٤ر٢٢٣ر٦٥٥
٥ - البحيرة	٩ر٥٠٤	١ر٦٨٥ر٦٧٩	٢ر٤٦٤ر٤٤٥	٣ر٢٤٨ر٨٢٩	٣ر٩٨١ر٢٠٩
٦ - الغربية	١ر٩٤٣	١ر٧١٥ر٢١٢	٢ر٢٩٣ر٢٤٠	٢ر٨٨٤ر٥٩٩	٣ر٤٠٤ر٨٢٧
٧ - الاسكندرية	٢ر٨٧٩	١ر٥١٦ر٢٣٤	٢ر٣١٧ر٧٠٥	٢ر٩٢٦ر٨٥٩	٣ر٣٢٨ر١٩٦
٨ - المنيا	٢ر٢٦٣	١ر٠٥٦ر٣١١	٢ر٠٥٤ر١٠٥	٢ر٦٤٥ر١١٢	٣ر٣٠٨ر٨٧٥
٩ - القليوبية	١ر٠٠١	٩٨٨ر٠٥٥	١ر٦٨٠ر٨٣٧	٢ر٥١٥ر٩٢٤	٣ر٣٠٢ر٨٦٠
١٠ - سوهاج	١ر٥٧٤	١ر٥٧٨ر٨٥٨	٩٢٤ر٨١٤	٢ر٤٤٧ر٠٣٣	٣ر١٢٣ر٠٠٠
١١ - أسيوط	١ر٥٥٨	١ر٣٢٩ر٠٨٨	١ر٦٩٧ر٤٢٢	٢ر٢١٥ر٦٧٩	٢ر٨٠٢ر١٨٥
١٢ - المنوفية	١ر١٦٨	١ر٣٤٧ر٩٥٣	١ر٧١٠ر٨٤٩	٢ر٢٢١ر٢١٥	٢ر٧٥٨ر٤٩٩
١٣ - قنا	١٢ر٧٤٣	١ر٣٥١ر٢٥٨	١ر٧٠٩ر٢٩٩	٢ر٢٥٨ر٩٢٦	٢ر٤٤١ر٤٢٠
١٤ - كفر الشيخ	٣ر٧٤٨	٩٧٣ر٠١٩	١ر٤٠٧ر١٦٠	١ر٨٠٩ر٢٢١	٢ر٢٢٢ر٩٢٠
١٥ - الفيوم	٤ر٩٤٩	٨٣٩ر١٦٣	١ر١٤١ر٨٧٩	١ر٥٥١ر٢١٤	١ر٩٨٩ر٨٨١
١٦ - بنى سويف	٩ر٥٧٦	٨٥٩ر٨٣٢	١ر١٩٠ر١٣٢	١ر٤٤٩ر٢٢٩	١ر٨٦٠ر١٨٠

(تابع) جدول رقم (١)

بيانات المساحة وعدد السكان

فى التعدادات من ١٩٦٠ - ١٩٩٦ فى محافظات مصر

المحافظة	المساحة كم٢	عدد السكان فى تعدادات (٢)			
	(١)	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
١٧ - أسوان	٣٤٫٦٠٨	٣٨٥٫٣٥٠	٦١٨٫٥١٨	٨٠٩٫٢٠٤	٩٧٣٫٦٧١
١٨ - دمياط	١٫٠٢٩	٣٨٧٫٩٦٢	٥٧٦٫٢٢٦	٧٤٠٫٣٦٥	٩١٤٫٦١٤
١٩ - الاسماعيلية	٤٫٤٨٣	٢٨٤٫١١٥	٣٥٣٫٩٧٥	٥٤٥٫٢٥٩	٧١٥٫٩٠٠
٢٠ - بورسعيد	١٫٣٥١	٢٤٥٫٣١٨	٢٦٢٫٧٦٠	٤٠١٫١٧٢	٤٦٩٫٥٣٣
٢١ - السويس	٢٥٫٠٠٠	٢٠٣٫٦١٠	١٩٣٫٩٦٥	٣٢٧٫٧١٧	٤١٧٫٦١٠
٢٢ - شمال سيناء	٣١٫٠٠٠	٤٩٫٧٦٩	٩٧١٧	١٧٠٫٨٣٥	٢٥٢٫٧٥
٢٣ - جنوب سيناء	٢٨٫٤٣٨			٢٨٫٩٢٩	٥٤٫٤٩٥
٢٤ - مطروح	٢١٢٫٠٠٠	١٠٣٫٤٥٣	١١٢٫٥٤٧	١٦١٫١٦٣	٢١١٫٨٦٦
٢٥ - البحر الأحمر	١٣٠٫٠٠٠	٢٥٫٤٥٢	٥٥٫٤١٥	٨٩٫٧٢٤	١٥٥٫٦٩٥
٢٦ - الوادى الجديد	٣٧٦٫٥٠٥	٢٣٫٩٣٢	٨٥٫١٧٥	١١٣٫٤٠٥	١٤١٫٧٣٧
٢٧ - مدينة الأقصر	٥٥	-	-	-	٣٦٠٫٥٠٣

لا تشمل المسطحات المائية :

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف مصر بالمعلومات ، الكتاب السنوى مايو ١٩٩٥ ، ص ٣١٩ .

(٢) من بيانات التعدادات والأرقام الأولية لتعداد ١٩٩٦ ، وتدخل مدينة الأقصر فى بيانات محافظة قنا حتى تعداد ١٩٨٦ وسيناء كانت محافظة واحدة قبل تعداد ١٩٨٦ ولم يشمل تعداد ١٩٧٦ سوى المناطق المحررة .

جدول رقم (٢)

تطور النسبة المئوية لسكان المحافظات
من جملة سكان مصر والمرتبة السكانية للمحافظة (١٩٦٠ - ١٩٩٦)

المحافظة	تعداد ١٩٦٠		تعداد ١٩٧٦		تعداد ١٩٨٦		تعداد ١٩٩٦	
	٪ من سكان مصر	الرتبة	٪ من سكان مصر	الرتبة	٪ من سكان مصر	الرتبة	٪ من سكان مصر	الرتبة
القاهرة	١٢,٩	١	١٣,٩	١	١٢,٦	١	١١,٥	١
الجيزة	٥,١	١١	٦,٦	٥	٧,٧	٢	٨,٤	٢
الشرقية	٧,٠	٣	٧,٢	٣	٧,١	٤	٧,٢	٣
الدقهلية	٧,٨	٢	٧,٥	٢	٧,٢	٣	٧,١	٤
البحيرة	٦,٥	٤	٦,٧	٤	٦,٧	٥	٦,٧	٥
الغربية	٦,٦	٥	٦,٣	٧	٦,٠	٧	٥,٨	٦
الاسكندرية	٥,٨	٨	٦,٣	٦	٦,١	٦	٥,٦	٧
المنيا	٦,٠	٧	٥,٦	٨	٥,٥	٨	٥,٦	٨
القليوبية	٣,٨	١٣	٤,٦	١٣	٥,٢	٩	٥,٦	٩
سوهاج	٦,١	٦	٥,٣	٩	٥,١	١٠	٥,٣	١٠
أسيوط	٥,١	١٢	٤,٦	١٢	٤,٦	١٣	٤,٧	١١
المنوفية	٥,٢	٩	٤,٧	١٠	٤,٦	١٢	٤,٧	١٢
قنا	٥,٢	١٠	٤,٧	١١	٤,٧	١١	٤,١	١٣
كفر الشيخ	٣,٨	١٤	٣,٨	١٤	٣,٨	١٤	٣,٨	١٤
الفيوم	٣,٢	١٦	٣,١	١٥	٣,٢	١٥	٣,٤	١٥

(تابع) جـدول رقم (٢)

تطور النسبة المئوية لسكان المحافظات
من جملة سكان مصر والمرتبة السكانية للمحافظة (١٩٦٠ - ١٩٩٦)

المحافظة	تعداد ١٩٦٠		تعداد ١٩٧٦		تعداد ١٩٨٦		تعداد ١٩٩٦	
	٪ من سكان مصر	الرتبة	٪ من سكان مصر	الرتبة	٪ من سكان مصر	الرتبة	٪ من سكان مصر	الرتبة
بنى سـويف	١ر٣	١٥	٠ر٣	١٦	٠ر٣	١٦	١ر٣	١٦
أسـوان	٥ر١	١٧	٧ر١	١٧	٧ر١	١٧	٦ر١	١٧
دمـياط	٥ر١	١٨	٦ر١	١٨	٥ر١	١٨	٥ر١	١٨
الاسماعيلية	١ر١	١٩	٠ر١	١٩	١ر١	٢٠	٢ر١	١٩
بورسعيد	٩ر٠	٢٠	٧ر٠	٢٠	٨ر٠	٢٢	٨ر٠	٢٠
السويس	٨ر٠	٢١	٥ر٠	٢٢	٧ر٠	٢١	٧ر٠	٢١
شمال سيناء	٢ر٠	٢٣	-	٢٥	٤ر٠	٢٢	٤ر٠	٢٢
مطروح	٤ر٠	٢٢	٣ر٠	٢٣	٣ر٠	٢٣	٤ر٠	٢٣
البحر الأحمر	١ر٠	٢٥	٢ر٠	٢٤	٢ر٠	٢٥	٤ر٠	٢٤
الوادى الجديد	١ر٠	٢٤	٢ر٠	٢٣	٢ر٠	٢٤	٢ر٠	٢٥
جنوب سيناء	٢ر٠	٢٣	-	٢٥	١ر٠	٢٦	١ر٠	٢٦

- مصادر الجدول : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٧ - ١٨ للتعدادات حتى ١٩٨٦ وحسبت النسب من الأرقام الأولية لتعداد ١٩٩٦ .

جدول رقم (٣)

التقسيم الإداري للمحافظات

المحافظة	عدد الوحدات الإدارية على مستوى						متوسط عدد السكان للقسم أو المركز
	القسم	المركز	المدن	الأحياء	القرى	التوابع	
القاهرة	٣٧	-	-	٢٣	-	-	١٨٣ر٤٠٠
الاسكندرية	١٥	-	-	٦	٣	٣٠	٢٢٣ر٨٨٠
بورسعيد	٥	-	-	٥	٧	-	٩٣ر٩٠٠
السويس	٥	-	-	٤	-	-	٨٣ر٥٥٠
دمياط	-	٤	٩	-	٨٩	٥٤٥	٢٢٨ر٦٥٠
الدقهلية	-	١٣	١٧	-	١٠٩	٤٤٥	٣٢٤ر٩٠٠
البحيرة	-	١٣	١٤	-	٤٨٦	٥١٧٢	٣٠٦ر٢٥٠
كفر الشيخ	-	١٠	١٠	-	٢٤٩	١٦٩٥	٢٢٢ر٣٠٠
الغربية	-	٨	٨	-	٣١٥	١١٩٤	٤٢٥ر٦٠٠
المنوفية	-	٩	١٠	-	٣٨١	٨٩٣	٣٠٦ر٥٠٠
القليوبية	-	٧	٩	-	١٩٥	٩٠١	٤٧١ر٨٥٠
الشرقية	-	١٣	١٥	-	٨٢	٤٤٩٣	٣٣٠ر٠٠٠
الإسماعيلية	-	٥	٧	-	١٣	٩١	١٤ر٣٠٠
الجيزة	-	٦	٩	-	٢٠٦	٥٦١	٨٣٠ر٠٠٠
الفيوم	-	٥	٥	-	١٩٩	١٦٢١	٣٩٨ر٠٠٠
بني سويف	-	٧	٧	-	٢٥٨	٦٨٦	٢٦٥ر٧٥٠

(تابع) جدول رقم (٣)

التقسيم الاداري للمحافظات

المحافظة	عدد الوحدات الإدارية على مستوى						متوسط عدد السكان للقسم أو المركز
	القسم	المركز	المدن	الأحياء	القرى	التوابع	
المنيا	-	٩	٩	-	٥٧	١٤٦٣	٣٦٧,٦٥٠
أسيوط	-	١٠	١٠	-	٢٣٧	٦٨٠	٢٨٠,٢٠٠
سوهاج	-	١١	١١	-	٢٦٩	١٢١٧	٢٨٣,٩٠٠
قنا	-	١٢	١٢	-	٢٥٤	١٥٦٠	٢٠٣,٤٥٠
أسوان	-	٥	١٠	-	١٢٠	٤٨٧	١٩٤,٧٥٠
مطروح	-	٨	٨	-	٤٣	١٨٢	٢٦,٥٠٠
الوادى الجديد	-	٣	٣	-	١٧	١١٠	٤٧,٢٥٠
شمال سيناء	-	٦	٦	-	٨١	٥٦٨	٤٢,١٥٠
جنوب سيناء	-	٥	٨	-	٨	-	١٠,٩٠٠
البحر الأحمر	٦	-	٦	-	١٢	-	٢٦,٠٠٠
مدينة الأقصر	-	-	١	-	٦	-	٣٦٠,٥٠٠

– مصدر الجدول : من البيانات الواردة فى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف مصر بالمعلومات ، مايو ١٩٩٥ ، صفحات متعددة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بيانات تعداد ١٩٩٦

الاتجاهات العامة لتعديلات حدود الأقسام الإدارية فى مصر
(نماذج تطبيقية لبعض محافظات الدلتا والاسكندرية)

د. محمد حجازى محمد

النسيج الاقليمى والاقسام الإدارية فى مصر :

الحديث عن الأقسام والحدود الإدارية فى مصر يحتاج إلى فهم خاص لظروف البلاد وطبيعتها الجغرافية ، وكذلك فهم شامل لظروف التطور التاريخى لهذه الحدود ، وكيف وصلت إلى الأقسام الادارية الحالية ، وما هى العوامل التى كان لها الأثر الأكبر فى رسم هذه الحدود وفى التعديلات التى أدخلت عليها . ونظراً لأن هذه الندوة قد حظيت أيضا ببحوث أخرى تناول أصحابها عرض ومناقشة التطور التاريخى للحدود الادارية ، يكون من المناسب أن نركز فى هذه الورقة على الوضع الجغرافى الخاص بمصر ، وطبيعتها الفيزيوجرافية ، وتوضيح الدور الذى لعبته هذه الظروف فى رسم الحدود ، والمقتضيات التى استوجبت وتستوجب دائما تعديلها .

والأراضى المصرية التى تزيد مساحتها قليلاً على مليون كيلو متر مربع ، حافظت دائما وعلى مر العصور على كيانها السياسى ، ونجحت مصر أيضا فى بسط سيادتها ونفوذها على أراضيها ، ولم يتأثر هذا الكيان السياسى فى أى جزء من أجزائه على مر العصور ، وحافظت البلاد على كيانها الوطنى كاملاً غير منقوص لفترة زمنية لم تبلغها أى دولة أخرى لا فى التاريخ القديم أو الحديث .

وكانت لمصر دائما حدودها الادارية وأقسامها الادارية الداخلية سواء فى الوادى ، والدلتا ، أو فى بقية أراضيها الصحراوية ، لأن السيادة على التراب الوطنى للدولة لا تتجزأ ، وهيمنه الدولة على ترابها الوطنى لا يميز بين أراضى طينية وصحراوية أو ساحلية ، غير أن كثافة العمران والنشاط البشرى ، والكفاءة الانتاجية العالية لأراضى السهل الفيضى فى الوادى والدلتا ، قد استوجب وجود أقسام إدارية صغيرة المساحة نسبيا فى الوادى والدلتا ، بالمقارنة بمساحة الوحدات الادارية فى المناطق الصحراوية لمصر . لدرجة أن ساحل البحر الأحمر والصحراء الشرقية بكاملها كانت قسما إداريا واحداً فى مرحلة من المراحل ، وكذلك الحال بالنسبة للصحراء الغربية ، وسيناء . بينما قسمت البلاد إلى وحدات إدارية صغيرة فى الحدود الفيزيوجرافية للوادى والدلتا ، ويكفى أن نلقى نظرة على خريطة الحدود الإدارية لمحافظات الدلتا الحالية على مستوى النواحى الإدارية الصغيرة داخل كل مركز أو قسم إدارى من أقسام المحافظات .

وجاءت التقسيمات الإدارية الأولى لمصر فى عصر الدولة القديمة الفرعونية ، ملبية لضرورات التحكم فى توزيع مياه النيل وحماية البلاد من أخطار الفيضان ، ولذلك كانت متأثرة إلى درجة كبيرة بالأقسام المائية للبلاد ، وهى التى تعتمد على النهر كمصدر وحيد لمياه الرى للمحاصيل الزراعية وهنا تولدت الأسس المنطقية الأولى للتقسيم الإدارى ، وأصبحت أقسام مصر الإدارية الأولى وهى فى الواقع أقسام هيدرولوچية .

أسس وقواعد التقسيم الإدارى :

الأساس الأول : مائية النهر وتوزيع مياه الرى : وقد نجح ملوك مصر القديمة ومن تولوا معهم إدارة الأقاليم فى إحكام توزيع مقننات مياه النهر ، وهى الضرورة التى استحدثت نظام قنوات للرى ونظام الأحواض الزراعية الذى استفاد من

الانخفاض التدريجي للأراضى المصرية من الجنوب إلى الشمال . قبل بلوغ مياه النهر البحر المتوسط . وأمنت نقاط تغذية ونقاط تصريف محكمة لهذه الأحواض . واحكام السيطرة على المياه وتوزيعها فى مصر القديمة كان ترجمة تلقائيه لنجاح الحكام فى بسط السيادة والنفوذ على الأراضى فى كل ربوع البلاد . بعبارة أخرى فإن الأساس المنطقى الأول للأقسام والحدود الإدارية كان هيدروجرافيا .

أما الأساس الثانى : فكان فيزيوجرافيا - لأن النطاقات التى جذبت معظم الاهتمام والعناية من الحكام وولاة الأقاليم فى مصر فى كل العصور ، كانت النطاقات المعمورة والمأهولة بالسكان فى الوادى والدلتا ، أما المناطق الصحراوية فلم تكن بها أنشطة أو فعاليات أقتصادية تقتضى تقسيمها إلى وحدات صغيرة مثل الوادى والدلتا ، ولذلك ظلت أقساماً إدارية كبيرة . وتترجم الأرقام الحالية لتوزيع السكان فى البلاد هذه الحقيقة الفيزوجرافية ، عندما نشير إلى الحقيقة المعروفة بأن سكان مصر ونشاطها البشرى والاقتصادى ظل مركزاً حتى وقت قريب فى نحو ٦ر٣٪ من اجمالى مساحة البلاد ، وتقدر هذه النسبة الآن فى أفضل التقديرات وأكثرها تفاؤلاً بما لا يزيد على ٥٪ فقط من إجمالى مساحة البلاد الحالية (مليون كيلو متر مربع ، منها ٨ر٧ مليون فدان أراضى زراعية ، ٧ر٤ مليون فدان تشغلها المدن والاستخدامات الأخرى فى أغراض النقل والخدمات والمنافع العامة) .

وعندما نقارن مصر بغيرها من دول العالم واقاليمه ، بدول مثل الولايات المتحدة فى العالم الجديد ، أو جمهورية روسيا الاتحادية أو حتى السودان ، نجد أن الأقسام الإدارية تمثل انعكاساً لتنوع الأقاليم وتعددها ، وكذلك استجابة لتباعد مراكز النشاط البشرى وتشتتها ، وكذلك تتنوع فيها ملامح البيئة والظروف الطبيعية والبنائيه ، ولذلك فعندما نتناول الأقسام الادارية والحدود فى البلدان المشار إليها وغيرها . نجد أن

التقسيم الإدارى تكون له مبرراته الجغرافية ، وأن الحدود الادارية لها وظيفة التحديد والفصل الفعلى بين هذه الجهات المترامية والمتباينة ، أما عندما نتكلم عن تقسيم مصر إلى أقسام ادارية أو تقسيمها إلى أقاليم ، فإن وضع مصر يبدو مختلفا تماماً وظروفها تبدو مخالفة لهذه الأمثلة ، وخصوصاً عندما نركز على المعمور المصرى أى عندما نهتم بصفة خاصة بالأجزاء المأهولة بالسكان فى البلاد ، فتقسيم المناطق الصحراوية إلى أقسامها الإدارية أمر سهل . أما تقسيم الوادى والدلتا إلى أقسام ادارية أو إلى أقاليم ، فهنا تظهر المشكلة ، وتفرض الطبيعة الجغرافية والفيزيوجرافية لمصر نفسها علينا ، وهى الطبيعة التى لخصها كل الكتاب والجغرافيون منذ هيرودوت وحتى الآن فى أن مصر ما هى إلا أقليم واحد فقط هو إقليم السهل الفيضى لنهر النيل والذى نعبر عنه عادة بالوادى والدلتا . والذى جسدته ظروف التاريخ والجغرافيا فيما يعرف بالوجه البحرى والقبلى ، والذان توحدا فى إقليم وكيان واحد عند تأسيس الدولة القديمة .

ومما ساعد على هذا التوحد فى الظروف الفيزوجرافية ، هو النهر نفسه وطبيعته الفيضية ، ومائيته وانتظام جريانه ، وخصائص الأرض والنشاط السكانى التى تكسو ربوع هذه الأرض ، ولا تختلف منطقة من أراضى مصر فى الوادى والدلتا عن غيرها فى ملامح البيئة العامة ، باستثناء أن الوادى ينساب بسلاسة على شكل شريط طولى بين الهضبتين الشرقية والغربية .

أما الملامح الأخرى للبيئة فلا تزيد عن مشهد فروع النيل وقنوات الرى ، ومظاهر البيئة الفيضية من جسور للنهر وحدود تميز الأحواض الزراعية ، وبيئة نمطية متكررة ، فأين نرسم أقسامنا الادارية هنا ؟ وكيف نقسم مصر إى اقاليم فى داخل هذا النسيج المذهل للسهل الفيضى ؟

وقد قسمت الدلتا إلى أقسامها الادارية فى المراحل المبكرة ، متتبعه فى ذلك فروع النيل القديمة ، على اعتبار أنها أهم الملامح الطبوغرافية المحلية ، أما عن الأقسام الرئيسية لمصر فقد قسمت مصر إلى قسمين رئيسيين هما الوادى والدلتا ، أو ما ظل يعرف باسم الوجه البحرى والوجه القبلى ، وأقاليم شرق الدلتا وغربها ، ثم توالى بعد ذلك تقسيم مصر إلى وحدات أصغر فى داخل كل اقليم ، لأحكام السيطرة على النهر ، وأطواره وكذلك لتنظيم الزراعة والإدارة ونشاط السكان وتنظيم تحصيل الضرائب وتنفيذ المهام السيادية للدولة . وقد ساعدت هذه الظروف على أن يكون نظام الإدارة والحكم فى مصر مركزياً ، وقد ظل كذلك دائما ، وتغيرت أشكال الإدارة المحلية ومسمياتها عبر العصور ، ولم يتغير منهاج إدارتها والإشراف عليها الذى بقى مركزياً ، مثل نظامها المائى تماماً ، وهو الذى استوجب أن تكون السيطرة عليه مركزية أيضا منذ أقدم العصور وحتى الوقت الحاضر .

الاقسام الادارية فى مصر بين التكليفات المحلية للإدارة . وخصائص الهوية الإقليمية أو المحلية :

ونلاحظ هنا أن الظروف الفيزيوجرافية لبيئة السهل الفيضى فى الوادى والدلتا أوجدت نمطاً طبيعيا موحداً فى ظروف البيئة والملامح الجغرافية المحلية ، وأن مفردات اللاندسكيب (أو هيئة الأرض) فى مصر متجانسة إلى درجة مذهلة ، سواء كان ذلك فى الوادى أو الدلتا ، ولقد أفرزت هذه الظروف نسيجاً سكانيا متجانساً أيضاً . على نحو لا يمكن معه الإدعاء بأن هناك ملامح محلية تؤهل أى منطقة أو جهة فى الوادى أو الدلتا أن تظهر كأقليم مستقل .

ولذلك فإن مهام الإدارة فى البلاد ظلت دائما تكليفا من السلطة المركزية العليا بالعاصمة . واسناداً لمهام محددة أو تفويض بهذه الصلاحيات حسب مقتضيات تنفيذ

سياسات السلطة المركزية ، ولم يسجل التاريخ أيضا فى أى مرحلة من مراحله وجود هويات إقليمية محلية أو قيام كيانات محلية ، أو خصائص مستقله عن الكيان العام للبيئة الزراعية الفيضية كصفة عامة وحاكمة .

ومع تنفيذ نظام الحكم المحلى الذى بدأ فى الستينيات من هذا القرن ، وحرص الدولة على دعم نظام الحكم المحلى ، وتشجيع الإدارات المحلية على النهوض بالمحافظات والارتقاء بالأداء الإدارى والخدمى بها وذلك من خلال اعطاء صلاحيات إدارية محلية فى الخدمات والمشروعات وبعض أعمال البنية الأساسية . وقد فسرها بعض الناس ، وبعض المشتغلين بالإدارة المحلية على أنها نوع من استقلالية الأقاليم أو المحافظات ، وبالغت بعض الجهات فى التركيز على الشخصية أو الهوية المحلية دون مبرر مقبول ، وعلى الرغم من أن جميع تكليفاتها كانت تكليفات إدارية صرفه ، إلا أنها اخذت أحيانا أبعاداً سياسية . وفى بعض الحالات نعرة إقليمية ذاتية ، مخالفة بذلك المغزى الحقيقى لنظام الادارة المحلية ، والذى فسر خطأ على أنه حكم محلى أو درجة مقربة من استقلالية حق اتخاذ القرارات السيادية ، وهو ما جاء مخالفا أيضا لطبيعة المجتمع المصرى ذى النسيج الواحد ، وطبيعة البيئة المصرية المتجانسة ، وكانت هذه من الصور والتجاوزات الغير مقبولة التى أفرزتها هذ المرحلة ، والتى جسدت المبالغة فى تأكيد الحقوق والنعرات المحلية ، واللعب على وتر استقلالية القرارات ، وهو ما أوجد تضارباً صارخاً فى بعض الحالات بين القرارات المركزية والمحلية ، وكذلك الصور المبالغ فيها لأهمية الحدود بين المحافظات ، والتى وقفت عائقا أمام تنفيذ الكثير من المشروعات القومية بسبب الاختلاف على الاختصاص . وكذلك نزاعات تبعية الأراضى بين المحافظات بعضها والبعض الآخر ، وهى الحمى التى انتقلت أيضا إلى نزاعات على ملكية أراضى الدولة بين الوزارات المختلفة ، وهو النزا ع الذى تعمل الدولة حاليا على فك اشتباكه بحسم وجدية . وكذلك مطالبة المحافظات الزراعية كثيفة السكان بنصيب

تابع لها من أراضى المناطق الصحراوية أحيانا ، ومن المناطق الساحلية والشواطىء أحيانا أخرى ، وتخصيص مساحات لها فى أراضى المشروعات الجديدة تكون أيضا تابعة تبعية مباشرة لكل محافظة . والتنافس والصراع على تبعية المدن الجديدة بين المحافظات المختلفة مثل مدينة العاشر من رمضان ، ومدينة السادات ، ويكفى أن ننظر إلى ما آلت إليه خريطة الأقسام الادارية فى مصر حاليا وهى التى تترجم عمليا حجم هذه المشكلات ، وخصوصاً فى المناطق الصحراوية ، وهى التى تستوجب حقا إعادة الدراسة والنظر من جانب الدولة على المستويات العليا ، لرسم استراتيجية وطنية وقومية عامة فى تحديد الأقسام الإدارية ، ورسم حدودها على نحو لا يضر بمصالح السكان ولا بمقتضيات الأمن القومى ، خصوصاً وأن مصر من البلاد القليلة فى العالم التى تتكون من شريحة سكانية واحدة ومتجانسه ، وشريحة ترابية واحدة ومتجانسة ، وأن أى أخلال بميزان الوحدة العضوية للأرض والسكان قد تفتح على البلاد باباً لانستطيع غلقه ، وشروخا فى البناء السياسى للدولة لانستطيع تصحيحها أو أصلاحها .

الأخطار المنهجية الشائعة فى مهام الإدارة المحلية :

ومن أكثر الأخطار التى بدأت تظهر على صعيد الادارة المحلية سواء على المستوى التنفيذى أو المستوى التشريعى أو حتى المستوى الاقتصادى والمشروعات ، هو المبالغة فى تأكيد الهوية المحلية والاقليمية ، على الرغم من أن الأمور المسلم بها والمتعارف عليها اقتصاديا وعالميا أن توزيع المشروعات وتوطين الأنشطة الأقتصادية ومراكز النمو الجديدة ينبغى أن يراعى الفائدة المثلى اقتصاديا واجتماعيا وأن توجه إلى الجهات الأمثل اقتصادياً وأن أى ثروة معدنية أو نفطية فى أى شبر من مصر هو رخاء لمصر كلها بصرف النظر عن المحافظة التى تقع فيها هذه الثروة ، وأن أى مشروع للتعمير أو الاستصلاح فى صحارى مصر فى أى مكان هو دعم لكل الاقتصاد

المصرى ، ويستطيع مواطنو أى محافظة أن ينالوا نصيبهم من هذه المشروعات عن طريق التنافس الشريف على المهارات والوظائف كمواطنين بصرف النظر عن الانتماءات المحلية ، وبصرف النظر عن المكان الذى يقع فيه هذا المشروع أو ذاك . وأن جميع الشواطىء والمناطق الساحلية فى مصر هى لنفع وفائدة كل المصريين ، وكذلك أى مساحة تفيد فى التنمية أو فى خطة للنهوض الاقتصادى هى رصيد للبلاد ككل .

لذلك نجد من الضرورى أن تأخذ قضايا الحكم المحلى والإدارة المحلية حجمها الحقيقى الذى قصد بها عند انشائها والذى يتناسب مع الوظائف الفعلية التى تحققها ، وهى تكليفات للإدارة وتسيير أمور جهات الدولة باعتبارها جزء مكمل للكيان الوطنى للدولة وبدون حساسيات محلية أو اقليمية ، وكذلك بدون تمييز ، وأن هذه الصلاحيات أو التكليفات الادارية فى مصر ليست حكما محليا بالمعنى المعمول به فى بعض الدول المتعددة الاقاليم والقوميات ، والمترامية الأطراف ، والمتنوعة الأقاليم .

الظروف المصاحبة لتعديل الحدود الإدارية ومقتضيات التغيير :

أنشئت الحدود الإدارية فى الأصل كما هو واضح من أسمها ، لتنظيم إدارة الجهات التابعة للدولة وأن وظيفة الحدود الإدارية لا تتجاوز هذه الوظيفة ، سواء فى المفهوم الإدارى المحلى ، أو حتى على المستوى الدولى حيث يفرق القانون الدولى بشكل حاسم وقطعى بين حدود السيادة السياسية للدولة ، « الحدود السياسية الدولية » ، وبين الحدود الإدارية والمحلية « الحدود الإدارية » ، وخصوصاً فى الحالات التى يكون فيها خلط فى التفسير بين الحدود الدولية والحدود الادارية الداخلية .

وتسهل الحدود الإدارية مهام إدارة أقاليم الدولة وأقسامها ، وقد قامت بهذه الوظيفة منذ تأسس نظام الدولة ، وظهرت الحاجة إلى تنظيم أعمالها والجهات التابعة لها ، وعادة تكون عملية تنظيم الإدارة فى الدولة هى الخطوات التالية

مباشرة لتأسيس أى دولة فى أى عصر . وقد حدث ذلك عندما تأسس نظام الدولة فى مصر القديمة ، ربما لأول مره فى التاريخ حيث قسمت البلاد إلى أقسام إدارية . كذلك حدث نفس الشىء فى الممالك والأمبراطوريات التاريخية على اختلاف مراحلها ، واستمرت الحاجة إليها بدرجة هامة ومتزايدة أيضاً فى نظام الدولة الحديثة ، ولا تزال الحدود الإدارية حتى الآن تلعب دوراً أساسياً وحيوياً فى إنجاز المهام والأعمال فى كل دولة ، وأن الأقسام الإدارية لاشك تسهل مهام وآليات العمل الإدارى الحكومى ، بل وتساعد على تحقيق المهام السيادية والوظيفية للدولة ، وتترجم هيمنتها وسلطانها على أراضيها ، وتمكنها من تنفيذ البرامج الأقتصادية ورعاية مصالح مواطنيها .

ونظرا لارتباط الحدود الإدارية بتنفيذ المهام الإدارية ومهام السياسة الداخلية للدولة ، وأن ذلك يتم من خلال إقرار النظام وتطبيق القانون وتنظيم المؤسسات الحكومية ، ونجد أن أية تغيرات تطرأ على البناء السياسى أو الإدارى للدولة ، تتأثر بها بالتالى النظم والحدود الإدارية . وتتأثر كذلك بأى تغيرات حتى فى أسلوب الإدارة ومفهومها وطريقة إسناد المهام والصلاحيات ، سواء كانت على نحو عقدى مركزى ، أو على نحو منتشر إقليميا ومحلى ، فإن هذه التغيرات فى الهيكل الإدارى تؤثر بشكل مباشر فى بنية الأقسام الإدارية وفى حدودها . ومن بين الأسباب التى تستوجب إدخال تعديلات على الحدود الإدارية ، هى التغيرات التى تطرأ على أحوال السكان مثل :

١ - نمو السكان : وزيادة أعدادهم على نحو يحتاج إلى إحداث تغييرات فى حدود الأقسام الإدارية ولتحقيق آداء أفضل فى الجوانب الإدارية وفى الخدمات المدنية والخدمات الأساسية .

٢ – الهجرة من المناطق الريفية إلى الأقاليم الحضرية والمراكز الصناعية ، ومناطق النشاط الأقتصادى الأخرى ، على نحو يخل بالتوازن السكانى القائم ويحتاج إلى تعديل فى الحدود لتحقيق كفاءة أكثر فى إدارة المناطق .

٣ – توسيع نطاق الرقعة الزراعية ، عن طريق جهود استصلاح الأراضى الصحراوية ، أو الأراضى البور ، وكذلك الأضافات إلى الرقعة المنزرعة عن طريق تجفيف البحيرات أو المستنقعات ، أو المشروعات غير التقليدية فى استخدام الموارد المائية أو إعادة استخدام المياه لإضافة مساحات إلى الرقعة الزراعية .

٤ – استحداث أنشطة عمرانية غير زراعية خارج الرقعة المعمورة ، مثل التوسعات الصناعية والأنشطة الأقتصادية الأخرى مثل المراكز التجارية وأنشطة الخدمات ، وأنشطة البنية الأساسية السيادية والخدمية والأستثمارية ، وأنشطة النقل والتخزين والتوزيع والشحن والتفريغ ومؤسساتها ، والخدمات المرتبطة بها .

٥ – من الأسباب التى تستدعى إحداث تغيرات فى الحدود الإدارية أيضاً توسعات النطاقات الحضرية ، بسبب نمو المدن وزيادة أحجامها العمرانية ، وكذلك تنفيذ مخططات لأحياء جديدة محيطة بالمدن ، وكذلك تضخم حجم مناطق الضواحى الحضرية وبعض العشوائيات .

٦ – وكان لبناء المدن الجديدة ، سواء كانت مدناً فلكية ، أو مدناً جديدة مستقلة ، أكبر الأثر فى استحداث أقسام إدارية وإدخال تعديلات جوهرية على الحدود الإدارية القائمة خصوصاً بعد إكتمال تعمير هذه المدن .

٧ – بناء واستحداث مراكز للنمو الاقتصادى ، المشروعات الاقتصادية الكبرى التى تنفذها الدولة فى مناطق متفرقة من البلاد مثل الميناء الجديد المزمع إنشاؤه شرقى

تفريعة قناة السويس والمنطقة الصناعية والخدمية والملحقة بمنطقة الميناء ، وميناء العين السخنة ومنطقة الصناعات الثقيلة وخدمات الميناء ، شمال غربى خليج السويس ، وكذلك المشروع القومى العملاق لتنمية جنوب الوادى فى توشكى وشرقى العوينات ودرب الاربعين .

٨ - دمج أو فصل الوحدات الإدارية لمقتضيات إدارية صرفه للأرتقاء بإدارة المناطق ، ولتسهيل وصول الخدمات وللتيسير على المتعاملين مع أجهزة ومؤسسات الدولة من المواطنين ، وتحقيقاً لبعض التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية بين الوحدات الإدارية للدولة ، وكذلك تحقيقا لبعض التوازنات الجغرافية فى توزيع المنشآت والخدمات .

٩ - التعديلات الإدارية التى تفرضها الظروف الطارئة مثل الأزمات والكوارث الطبيعية وظروف الحرب .

١٠ - التعديلات الناتجة عن وجود أو استحداث محاور ربط جديدة للطرق ، والمواصلات وخصوصاً سلسلة الكبارى التى أنشئت فى المرحلة الأخيرة على مجرى النيل وهى عديدة ، والتى زادت من الروابط والأنشطة العامة بين المناطق الواقعة على جانبى النهر ، وما ترتب على ذلك من زحف للأنشطة السكانية والأقتصادية على نحو يستوجب تعديل مسار الحدود الإدارية ، لتطابق الواقع الجديد على الطبيعة ، ومنها كبارى المنصورة وبنها ودسوق وطرق وكبارى الطريق الدائرى حول القاهرة والجيزة ، ومنها كوبرى الوراق والمنيب والكوبرى العملاق فوق قناة السويس قرب منطقة القنطرة ، ونفق الشهيد أحمد حمدى أسفل قناة السويس ، وغير ذلك من محاور الربط الهامة فى مصر الوسطى والصعيد (الأقصر وأسوان) وجميعها حفزت حركة السكان والنشاط الاقتصادى وحتمت إعادة النظر فى التقسيم الإدارى والحدود الإدارية .

الاتجاهات الرئيسية لتعديلات الحدود الإدارية فى مناطق متفرقة من الدلتا فى مصر :

والمقصود بالاتجاه العام لتعديلات الحدود هو مناقشة الدوافع والأسباب الفعلية التى كانت وراء أى تعديل فى أشكال الوحدات الإدارية فى مصر أو الأسباب التى تبرر تعديلها حاليا ، وكذلك مسار خط الحدود وكذلك تعريف مجموعة القواعد والأحكام العامة التى يتم الألتزام بها عند كل تغيير . وفى الواقع لا يمكن التعرض لكل التغيرات في الحدود الإدارية التى تمت فى إقليم الدلتا المصرية ؛ لأنها بالمئات ، ولا يمكننا فى نفس الوقت تتبع هذه التغيرات فى المراحل التاريخية المختلفة ، وكان من الحكمة فعلاً أن تركز هذه الدراسة على الأتجاهات العامة والدوافع ، لأنها تمثل المنهاج العام للتغيير ، وأن النماذج تتكرر فى الأقسام الإدارية المختلفة ، وإنما العامل المشترك هو سبب التعديل ، والذى عادة ما يكون واحداً ، ولذلك اخترنا عدداً محدوداً من النماذج . .

أما الشق الثانى للقضية فهو التعرف على الأبعاد الجغرافية التى تشملها تعديلات الحدود ، معرفة بالمساحة وحجم النواحى والأقسام التى تعرضت للتغيير مع شرح للظروف المحلية الخاصة التى صاحبت كل تغيير . وهذا أيضاً أمر لا يمكن تحقيقة فى دراسة كهذه ولكن سوف نكتفى ببعض النماذج العامة .

أما الجانب الآخر المتبقى من البحث فهو عرض ودراسة لبعض النماذج التى توضح لنا مشكلات تعديل الحدود أو الأقسام الإدارية ، وأكثر هذه النماذج التى شملتها التعديلات كانت دائما فى النطاقات الهامشية ، سواء منطقة شرق الدلتا أو غربها أو أطرافها الشمالية أو فى مناطق التوسع العمرانى الجديدة .

والنموذج الذى شمل أكثر قدر من التغيرات فى تكوين الأقسام الإدارية وتعديلات الحدود كانت منطقة شرق الدلتا وشمالها الشرقى : وهى أراضى محافظتى الدقهلية والشرقية :

أقليم شرق الدلتا :

وكانت المنطقة قد شهدت عدة تغيرات في أقسامها الإدارية في المراحل التاريخية المختلفة شأنها في ذلك شأن بقية أجزاء الدلتا ، ولا يهمنا تتبع التطور التاريخي بقدر ما يهمنا الأسباب التي كانت وراء التغير ، لأن هذه الأسباب هي تعبير صادق عن تفاعل اتجاهات الحدود والتقسيم الإداري مع عمليات التعمير وحركة المجتمع . وتعبير صادق أيضاً عن مراحل الاستقرار والرخاء الأقتصادي والسياسي في البلاد .

وقد شملت منطقة شرق الدلتا تغيرات كثيرة في كثافة العمران واتجاهات استصلاح الأراضي الواقعة على الهامش الصحراوي في الشرق والجنوب ، والهوامش البحيرية والسبخات والأراضي المالحة والرطبة في الشمال والشمال الشرقي وقد ظهر ذلك واضحاً فيما كتبه المؤرخون عن منطقة شرق الدلتا سواء كانت في مرحلة الكور الكبرى ، من الروك الناصري إلى التربيع العثماني ، وما ذكره ياقوت الحموي ، وكذلك الأسعد بن مماتي في كتابة قوانين الدواوين من معلومات هامة تفيد هذا التطور ، وبينما كان ياقوت يهتم بذكر أسماء القرى الكبرى فقط كان ابن مماتي يذكر أسماء القرى والضياع والكفور والمناشي . وقد سجل كلاهما زيادة في المراكز العمرانية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية للدلتا على حساب أراضي السبخات والأحراش والأراضي الملحية نتيجة جهود التعمير والاستصلاح في هذه الجهات ، ونشير كذلك إلى ما ذكره محمد رمزي وأطلس عمر طوسون الرائع وما ورد في خرائط الحملة الفرنسية ، من أنه طرأت زيادة كبيرة على مراكز العمران في فترات معينة . وتعرضت البلاد لمراحل أخرى من التدهور والأنحسار العمراني وتدهور المعمور بسبب أهمال الأراضي الزراعية ونظام السخرة وأنشغال العثمانين بأطماعهم خارج مصر . وسيطرة المماليك على البلاد وسيادة الفوضى في مرحلة أخرى . وكل ذلك كان ينعكس على

الأحوال الإدارية والاستقرار الاقتصادى والسياسى للبلاد ، وينعكس كذلك على الاستقرار والعمران .

والمرحلة التى شهدت أكبر تغيرات فى الأقسام الإدارية هى المرحلة التى بدأت بولاية محمد على باشا ١٨٠٥ . وبدء أعمال الرى الكبرى واستصلاح الأراضى ، وزيادة مساحة الرقعة الزراعية على حساب الأراضى البور . وإدخال المحاصيل الصيفية ضمن المركب المحصولى لمصر ، وتوطين البدو فى مناطق هوامش الدلتا ، واقطاعهم أملاكاً واسعة ، وانتشار قنوات الرى والصرف ودعم جسور النيل ، واستخدام نظام الأبعاديات وفصلها عن النواحى الإدارية ، وتمليك الأراضى البور لمن يستصلحها كل هذه الأنشطة غيرت من الهيكل الإدارى وغيرت اتجاهات الحدود الإدارية . وزادت أعداد القرى والكفور والعزب تباعاً ، وانتشرت الأنشطة العمرانية واستقرت أحوال البلاد الأقتصادية والسياسية فى تلك المرحلة .

التغيرات فى الحدود الإدارية فى القرن العشرين اتجاهات الغيير :

أما عن التغيرات فى الأوضاع الادارية والأقسام والحدود الادارية فإن مصر قد نعمت فى القرن العشرين بالمزيد من أعمال ومشروعات الرى والصرف ، وأقيمت سلسلة من القناطر والسدود على مجرى النيل فى مصر العليا والدنيا ، وتم حفر المزيد من قنوات الرى الرئيسية ، وتدعيم وتعلية خزان أسوان ، وبناء السد العالى وتوسعت مصر فى جهود أستصلاح الأراضى فى هوامش الدلتا الشرقية والغربية ودخلت مرحلة المشروعات الزراعية الكبرى فى مناطق مديرية التحرير وأراضى جنوب النوبارية ومشروع ترعة النصر ، ومشروعات الصالحية والقصبى وترعة السلام وغيرها . وعلى مدى الفترة من بداية القرن وحتى الوقت الحاضر والجهود تتوالى ، والتوسع الزراعى يسير بخطى سريعة على حساب المساحة الصحراوية ، وذلك للخروج بالسكان إلى

مناطق جديدة لفك تركيز التوزيع السكانى . والفترة الأخيرة شهدت أكثر المشروعات طموحاً فى تاريخ مصر ، وعلى رأسها المشروع القومى العملاق لتنمية جنوب الوادى أما فى نطاق الدلتا فنشير إلى مشروعات استصلاح الأراضى فى شرق الدلتا على مياة ترعة السلام واستصلاح سهل الطينة بسيناء وكذلك فى مشروعات جديدة غرب الدلتا هى أراضى بنجر السكر والبستان والنهضة وكوم أمبو وغيرها . وهذه كلها أستوجبت تعديلات جوهرية فى شكل وبنية الوحدات الإدارية وكذلك تعديلات مسار الحدود واستحداث أقسام ووحدات إدارية جديدة مناسبة .

ولا يمكن حصر كل التغيرات التى حدثت في حدود الوحدات الإدارية أو تبعياتها سواء كانت على مستوى المراكز أو النواحى فى المحافظات الريفية ، فى الأقسام والشياخات فى الأقسام الإدارية بالمدن الكبرى .

ونسجل هنا فقط مجموعة من الملاحظات التى تناقش نماذج لتغيرات الحدود والتكييف القانونى أو الإدارى لها فى شرق الدلتا والقنال ومحافظة الاسكندرية مع مناقشة مبررات التغيير الادارى واتجاهاته ، أو ما يمكن أن نطلق عليه منطقية التغيير ، ودوافعه الحقيقية .

النموذج الأول : تغيرات الاقسام الإدارية والحدود فى محافظة الاسماعيلية :

وأهم التغيرات التى شهدتها محافظة الاسماعيلية فى أقسامها وحدودها ما يأتى :

أنها كانت إحدى مكونات محافظة القنال حتى عام ١٩٥٩ عندما صدر قرار جمهورى باعتبارها محافظة مستقلة ، تضم كلا من مدينة الاسماعيلية والضواحى والتل الكبير – الذى فصل من محافظة الشرقية ، والقنطرة وبعد ذلك فى عام ١٩٦١ استحدث قسم شرطة التل الكبير وفى عام ١٩٦٤ تحولت محافظة الاسماعيلية من

محافظة حضرية إلى محافظة ريفية بقرار جمهورى لتضم قسم الاسماعيلية ومركز الاسماعيلية ، والتل الكبير ، والقنطرة ، ومركز فايد الذى استحدث فى عام ١٩٧٦ ، بالاضافة إلى ١٨ قرية تابعة .

والتغيرات التى طرأت على الأقسام الإدارية لمحافظة الاسماعيلية جاءت لتواكب تغيرات نمو السكان فى منطقة القنال ومشروعات الاستصلاح الزراعى النشطة فى القطاع الصحراوى المتاخم ، فى أراضى وادى الملاك والصالحية وكذلك نمو حجم المشروعات العمرانية والاستثمارية مع نمو نشاط قناة السويس وخدمات القناة التى تتخذ من مدينة الاسماعيلية مقراً لها ، وكذلك النصيب الكبير الذى حظيت به مدينة ومحافظة الاسماعيلية من مشروعات اسكان وتعمير فى أعقاب انتصار أكتوبر المجيد . ولم تقتصر المشروعات على قطاع الإسكان ولكن شملت أيضا قطاعات السياحة والخدمات واستصلاح الأراضى وخدمات القوات المسلحة ، واستفادة المنطقة من مشروعات التخطيط العمرانى لعدد كبير من المدن مثل فايد وأبو سلطان .

وكان لإضافة المراكز المشار إليها إلى المحافظة أثر كبير على زيادة مساحة المحافظة ، والتى حصلت على مساحة كبيرة من الأراضى الصحراوية التى كانت تابعة لمحافظة الشرقية شمال وجنوب وادى الطميلات ، وحصلت كذلك على مساحة اضافية من شبة جزيرة سيناء شرقى قناة السويس ، أغلبها فى منطقة سهل الطينة ، وهذه المساحات الجديدة التى أضيفت إلى محافظة الاسماعيلية ، من المتوقع أن تزيد من مسؤوليات المدينة والمحافظة ، خصوصاً بعد عبور مياه ترعة السلام إلى أراضى الاستصلاح الجديدة عن طريق سحارة ترعة السلام أسفل قناة السويس ، واستصلاح مساحة لايستهان بها من هذه الأراضى فى منطقة سهل الطينة ، التى تتميز بتربة طينية من مخلفات النشاط الارسابى لأحد فروع النيل القديمة وهو الفرع البلوزى .

وكان من الطبيعى نتيجة لهذه الطفرات السكانية والتنموية الهائلة التى حصلت عليها المحافظة أن تطرأ عليها تغيرات إدارية تناسب الوضع الجديد للمحافظة ، وسوف تتحول مدينة الاسماعيلية فى خلال فترة وجيزة إلى مركز نمو اقتصادى هام بعد هذه التغيرات .

ومن أبرز المشكلات التى أفرزتها هذه التعديلات الإدارية . أن بلدة القصاصين الجديدة وهى من القرى التى أصبحت تابعة لمحافظة الاسماعيلية منذ عام ١٩٦١ ضمت إليها بعد انشاء قسم شرطة التل الكبير وأتباعه لمحافظة الاسماعيلية وتحويل محافظة الاسماعيلية إلى محافظة ريفية عام ١٩٦٤ ، والمعروف أن معظم القرى التابعة لمركز التل الكبير ذات امتداد طولى من الشرق إلى الغرب على جانبى ترعة الاسماعيلية . (وادى الطميلات) ، وظل خط الحدود بين محافظة الاسماعيلية ومحافظة الشرقية فى هذا القطاع متمشيا مع شريط السكك الحديدية القاهرة الاسماعيلية الواقع مباشرة شمال بلدة القصاصين الجديدة . وكان على هذه القرى أن تنتشر وأن تنمو فى أحد اتجاهين إما شرق أو غرب ، طالما أن الأراضى الواقعة إلى الشمال هى من أملاك محافظة الشرقية وقد عانت القصاصين الجديدة من هذا الاختناق ، ولكنها فى النهاية توسعت شمال السكك الحديدية وأصبحت منشآت ومبانى المجلس المحلى . واسكان المحافظة الخاص بالقصاصين الجديدة واقع فى أراضى محافظة الشرقية ، وهذه من الأمور التى ينبغى تصحيحها وفض الاشتباك فيها حيث يعانى السكان من تضارب التبعيه بين المحافظتين الاسماعيلية والشرقية .

النموذج الثانى : اتجاه تغيرات الاقسام الإدارية والحدود :

أما عن تغيرات الأقسام الإدارية فى محافظة الشرقية والتعديلات التى أدخلت على حدودها الإدارية . فنجد أنها هى الأخرى قد مرت فى الفترة من بداية هذا القرن وحتى الآن بالعديد من التعديلات . وجميعها كانت لها دوافعها وأسبابها ، واتجاهاتها .

وكانت محافظة الشرقية من أكبر محافظات الدلتا مساحة ، وكانت أراضيها تمتد شمالا بشرق حتى تصل إلى أطراف بورسعيد والاسماعيلية عندما كانتا ضمن نطاق محافظة القنال . بل وكانت الإدارات التعليمية لمحافظة القنال تدار من مدينة الزقازيق عاصمة محافظة الشرقية .

وكانت محافظة الشرقية (مديرية الشرقية فى ذلك الوقت) تضم فى عام ١٩٣٧ بندر الزقازيق ومراكز الزقازيق وبلبيس وفاقوس وكفر صقر ومنيا القمح وههيا ، ثم قسم مركز فاقوس فى عام ١٩٤٧ لينسلخ منه مركز الحسينية ، ثم اضيف إلى المحافظة فى عام ١٩٩٥ مركز ديرب نجم وفصل مركز أبو كبير من مركز فاقوس . ثم قسم بندر الزقازيق إلى قسم الزقازيق أول وقسم الزقازيق ثان ، واستحدثت بعد ذلك مراكز أولاد صقر والابراهيمية ١٩٨٢ ، والصالحية ومشتول السوق ١٩٩٥ والعاشر من رمضان منذ عام ١٩٧٧ وحصلت كل من القرين والقنايات على رتبة مدينة .

وهذه سلسلة طويلة جداً من الاجراءات الادارية المعقدة والتى ساهمت فى تعقيدها جهات كثيرة وبعضها كان يتم تعديلها بقرارات جمهورية ، والبعض الآخر بقرارات وزارية من وزير الداخلية ، وقرارات وزارية أخرى من وزير الحكم المحلى بالنسبة للوحدات المحلية وأحيانا قرارات من المحافظة عندما يكون التعديل على مستوى النواحى الإدارية الصغيرة .

وواضح من هذا التطور اتجاه المحافظة إلى توسيع نطاق نشاطها ، وكذلك النمو العام لسكان المحافظة وتضخم أحجام المدن الكبرى وعواصم المراكز بها ، وكذلك التوسع فى أعمال استصلاح الأراضى فى القصبى والخطاره وصان الحجر والصالحية وصحراء بلبيس ، وكان لإنشاء جامعة الزقازيق فى وقت مبكر فى السبعينيات أثره الكبير على نمو المحافظة ، بل أن بعض الكليات نشأت أصلاً على هيئة معاهد عليا فى وقت سابق لذلك . وتعاظمت مهام الجامعة واكتملت منشأتها وكلياتها وجذبت التخصصات والباحثين والطلاب ، وكان لكل هذه التطورات أثرها على نمو مدينة الزقازيق .

وكان لتبعية مدينة العاشر من رمضان لمحافظة الشرقية أثره الكبير على خلق محاور جديدة للتنمية الصناعية سواء فى هذه المدينة أو على محور طريق العاشر بلبيس ، وكان للزيادة السكانية أثرها فى فصل مراكز الحسينية عن فاقوس وكذلك أبو كبير ، وكذلك فصل مراكز أولاد صقر عن مركز كفر صقر ، ومشتول السوق عن بلبيس والابراهيمية عن ههيا .

وهكذا نرى أن تعديلات الأقسام الإدارية - والحدود إنما حدثت استجابة وتلبية لتطورات اقتصادية واجتماعية كبيرة . وقد تحملت محافظة الشرقية عن محافظات القنال أعباءً كثيرة خلال سنوات التهجير وحرب الاستنزاف التى سبقت انتصار أكتوبر ، والشرقية ظهير سكانى واقتصادى كبير حاليا لمحافظات قناة السويس .. وشريكة لها فى مشروعات التنمية ، وينتظر المحافظتين : الاسماعيلية والشرقية مستقبل زاهر .

النموذج الثالث : تغيرات الاقسام الإدارية والحدود فى محافظة الاسكندرية :

وكان لمحافظة الاسكندرية أيضا نصيب كبير من تعديلات الأقسام الادارية والحدود . فى الفترة من بداية القرن العشرين وحتى الآن وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التطور المستمر للنشاط العمرانى والاقتصادى للمحافظة ، وكذلك الطفرة السكانية الكبيرة التى شهدتها بعد أن اقترب سكان المحافظة في نوفمبر عام ١٩٩٦ من أربعة ملايين نمسة (٣ر٧) تقريبا وربما تكون المحافظة قد اكملت رقم أربعة ملايين حاليا ، ولا غرو وهى ثانى أكبر مدن الجمهورية وميناؤها الرئيسى ، ولم تخفف الموانى المصرية الأخرى على البحرين المتوسط والأحمر من الضغط الشديد الذى يواجهه ميناء الاسكندرية .

وكانت الاسكندرية تضم فى عام ١٩٤٧ أقسام الجمرك والرمل والعطارين وكرموز واللبان ومحرم بك والمنشية والمينا - ومينا البصل وقد أضيفت فى عام ١٩٦٠ أو انفصلت أقسام جديدة حيث أضيفت أقسام الدخيلة - المنتزة - باب شرقى ، ثم اضيفت فى عام ١٩٧٦ أقسام العامرية وسيدى جابر وظلت هذه الأقسام كما هى فى عام ١٩٨٦ ، وبعد ذلك صدر قرار جمهورى فى عام ١٩٩٠ بإنشاء مركز برج العرب ليضم كلا من برج العرب وبهيج وأبو صير والغربانيات بحيث يمتد نطاق نفوذ مركز برج العرب غربا إلى الكيلو ٦١ على طريق مطروح الساحلى وكانت من قبل تابعة لمحافظة مطروح .

ومن الدلالات والمؤشرات الرئيسية لهذه التعديلات والتغيرات فى الحدود الإدارية وفى استحداث الأقسام والمراكز الإدارية ما يأتى :

١ - زيادة السكان حيث نجحت مدينة ومحافظة الاسكندرية فى جذب المزيد من المهاجرين إليها من مختلف انحاء الجمهورية ، وزادت دائما قدرة المدينة على جذب المزيد من السكان الجدد . هذا فضلا عن الزيادة الطبيعية للسكان .

٢ – الحاق المناطق الساحلية والشواطىء حتى الكيلو ٦١ غرب الاسكندرية بالمحافظة زاد من أعباء المحافظة وجاءت تلبية للنمو العمراني الهائل للمنتجعات الشاطئية غربي العجمي وكانت أكثر شواطىء الساحل الشمالي جاذبية للمصطافين من بقية منتجعات ومدن الساحل الشمالي الغربي الأخرى ، وكان من الطبيعي أن تقوم محافظة الاسكندرية بتقديم الخدمات الأساسية لهذا القطاع الكبير ولحركة الاصطياف والأنشطة المرتبطة بها في الأقليم .

٣ – النمو المتزايد لأنشطة الشحن والتفريغ والتصدير وخدمات الميناء ، وحاجة الميناء إلى مساحات كبيرة للتخزين والخدمات فى منطقة الظهير فى العامرية والدخيلة ومنطقة كنجي مريوط واقليم مريوط ، خصوصاً بعد وجود أنشطة صناعية للتصدير ووجود عدد غير قليل من مشروعات الجمارك والمناطق الحرة وأحيانا تجارة الترانزيت ، ونشاط إعادة التصدير .

٤ – النمو الهائل فى الأنشطة الصناعية بأقليم الاسكندرية ، وعلى وجه الخصوص انشاء مدينة برج العرب الصناعية وما تمتعت به من مزايا واعفاءات ضرائبية وهو الأمر الذى سرى فى الأقليم كالتيار الكهربائي وهو ما يعرف بدفعات التنمية الاقتصادية فى قطاعات الصناعات الوسيطة والخفيفة وبل فى بعض الصناعات الثقيلة فى الدخيلة والصناعات البترولية والبتروكيماوية .

٥ – المشروعات الكبرى فى مجال استصلاح الأراضي فى منطقة العامرية ومنطقة مشروع سكر البنجر جنوب غرب مدينة برج العرب الجديدة . وهو الأمر الذى اقتضى توسيع النطاق الجغرافي لقسم العامرية ليتجه جنوبا إلى قرب الكيلو ٤٥ على طريق الاسكندرية القاهرة الصحراوى . وكذلك استحداث مركز برج العرب ومدينة برج العرب الجديدة الصناعية والتى زادت من كثافة الحركة والنشاط الاقتصادى

الصناعى والزراعى والسياحى أيضاً ، ولهذه الأسباب نجد أن تبعية برج العرب لمحافظة الاسكندرية كان ضروريا للتعامل مع الواقع وظروف النمو السريع للإقليم ولم يكن من المعقول أن تدار هذه الأنشطة من محافظة مرسى مطروح أو من مدينة مرسى مطروح .

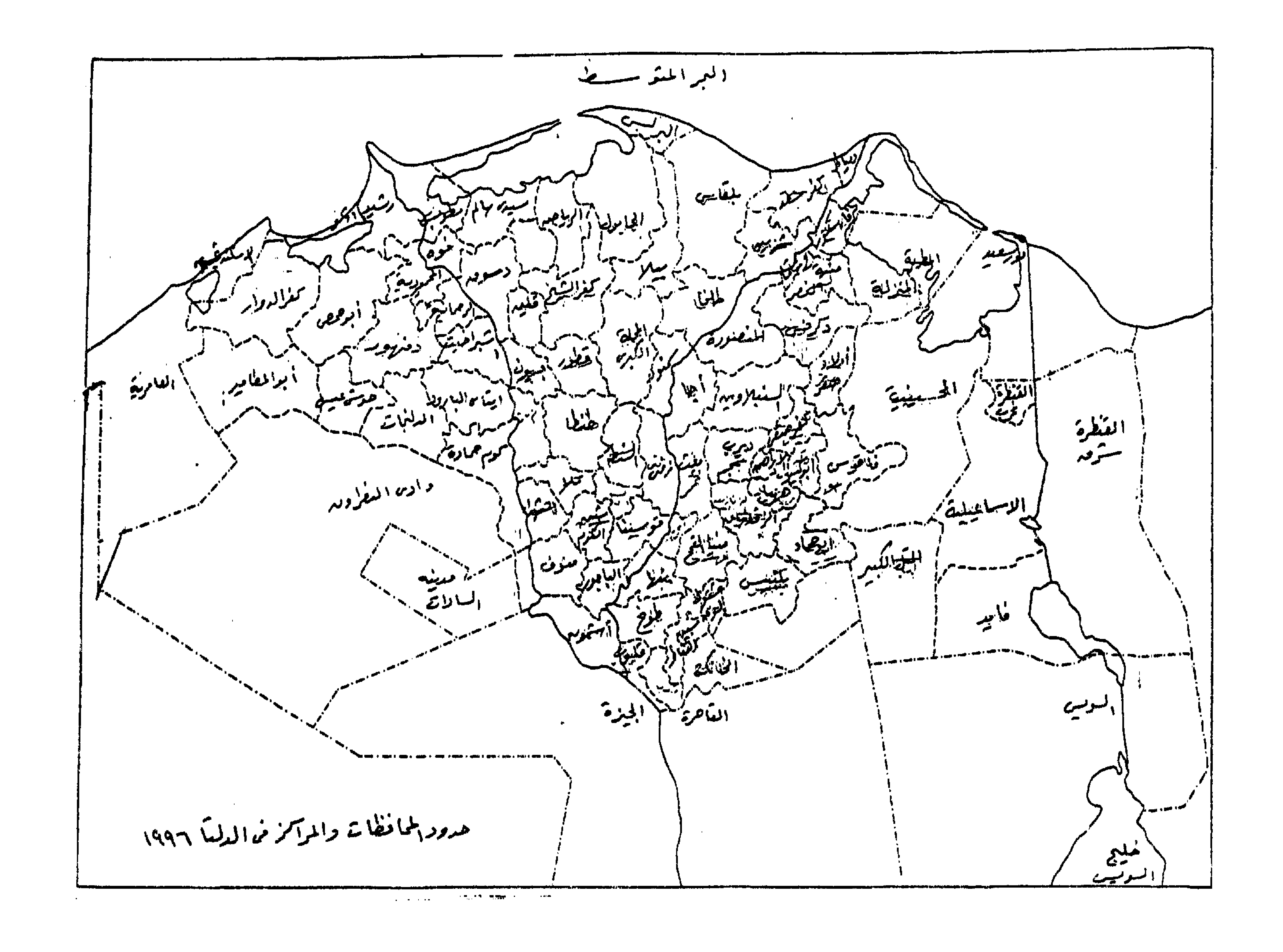
ومن الملاحظات التى يمكن أن نستخلصها من المناقشات التى وردت فى هذا البحث عن التعديلات التى تطرأ على الأقسام الإدارية والحدود الإدارية ما يأتى :

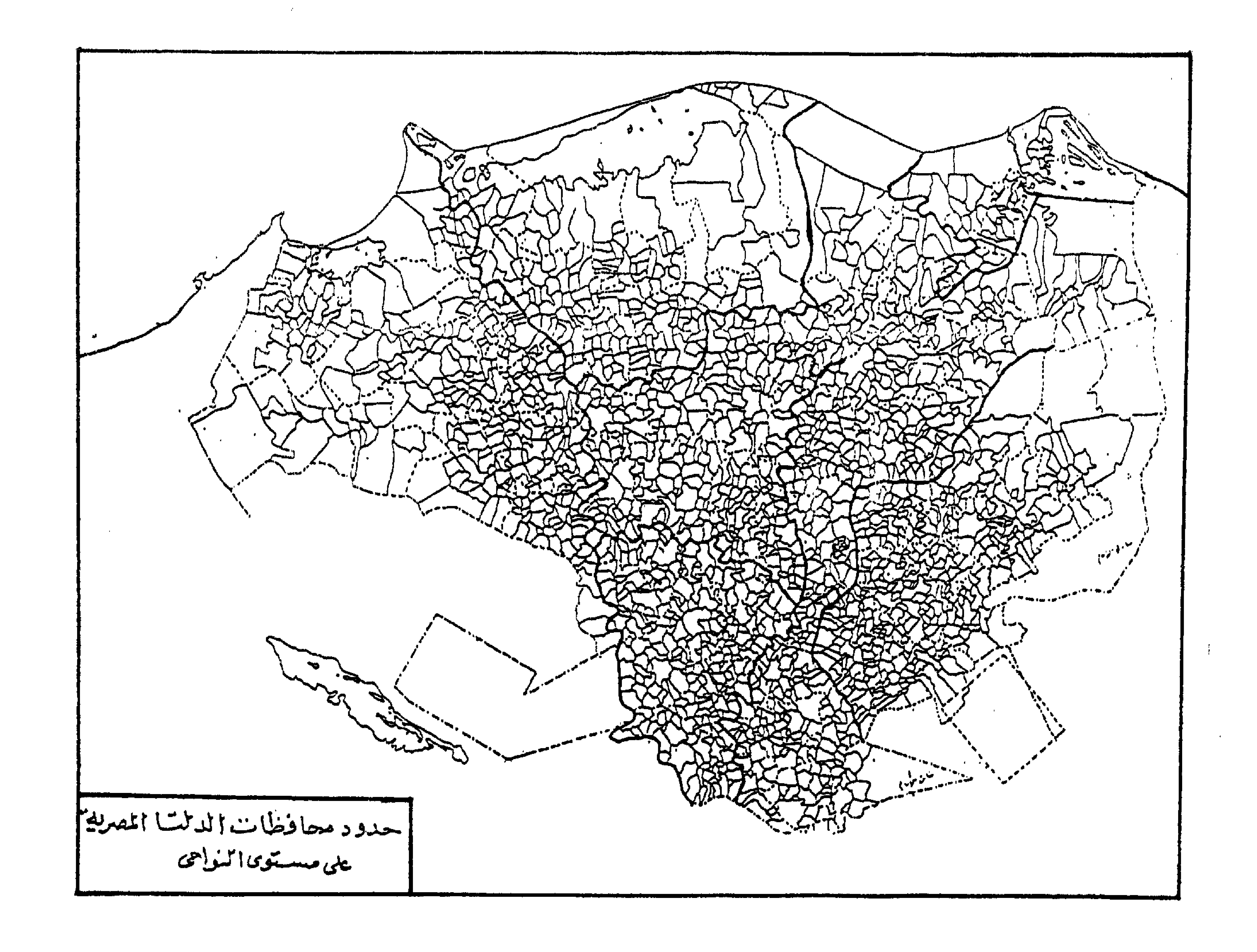
١ – أن هذه التعديلات تتم عادة لتحقيق أفضل ظروف إدارية للمناطق وتقديم الخدمات للأنشطة الاقتصادية والسكان ، وللنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، وأنه لذلك يجب النظر إلى هذه التعديلات من منطلق أن كل هذه الأنشطة والجهود ، إنما تبذلها الدولة لخدمة الوطن والمواطنين وأن أية إضافات أو فصل أجزاء من محافظات واضافتها إلى محافظات أخرى ، أو أى استحداث لأقسام أو مراكز إدارية جديدة إنما تستهدف المصلحة الوطنية العامة ، وأن جميع الأراضى الزراعية والساحلية والصحراوية والجبليه هى أراضى مصرية وأن أى جهد يبذل من قبل أية هيئة محلية أو اقليمية أو قومية أنما هى لخدمة ونهضة البلاد ، وأن جميع أفراد المجتمع يمكنهم الانخراط فى أى مشروع أو أى جهد والاستفادة بعائد هذه المشروعات من خلال المنافسة وتحسين الأداء والمساعدة على رفع مستوى الأداء الحكومى فى الخدمات السيادية وتحقيق الأمن والاستقرار والرفاهيه للجميع ، وأن العاملين فى إدارات الحكم المحلى والإدارة المحلية عليهم دائما أن يتذكروا المصلحة العامة ، قبل المطالبة بتحقيق مزايا محلية ، وأن الفصل أو الإضافة فى الأقسام الإدارية وأجزائها معمول به فى جمنيع دول العالم ، وأنها تحقق دائما الصالح العام وأن توزيع المشروعات يتم دائما على أسس اقتصادية أولا ، مع بعض الأهداف الاجتماعية بعد ذلك .

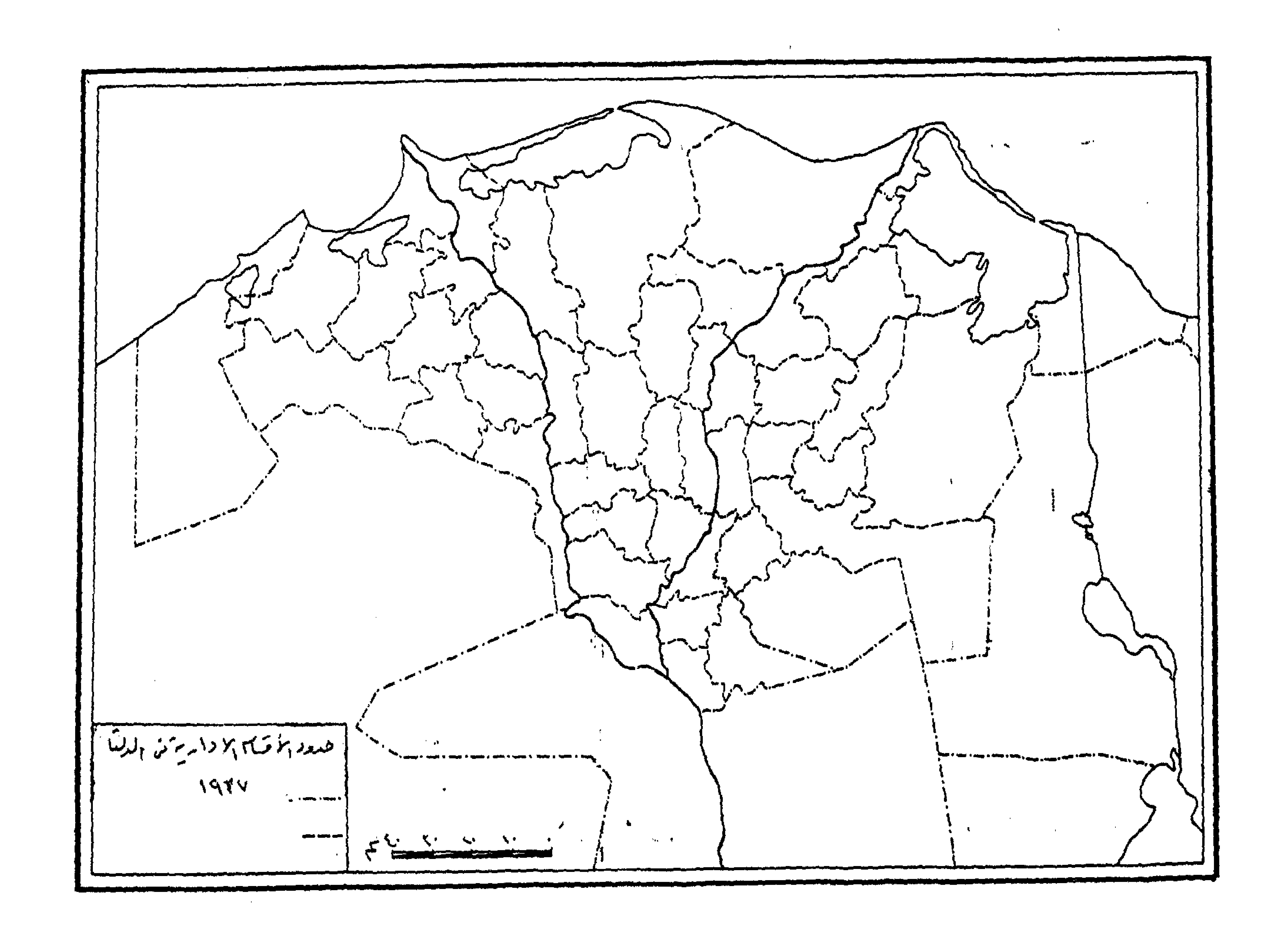
٢ – أن الجهات التى تتدخل بالتعديل فى الأقسام الإدارية والمحلية عديدة ، وأن الفترة القادمة وهى مرحلة الانطلاق الاقتصادى تستوجب علينا أن ننسق الجهود بحيث لا تتضارب القرارات ولذلك لابد من جهود حكومية على المستويات العليا لترسيخ الفهم الحقيقى للإدارات المحلية وأن تفض كل التداخلات بين إدارات ووزارات الدولة بعضها والبعض وكذلك بين أجهزة الإدارات المحلية والحكم المحلى أيضاً والإدارات المركزية .

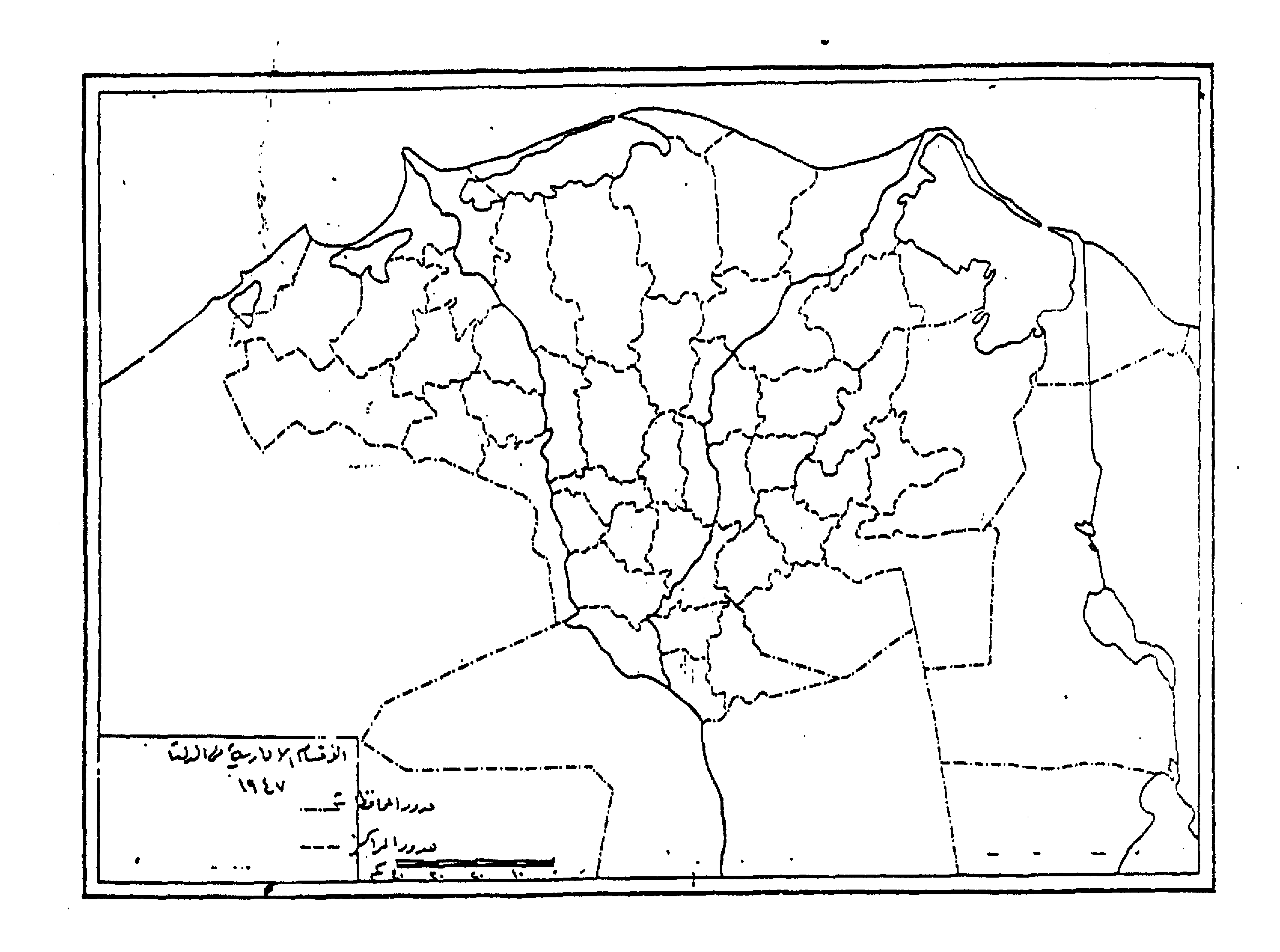
٣ – دعوة كل المهتمين بقضايا التنظيم الإدارى للدولة بالأخذ فى الاعتبار مسألة الإدارة المحلية والتأكيد على سلاسة الأداء فى المجالات التشريعية والتنفيذية والنشاط الاقتصادى ووضع التشريعات وإصدار النظم التى تساعد دعم جهود الإدارة المحلية والحكم المحلى ، والارتقاء به فى المستقبل .

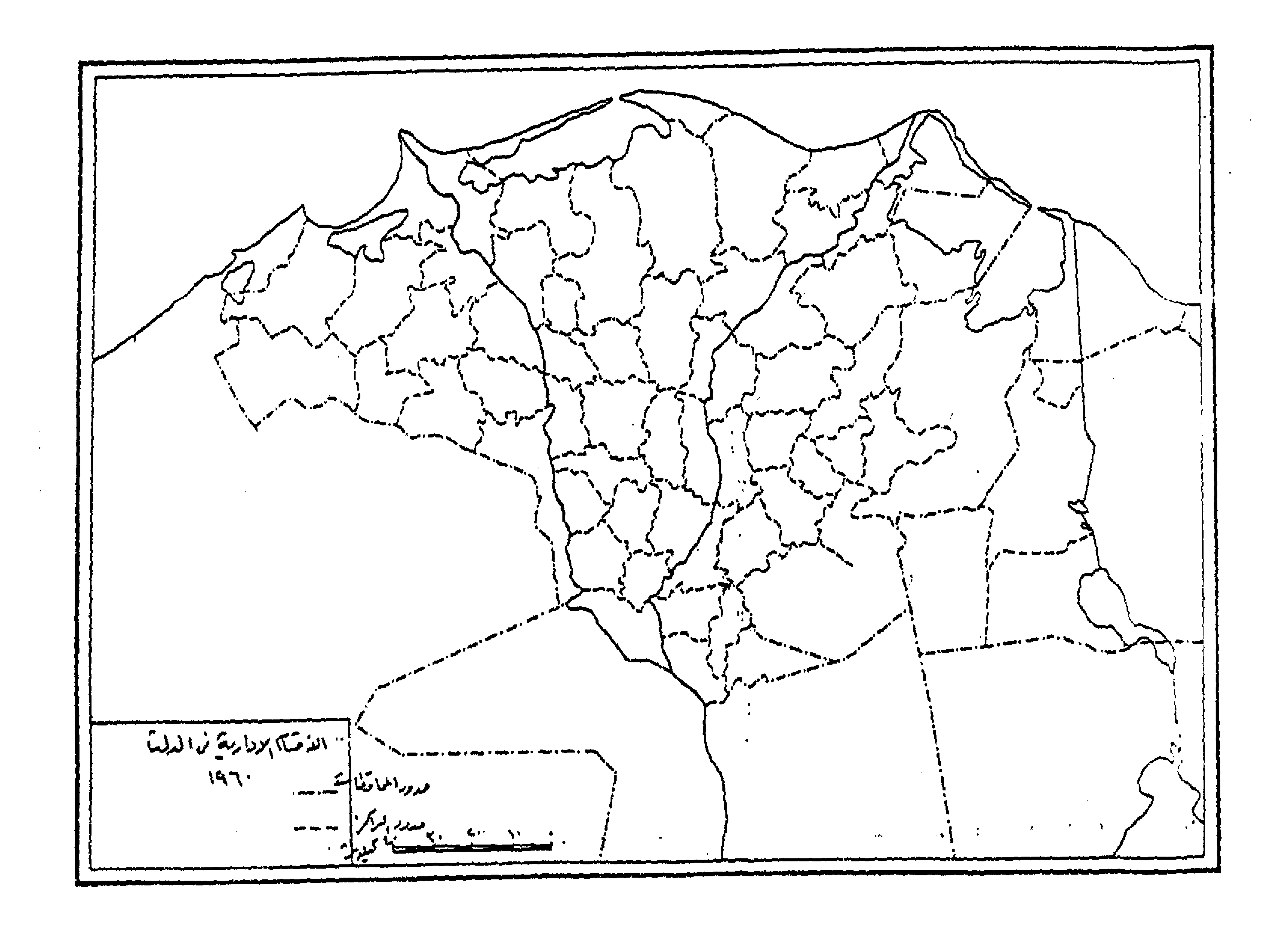
هذا وبالله التوفيـق ،،

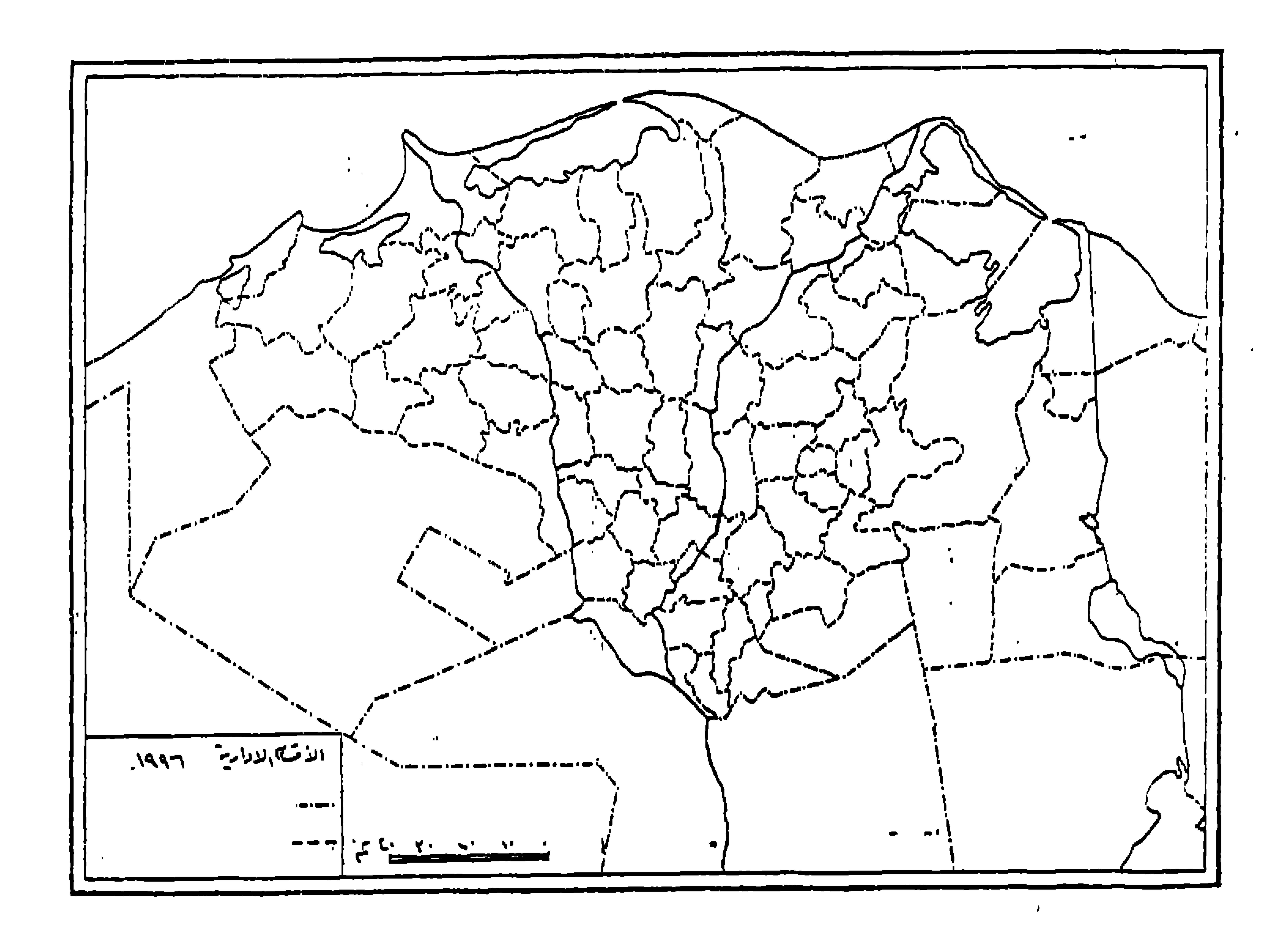

البحر المتوسط
العامرية
أبو المطامير
كفر الدوار
أبو حمص
دمنهور
حوش عيسى
الدلنجات
إيتاي البارود
كوم حمادة
وادي النطرون
مدينة السادات
رشيد
دسوق
كفر الشيخ
الحامول
بلقاس
سيدي سالم
الرياض
قلين
بيلا
طلخا
المحلة الكبرى
طنطا
السنطة
زفتى
المنصورة
السنبلاوين
أجا
بسيون
منوف
الباجور
قويسنا
شبين الكوم
بنها
طوخ
شبين القناطر
قليوب
القناطر
الخانكة
كفر سعد
كفر البطيخ
دكرنس
منية النصر
المطرية
المنزلة
بورسعيد
الحسينية
القنطرة غرب
القنطرة شرق
الإسماعيلية
التل الكبير
أبو حماد
فاقوس
ديرب نجم
بلبيس
فايد
السويس
خليج السويس
الجيزة
القاهرة
هدود المحافظات والمراكز في الدلتا ١٩٩٦


حدود محافظات الدلتا المصرية
على مستوى النواحى


حدود الأقسام الإدارية في الدلتا
١٩٢٧


الأقسام الإدارية للدلتا
١٩٤٧
حدود المحافظات
حدود المراكز
٠ ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ كم


الأقسام الإدارية في الدلتا
١٩٦٠
حدود المحافظات
حدود المراكز
كيلومتر


الأقسام الإدارية ١٩٩٦.
٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٤٠ كم

دور الشرطة فى ظل النمو السكانى والتنمية الزراعيـة والعمـرانيـة

د. عبد الكريم درويش

مقــدمــة :

تسعى الدولة جاهدة لتحقيق الرخاء والأزدهار بما يضمن فرصة العيش الكريمة لأبناءها ، لذا يأخذ البعد السكانى والتنموى أولوية كبيرة فى ظل مشروعات الدولة التنموية العملاقة .

وتشير الدراسات المختلفة إلى وجود ارتباط حقيقى بين القضايا السكانية ، والتنموية ، والتحديات ، والمتغيرات ، والأعباء الأمنية مثل المردودات الأمنية لمشكلات البطالة ، والفقر ، وعمل المرأة ، ودور الأسرة ، وقضايا تنظيمها ، وأساليب رعاية المسنين ، وعمليات ضبط حركة الهجرة الداخلية والخارجية ، وقضايا التلوث بأبعادها المختلفة ، ومعدلات التنمية ، وزيادة الإستثمارات وتنشيط حركة أسواق رأس المال ... وغيرها ، ولقد افرزت هذه القضايا آثاراً أمنية بالغة العظم منها إختلال معدلات وأحجام واتجاهات الجرائم ، خاصة جرائم العنف ، والإرهاب ، والإعتداء على الأموال ، والنفس ، فضلاً عن تأثيرها الواضح على مشكلة المرور ، وإنحراف الإحداث ، وانتشار مشكلات تعاطى المخدرات ، والإتجار فيها[1] .

---

(١) كلمة السيد اللواء دكتور/ عمر حسن عدس مساعد أول وزير الداخلية رئيس أكاديمية الشرطة ، وثائق ندوة السكان والأمن فى العالم العربى ، المؤتمر السنوى السادس والعشرين لقضايا السكان فى دول الشرق الأوسط ، وأفريقيا ، وآسيا ، ١٧-١٩ ديسمبر ١٩٩٦ ، المركز الديمجرافى بالقاهرة ١٩٩٧ ، ص ج .

كما أنه من المعروف إن اتخاذ قرار أو وضع خطة أو برنامج للمستقبل يستلزم الإلمام التام بالوضع السكانى لمن سيشملهم القرار أو الخطة أو البرنامج وذلك حتى توضع الخطة على أساس علمى سليم ، وهذه الحقيقة تنطبق على القرارات ، والخطط والبرامج الإقتصادية ، أو الاجتماعية ، أو السياسية ، أو الأمنية[١] .

الهدف من الدراسة :

وفى هذا الإطار فقد رؤى القيام بإعداد هذه الدراسة للوقوف على اتجاهات النمو السكانى ومشروعات الدولة فى مجال التوسع الزراعى والعمرانى ودور الشرطة المدعم لتلك المشروعات .

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الكمى لتكوين الصورة الكلية للأطار العام للنمو السكانى ، والتوسع الزراعى والعمرانى بما يمكن متخذ القرار الشرطى بوضع التصور الملائم لدور الشرطة المواكب لذلك .

محاور الدراسة :

تنقسم خطة تناول موضوع الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية هى ، المحور السكانى ، ومحور التوسع الزراعى ، ومحور التطور العمرانى ، والمحور الأمنى .

---

(١) كلمة السيد الأستاذ دكتور/ هشام مخلوف مدير المركز الديمجرافى ، وثائق ندوة السكان ، مرجع سابق ، ص أ .

المطلب الأول
الزيادة السكانية على مستوى الجمهورية

توضح تقديرات النمو السكانى بلوغ السكان فى أكثر التقديرات تحفظاً نحو ٨٠ مليون نسمة فى عام ٢٠١٧ (عدا العاملين فى الخارج) ، ويقتضى ذلك استمرار النجاح فى تنظيم الأسرة ونشر الوعي والمحافظة على إنخفاض معدل نمو السكان تدريجياً ليدور حول ٣ر١٪ فى سنة ٢٠١٧ ، ومن شأن هذا الإهتمام بالمؤسسات القائمة على التنظيم ونشرها وتحسين كفاءة القائم منها ، وجدير بالذكر أن الإرتفاع المستمر فى المستوى الإقتصادى للأسرة المصرية من شأنه أن يسهم إسهاماً إيجابياً فى هذا المجال بالإضافة إلى الإهتمام بالمرأة والطفل بوجه عام(١) .

وتشير الدراسات السكانية إلى أنه من المتوقع حدوث الزيادة السكانية لأقاليم مصر فى الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٧ على النحو التالى(٢) .

الإقـــاليـم	الزيادة السكانية
إقليم القاهرة الكبرى	٢,٤٥٥,٢
إقليم الدلتا	٢,٨١٩,٢
إقليم الإسكندرية	٢,١٦٢,٢
إقليم قناة السويس	٤,٢٣٩,٧
إقليم شمال الصعيد	٢,٠٧٢,٨
إقليم أسيوط	١,٨٨٨,٦
إقليم جنوب الصعيد	٩,٤٩٢,٨
إجمالى زيادة سكان الجمهورية	١٩,٦٤٢,-

(١) وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون ، مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٥ مارس ١٩٩٧ ، ص ١٢ .

(٢) دراسة زيادة السكان المتوقعة للجمهورية موزعاً على الأقاليم والمحافظات خلال الفترة من ١٩٩٦ ، المصدر : وزارة الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة ، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، بناء على تعداد عام ١٩٩٦ ، تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، وتقديرات وزارة التخطيط ، والتقديرات السكانية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

وهذا مادعى مجلس الوزراء إلى أن تقوم الرؤية الخاصة بسياسات الإسكان والمرافق والمدن الجديدة على الإلتزام بالأهداف الإستراتيجية بالخروج من الوادى الضيق ، والإنتشار المنظم للسكان فى ربوع البلاد لتحقيق التوازن بين توزيع السكان واستغلال الموارد الطبيعية ، وخلق فرص عمل جديدة ، وزيادة الناتج القومى ، ورفع مستويات المعيشة ، والحفاظ على البيئة ، وصيانة الأراضى الزراعية ، مع العمل على توفير الأراضى بمرافقها للإسكان ، والخدمات ، والصناعة حفاظاً على الأراضى الزراعية ، وإعطاء الأولوية لتنفيذ مشروعات التجمعات الجديدة بمنطقة دلتا الوادى الجديد ، وإنجاز المخططات الهيكلية للتنمية العمرانية للمدن وقرى الجمهورية كافة ، مع التركيز على المدن ذات الأولوية ، وتأكيد حق كل مواطن فى الحصول على مسكن يتناسب مع احتياجاته ، وظروفه المعيشية ، وتوفير مياة الشرب والصرف الصحى بالمدن ، والقرى جميعاً ، والقضاء على الفاقد من مياة الشرب ، وتطوير الطراز المعمارى ، المحلى بما يتفق مع تراثنا وحضارتنا ، مع الحفاظ على المبانى ذات الطابع الخاص فى إطار الحفاظ على التراث المعمارى ، والثقافى لمصر ، وتطوير المكاتب الإستشارية الهندسية ، والإرتقاء بها لتقوم بدورها فى مسيرة التنمية العمرانية ، وتطوير قطاع المقاولات ، والعمالة الفنية المدربة للعمل فى مختلف المشروعات ، وتنظيم مزاولة مهنة البناء ، واتخاذ السياسات المنظمة لذلك ، وتوفير الوسائل الوقائية ، والعلاجية لمواجهة الكوارث الطبيعية بمختلف صورها .

المطلب الثانى

التوسع الزراعى[1]

فى عام ١٩٧٧ بدأت وزارة الأشغال بالتعاون مع وزارة إستصلاح الأراضى بوضع خطة مبدئية لإستصلاح كافة الأراضى الممكن زراعتها على حواف الدلتا ، والوادى ، وإتضح أنها ٨ر٢ مليون فدان .

ثم أعيد تصنيف التربة لتحديد المسطحات الأكثر صلاحية للزراعة وطبقاً لمخطط الموارد الهامة الذى تم بمعرفة الهيئة العامة لمشروعات التعمير ، والتنمية الزراعية ، والمكتب الإستشارى الهولندى إيروكونسلت وجد أنها ٣٣١ر٢ مليون فدان حددت مواقعها كما يلى :

– منطقة شرق الدلتا (حتى قناة السويس)	٥٧١ ألف فدان
– منطقة سيناء (على قناة جونجلى فى ذلك الوقت)	٢٥٤ ألف فدان
– منطقة وسط الدلتا	٩٧ ألف فدان
– منطقة غرب الدلتا	٥ر٤٥٠ ألف فدان
– منطقة مصر الوسطى	٢٩٩ ألف فدان
– منطقة مصر العليا	٥ر٥٥٩ ألف فدان
– الوادى الجديد	١٠٠ ألف فدان

---

(١) وردت هذه البيانات فى كلمة السيد الأستاذ/ فايق عبد السيد ، المدير التنفيذى لمشروع تنمية جنوب الوادى ، فى حلقة النقاش التى عقدت بمركز بحوث الشرطة ، يوم الثلاثاء الموافق ٣٠/١٢/١٩٩٧

وأجريت دراسة فى نهاية الثمانينات بناء على المستجدات المتمثلة فى إنشاء ترعة السلام ، وزيادة المساحة بشمال سيناء بحوالى ٤٠٠ ألف فدان ، وإستبعاد المساحة المخصصة لوسط سيناء والتى كان من المقرر زراعتها على مياة قناة جونجلى من ترعة الإسماعيلية ، والتى توقفت بناء على القلاقل والحروب فى جنوب السودان وأيضاً الأخذ فى الإعتبار الجدوى الإقتصادية لرفع المياة بحيث لاتتعدى ٦٠ متر وإستقر الرأى والإتفاق بين وزارتى الأشغال وإستصلاح الأراضى على أن يكون جملة المساحة الممكن زراعتها طبقاً للموارد الأرضية والمائية هو ٢٫٦٨٠ مليون فدان موزعة كما يلى على أن تبدأ عام ١٩٨٢ وتنتهى عام ٢٠٠٢ .

- ٢٫٢٣٢ مليون فدان على مياة نيلية وصرف زراعى ومياة جوفية بالدلتا والوادى .
- ٫١٤٨ مليون فدان رى تكميلى بالساحل الشمالى الغربى .
- ٫٢٠٠ مليون فدان على مياة الصرف الصحى بالقاهرة الكبرى والناتجة من محطات زنين وأبو رواش والبركه والجبل الأصفر بعد معالجتها طبقاً للقانون وهذه المساحات تغطى الأراضى الواقعة على الطريق الصحراوى مصر – اسكندرية الصحراوى وأيضاً بين طريقى مصر – السويس ، ومصر – الإسماعيلية الصحراويين ، وهذه المساحات هى مساحات حتمية لابديل لها حيث أنها تجاور محطات التنقية ولايمكن نقل المياة لأى مكان آخر لأسباب صحية واقتصادية وفنية .
- ٫٣٠٠ مليون فدان تزرع على المياة الجوفية بالصحراء الغربية منها ١٨٩ ألف فدان شرق العوينات ، ١١ ألف فدان موزعة على باقى الواحات .

- ٢٫٨٨٠ فتكون الجملة ٢٫٨٨٠ مليون فدان

تلك هي كافة الأراضي الصالحة للزراعة والتي يمكن زراعتها إقتصادياً ، والسؤال المطروح يتمثل في ماذا تم في هذه الخطة ؟ ، وتكمن الإجابة فيما يلي :

- بالنسبة للأراضي المقرر ريها على مياة الصرف الصحي (٢٠٠ ألف فدان) جاري حالياً تدبير التمويل المطلوب لعمل البنية القومية والأساسية للري حيث تحتاج إلى رفع كبير ... وهنا لايمكن النظر إلى الجدوى الإقتصادية فقط حيث أن الغرض الأصلي والأساسي هو التخلص من هذه المياة للظروف الصحية والبيئية والاجتماعية ورغم هذا فإن دراسات الجدوى لها أثبتت أنها مجدية وعند تدبير التمويل سيتم البدء فوراً في التنفيذ علماً بأن هذه الأراضي قد قسمت وتم بيعها فعلاً للجمعيات في إنتظار إنهاء معالجة المياة وتدبير التمويل المالي اللازم وسيبدأ العمل بها إعتباراً من عام ٢٠٠٢ .

- بالنسبة للأراضي المقرر ريها على المياة النيلية والصرف الزراعي والمياة الجوفية بالدلتا والوادي وقدرها ٢٫٣٨٠ مليون فدان فقد تم زراعة مايقرب من ١٫٤ مليون فدان بالإضافة إلى ٢٠٠ ألف فدان سبق زراعتها على المياة الجوفية لدلتا الوادي ويتبقى حوالي ١٫٢ مليون فدان مازال العمل جاري بها لإنشاء البنية القومية والأساسية لمشروعات الري والصرف وبيانها كما يلي :

– شرق الدلتا وسيناء	٦٩٠ ألف فدان
– وسط الدلتا	٩٠ ألف فدان
– غرب الدلتا	٢١٠ ألف فدان
– مصر الوسطى	٨٥ ألف فدان
– مصر العليا	١٢٥ ألف فدان
	١٫٢ مليون فدان

أى أنه تم زراعة ١٫٦ مليون فدان والباقى ١٫٢ مليون فدان ستنتهى خلال خطة ٢٠٠٢ ، وهناك خطة مقررة إعتباراً من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٧ تتمثل فى المساحات الآتية موزعة طبقاً لنوعية المياة التى ستروبها :

- مياة الصرف الصحى وقدرها ٢٠٠ ألف فدان السابق ذكرها فى الخطة السابقة والجارى البحث عن تمويل لها ولاينتظر البدء فيها قبل عام ٢٠٠٢ بالإضافة لعدم استكمال محطات التنقية والوصول للمعالجة المطلوبة .

- المياة الجوفية بالصحارى والتى لم يتم استخدامها نظراً لأنه لم يتم إستصلاح أو إستزراع مساحات تذكر خلال الخطة السابقة وتحديث الدراسة بالنسبة لإمكانية استخدام الخزان الجوفى فى الصحراء الغربية والشرقية وسيناء فقد تقرر زراعة مساحة ٦٠٠ ألف فدان بمناطق الصحراء الغربية وسيناء موزعة كمايلى :

  - سيناء ١٥٠ ألف فدان
  - الصحراء الغربية ٤٥٠ ألف فدان (الواحات وشرق العوينات) .

- مساحات تروى على المياة النيلية والصرف الزراعى والمياة الجوفية على النحو التالى :

  - ٥٠٠ ألف فدان بترعة جنوب الوادى (توشكى) .
  - ٦٥٠ ألف فدان بوادى قنا وغرب كوم أمبو (وهى كل الأراضى الصالحة للزراعة ويرفع يصل إلى ١٠٠ متر .
  - ٢٥٠ ألف فدان بوسط سيناء (ستعتمد على قناة جونجلى) .

١٫٤ مليون فدان

وبذلك تكون جميع الأراضى الصالحة للزراعة وحتى رفع ١٠٠ متر على حواف الدلتا والوادى قد دخلت فى الخطة حتى تلك التى ذات درجات منخفضة .

وعليه فتكون المساحة المقرر زراعتها من الآن وحتى عام ٢٠١٧ ، ٣ر٤ مليون فدان موزعة كما يلى :

- ٢ر١ مليون فدان ستتم حتى عام ٢٠٠٢ .
- ر٢ مليون فدان على مياة الصرف الصحى .
- ر٦ مليون فدان على المياة الجوفية بالصحارى .
- ٤ر١ مليون فدان على المياة النيلية والجوفية بالدلتا والوادى والصرف الزراعى بما فيها ترعة جنوب الوادى .

ويأخذ مشروع تنمية جنوب الوادى إهتماماً كبيراً على المستوى القومى حيث ذكر بشأنه السيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك ، بأننا إزاء مشروع قومى عملاق تفرض ضرورات المستقبل تكاتف جهود كل المصريين من أجل إتمامه لأن نجاح المشروع يعنى تغيير وجه الحياة على أراض مصر ويعنى امتداد العمران إلى مراكز جديدة تخفف من أعباء الوادى القديم وتصلح من بيئته وظروفه[١] .

---

(١) كلمة ألقيت فى الحفل الذى أقيم بمناسبة البدء فى تنفيذ مشروع وادى النيل الجديد (٩ يناير ١٩٩٧) ، والواردة فى وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون ، مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ١٥ مارس ١٩٩٧ ، ص ١٢ .

المطلب الثالث

التوسع فى إنشاء المدن الجديدة

تسعى الدولة جاهدة لتحقيق التنمية التى تفى بإحتياجات الأفراد ، وتطلعاتهم المستقبلية ، مع الأخذ فى الإعتبار النمو السكانى ، ولذلك فقد وضع قطاع الإسكان والمرافق والمدن الجديدة سياساته التى تقضى أهدافها بمايلى :

١ - تستهدف الخطط الخمسية الأربع المقبلة تشييد نحو ٣ر٥ مليون وحدة سكنية ، بمتوسط قدره ٢٥٠ ألف وحدة سكنية سنوياً خلال الخطتين الخمسيتين الرابعة والخامسة (١٩٩٧-٢٠٠٢) و (٢٠٠٢-٢٠٠٧) لترتفع إلى نحو ٢٨٠ ألف وحدة سكنية خلال الخطتين الخمسيتين السادسة والسابعة (٢٠٠٧-٢٠١٢) و (٢٠١٢-٢٠١٧) .

٢ - العمل على توفير مواد البناء بأسعار مناسبة لتشجيع الإستثمار فى البناء .

٣ - توفير الأراضى ومرافقها بأسعار مناسبة .

٤ - إيجاد أسلوب لتوفير الوحدات السكنية للطبقات غير القادرة .

٥ - العمل على تحقيق التوازن فى العلاقة بين المالك والمستأجر .

٦ - التطوير والتحسين لأداء أنشطة المرافق من خلال تدعيم القائم منها فعلاً على مستوى الجمهورية ومد المرافق إلى المناطق المحرومة طبقاً لأولويات المخطط القومى الشامل .

٧ - تستهدف الخطط الخمسية المقبلة إقامة ٤٤ مدينة وتجمعاً جديداً تم تحديدها ليبدأ تنفيذ إنشاءاتها تباعاً على مساحة تبلغ جملتها شاملة التوسعات المستقبلية ٥ر٢ مليون فدان ، فى حين تبلغ المساحة اللازمة للكتل السكانية داخلها ١٩٠ ألف فدان .

ويتم توفير البنية الأساسية الرئيسية لكل من هذه المدن حتى حدود المجتمع الجديد ، ويقوم القطاع الخاص بعملية التنمية مع إتاحة الفرصة أمامه لتنمية أنشطة إنمائية متكاملة طبقاً لنوعية النشاط الغالب (زراعة – صناعة – سياحة ...) وكذلك للمشاركة فى توفير البنية الأساسية الرئيسية والخدمات للإستفادة منها .

٨ – تحقيق معدلات نمو كبيرة فى المدن الجديدة القائمة الآن عن طريق ربطها بالمدن الأخرى والعواصم بشبكات النقل السريع وأهمها خطوط المترو والسكك الحديد واستحداث خطوط فرعية لها(١) .

وتشمل خطة الدولة للتنمية العمرانية خمسة مراحل ينتهى تنفيذها فى عام ٢٠١٧

وتتضمن المراحل الخمس تنمية وإنشاء المدن على النحو التالى :

فى المرحلة الأولى (تم تنفيذها) :

- ٦ أكتوبر – الشيخ زايد – طيبة
- السادات – ١٥ مايو – الشروق
- العاشر من رمضان – دمياط الجديدة
- العبور – بـدر – الصالحية
- تجمعات شرق – الطريق الدائرى
- برج العرب – أسيوط الجديدة
- بنى سويف الجديدة – المنيا الجديدة
- النـوبـارية

(١) وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون ، مرجع سابق ، ص ٩٩ – ١٠٢ .

فى المرحلة الثانية (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) :

مدن تم دراستها ومطلوب إنشاءها	مدن جارى دراستها ومطلوب إنشاءها
الفيوم الجديدة	بنى مزار
قنا الجديدة	رأس غارب
سوهاج الجديدة	الفشن
جزيرة سهيل	رفح الجديدة
وادى التكنولوجيا	المدينة الغربية بأسيوط
	ادفـو

فى المرحلة الثالثة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) :

مدن تحت الدراسة لعمل التخطيط المطلوب لها	
شمال سيوه	بنى مزار
ديروط	البويطى – سيوه
توشكى	أبو زنيمه
الخارجة	شرق البحيرات
الكريمات	الزعفرانة
سيناء الجنوبية	طريق وادى فيران

فى المرحلة الرابعة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢) :

مدن جارى الدراسات الأولية لإختيار الموقع	
الداخلة	طريق الفيوم/الإسكندرية
غرب قفط	شرق العوينات
وادى العلاقى	شرق سيوه
شرق الطور ورأس محمد	كـرك
غرب بحيرة قارون	وادى خربه

فى المرحلة الخامسة (٢٠١٢ - ٢٠١٧) :

مواقع مدن مقترحة للتنمية	
الواحات/العلمين	جنوب مرسى مطروح
جنوب سيدى برانى	جنوب الضبعة
نخل الجديدة	نخل الجديدة
جنوب مرسى مطروح	جنوب الضبعة
وادى النطرون العلمين	الفرافـرة
ديـروط	الواحات البحرية

المطلب الرابع

دور وزارة الداخلية

وإيماناً من مجلس الوزراء بالدور الذى يقوم به جهاز الشرطة لتوفير الأمن المؤثر فى إستقرار الأوضاع وفى دفع الأنشطة الإقتصادية إلى تحقيق الرخاء ، والنمو المنشود ، فقد نصت وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون التى أعدها المجلس على أنه من المستهدف تحقيق مايلى[1] :

١ - تدعيم الأمن الداخلى برفع كفاءة رجال الشرطة بالتدريب المستمر وتدبير كل متطلبات الأمن على مستوى المحافظات بالأسلحة ووسائل الإنتقال المختلفة ، ومدها بالتجهيزات المطلوبة لتلائم العمل فى حقل الأمن العام بالإضافة إلى توفير الأجهزة السلكية واللاسلكية على مستوى الجمهورية ، وربط أجهزة الأمن بها .

٢ - تعميم الرقم القومى ونظام الميكروفيلم ، وتحسين مستويات الأداء من خلال تطوير نظم الأمن ، ورفع كفاءة العاملين ، وتدعيم وسائل الإتصال السريع مع توفير المنشآت والتجهيزات والأجهزة الحديثة المتطورة ، وتدعيم نظم المعلومات ومراكزها .

وبالإضافة إلى التطوير المنشود فإن الشرطة تقوم بدورها لتحقيق الأمن والأمان فى ربوع مصر العمرانية الجديدة ، حيث يمكن تقسيم أجهزة الشرطة المشاركة فى القيام بهذا الدور إلى نوعين هما :

---

(١) وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

النوع الأول - الأجهزة الأمنية :

وهى الأجهـزة التى تتبع مديريات الأمن الواقع بدائرتها المدن الجديدة والمشروعات القومية ، وتقوم هذه الأجهزة بحفظ النظام والأمن العام وحماية الأرواح ، والأعراض ، والأموال ، والممتلكات ومنع الجرائم ، وضبطها ، وتتمثل تلك الأجهزة فيما يلى :

- قسم شرطة .
- فرع للبحث الجنائى .
- فرع لقوات الأمن .
- قسم للدفاع المدنى والحريق .
- فرع لشرطة النجدة .
- فرع لشرطة المرافق .
- فرع لشرطة التموين والتجارة الداخلية .
- فرع لمباحث أمن الدولة .

ويقترح أن تقام هذه الأجهزة بمجمع أو مقر واحد وأن تخضع لإشراف على مستوى مناسب من مديرية الأمن .

النوع الثانى - أجهزة الخدمات الشرطية :

وهى عبارة عن الفروع الجغرافية للمصالح والإدارات العامة والرئيسية أو التى تتبع مديريات الأمن ، ويتمثل دورها الرئيسى فى تقديم خدمات شرطية للمواطنين والمستثمرين وهى :

- قسم وثائق السفر .

- قسم تصاريح العمل .
- قسم للأحوال المدنية .
- قسم الأدلة الجنائية .
- فرع لإدارة المرور .

ومن الأمثل أن يجمع تلك الأجهزة مكان واحد حتى يسهل الحصول على تلك الخدمات .

وتراعى وزارة الداخلية أن يتم إنشاء تلك الأجهزة التى تتناسب مع حجم وأعباء العمل بتلك المناطق وفقاً لضوابط ومعايير محددة منها :

- أن توضع الهياكل التنظيمية لتلك الأجهزة المراد إنشاؤها بالقدر الذى يحقق التوازن بين توزيعها على المستويات الإشرافية .
- توضيح كافة العلاقات والإختصاصات والواجبات التفصيلية لكافة الأجهزة منعاً للتضارب وتداخل الإختصاصات ، ووضع التقسيمات والتنظيمات الداخلية التى تمثل مواقع تنفيذ الأنشطة والأعمال المتخصصة ، مع توضيح قنوات الإتصال والمعلومات لتحقيق الترابط والتنسيق لإنجاز مهام هذه الأنشطة ومتابعتها .
- تحديد المقررات الوظيفية للأجهزة (ضباط - أفراد - مجندين) والعمل على توفيرها فى ضوء الدراسات الخاصة بمعدلات الأداء وصولاً للتقدير الصحيح للأعداد المطلوبة لتحسين طرق وأساليب العمل - ورفع مستوى الأداء .

التوصيــات

ونخلص من العرض السابق إلى مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها فيما يلى :

- وضع نظام معلوماتى متكامل على مستوى الدولة لتسهيل التنسيق بين السياسات الخاصة بكل قطاعات الدولة ، ويمكن الإستفادة فى هذا الصدد من النظم الإلكترونية الجغرافية للمعلومات مثال : Geographical Information Systems .
- مراعاة التوازن التخطيطى لكل عناصر المشروعات العملاقة مثال إحداث التوازن بين التخطيط التكنولوجى والتخطيط الإجتماعى ، خاصة فيما يتعلق بمشكلات التوطن فى مناطق المشروعات الجديدة .
- إجراء البحوث والدراسات اللازمة لتحديد نوعية السكان وأعدادهم التى تحتاجهم المشروعات العملاقة وكيفية توفيرها فى ظل منظور قومى شامل .
- إعداد الدراسات الخاصة بكيفية ترغيب السكان لإحداث الهجرة الداخلية المنتظمة .
- العمل على الإستفادة من الخبرات الأمنية عند وضع الإستراتيجيات التنموية ومنها المشروعات الإقتصادية العملاقة التى يترتب على تنفيذها إحداث تغيرات سكانية سواء من حيث الكم والمتمثل فى الأعداد السكانية أو الكيف المتمثل فى النوعية الوظيفية للسكان .
- إمداد الشرطة بالإمكانات اللازمة لمواكبة خطط التنمية الطموحة على المستوى القومى .
- الإستمرار فى رصد ودراسة المتغيرات التنموية ذات المردودات الأمنية مع التنبؤ بحركتها وإتجاهاتها بما يكفل تطوير الإستراتيجية الأمنية بعناصرها المختلفة خاصة الملكات البشرية والتكنولوجية لتحقيق الأمن والأمان اللازمان لتحقيق التنمية والرخاء سواء على المستوى الفردى أو الجمعى .

استراتيجية التقسيم الإدارى بمصر

أ. د. أحمد خالد علام(*)

تنقسم مصـر إلى ٢٦ محافظة ٤ حضرية – ١٧ ريفية – ٥ صحراوية ، ويوجد بها ١٧٢ مدينة و ٤٣١٠ قرية منها ١٨١ قرية بالمحافظات الصحراوية شكل رقم (١) .

أما المستويات الإدارية الحالية بمصر فكالآتى :

(أ) المستويات الإدارية الأمنية : وهى تخص وزارة الداخلية للحفاظ على الأمن وتتدرج فى الآتى :

١ – المحافظة (مديرية الأمن) .

٢ – المركز فى المحافظات الريفية والصحراوية ، وقسم البوليس فى المحافظات الحضرية .

٣ – القرية (نقطة البوليس أو دوار العمدة) .

(ب) المستويات الإدارية المحلية : وتتبع وزارة الحكم المحلى وتتدرج فى خمسة أنواع هى :

١ – المحافظة (مجلس المحافظة) .

٢ – المركز (مجلس المركز) .

٣ – المدينة (مجلس المدينة) .

٤ – الحى (مجلس الحى) فى حالة إذا كان بالمدينة أحياء .

٥ – مجموعة من القرى (الوحدة المحلية بالقرية) .

(*) استاذ التخطيط العمرانى – كلية الهندسة جامعة الأزهر .

وبالمحافظات الحضرية مستويان فقط (المحافظة - الحى) .

- أصغر وحدة إدارية على المستوى الأمنى القرية وعلى مستوى الإدارة المحلية المجلس القروى (الوحدة المحلية القروية) .

- كل مستوى أعلا من المستويات السابقة له سلطة الأشراف ومتابعة المستويات التالية له .

وبالنسبة للمستويات التخطيطية :

تنقسم مصر إلى ٧ أقاليم تخطيطية وهى : القاهرة - الإسكندرية - القنال - الدلتا - شمال الصعيد - أسيوط - جنوب الصعيد .

ويعتبر الأقليم مستوى تخطيطى فقط (أى ليس إدارياً) وله جهازه الذى يقوم بالأعمال التخطيطية (من إحصاء وبحوث وتخطيط ..) .

وقد ثارت مناقشات وتباينت الآراء حول استراتيجية التقسيمات الإدارية للمحافظات والأقاليم كالآتى :

* بالنسبة للمستويات الإدارية للحكم المحلى هناك اتجاه يدعو بأن يكتفى بثلاثة مستويات وهى : الأقليم - المحافظة - البلدية (المدينة أو القرية) .

وفى هذه الحالة سيعطى للأقليم سلطة إدارية وشخصية ومعنوية .

ويستند أصحاب هذا الرأى فى ذلك إلى أن كبر الوحدة الإدارية يؤدى إلى تخفيض فى تكلفة الخدمة وكفاءة فى الإدارة والاستفادة من الامكانيات البشرية المتاحة .

وعلى الجانب الآخر هناك رأى لايوافق على جعل الأقليم مستوى إدارى والاكتفاء به مستوى تخطيطى فقط حتى لا تتضخم البيروقراطية وتتعدد مستويات الإدارة فينخفض معدل الأداء الحكومى .

يوجد اتجاه وسط وهو أن تكون الأقاليم تخطيطية فقط وليست إدارية كما هو الحال الآن إلا فى حالات خاصة مثل إقليم القاهرة الذى تستدعى الضرورة أن يكون إقليماً إدارياً يضم محافظات القاهرة والقليوبية والجيزة وتكون له الشخصية الاعتبارية كما سيتبين فيما بعد :

القــاهــرة :

القاهرة عاصمة الدولة ومقر السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ومقر الوزارات ذات وضع ديمغرافى للنمو السكانى السريع ، يتركز فيها الأنشطة الخاصة بالبنوك والشركات والمؤسسات المالية والمشروعات الصناعية الكبرى والجامعات ومراكز البحوث والهيئات الدولية والآثار العالمية والأنشطة السياحية ... ألخ .

وهذا الطابع الذى تتميز به مدينة القاهرة يجعلها تخرج عن النمط والتماثل الذى يسود اختصاصات وتنظيمات المدن الأخرى فى مصر من حيث تنظيم مجالسها . ولهذا كان لها قانون خاص يحكمها (١٤٥ لسنة ١٩٤٩) ثم جاءت قوانين الإدارة المحلية التى وحدت بينها وبين المدن الأخرى .

وهناك عدة اتجاهات فى هذا الشأن :

– اتجاه يطالب بإنشاء مستوى إدارى أعلى من مستوى المحافظة – إقليم – يضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية (وكانت هذه المحافظات الثلاث مجتمعة فى محافظة القاهرة أثناء الحملة الفرنسية على مصر) .

– اتجاه يكتفى بإنشاء مجلس أعلى (إدارى) يضم الكتلة العمرانية لمدينة القاهرة والمدن المتلاحمة معها (التى حولها) والتى تستفيد من خدماتها وهى مدينتى شبرا الخيمة والجيزة .

– اتجاه ثالث يطالب بتقسيم الكتلة الحضرية للقاهرة الكبرى إلى ست مدن :

القاهرة (وتضم قاهرة الفاطميين وقاهرة إسماعيل) – مصر الجديدة – حلوان – شبرا الخيمة – إمبابة الجيزة شكل رقم (٢) .

– وهناك اتجاه بأن يبقى الحال كما هو عليه الآن .

محافظات الدلتا :

أجمعت الآراء على مبدأ الضم وعدم تفتيت المحافظات – أخذا بمبدأ الوحدات الإدارية الكبرى – على أن يكون ذلك كالآتى :

– ضم محافظة القليوبية إلى محافظة الشرقية لتصبحا محافظة واحدة لها امتداد صحراوى جهة الشرق وذلك بعد فصل الأطراف الجنوبية من محافظة القليوبية وضمها إلى القاهرة كشبرا الخيمة ومسطرد .

– ضم محافظة كفر الشيخ إلى الغربية فى محافظة واحدة لها امتداد فى الاتجاه الشمالى كما كان قائماً من قبل .

– تعديل حدود محافظة الدقهلية لتمتد نحو بحيرة المنزلة وتجفيف جزء منها وبحث إمكانية ضم دمياط إليها .

– تعديل حدود محافظة المنوفية لتمتد غرباً – كامتداد طبيعى لها – نحو وادى النطرون ومدينة السادات والتحرير وتقطع الجزء الجنوبى من محافظة البحيرة .

– محافظة البحيرة تمتد جهة الغرب نحو النوبارية ومحافظة مطروح .

ويهذا يكون بالدلتا ٥ محافظات : ٢ بالشرق ، ٢ بالوسط ، وواحدة بالغرب شكل رقم (٣) .

محافظات قناة السويس :

تطالب بعض الآراء بضم الثلاث محافظات فى محافظة حضرية واحدة مقرها الإسماعيلية كما كان موجوداً من قبل ، على أن يضم إليها الشريط الشرقى لقناة السويس ببعد مناسب تقام عليه المدن التوائم لمدن قناة السويس فى الضفة الشرقية، وينسلخ من هذه المحافظة المناطق الزراعية التابعة لمحافظة الإسماعيلية وضمها لأمها محافظة الشرقية ، وبهذا تصبح قناة السويس محافظة حضرية ثنائية التنمية .

محافظات الصعيد والصحراء الشرقية والغربية :

التقسيم الرأسى القائم الآن لمحافظات الصعيد تقسيم طولى يمتد شمالاً وجنوباً مع امتداد نهر النيل .

هذا التقسيم موروث من أيام الفراعنة ، وكانت له مبرراته من حيث الافادة فى نواحى الزراعة وتنظيم مناويات الرى والأمن والإدارة وجمع الضرائب .

أما الصحراء الشرقية والغربية فكانتا منفصلتين عن محافظات الوادى .

– تطالب بعض الآراء بأن يعاد النظر فى هذا التقسيم الرأسى على أساس أن تمتد محافظات الصعيد أفقياً – شرقاً وغرباً – فى الصحراء الشرقية حتى ساحل البحر الأحمر وغرباً فى الصحراء الغربية حتى الواحات .

ويستند أصحاب هذا الرأى إلى الآتى :

١ – كبر الوحدة الإدارية يساعد على كفاءة الإدارة والاستغلال الأمثل للثروات البشرية والطبيعية ولاسيما بعد أن أصبح مفهوم الحكم المحلى خدمة وتنمية .

٢ – محافظة البحر الأحمر كبيرة للغاية – تمثل حوالى ٢٠٪ من مساحة مصر – وطويلة جدا مما لايساعد على الأداء الإدارى الأمثل .

٣ – وجود محاور عرضية – أفقية – تربط الوادى بالبحر – منها على سبيل المثال (أسوان برنيس) – (أدفو – مرسى علم) – (قفط – القصير) (قنا – سفاجة) – (المنيا – رأس غارب) – (بنى سويف – الزعفرانة) .

وهذه المحاور تساعد على اتصال محافظات الصعيد بالبحر الأحمر مما يعطى لكل محافظة فرص تنمية اقتصادية واجتماعية على الساحل المواجه للمحافظة (تنمية سياحية – صيد – صناعات استخراجية وتعدينية وبترولية وزراعية (فى وادى قنا) – وإقامة الموانئ والمدن التى تساعد على جذب السكان من أبناء المحافظة من الوادى إلى الساحل .

* على الجانب الآخر هناك اتجاه يطالب بأبقاء محافظة البحر الأحمر على ما هى عليه دون تفتيت وتقسيمها عرضياً وضمها إلى محافظات الوادى على أساس أن هذه المحافظة عبارة عن وحدة طبيعية جغرافية لها طبيعتها الساحلية الصحراوية الجبلية ، وتنمية هذه المحافظة سواء فى البر أو البحر من حدود السويس شمالاً إلى حدود السودان جنوباً ذات سمات واحدة متفردة متكاملة شاملة ، تختلف عن الطابع الحضارى التقليدى الموجود فى محافظات الصعيد أشكال (٤ ، ٥ ، ٦) .

الوادى الجديد :

هناك اتجاه يطالب بأن :

– تمتد محافظتى بنى سويف والمنيا غرباً إلى الصحراء الغربية حتى الواحات البحرية وفصل الأخيرة من محافظة الجيزة .

– تمتد أسيوط حتى واحات الفرافرة .

– تمتد محافظتى سوهاج وقنا غرباً إلى الواحات الداخلة والخارجة .

– أما محافظة أسوان فتمتد غرباً لتشمل مفيض توشكى ومناطق الاستصلاح جنوب الواحات .

شبه جزيرة سيناء :

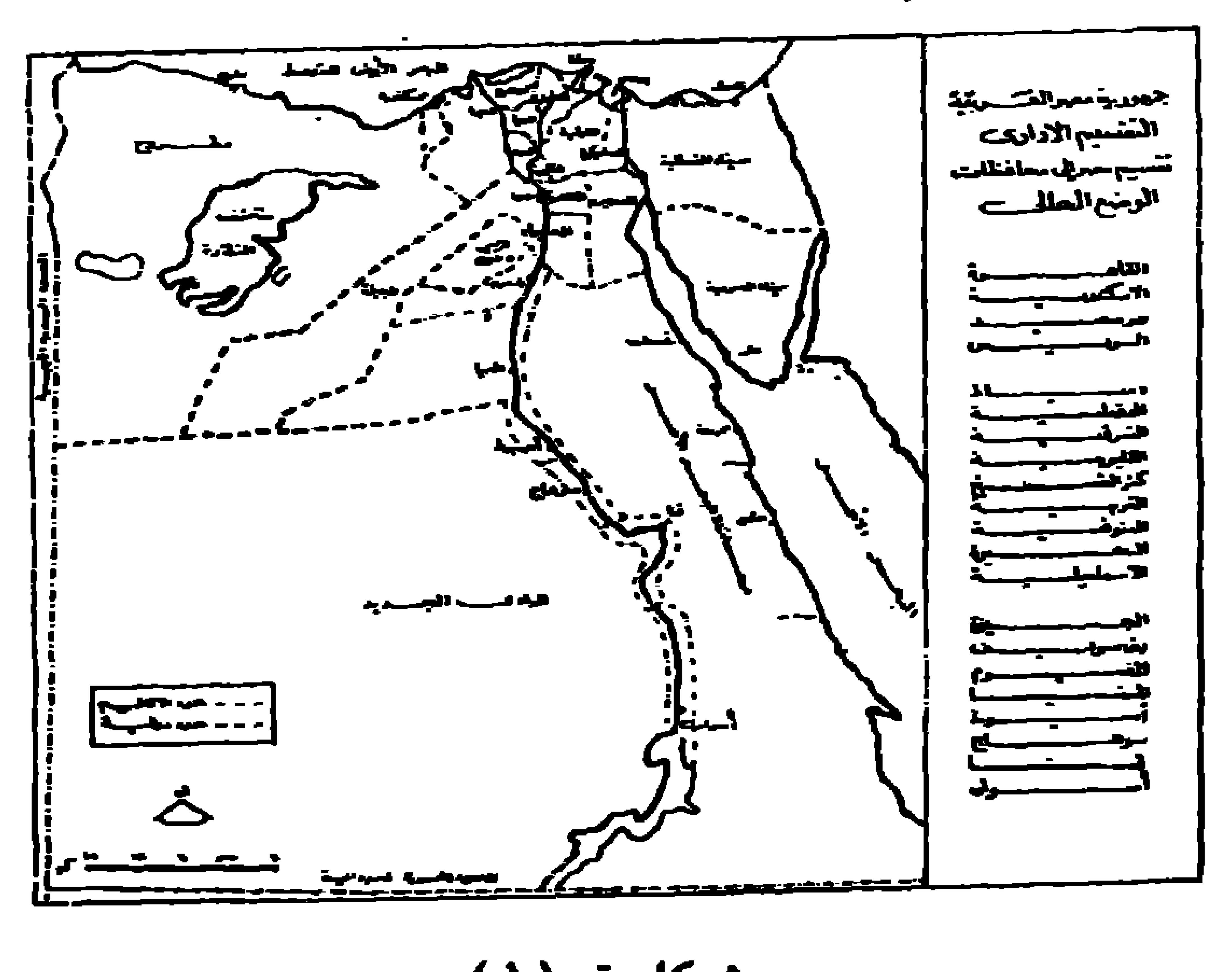
تكاد تجمع الآراء بضرورة ضم محافظة شمال وجنوب سيناء فى محافظة واحدة حيث أنه لاداعى لهذا التقسيم . فهى إقليم ذو وحدة طبيعية جغرافية واحدة ويسهل تنميته إدارياً بشكل شامل متكامل .

محافظة مطروح :

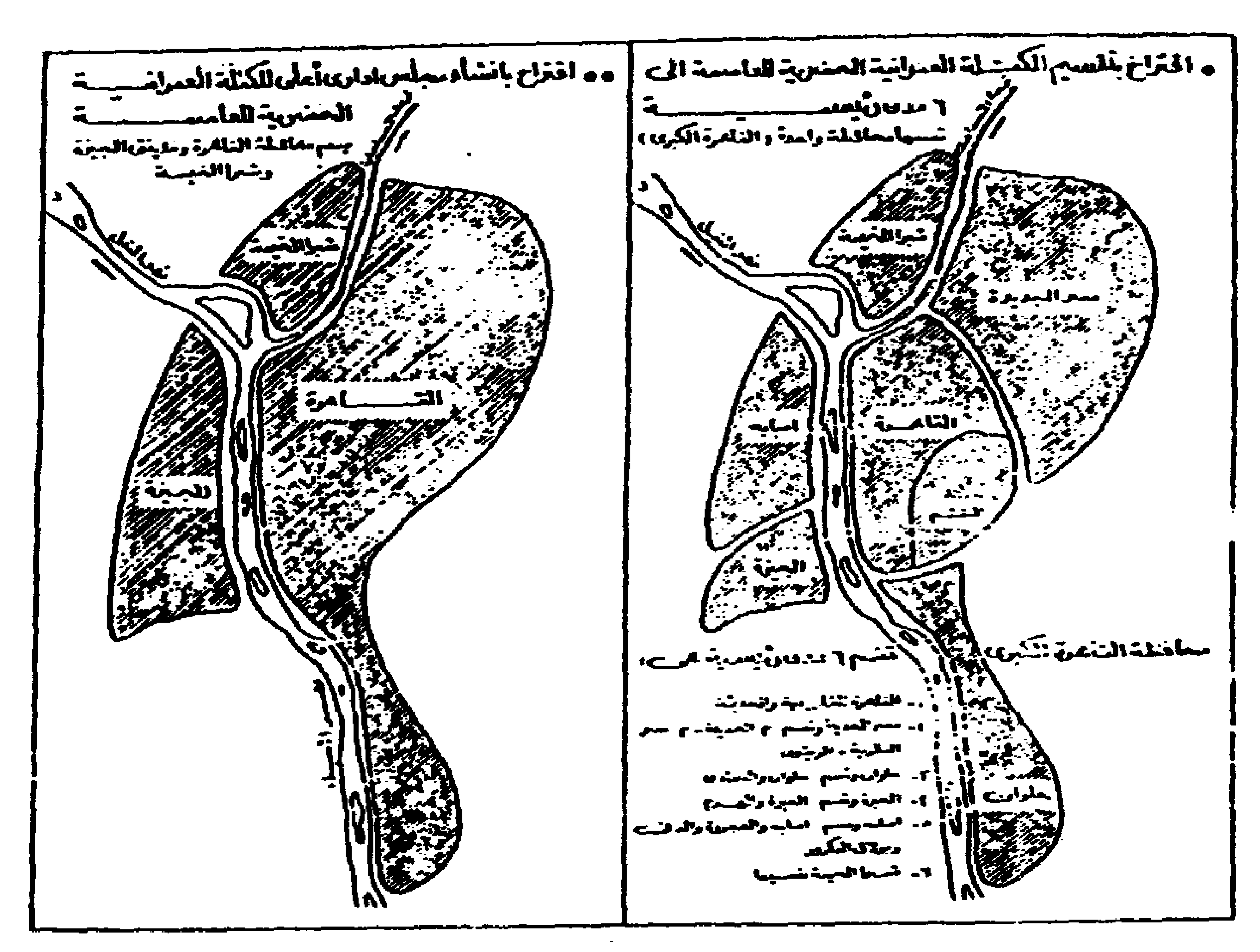
تشمل منخفض القطارة وواحة سيوه والساحل الشمالى وتطالب بعض الآراء بإنشاء عاصمة لمصر بها .

الأقاليم التخطيطية :

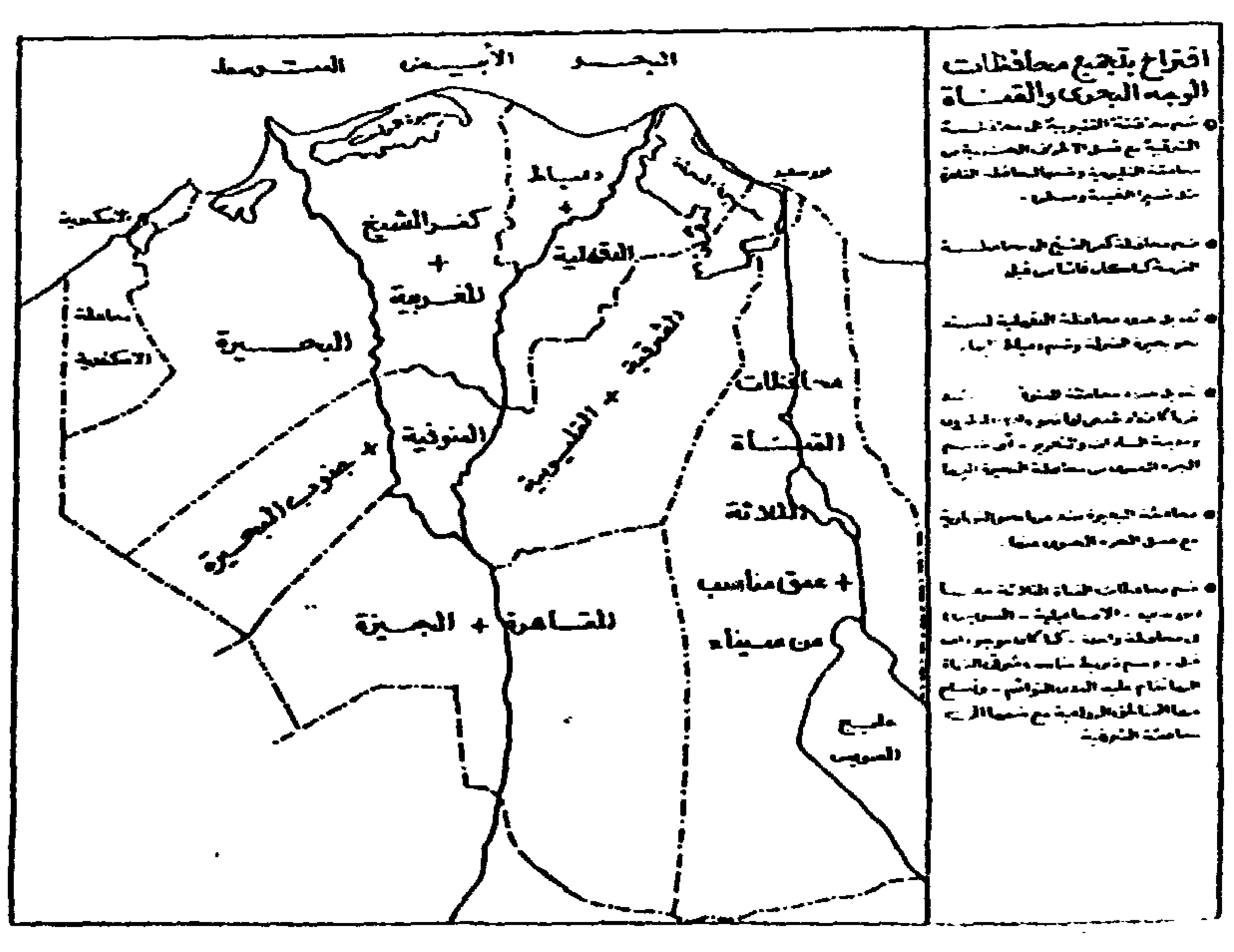
شكل رقم (٧) يوضح تقسيم مصر إلى ٧ أقاليم تخطيطية الصادر به قرار جمهورى وشكل رقم (٨) يوضح اقتراح بتعديل بسيط لهذا التقسيم تفصل فيه سيناء عن إقليم القناة وتضم سوهاج إلى أقليم أسيوط وشكل رقم (٩) يوضح اقتراح جديد بتقسيم مصر إلى ٩ أقاليم .



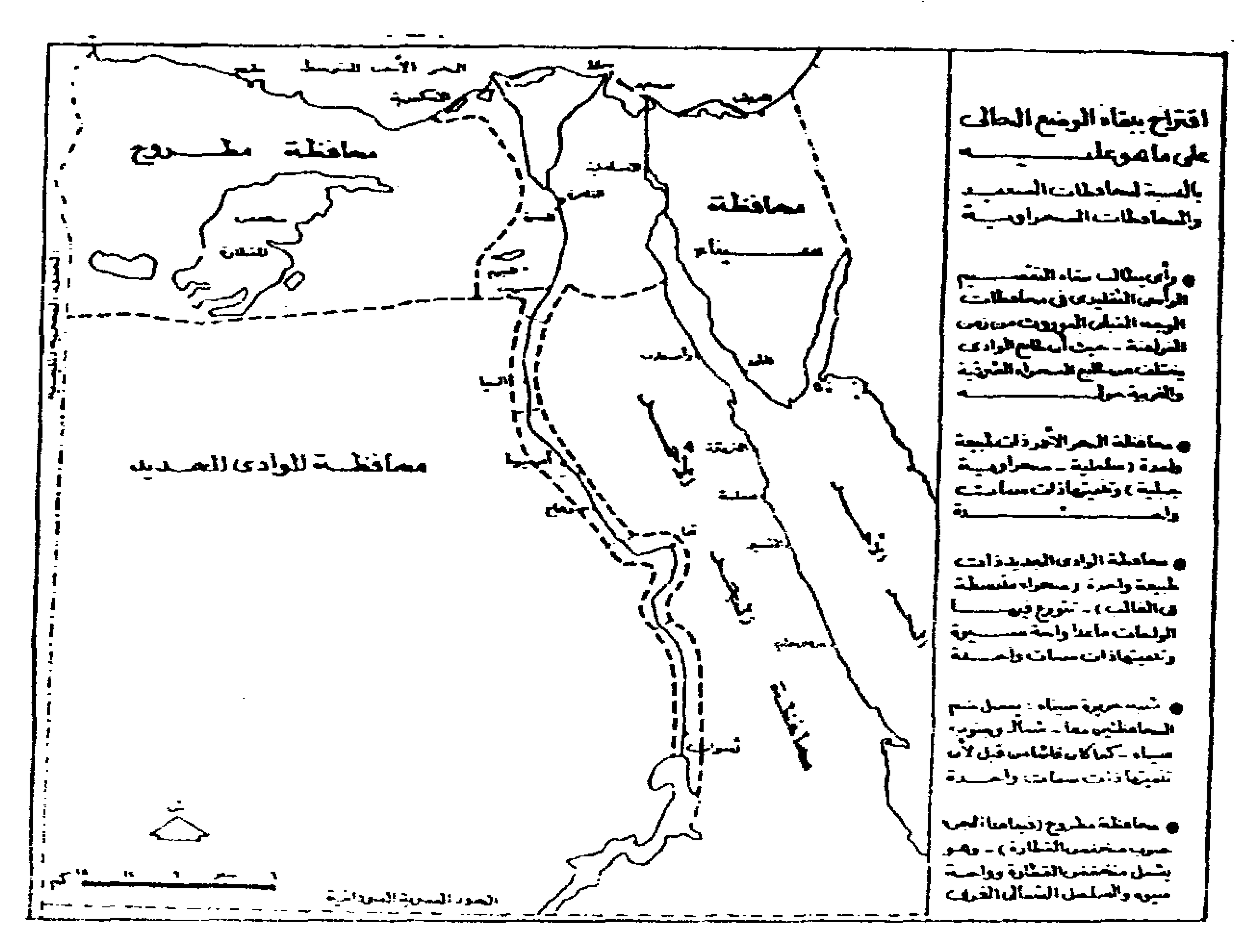
شكل رقم (١)



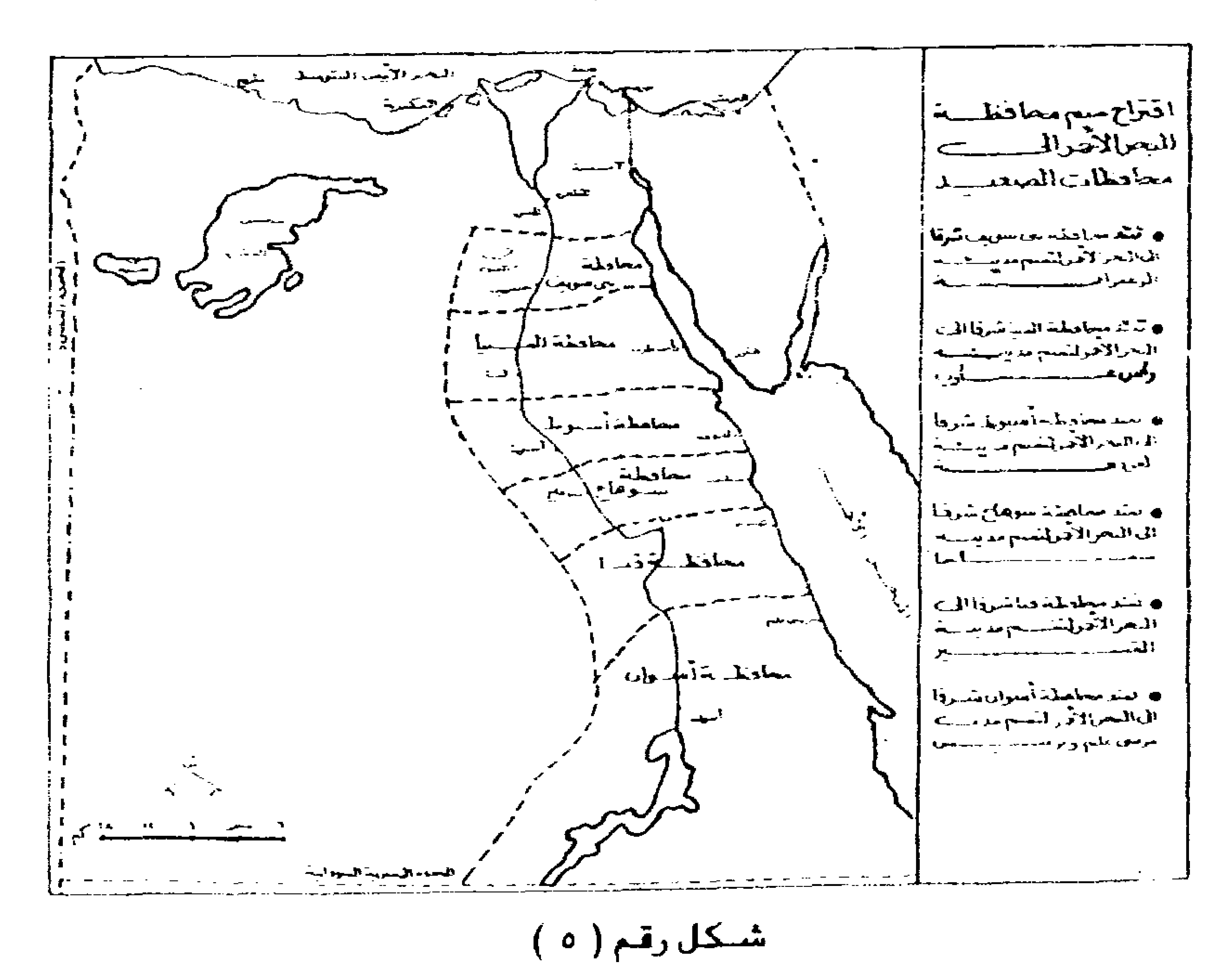
شكل رقم (٢)



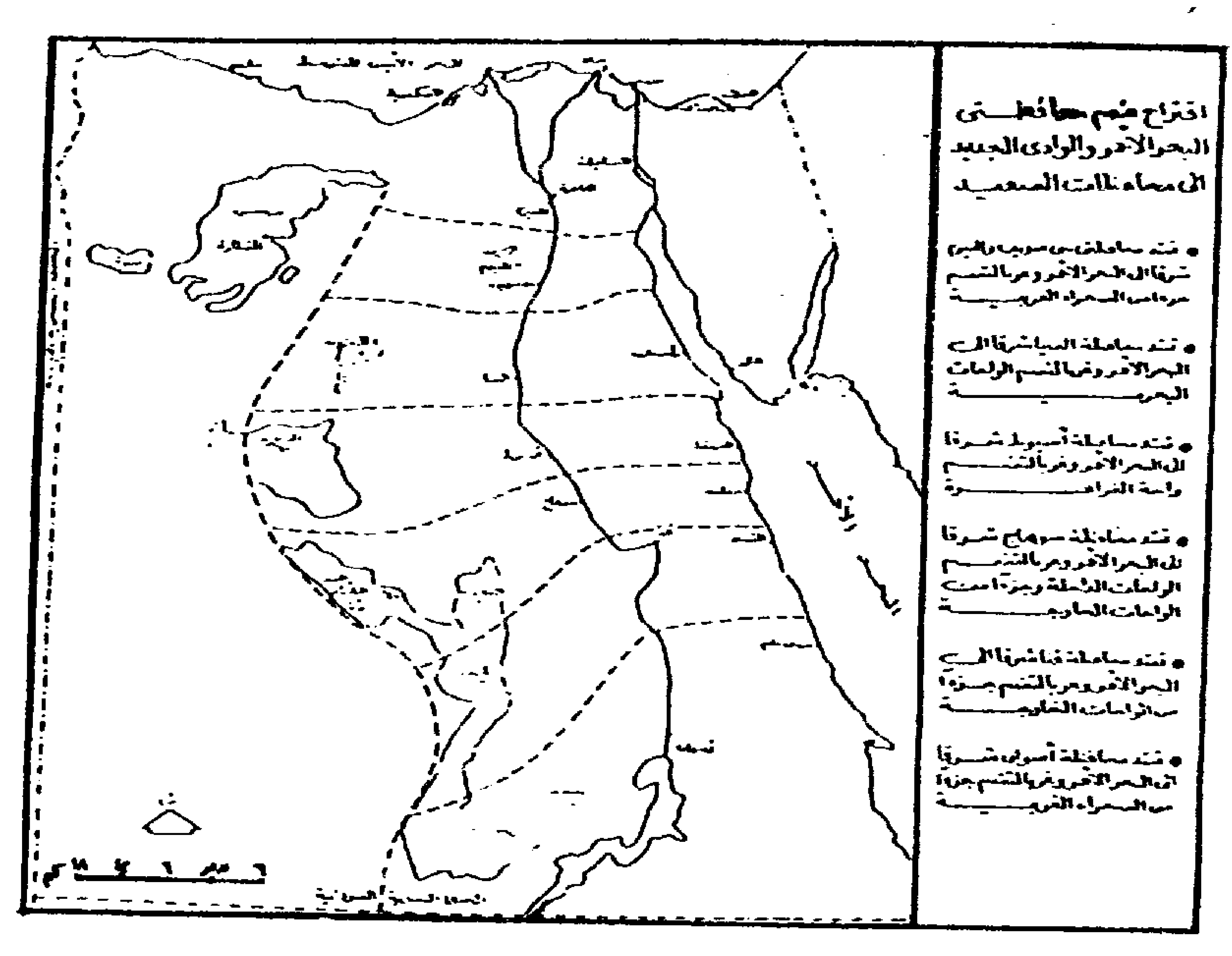
شكل رقم (٢)



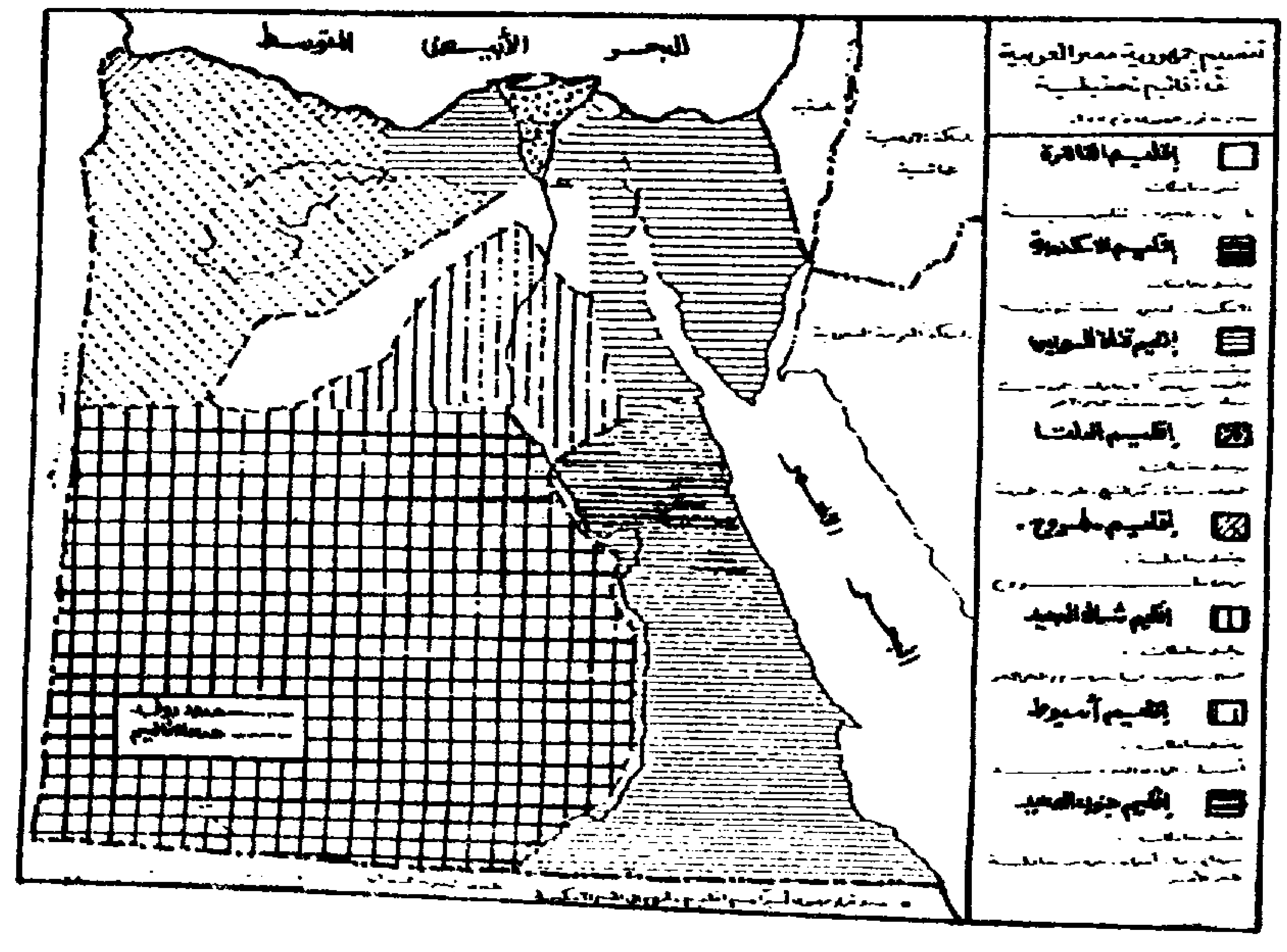
شكل رقم (٤)



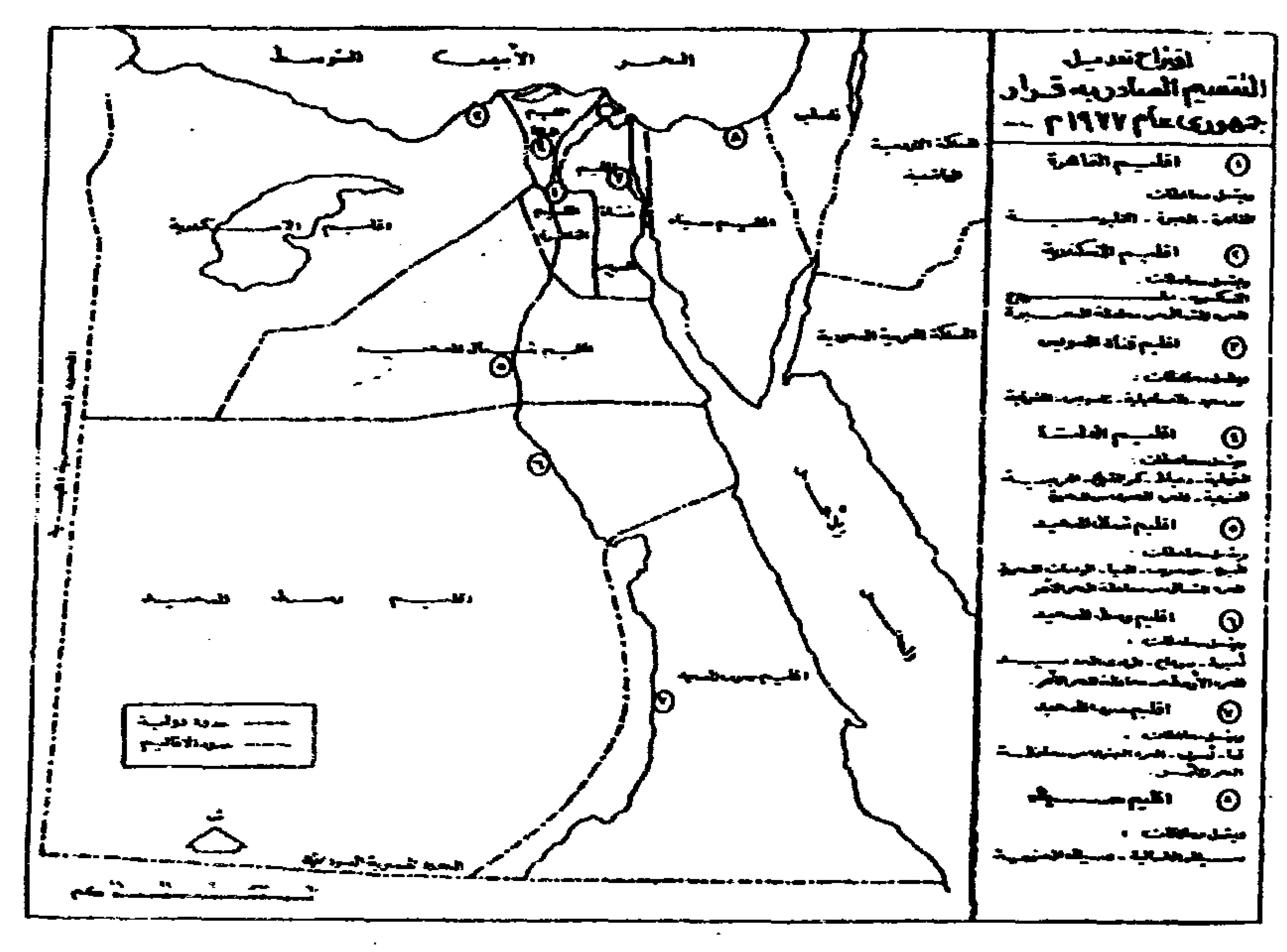
شكل رقم (٥)



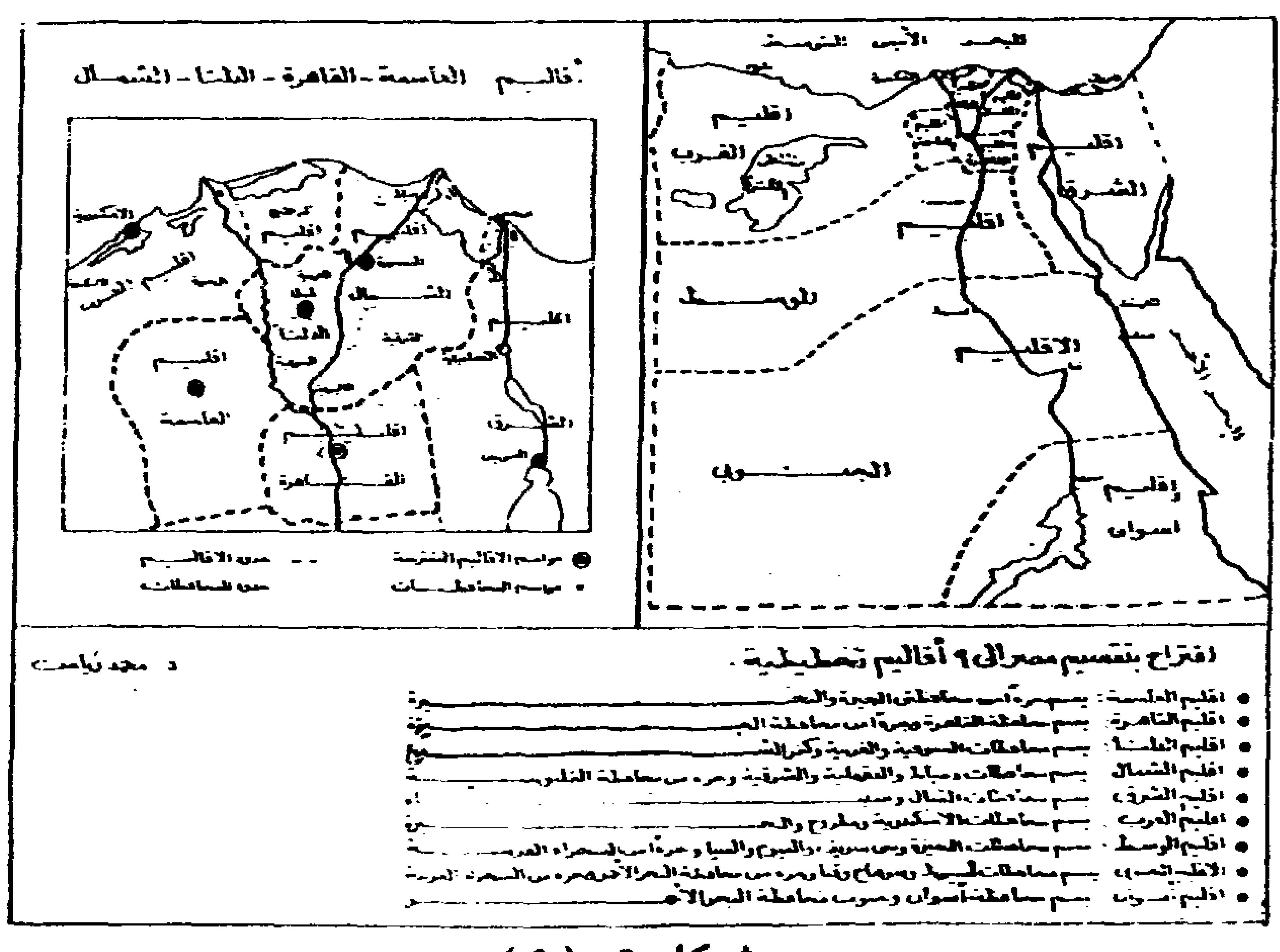
شكل رقم (٦)



شكل رقم (٧)



شكل رقم (٨)



شكل رقم (٩)

استمارة استطلاع رأى

فيما يتعلق باستراتيجية التقسيم الإدارى فى مصر للمحافظات والأقاليم :

أولا : التقسيم الإدارى للمحافظات :

(أ) محافظات الوجه البحرى :

فى حين يطالب البعض ببقاء التقسيم الإدارى لهذه المحافظات كما هو ، فإن آخرين طالبوا بضم هذه المحافظات معاً فى مجموعات .

* فهل توافق على بقاء التقسيم على ما هو عليه ؟ نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فهل توافق على :

- ضم محافظة القليوبية إلى محافظة الشرقية مع فصل الأطراف الجنوبية من محافظة القليوبية وضمها إلى محافظة القاهرة مثل شبرا الخيمة ومسطرد ؟ نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فما اقتراحك ؟ ..

- ضم محافظة كفر الشيخ إلى محافظة الغربية كما كان قائماً من قبل ؟ نعم (   ) لا (   ) .

- إذا كانت الإجابة بلا . فما اقتراحك ؟ ..

- ضم محافظة دمياط إلى محافظة الدقهلية وتعديل حدود الأخيرة لتمتد إلى بحيرة المنزلة ؟ نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فما اقتراحك ؟ ..

– تعديل حدود محافظة المنوفية ، فتمتد غرباً لتشمل وادى النطرون ومدينة السادات والتحرير ؟ نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فما اقتراحك ؟ ..

– ضم محافظات القناة الثلاث معاً فى محافظة واحدة – كما كان موجوداً من قبل – وضم شريط مناسب شرق القناة لتقام عليه المدن التوائم ؟ نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فما اقتراحك ؟ ..

– ضم شمال سيناء إلى جنوب سيناء لتصبحا محافظة واحدة كما كان موجوداً من قبل ؟ نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فما اقتراحك ؟ ..

---

* هل لديك اقتراحات أخرى ..

(ب) محافظات الوجه القبلى :

هناك عـدد من الآراء فيما يتعـلق بالتقسيم الإدارى لهـذه المحـافظات نجملها في ثلاث :

١ – بقاء التقسيم الحالى دون تغيير .

٢ – امتداد كل محافظة من محافظات الصعيد شرقاً حتى البحر الأحمر مع بقاء الحدود الغربية لها كما هى .

٣ – امـتـداد كل مـحـافظة من الجـهـتين ، شـرقـاً وغــرباً ، إلى البـحـر الأحـمـر والواحات .

* فـهل توافق على بقاء التـقسيم الرأسـى الحالى لمحافظات الصـعيد كما هو ؟

نعــم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فهل توافق على :

– أن تمتد محـافظات الصـعيد – كل فى الاتجاه المقابل لها – ناحية الشرق فقط حتى البحر الأحمر ؟ نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فما اقتراحك ؟ ..

– أن تمتد محـافظات الصعيد أفقياً – شرقاً وغرباً – إلى البحر الأحمر والواحات ؟

نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فما اقتراحك ؟ ..

---

* إذا كنت توافق على بقاء التقسيم الإدارى الرأسى لمحافظات الوادى (الصعيد) كما هو فهل توافق على :

- بقاء محافظة البحر الأحمر بحدودها الإدارية الحالية كما هى ؟

نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فما اقتراحك ؟ ..

---

* هل لديك اقتراحات أخرى ؟ ....

(جـ) الكتلة العمرانية لمدينة القاهرة :

(القاهرة ومدينتا شبرا الخيمة والجيزة) .

تتبلور الآراء فيما يتعلق بوضعها الإدارى فى ثلاثة :

١ - أن تبقى الأمور على ما هى عليه (القاهرة محافظة - ومدينة الجيزة تبع محافظة الجيزة - وشبرا الخيمة تبع القليوبية) . فهل توافق على هذا الرأى .

نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فما اقتراحك ؟ ..

---

٢ – تضم محافظة القاهرة الكتلة العمرانية لها (القاهرة ومدينتى شبرا الخيمة والجيزة) على أن تقسم داخلياً إلى ست مدن وهى (القاهرة التاريخية – مصر الجديدة – حلوان – الجيزة – إمبابة – شبرا الخيمة) فهل توافق على ذلك نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فما اقتراحك ؟ ..

____

____

٣ – ينشأ للكتلة العمرانية مستوى إدارى أو مجلس أعلى يشرف عليها (أى على القاهرة ومدينتى شبرا الخيمة والجيزة) ، هل توافق على ذلك نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فما اقتراحك ؟ ..

____

____

* هل لديك اقتراحات أخرى ؟ ..

____

____

ثانيا : *التقسيم إلى أقاليم تخطيطية* :

قسمت مصر إلى ٨ أقاليم تخطيطية بالقرار الجمهورى الصادر عام ١٩٧٧م ، وعدل هذا التقسيم فيما بعد إلى ٧ أقاليم بعد ضم مطروح إلى الإسكندرية .

* هل توافق على التقسيم الصادر به القرار الجمهورى بعد ضم محافظة مطروح إلى محافظة الإسكندرية ؟ نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا فهل توافق على :

– أن يعمل تعديل بسيط ، ذلك بأن تفصل سيناء عن أقليم قناة السويس ، وتضم سوهاج إلى إقليم أسيوط على أن يمتد الأقليم حتى البحر الأحمر ؟ نعم (   ) لا (   ) .

وإذا كانت الإجابة أيضا بلا .

- فهل توافق على أن يطرأ تعديل كبير على التقسيم فيصبح هناك أربعة أقاليم في أقصى شمال الجمهورية (أقاليم : شرق - شمال - الدلتا - غرب) يلي ذلك أقليمي القاهرة والعاصمة بعد أن تصبح السادات عاصمة لمصر ويقسم الجزء الجنوبي ، إلى ٣ أقاليم (الوسط - الجنوب - أسوان) نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت إجابتك بلا ، فما اقتراحك ؟ ..

---

* هل لديك اقتراحات أخرى ؟ ....

ثالثا : المستويات الإدارية :

- هل توافق على أن تكون الأقاليم الإدارية لها شخصيتها الاعتبارية ؟ نعم (   ) لا (   ) .

- وإذا كانت الإجابة بنعم فهل توافق على بقاء المستويات الإدارية الأدنى (الحالية) (المحافظة - المركز - المدينة) كما هي ؟ نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا ، فهل توافق على أن تكون هناك مستويات إدارية عددها ثلاثة فقط كما يطالب البعض وهي (الأقليم - المحافظة - البلدية (المدينة أو القرية) نعم (   ) لا (   ) .

إذا كانت الإجابة بلا . فما اقتراحك ؟ ..

---

* هل لديك اقتراحات أخرى ؟ ..

استطلاع الرأى العام

حول استراتيجية التقسيم الإدارى بمصر

دارت مناقشات وتباينت الآراء حول استراتيجية التقسيم الإدارى بمصر . وقد نشر بالعدد الثانى ١٩٨٩ بهذه المجلة الآراء المختلفة حول مميزات ضم بعض محافظات الدلتا إلى بعضها - وكذا إعادة النظر فى التقسيم الرأسى لمحافظات الصعيد المعمول به حاليا والموروث من أيام الفراعنة والاقتراحات الخاصة بمد هذه المحافظات أفقياً شرقاً فى الصحراء الشرقية حتى ساحل البحر الأحمر أو غرباً فى الصحراء الغربية حتى الواحات ، كما تناولت المناقشة إعادة النظر فى الأقاليم التخطيطية الصادر بها قرار جمهورى - والاقتراحات الخاصة بأقليم القاهرة الكبرى سواء من ناحية إنشاء مستوى إدارى (مجلس أعلى) للكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى أو تقسم هذه الكتلة إلى مدن لها شخصيتها الاعتبارية .

وقد صممت استمارة استطلاع رأى عام أرفقت مع البحث ووزع البحث ومرفق به الاستمارة على قطاع كبير من المواطنين .

ويوضح الآتى نتيجة استطلاع الرأى العام :

أولا : التقسيم الإدارى لمحافظات الوجه البحرى :

١ - وافق ١١٪ على بقاء التقسيم الإدارى الحالى على ما هو عليه .

- لم يوافق ٨٩٪ على بقاء هذا التقسيم وطالبوا بضرورة ضم بعض محافظات الوجه البحرى إلى بعض فى مجموعات أكبر .

٢ - محافظتا القليوبية والشرقية :

- وافق ٦٣٪ على ضم محافظة القليوبية إلى محافظة الشرقية لتصبح محافظة واحدة لها امتداد صحراوى جهة الشرق ، وذلك بعد فصل الأطراف الجنوبية من محافظة القليوبية (شبرا الخيمة ومسطرد) وضمها إلى محافظة القاهرة .

- لم يوافق ٣٧٪ على هذا الضم وبقاء الأمر على ما هو عليه .

٣ - محافظتا كفر الشيخ والغربية :

- وافق ٨١٪ على ضم محافظة كفر الشيخ إلى محافظة الغربية ليصبح لها امتداد فى الاتجاه الشمالى كما كان قائماً من قبل .

- لم يوافق ١٩٪ على هذا الضم وبقاء الأمر على ما هو عليه .

٤ - محافظتا الدقهلية ودمياط :

- وافق ٦٩٪ على ضم محافظة دمياط إلى محافظة الدقهلية وتعديل حدود المحافظة الأخيرة لتمتد إلى بحيرة المنزلة بعد تجفيف جزء منها .

- لم يوافق ٣١٪ على هذا الضم وبقاء الأمر على هو عليه .

٥ - محافظة المنوفية :

- وافق ٨١٪ على تعديل حدود محافظة المنوفية لتمتد غرباً عبر نهر النيل لتضم وادى النطرون ومدينة السادات ومديرية التحرير والجزء الجنوبى من محافظة البحيرة .

- لم يوافق ١٩٪ على هذا الامتداد وهذا الضم .

- اقترح البعض أن تبقى المحافظة كما هى مع إنشاء محافظة جديدة فى منخفض القطارة تضم مديرية التحرير والسادات ووادى النطرون وتمتد غرباً فى الصحراء الغربية .

٦ - محافظات قناة السويس :

– وافق ٦٩٪ على ضم محافظات القناة الثلاث (السويس الاسماعيلية وبورسعيد) فى محافظة واحدة تكون عاصمتها الاسماعيلية ، على أن يضم لهذه المحافظة شريط من الأرض شرق القناة – على أن ينسلخ من هذه المحافظة المناطق الزراعية التابعة لمحافظة الاسماعيلية وضمها لأمها محافظة الشرقية كما كانت من قبل .

– لم يوافق ٣١٪ على هذا الاقتراح .

٧ – محافظتا سيناء الشمالية والجنوبية :

– وافق ٦٩٪ على ضم محافظة شمال سيناء إلى محافظة جنوب سيناء لتصبحا محافظة واحدة كما كانت من قبل .

– لم يوافق ٣١٪ على هذا الضم وبقاء المحافظتين .

ثانيا : التقسيم الإدارى لمحافظات الوجه القبلى :

١ – التقسيم الرأسى :

– وافق ٣٣٪ على بقاء التقسيم الرأسى الموجود حاليا والموروث من أيام الفراعنة والتى كانت من مبرراته النواحى الزراعية وتنظيم مناويات الرى والأمن والإدارة وجمع الضرائب .

– لم يوافق ٦٧٪ على بقاء هذا التقسيم على ما هو عليه وطالبوا بإعادة النظر فى هذا التقسيم الرأسى على أساس أن تمتد محافظات الصعيد أفقياً (شرقاً – أو غرباً أو شرقاً وغرباً) .

٢ – امتداد محافظات الصعيد أفقياً شرقاً إلى البحر الأحمر .

– وافق ٥٨٪ على امتداد محافظات الصعيد جهة الشرق فى الصحراء الشرقية حتى ساحل البحر الأحمر مع بقاء الحدود الغربية لهذه المحافظات على ماهو عليه .

– لم يوافق ٤٢٪ على الامتداد حتى البحر الأحمر وعمل تعديل بسيط بضم المساحات القريبة من هذه المحافظات إليها .

٣ – امتداد محافظات الصعيد شرقاً حتى البحر وغرباً حتى الواحات .

– وافق ٥٠٪ على أن تمتد محافظات الصعيد أفقياً من الجهتين شرقاً حتى البحر الأحمر وغرباً عبر الصحراء الغربية حتى الواحات .

– لم يوافق ٥٠٪ على هذا الاقتراح .

٤ – محافظة البحر الأحمر :

– وافق ٥٨٪ على بقاء محافظة البحر الأحمر بحدودها الإدارية الحالية كما هى دون تقسيمها على أساس أن هذه المحافظة عبارة عن وحدة طبيعية جغرافية لها طبيعتها الساحلية الصحراوية الجبلية وأن تنمية هذه المحافظة سواء فى البر أو البحر من حدود السويس شمالاً إلى حدود السودان جنوبياً ذات سمات واحدة متكاملة شاملة تختلف عن الطابع الحضارى التقليدى الموجود فى محافظات الصعيد .

– لم يوافق ٤٢٪ على بقاء المحافظة على ما هى عليه وضرورة تقسيمها على المحافظات المقابلة لها فى الصعيد مما يعطى لهذه المحافظات فرصةتنمية اقتصادية واجتماعية على الساحل المواجه للمحافظة (تنمية سياحية – صيد – صناعات استخراجية وتعدينية وبترولية وزراعية) وإقامة الموانى والمدن التى تساعد على جذب السكان من أبناء المحافظة من الوادى إلى الساحل .

ثالثا : الكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى :

١ - وافق ٦١٪ على أن تبقى الأمور على ما هى عليه أي تبقى القاهرة محافظة . ومدينة الجيزة تابعة للجيزة ومدينة شبرا الخيمة تابعة للقليوبية .

ولم يوافق ٣٩٪ على بقاء الوضع على ما هو عليه وضرورة تعديله .

٢ - مستوى إدارى أو مجلس أعلى للقاهرة الكبرى .

- وافق ٨٩٪ على أن ينشأ للكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى التى تضم محافظة القاهرة ومدينتى الجيزة وشبرا الخيمة مجلس أعلى أو مستوى إدارى يشرف عليها .

- لم يوافق ١١٪ على إنشاء هذا المجلس .

٣ - القاهرة الكبرى وتقسيمها إلى ٦ مدن :

- وافق ٣٩٪ على ضم محافظة القاهرة ومدينتى الجيزة وشبرا الخيمة فى محافظة واحدة (تسمى محافظة القاهرة الكبرى) وتقسم هذه المحافظة داخلياً إلى ست مدن مستقلة كل منها لها شخصيتها الاعتبارية هى : القاهرة (تضم قاهرة الفاطميين وقاهرة إسماعيل) + مصر الجديدة (وتضم مدينة نصر والمطرية) + حلوان (وتضم المعادى) + إمبابة + الجيزة + شبرا الخيمة) .

- لم يوافق ٦١٪ على هذا الاقتراح .

- اقترح البعض نقل العاصمة إلى مدينة السادات .

رابعا : الأقاليم التخطيطية :

١ - وافق ٣٣٪ على بقاء تقسيم مصر إلى ٧ أقاليم تخطيطية والصادر به قرار جمهورى على ما هو عليه دون أى تعديل .

- لم يوافق ٦٧٪ على بقاء التقسيم الحالى وضرورة تعديله على ضوء ما اظهرته التجربة .

٢ - تعديل بسيط :

- وافق ٧٨٪ على أن يجرى تعديل بسيط على التقسيم الحالى على أساس فصل سيناء عن إقليم السويس وجعلها أقليم مستقل وضم محافظة سوهاج إلى إقليم أسيوط (الذى يضم محافظة الوادى الجديد) على أن يمتد هذا الأقليم شرقاً حتى البحر الأحمر حتى يكون له منفذ .

- لم يوافق ٢٢٪ على هذا الاقتراح .

٣ - تعديل شامل :

- وافق ٤٤٪ على إجراء تعديل شامل على التقسيم الحالى فيكون هناك أربعة أقاليم فى أقصى شمال الجمهورية (أقاليم شرق الدلتا - شمال الدلتا - غرب الدلتا) وأقليم القاهرة وتقسيم الصعيد إلى ثلاثة أقاليم (وسط الصعيد - جنوب الصعيد - أسوان) على أن تنقل العاصمة إلى مدينة السادات .

- لم يوافق ٥٦٪ على هذا الاقتراح .

٤ - الشخصية الاعتبارية :

- وافق ٨٩٪ على أن تصبح الأقاليم التخطيطية الحالية أقاليم إدارية تعطى لها الشخصية الاعتبارية .

- لم يوافق ١١٪ على هذا الاقتراح .

خامسا : المستويات الإدارية :

١ - وافق ٧٢٪ على بقاء المستويات الإدارية الموجودة حاليا (مجلس محافظة - مجلس مدينة - مجلس حى - مجلس قروى) على ما هى عليه .

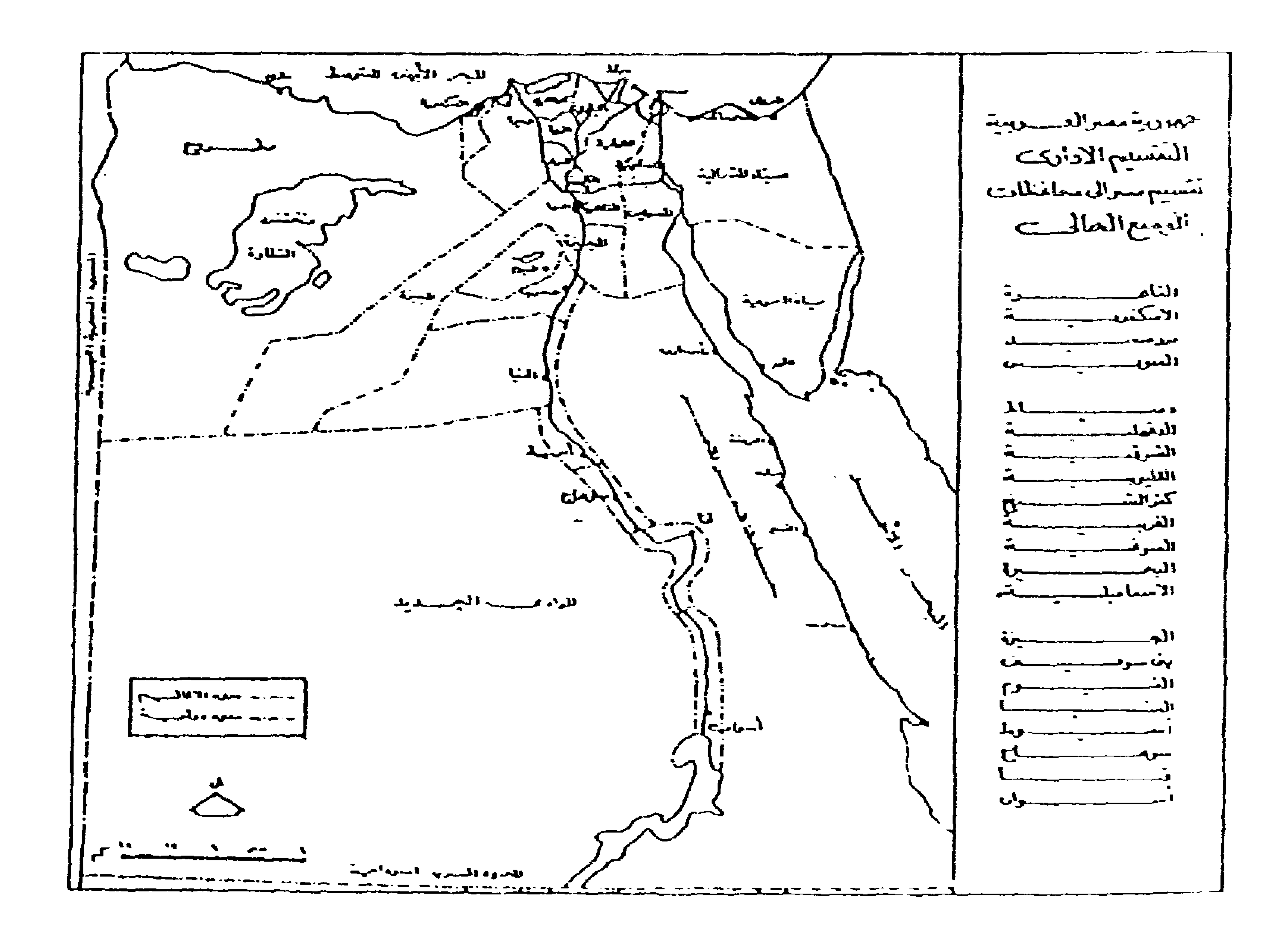
- لم يوافق ١٧٪ على هذه المستويات وضرورة إعادة النظر فيها .

٢ - ثلاثة مستويات إدارية فقط .

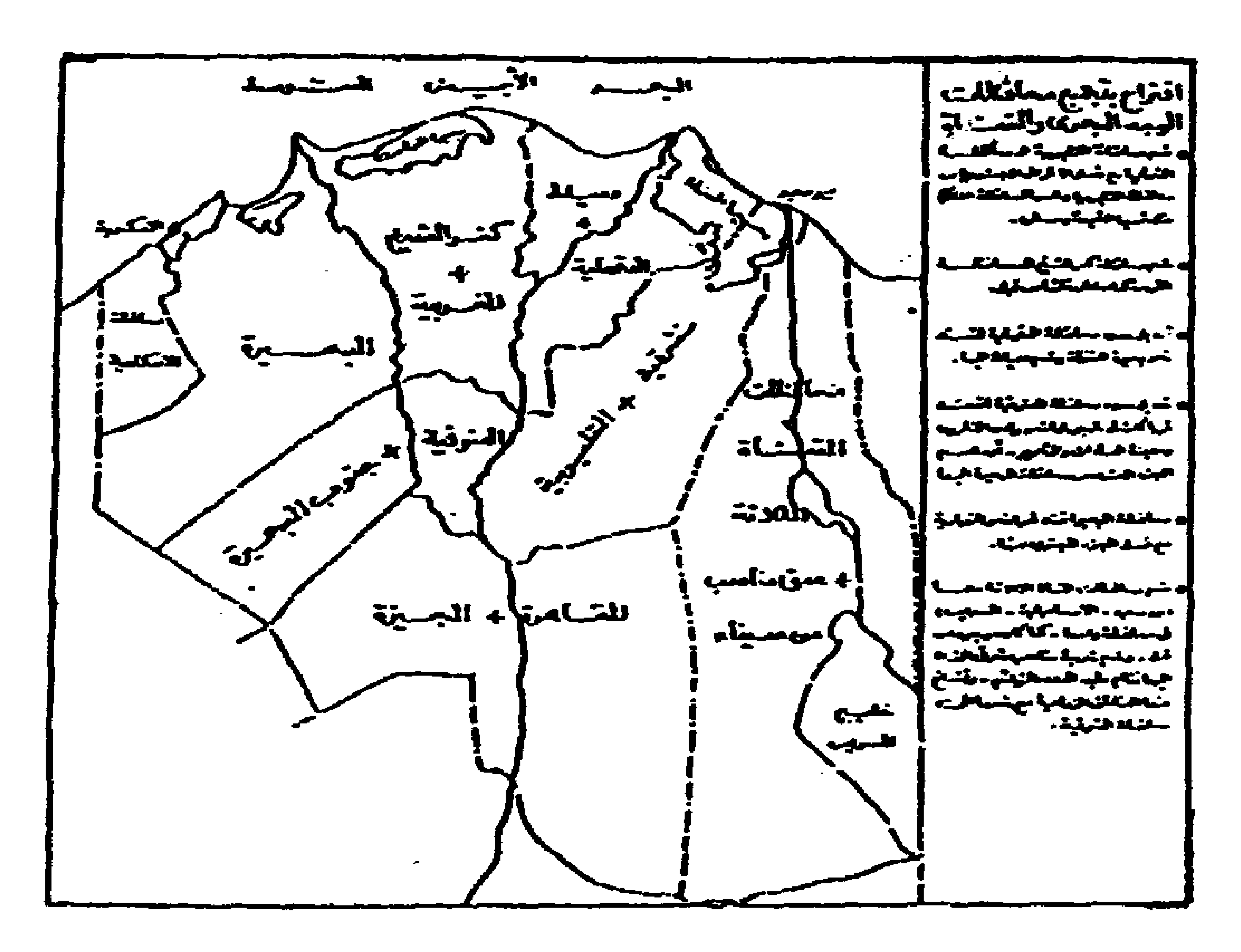
- وافق ٥٥٪ على أن يكون هناك ثلاثة مستويات إدارية فقط وهى : الأقليم - المحافظة - البلدية (المدينة أو القرية) .

- لم يوافق ٤٥٪ على هذا الاقتراح .

وأخيراً طالبت بعض الآراء بضرورة عقد مؤتمر قومي يجمع كافة التخصصات لمناقشة هذه الاقتراحات .



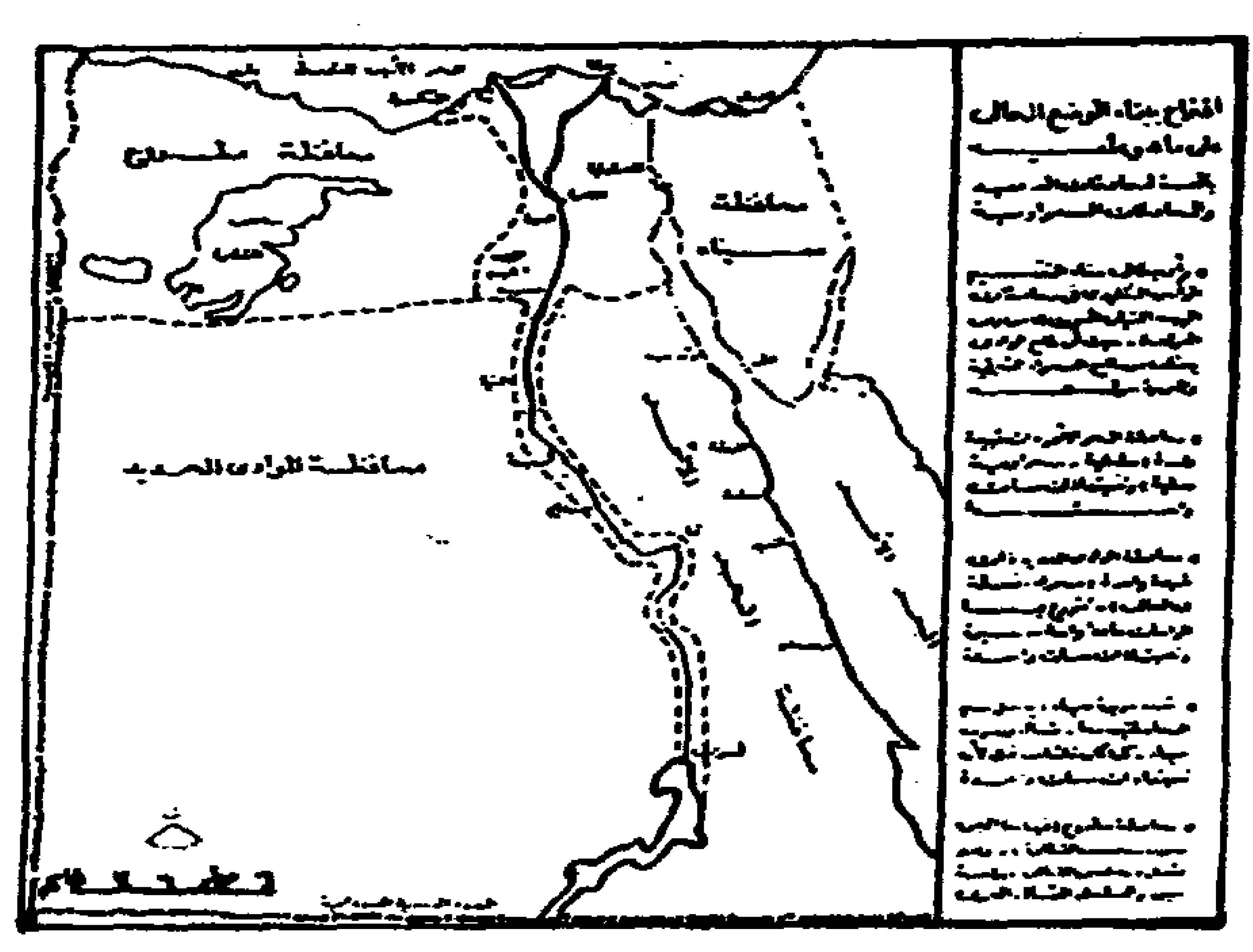
شكل رقم (١)



شكل رقم (٢)

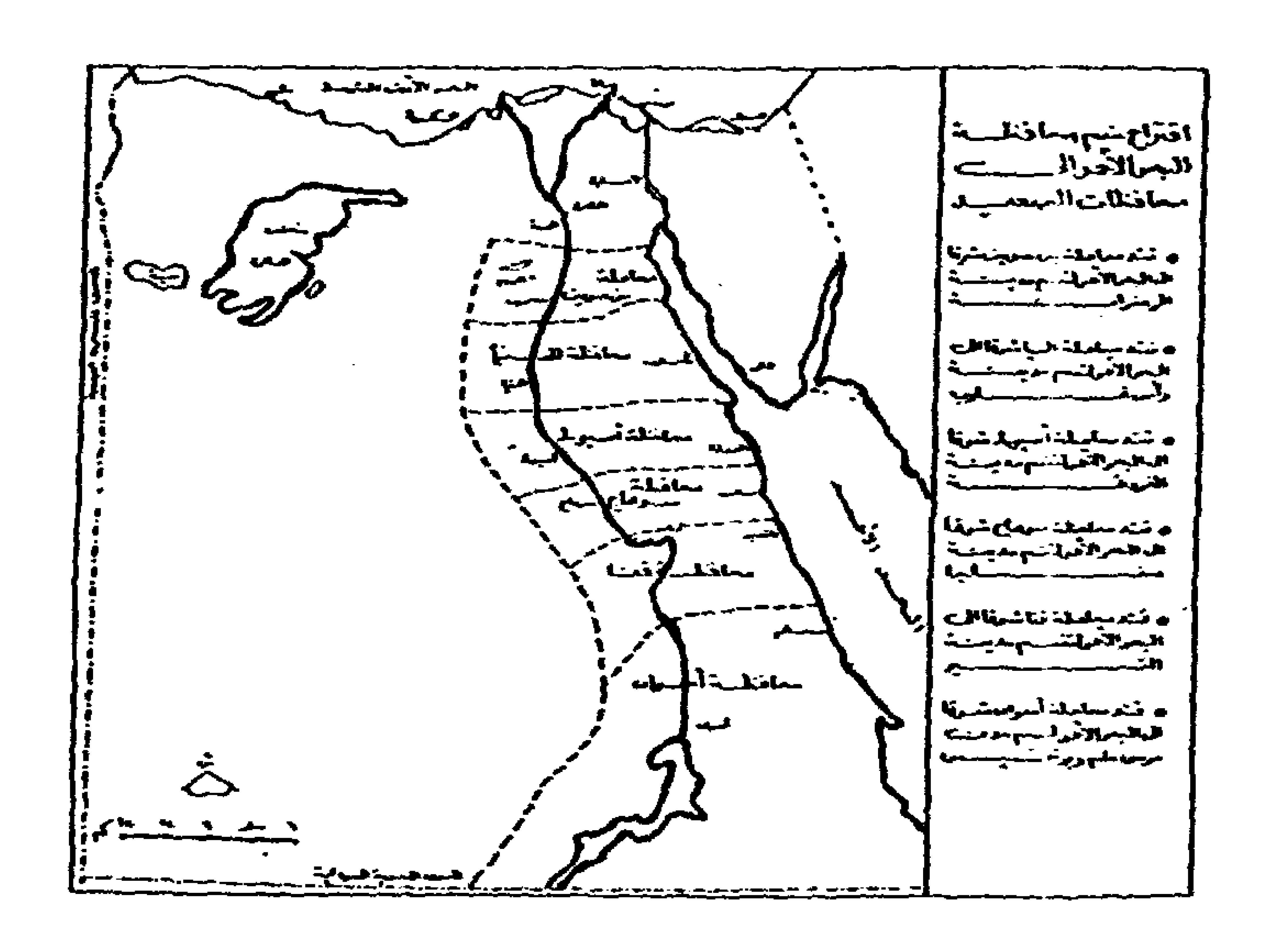
(أ) وافق ١١٪ على بقاء التقسيم الإدارى لمحافظات الوجه البحرى على ما هو عليه ولم يوافق ٨٩٪ على بقاء هذا التقسيم وطالبوا بضرورة ضم بعض المحافظات إلى بعض .

(ب) وافق ٦٣٪ على ضم القليوبية للشرقية – ووافق ٨١٪ على ضم كفر الشيخ إلى الغربية – ووافق ٦٩٪ على ضم محافظة دمياط إلى الدقهلية – ووافق ٨١٪ على امتداد محافظة المنوفية غرباً – ووافق ٦٩٪ على ضم محافظات القناة الثلاث فى محافظة واحدة – ووافق ٦٩٪ على ضم محافظتى سيناء فى محافظة واحدة .



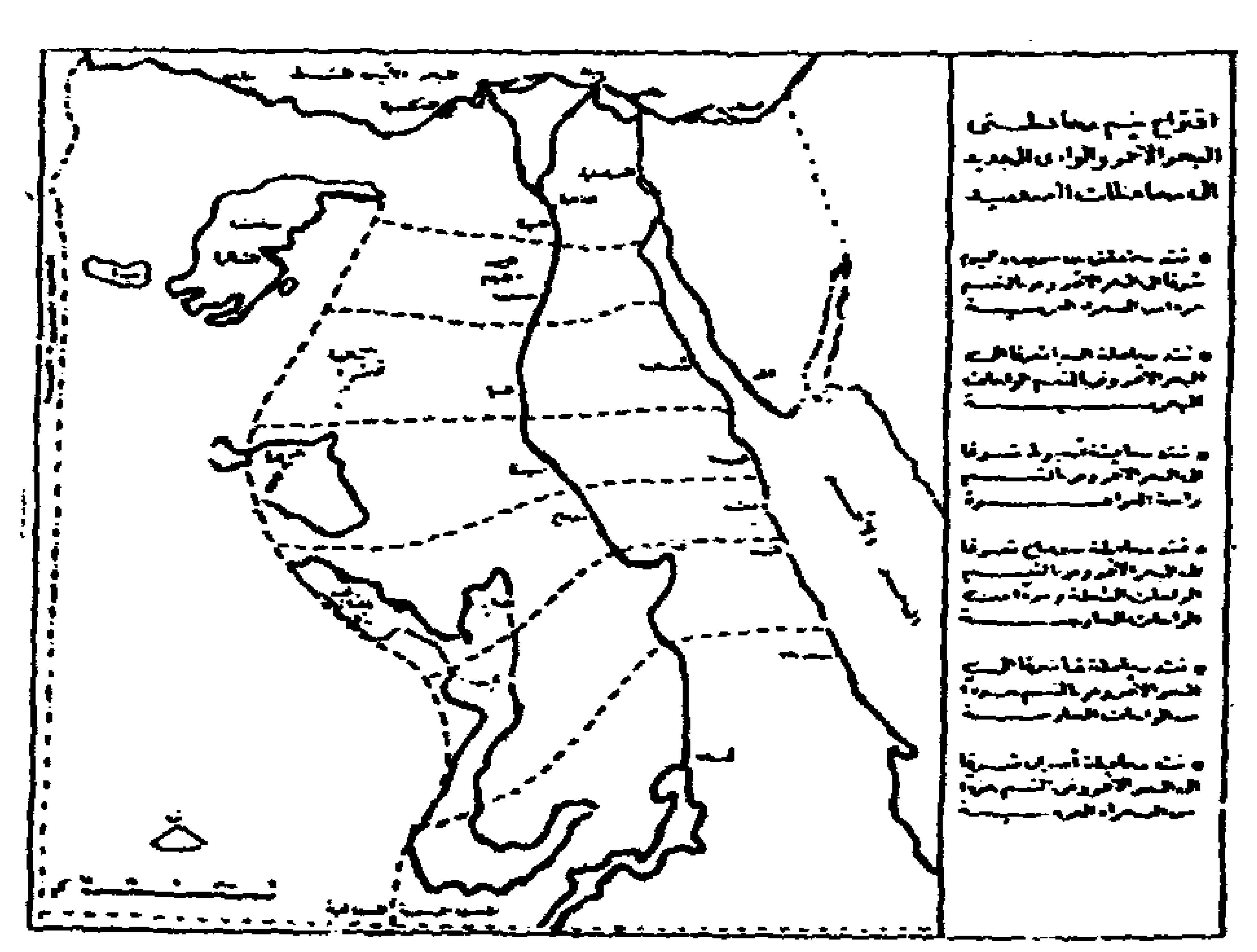
شكل رقم (٣)

وافق ٣٣٪ على بقاء التقسيم الرأسى لمحافظات الصعيد على ما هو عليه – ولم يوافق ٦٧٪ على هذا التقسيم وطالبوا بضرورة إعادة النظر فيه .



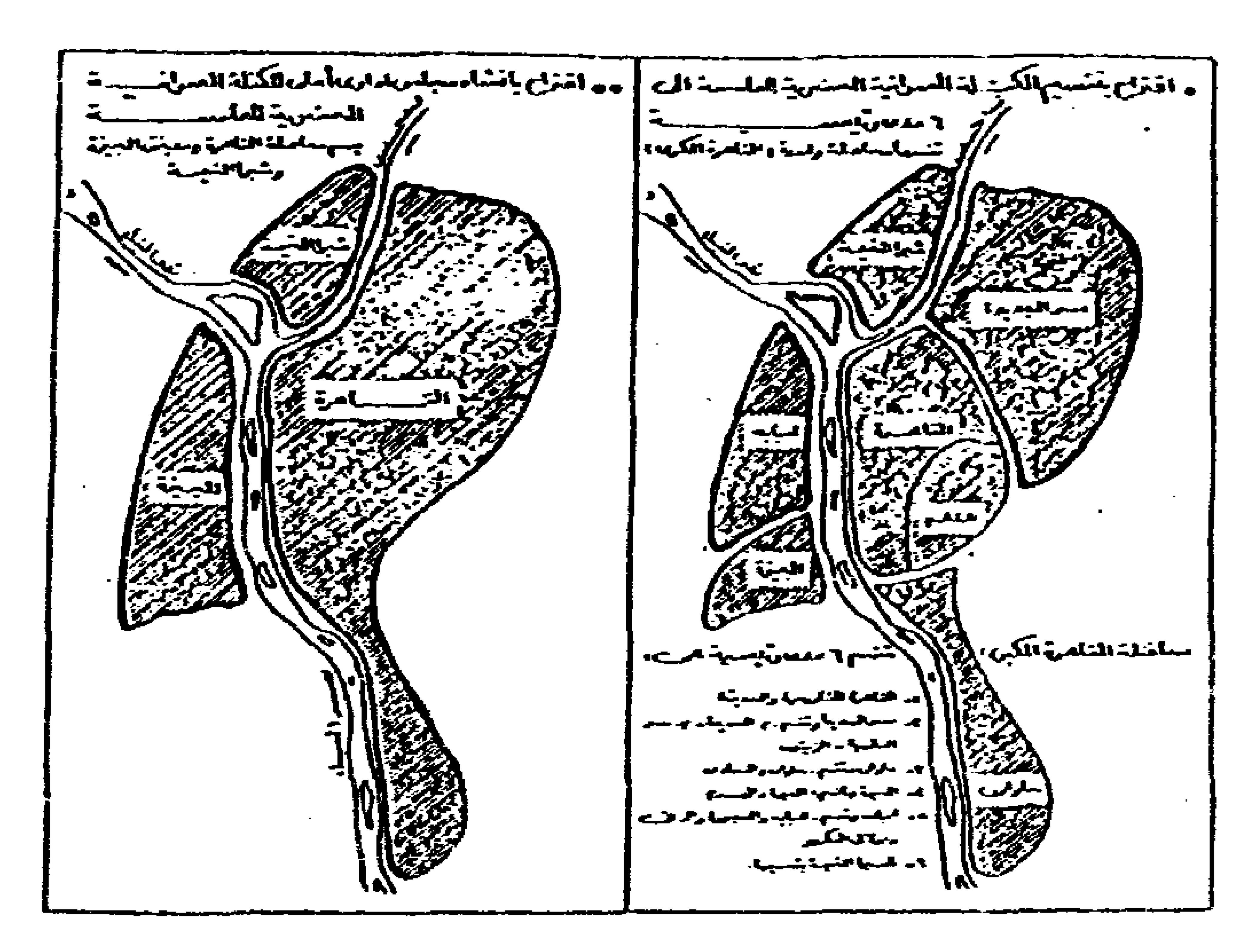
شكل رقم (٤)

وافق ٨٠٪ على امتداد محافظات الصعيد جهة الشرق فى الصحراء الشرقية حتى ساحل البحر الأحمر مع بقاء الحدود الغربية لمحافظات الصعيد على ما هى عليه – ولم يوافق ٤٢٪ على هذا الامتداد حتى البحر الأحمر .



شكل رقم (٥)

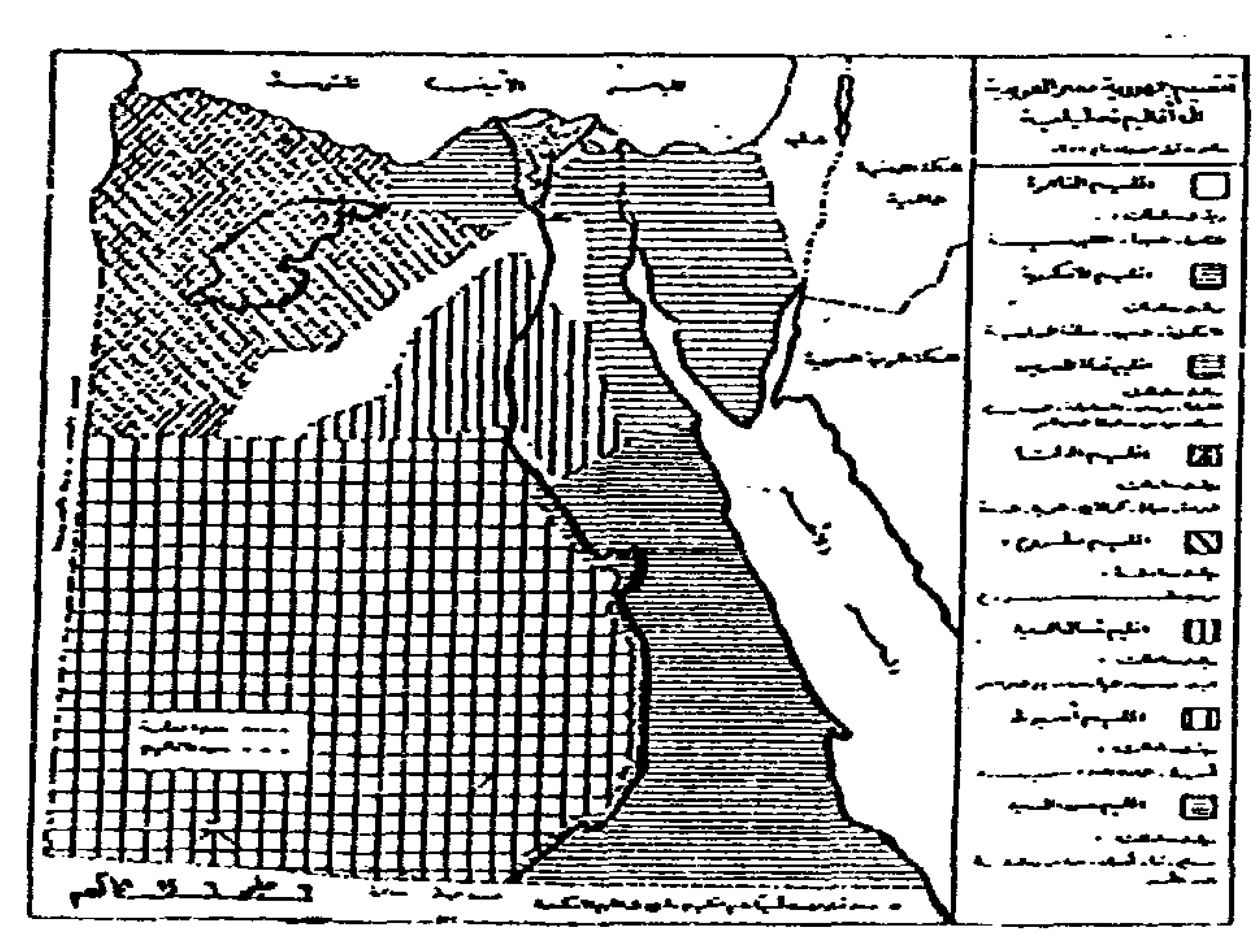
وافق ٥٠٪ على امتداد محافظات الصعيد شرقاً حتى البحر الأحمر وغرباً حتى الواحات – ولم يوافق ٥٠٪ على هذا الاقتراح .



شكل رقم (٦)

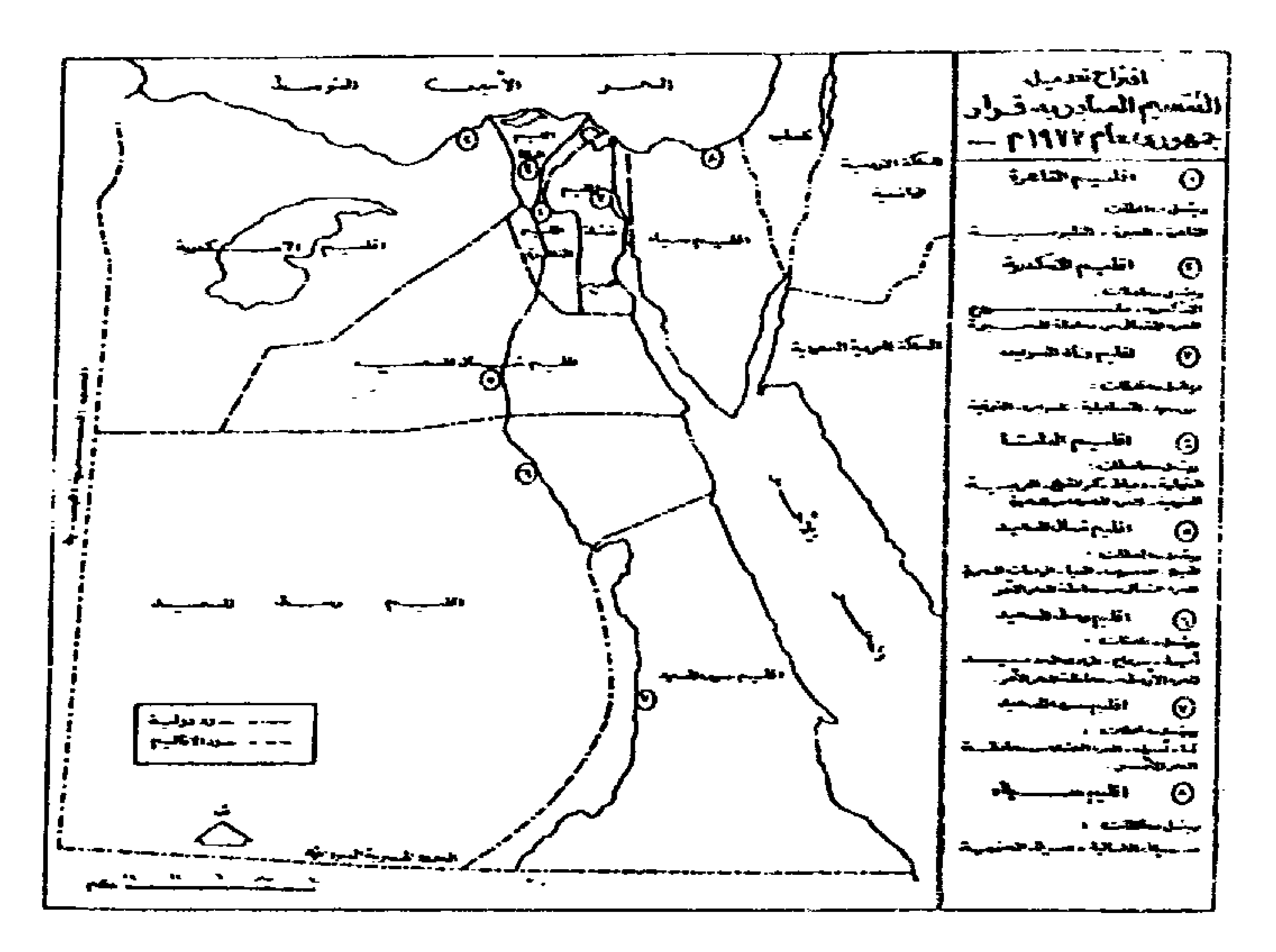
وافق ٣٩٪ على ضم محافظة القاهرة ومدينتى الجيزة وشبرا الخيمة فى محافظة واحدة وتقسيمها داخلياً إلى ست مدن – ولم يوافق على هذا الاقتراح ٦١٪ .

وافق ٨٩٪ على إنشاء مستوى إدارى للكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى .



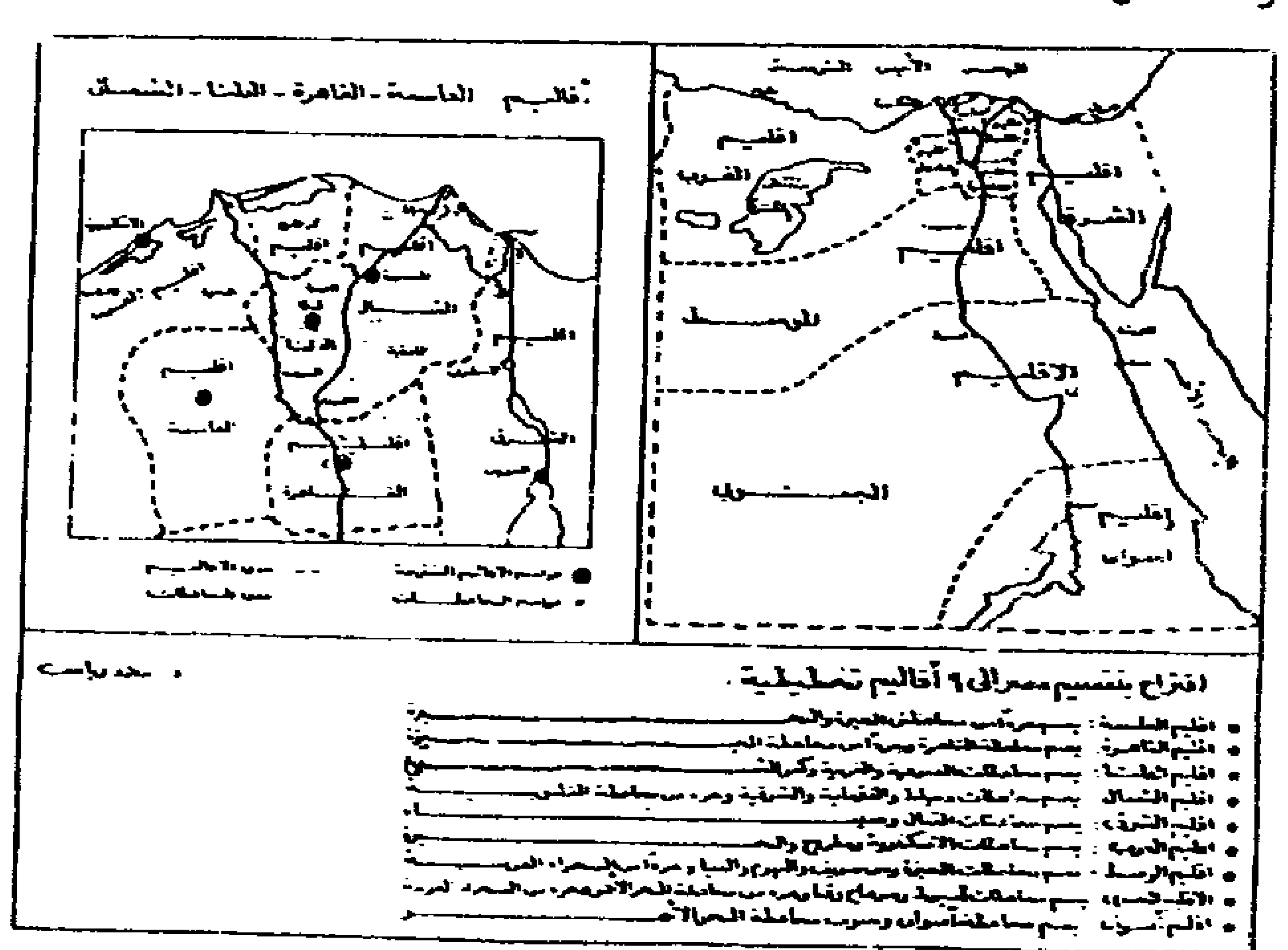
شكل رقم (٧)

وافق ٣٣٪ على بقاء التقسيم الحالى لمصر إلى إقاليم تخطيطية الصادر به قرار جمهورى – ولم يوافق ٦٧٪ على بقاء التقسيم الحالى وطالبوا بضرورة تعديله .



شكل رقم (٨)

وافق ٧٨٪ على إجراء تعديل بسيط على التقسيم الحالى لمصر إلى إقاليم تخطيطية على أساس فصل محافظتى سيناء عن قناة السويس وضم محافظة سوهاج إلى أقليم أسيوط وامتداد الأقليم شرقاً حتى البحر الأحمر .



شكل رقم (٩)

وافق ٤٤٪ على إجراء تعديل شامل على التقسيم الحالى للأقاليم التخطيطية ولم يوافق على هذا التعديل الشامل ٥٦٪ .

تعقيبات الجلسة الثانية

*** تعقيب أ. د. محمد صبحى عبد الحكيم :**

الدكتور حجازى أوضح فى ورقته أنه ضد اللامركزية. ويدعو إلى تركيز المركزية . بحيث يكون التنفيذ مركزياً . أما التشريع يمكن أن يكون فى المحليات !

والحقيقة أن التخطيط يمكن أن يكون مركزياً .. أما التنفيذ فيترك للمحليات وقد أخذنا فى الستينات بمركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ . ولكننا أدركنا بعد ذلك أن التخطيط القومى له مستوى آخر هو التخطيط الأقليمى . وخضنا تجربة التخطيط الأقليمى إلى جوار التخطيط القومى . ولكن تجربة التخطيط الأقليمى تعثرت . هذه ملاحظة على ورقة الدكتور حجازى .

أما الدكتور خالد علام فمنظوره للتخطيط مختلف . أن التخطيط له جناح عمرانى وهذا من اختصاص وزارة التعمير والإسكان ، أما التخطيط الاقتصادى الاجتماعى فهو من اختصاص وزارة التخطيط . وهذا كلام يحتاج إلى مراجعة .

فعندما تكون هناك وزارة للتخطيط تكون مسئولة عن التخطيط بمستوياته المختلفة سواء أكان تخطيطاً قومياً أو إقليمياً أو كان تخطيطاً محلياً . أما التخطيط العمرانى فهو التخطيط الفيزيقى .

المشكلة فى مصر أن الأوراق اختلطت فلا تعرف على وجه التحديد من الذى يخطط ومن الذى ينفذ وهذا يدعو إلى تنافس بعض الجهات على عمل واحد وقد ينقلب التنافس إلى صراع .

*** أ. د. فتحى مصيلحى :**

أشكر لجنة الجغرافيا بالمجلس الأعلى للثقافة على تنظيم هذه الندوة القيمة التى تطرح فى وقت مطلوب وملح للتعامل مع قضية الأقسام الإدارية . التقسيم الإدارى الحالى هو إرث قديم لنمط تنمية مركزية مرتبط بالوادى والدلتا والنيل كوحدة جغرافية ، وتكرس المركزية الإدارية . لكن هل مازال نموذج التنمية المركزية المبنى على اقطاب حضرية فى القاهرة والاسكندرية وعواصم المحافظات مازال قائماً ؟ فى خلال السنوات العشر الماضية بدأ الناس يخرجون من المعمور التقليدى نتيجة الكثافة السكانية التى ضاقت بهم الأرض إلى مناطق التعمير الجديدة . مثلا بدأ الناس يخرجون من المنوفية إلى منطقة السادات . فهل يوجد نموذج لتعمير الحواف الصحراوية ؟ فخريطة الاستثمار المصرية مازالت تنحو منحى مركزياً . لابد لأى تنمية إقليمية أن تبنى على تباين الموارد . فلو أن جزءًا من الموارد فى الأقاليم الصحراوية خصص لتنمية هذه الأقاليم لكانت هناك تنمية فعلية .

إنشاء المدن الجديدة أو المدن التوأم مثل بنى سويف الجديدة هى مخططات مركزية . مشروعات التنمية الزراعية فى توشكى وشمال سيناء تقوم على أساس نقل مورد غير مرن هو المياه خارج المجرى الأصلى للنهر . وهذا محاكاة لنموذج مصر التى عاشت على التعمير الزراعى منذ القدم . وكذلك زيادة استثمارات السياحة فى سيناء والبحر الأحمر نوع جديد فى التعمير والتنمية . وكل هذا يجب أن يترجم فى النهاية إلى طرح أفكار تنظيم إدارى جديد .

أننى اطرح أن تقوم الأقاليم الإدارية الجديدة على أساس أقاليم التنمية بحيث يكون هناك نوع من التكامل بمقتضاه تمتد أقاليم المعمور القديم إلى أجزاء من المناطق الصحراوية ذات العائد الكبير المعدنى والسياحى .

* ا. د. محمد رياض :

يثيرني ما يتكرر كثيراً عن التخوف من فتح موضوع إعادة التقسيم الإدارى ، وقد زاد ا. د. حجازى على هذا فقال أنه يفتح بابا لايغلق وعبر عن ذلك بأسلوب شبه غيبى . وهذا التخوف لايستند إلى مبررات سوى أن الشئ القائم أقل مخاطر من الجديد . ويقودنا هذا إلى فكرة المركزية المصرية على أنها نتاج البيئة . وصحيح أن المركزية نتجت عن ارتباط بينها وبين النيل والوادى والدلتا والزراعة والفيضان إلخ . لكن المركزية لم تكن دائماً هى شكل الحكم فى مصر برغم استمرار عودتها فترات طويلة . فلو دققنا النظر فى التاريخ المصرى وخلعنا عن أذهاننا فكرة الحتم البيئى سوف نجد فترات لم يكن الحكم فيها مركزياً أو أن المركزية لم تكن حاسمة ومطلقة سوى فى فترات الشدة والحرب والتوسع المصرى الفرعونى أو الفاطمى المملوكى فى بلاد الشام – وهو ما يؤدى فى أحيان كثيرة إلى ظهور شخصية حاكمة قوية ترسى أسس المركزية . والحجة أن ضبط النيل يحتاج إلى مركزية حجة واهية فالنيل يجرى عالياً أو منخفضاً سواء كان الحكم مركزى أو لامركزى ؛ الناس يزرعون ويحصدون ويدفعون الضرائب فى فترات الازدهار وفترات القحط ، وبالتالى تظل مصر هى مصر .

نموذج الولايات المتحدة أو الولايات الألمانية الاتحادية برغم جذورها التاريخية هى أمريكا أو ألمانيا وقت الحاجة . فالتخوف من تحلل الأقاليم فى حالة اللامركزية يأتى من دوائر لها مصلحة فى بقاء المركزية لا أكثر ولا أقل .

*** ا. د. عمـر الفـاروق :**

المعنى المستخلص من الأوراق التى ألقيت أن النظام الإدارى فى مصر هو نظام بيئى ايكولوجى عضوى قديم جداً مهما تغيرت الظروف فهو ثابت على طول السنين لأن الخريطة الإدارية المصرية مرتبطة بعناصر أساسية فى المكان وأثبتت نجاحاً منقطع النظير فى المحافظة وامتصاص القوى الأجنبية .

ومما ذكره ا. د. حجازى أرى أنه يريدان يقول شيئان أولهما أن الاتجاه الرئيسى فى مصر هو التحول ناحية الوحدات الإدارية الأصغر وأنا أتفق معه فى ذلك لأنه يقوم على إما على تصغير الوحدة المساحية بإنشاء مراكز جديدة ، وإما تصغير الوحدة كثيفة السكان كما فى المنوفية . وهذه العملية تخدم عدالة توزيع الخدمات .

وأشار إلى ماذكره ا. د. خالد علام على أنه استراتيجية يجب أن تتبع . فالبداية فى مصر هى القرية التى يتحرك فائض إنتاجها إلى مركز تجارى ومن هنا نجد التركيب البسيط قرية ومركز ومدينة . استراتيجياً نحن لانبحث عن أشكال إدارية ضخمة التى أرفضها تماماً وإنما هى الوحدات الصغيرة التى ترتبط مكانياً ونفسياً ودينياً وبخاصة الموالد وكلها تساوى منطقة الحياة المشتركة . واختتم بالتعليق على ورقة المقدم الدكتور عبد الكريم درويش بأن من واجب الشرطة أن تتكيف بالواقع بواسطة استطلاعات الرأى وتكوين مكتب مختص بهذا الموضوع .

التقسيم الإدارى فى مصر
نظـرة مستقبليـة

مقترحات إنشاء تقسيم إدارى جديد فى ضوء الأقاليم التخطيطية - دراسة نقدية

ا. د. / أميـن محمود عبد الله(*)

يعتبر التقسيم الإدارى عنصراً هاماً من عناصر التخطيط الإقليمى الذى يعنى بتوزيع الموارد الطبيعية والبشرية والأنشطة الاقتصادية بشكل متوازن ومتعادل بين أقاليم الدولة بما يحقق تنميتها بدرجة متكافئة .

لذلك يعتبر التقسيم الإدارى فى جوهره تخطيطاً هيكلياً للوحدات الإدارية للدولة مرتبطاً أشد الارتباط بعملية التنمية ، من حيث أنه الإطار أو الوعاء الذى تتم فيه هذه العملية ، ومن ثم فإن العلاقة وثيقة بين التقسيم الإدارى والتنمية الإقليمية .

ونحن إذا نظرنا إلى الهيكل الإدارى الراهن فى مصر ، الذى مضى عليه أكثر من قرن من الزمان دون تغيير جوهرى ، أمكننا القول بكل تأكيد بأنه أصبح قاصراً عن مواكبة المتغيرات الاقتصادية والسكانية والاجتماعية التى تمر بها البلاد ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين ، وبالتالى أصبح عاجزاً عن الوفاء بمتطلبات التنمية وحاجات المجتمع .

ويرجع هذا العجز والقصور أساساً إلى أن تخطيطنا حتى الان كان يركز دائما وبشدة على جانب معين على حساب جانب آخر ، وكان ينظر إلى المجتمع كطبقات أكثر

(*) أستاذ الجغرافيا (سابقاً) بجامعات حلوان ، والملك سعود بالرياض ، والملك عبد العزيز بجدة ، والفاتح بطرابلس ، وأستاذ غير متفرغ (حالياً بجامعة أسيوط) .

منه كإقليم ، وينظر إلى الدولة كمنطقة واحدة أكثر منها كمناطق متعددة . كذلك ركز اهتمامه على التخطيط القومى أساساً والتخطيط الاقتصادى بوجه خاص . فتخطيطنا الحالى يرجح بلا ريب كفة التخطيط القومى على كفة التخطيط الإقليمى . والمشكلة تتلخص فى النهاية فى التناقض الرهيب بين المتروبوليتانية فى إقليم العاصمة وبين فراغ الريف الحضارى ، وهذا هو التحدى الحقيقى للتخطيط فى مصر ، فإذا ما أردنا الحل فإنه يكمن ليس فى التنمية القومية فحسب ، ولكن فى التنمية الإقليمية أساساً ، وهى التى تقوم أولاً وقبل كل شئ على أساس بناء هيكل إدارى سليم ، تراعى فيه الأسس والمبادئ التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان فى أى تخطيط إدارى عصرى ، وهى :

المبدأ الأول : أن يكون الهيكل الإدارى مرنا مع تطور السكان والإنتاج والمواصلات وحضارة العصر ، فلا يكون جامداً كالقفص الحديدى تخضع التنمية لحدوده الصارمة ، بل يجب أن يخضع هو لظروف التنمية ويتشكل بشكلها .

المبدأ الثانى : يجب أن تتوفر فى الوحدات الإدارية درجة عالية من المساواة والتكافؤ فى الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، وذلك بأن تكون الوحدات الإدارية المتناظرة متقاربة بقدر الإمكان حجماً ووزناً ، سواء من حيث المساحة أو كثافة السكان أو المدن والقرى أو الموارد ، وذلك حتى تكون أقرب إلى التكافؤ فى مجال التنمية وفى اقتسام الثروة القومية والخدمات الحضارية .

المبدأ الثالث : أن ترتكز الوحدات الإدارية على مدينة كبيرة أو أكثر ، تلتحم التحاماً كاملاً بإقليمها ومجتمعها الإقليمى ، وتكون بالنسبة له بمثابة القلب النابض ومنبع التقدم ، وأن تستغل هذه المدن الكبرى فى خدمة أقاليمها وذلك بإدماجهما معاً فى وحدات إدارية ، تأكيداً للارتباط الوظيفى بينهما وتقريباً للفارق بين المدينة والقرية .

المبدأ الرابع : إدماج الوحدات الإدارية الصغرى فى وحدات إدارية أكبر ، والوحدات الأكبر فى وحدات كبرى ، وذلك بهدف خلق وحدات إنتاجية أو مجتمعية أو بشرية قوية وفعالة وقادرة على الحكم الذاتى المحلى .

فإذا نحن نظرنا إلى هيكلنا الإدارى الحالى في مصر ومدى اتفاقه أو افتراقه مع هذه المبادئ الأربعة السابقة للتخطيط الإدارى السليم وجدنا نظاماً هرماً جامداً عقيماً ، وليد القرن التاسع عشر ، أفرزته ظروف سياسية وإدارية استعمارية وعوامل اقتصادية واجتماعية إقطاعية ، تعجز فى الوقت الحاضر – بعد أكثر من قرن من الزمان – عن أن تحقق أهداف التنمية الشاملة – المتواصلة أو أن تواكب المتغيرات الجديدة المحلية والعالمية المتلاحقة .

هذا عن مدى اتفاق الهيكل الإدارى الحالى مع المبدأ الأول أما عن المبدأ الثانى فإننا نجد أن التفاوت بين الوحدات الإدارية المتناظرة وعدم التكافؤ بينها واضح للعيان ، حيث تعتبر بعض المحافظات الحالية بمحتواها المادى والاقتصادى والبشرى والحضرى أصغر أو أقل من أن تلبى احتياجات التنمية وتطلعات المجتمع . فلا يمكن مثلا مقارنة البحر الأحمر أو الوادى الجديد بمحافظة المنيا أو أسيوط أو سوهاج من حيث الموارد الطبيعية أو عدد السكان وكثافتهم أو عدد المراكز والمدن والقرى ، هذا فى الوجه القبلى . وفى الوجه البحرى ، لايمكن مقارنة محافظة الاسماعيلية أو دمياط بمحافظة البحيرة أو الدقهلية أو الشرقية . وبنفس الدرجة لايمكن مقارنة محافظات مصر الريفية أو الصحراوية بمحافظة القاهرة المترووبوليتانية . ولا سبيل إلى إزالة أو إذابة التناقض أو التعارض إلا باتخاذ الإجراءات الحتمية التالية :

١ – التخلص من أسلوب الإصلاح الجزئى أو التقليدى أو ما يسمى بأسلوب الترقيع ، وذلك بإنشاء قرية أو إلغاء قرية أخرى ، أو أن تضم وحدة إدارية إلى أخرى ،

أو يقتطع مركز جديد من مكونات مركز آخر ، وإنما الأمر يحتاج إلى ثورة إدارية وتغيير جذرى عصرى للهيكل الإدارى يواكب مقتضيات العصر ومتطلبات التنمية بمشروعاتها الكبرى وأهدافها .

٢ – وهذا التغيير الشامل للهيكل الإدارى لايمكن أن يتم فى نطاق الوادى والدلتا فقط بل يجب أن يمتد ليشمل كل التراب الوطنى من مناطق صحراوية وجبلية وساحلية ، يتناولها جميعا ككل لايتجزأ . فلا ننظر إلى مصر العليا تلك النظرة الضيقة على أنها الوادى الخصيب الضيق الممتد حفافى نهر النيل ، وإنما هى هذا الوادى وكل ما حوله شرقاً حتى البحر الأحمر ، وغرباً حتى منخفضات الصحراء الغربية وشرق العوينات . كذلك لا ننظر إلى الوجه البحرى على أنه السهل الممتد بين فرعى النيل وعلى جانبيهما ، شرقاً حتى قناة السويس وغـرباً حتى حافة الصحراء وشمالاً حتى البرارى ، وإنما هى كل ذلك وما بعده من سيناء شرقاً إلى منخفض القطاره وسيوه غرباً والساحل الشمالى شمالاً .

٣ – أن تدمج كل مجموعة من المحافظات الحالية فى وحدات إدارية كبرى ، وهو ما سنفصله عند تطبيق المبدأ الرابع .

وأما عن مدى اتفاق الهيكل الإدارى الراهن مع المبدأ الثالث وهو أن تكون بكل وحدة إدارية مدينة أو أكثر تمثل قلبها النابض ومنبع التقدم ومركزها الحضارى ومصدر الإشعاع الثقافى فقد روعى هذا المبدأ فى العصور السابقة حيث كان بكل قسم إدارى مدينة أو أكثر تقوم بخدمته وكانت فى العهود العربية تسمى بحاضرة أو قصبة الإقليم ، وقد أدرك ياقوت الحموى ما للمدينة من أثر فى إقليمها فجاء تعريفه للكورة .. وهى القسم الإدارى فى العهد العربى بأنها « كل صقع يشتمل على عدة قرى ، ولابد لتلك القرى من قصبة أو مدينة أو نهر ، يجمع ذلك اسم الكورة » لهذا فإن من

الأهمية بمكان أن تلتحم المدينة بإقليمها ومجتمعها الإقليمى التحاماً عضوياً ، وفصلها كوحدة إدارية قائمة بذاتها عن مجتمعها المحيط بها من شأنه أن يصيبه بأضرار فادحة ويعطل تكاملها التنموى . وليس أدل على ذلك مما حدث فى تعديل إدارى أخير عندما فصلت مدينة الأقصر عن محافظة قنا ، فقد كان هذا الأجراء غير سليم من الناحية التخطيطية ، وذلك أن هذه المدينة بثقلها السياحى والأثرى والتاريخى العالمى تعتبر ذات وظيفة فعالة ومؤثرة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فى المجتمع المدنى المحيط بها . ومنذ أن صدر القرار الجمهورى رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩ بالنظام الخاص لمدينة الأقصر بجعلها مدينة ذات طبيعة خاصة من الناحية الإدارية نظراً لطابعها الأثرى والحضارى العريق ، بحيث يكون لها رئيس ممثل للسلطة التنفيذية يرأس مجلساً أعلى للمدينة ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى مرافق الإنتاج والخدمات فى نطاق هذه المدينة ، بهدف تحريرها من قيود البيروقراطية وبطء الإجراءات التنفيذية ، منذ ذلك التاريخ لايزال القرار حبراً على ورق ، بعد أن غرقت القيادات المحلية لمحافظة قنا فى مستنقع الصراعات الإدارية مع المجلس الأعلى لمدينة الأقصر لرفضها التنازل عن تبعية المدينة للمحافظة الأم ، ونتيجة لذلك تدهورت المرافق والخدمات وتعثرت خطى التطوير والتنمية فى المدينة ولم يتحقق الهدف المنشود من القرار الجمهورى بتحويل الأقصر إلى مدينة ذات طابع حديث يعبر عن وجه مصر الحضارى أمام السائحين الذين يأتون لمشاهدة آثار المجد المصرى التليد ، ويقارنون فى نفس الوقت بين ماض غابر وحاضر قائم فى الأقصر ، مدينة طيبة القديمة ، التى ظلت زهاء ألف عام عاصمة للإمبراطورية المصرية .

ولاتزال المشكلة باقية بعد أن قطعت الوشائج الإدارية بين مجتمع متكامل مترابط من أقدم العصور ، وستظل مدينة الأقصر تمثل جيباً أو بؤرة حضارية فى قلب محافظة

قنا التى تكتنفها من الجنوب (مركز إسنا) ومن الغرب (مركزا أرمنت ونقاده) ومن الشمال مركز قوص وبقية مراكز المحافظة) . وسوف يساعد الوضع الخاص لمركز ومدينة الأقصر وما يتمتعان به من مشروعات تنموية وسياحية على جذب السكان من بقية مراكز محافظة قنا ، الأمر الذى يحدث خللا فى الكثافة السكانية فى المحافظة . وسوف يزداد الأمر سوءاً فى المستقبل نتيجة لهجرة سكان المحافظة إلى مناطق المشروعات الكبرى الجديدة فى النوبة وتوشكى وشرق العوينات .

وهكذا تعتبر مشكلة مدينة الأقصر مثلا حياً لكل مدينة يجرى فصلها عن مجتمعها المدنى مستقبلاً .

وعن مدى اتفاق الهيكل الإدارى الحالى مع المبدأ الرابع ، وهو تجميع الوحدات الإدارية الأصغر فى وحدات أكبر ، والوحدات الأكبر فى وحدات كبرى ، فمن الملاحظ أن أضعف ما فى تقسيمنا الإدارى الراهن هو وحدته الكبرى - المحافظة - التى أصبحت أصغر مما يسمح بأن يخلق فى حياتنا العصرية الحديثة وحدات إنتاجية فاعلة وقادرة . ولتحقيق ذلك ، لابد من تجميع كل مجموعة من المحافظات ، متجانسة تركيبيا متجاورة جغرافياً مترابطة وظيفياً ، ودمجها فى وحدات أكبر ذات درجة عالية من الحكم الذاتى . وبهذا تختزل أقاليم الدولة الرئيسية إلى عدد أقل من وحدات إدارية أكبر ، من الممكن أن نطلق عليها اسم (الولايات) وهو اسم عربى قريب إلى نفوسنا كما أنه يطلق على الوحدات الإدارية الكبرى التى تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتى كالولايات المتحدة الأمريكية . ولكن هذا لايمنع الاحتفاظ داخل كل ولاية بهيراركية التقسيم الإدارى الثلاثى الحالى ، القرية والمركز والمحافظة ، وبإضافة الولايات يصبح لدينا هيراركية رباعية ذات مستويات أربعة : القرية والمركز والمحافظة والولاية .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تجميع كتلة المجمع المدنى الواحد مهما تضخم فى وحدة إدارية واحدة ، أو دمج وحداته الإدارية فى واحدة أن هى تعددت ، هو الاتجاه العالمى السائد فى التخطيط الإدارى المعاصر . كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن مبدأ الدمج أو التجميع المقترح فى تخطيطنا الإدارى ليس بالأمر المستحدث فى مصر ، فقد جرى العمل به فى فترات تاريخية سابقة كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، وقد تناولنا هذا الموضوع فى « التطور التاريخى للوحدات الإدارية فى مصر » ولكن الهدف من تجميع الوحدات الإدارية فى الماضى كان مختلفاً عنه فى الوقت الحاضر ، ففى الماضى كان الهدف هو أحكام قبضة الحكم وتركيز السلطة وتوحيد الإدارة لتسهيل عملية جباية الخراج أو جمع الضرائب ، أو الضرب على أيدى العصبيات المناوئة والمتمردين ، أما الآن فقد أصبح الهدف هو تكامل الوحدات الإدارية وتوسيع قاعدة الإنتاج ومجالات النشاط الاقتصادى وتنويع الموارد وتحقيق الوفرة واستيعاب أكبر عدد ممكن من السكان ، وباختصار : الإسراع فى عملية التنمية الإقليمية .

نماذج لتقسيم إدارى أمثل لمصر

على ضوء ما سبق ، يمكننا أن نضع تصوراً جديداً لتقسيم إدارى أفضل لمصر يتفق أولاً مع أسس ومبادئ التخطيط الإدارى السليم والحديث ، وثانيا مع متطلبات التنمية الشاملة والمتكاملة والمتواصلة للأقاليم المصرية . ولدينا نموذجان متقاربان إلى حد كبير فى خطوطهما العريضة ولكنهما مختلفان فى بعض التفاصيل ، وسوف اتبعهما بنموذج ثالث توفيقى يسد النقص فى كليهما حتى يخرج فى النهاية أقرب ما يكون إلى تخطيط إدارى أكمل وأمثل :

النمـوذج الأول

ظهر أول تخطيط إقليمى شامل لجمهورية مصر العربية فى أواخر السبعينات من هذا القرن ، وهو فى جوهره تخطيط اقتصادى اعتمدته وتبنته جهات رسمية لأغراض اقتصادية وبمقتضى هذا التخطيط قسمت الجمهورية إلى ثمانية أقاليم تخطيطية على أسس أو مبادئ أربعة :

١ - أن يشمل كل إقليم عدداً متقارباً ومتجانساً من المحافظات الحالية ، بحيث تحتفظ كل محافظة بوحدتها ولا تشطر بين إقليمين أو أكثر .

٢ - توافر قدر معقول من المرافق والخدمات فى كل إقليم ،

٣ - توافر مدينة أو أكثر ، تمثل النواة الحضرية أو مركز الإشعاع الحضارى للإقليم .

٤ - إبراز أهمية المناطق الطبيعية الخاصة باللامعمور المتاخمة للإقليم والتى يتوقع أن تكون مجالات للتوسع وامتداد الحياة فى المستقبل .

وفيما يلى هذه الأقاليم الثمانية :

١ - إقليم القاهرة الكبرى ، ويضم محافظات القاهرة والقليوبية والجيزة .

٢ - إقليم الإسكندرية ، ويضم محافظتى الإسكندرية والبحيرة ومنطقة النوبارية .

٣ - إقليم الدلتا ، ويضم محافظات كفر الشيخ والغربية والدقهلية والمنوفية .

٤ - إقليم قناة السويس ، ويضم محافظات الشرقية وبورسعيد والاسماعلية والسويس وسيناء الشمالية وسيناء الجنوبية . كما يضم القسم الشمالى من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خليج السويس .

٥ - إقليم مطروح ، ويضم محافظة مطروح .

٦ - إقليم شمال الصعيد ، ويضم محافظات الفيوم وبنى سويف والمنيا ، والقسم الأوسط من محافظة البحر الأحمر .

٧ - إقليم وسط الصعيد ، ويضم محافظتى أسيوط والوادى الجديد .

٨ - إقليم جنوب الصعيد ، ويضم محافظات سوهاج وقنا وأسوان ، بالإضافة إلى القسم الجنوبى من محافظة البحر الأحمر . وقد أضيف إلى كل إقليم من هذه الأقاليم منطقة متاخمة له من اللامعمور ، كافية لأن تكون مجالا حيوياً لتوسعه فى المستقبل ، فقد تكون منطقة صحراوية كما فى أقاليم الصعيد الثلاثة وإقليم قناة السويس وإقليم مطروح وإقليم الإسكندرية ، أو تكون منطقة ابوار كما فى إقليم الدلتا .

ويلاحظ على هذا التقسيم ما يلى :

أولاً : بالنسبة للقاهرة الكبرى : ضم إليها محافظتا القليوبية والجيزة بأكملهما وبذلك اقتطعتا من الوجهين البحرى والقبلى . وكان الأجدر أن يضم النصف الجنوبى

من القليوبية والنصف الشمالي من الجيزة باعتبارهما المنطقتين الحضريتين المتاخمتين للقاهرة وامتداداً لها .

ثانيا : بالنسبة لإقليم مطروح فقد افرد له إقليم خاص ، رغم أنه يفتقر إلى مركز أو قلب حضارى فى مدينة كبرى ، وكان الأجدر أن يضم إلى إقليم الإسكندرية ، فالأول امتداد أو مجال حيوى للثانى ، وهو يماثل سيناء بالنسبة لإقليم قناة السويس .

ثالثا : بالنسبة للوجه القبلى :

١ - لأول مرة يدخل معظم الصحراء الشرقية ومعها ساحل البحر الأحمر من ناحية ، وجزء كبير من الصحراء الغربية بواحاتها من ناحية أخرى ، فى نطاق تخطيطى واحد مع محافظات الوجه القبلى . وبذلك ألغيت محافظة البحر الأحمر كوحدة واحدة تخطيطية قائمة بذاتها بعد تقسيمها على إقليمى شمال وجنوب الصعيد وإقليم قناة السويس ، بينما بقيت الوحدة الإدارية لمحافظة الوادى الجديد ولكن فى إطار إقليم وسط الصعيد .

٢ - لم يأخذ إقليم وسط الصعيد نصيباً من محافظة البحر الأحمر أسوة بالشمال والجنوب ، وكان الأصوب أن تقسم هذه المحافظة على ما يقابلها من أقاليم الصعيد الثلاثة .

٣ - وفى هذا التخطيط بتر رأس الصعيد المتمثل فى محافظة الجيزة التى ضمت بأكملها إلى إقليم القاهرة الكبرى ، باعتبار هذه المحافظة منطقة حضرية مكملة للعاصمة ، وفى هذا انتقاص جوهرى لمصر العليا كما عرفت إدارياً طوال العصور وكما هى محددة جغرافياً منذ قيام الوحدة المصرية إلى الآن ، بين منطقة الجنادل جنوباً ورأس الدلتا شمالاً .

٤ - عدم التكافؤ فى أطوال وامتدادات أقاليم الصعيد الثلاثة وفى مساحتها الزراعية وعدد سكانها وكثافتهم ، وبعبارة أخرى فى أحجامها وأوزانها . فحسب هذا التقسيم يصل طول إقليم شمال الصعيد إلى نحو ٢٤٠ كم ومساحته الزراعية ١,٢٥ مليون فدان وعدد سكانه نحو ٥,٧ مليون نسمة وكثافته السكانية العامة أو الكلية ١٤٠٠ نسمة /كم^{٢} . بينما يبلغ طول وسط الصعيد نحو ١٤٠ كم (طول محافظة أسيوط) ومساحته الزراعية ٤١٠ ألف فدان فقط وعدد سكانه نحو ٣ ملايين نسمة وكثافته السكانية ١٦٠٠ نسمة /كم^{٢} . وأما جنوب الصعيد فيبلغ طوله نحو ٤٣٠ كم ومساحته الزراعية نحو مليون فدان وعدد سكانه نحو ٥ر٥ مليون نسمة وكثافته العامة ١٤١٠ نسمة /كم^{٢} .

٥ - يعتبر ضم الوادى الجديد (باستثناء الفرافرة) إلى إقليم وسط الصعيد أجراء غير سليم تخطيطياً ، سواء من حيث الموقع أو درجة التجانس البشرى والاقتصادى ، والأحرى أن يضم إلى إقليم جنوب الصعيد ، وذلك لموقعه فى مواجهة ثنية قنا مباشرة على نفس خطوط العرض ، بينما يقع بالنسبة لأسيوط منحرفاً نحو الجنوب الغربى الأمر الذى يخلق فرقاً فى البعد نحو ٧٠ كيلو متراً ، بينما تظل واحة الفرافرة تابعة لإقليم الوسط لمواجهتها لمدينة أسيوط . ومما يعزز هذا الضم وجود قدر كبير من التجانس الطبيعى والاقتصادى والبشرى بين الواحات الخارجة والداخلة وبين محافظات جنوب الصعيد ، خاصة قنا وأسوان فكلاهما ينتميان مناخيا إلى مصر المدارية (بين خطى عرض ٢٤° ، ٢٦° ش) كما يرتبطان تاريخياً وبشرياً ارتباطاً وثيقاً بدروب صحراوية ، وبخط حديدى رئيسى حديث يمتد من سفاجة إلى أبو طرطور . وقد أصبح هذا الخط الحديدى شرياناً حيوياً يصل الوادى الجديد بإقليم جنوب الصعيد والبحر الأحمر ، ويدعم دمجها معاً فى إقليم واحد متكامل .

وهنا ينبغى أن نشير إلى الواحات البحرية التى لم يأت ذكرها فى هذا التقسيم والتى كانت ملحقة إدارياً طوال العصور وحتى عهد محمد على بإقليم البهنسا (المنيا) ، وكان الطريق الصحراوى المؤدى إليها والذى يربطها بوادى النيل يبدأ من مدينة البهنسا على الحافة الصحراوية الغربية لمركز بنى مزار الحالى . ومنذ عهد محمد على أخذت تبعيتها الإدارية تتأرجح بين مديريات مختلفة ، فأنتقلت إلى مديرية الفيوم سنة ١٨٣٣ ثم أعيدت إلى المنيا ١٨٩٠ ثم انتقلت إلى مصلحة الحدود عام ١٩١٧ ثم أضيفت إلى محافظة مطروح سنة ١٩٦١ ، ثم استقرت فى النهاية كقسم إدارى تابع لمحافظة الجيزة سنة ١٩٧١ .

ونحن إذا نظرنا إلى ما يواجه الواحات البحرية من مدن الوادى ، وجدنا أن مدينة سمالوط هى أقرب نقطة منها ، فكلاهما على خط عرض واحد (٢٨° ش) ولا يفصل بيهما سوى نحو ٢٠٠كم على خط مستقيم ، بينما تنحرف الجيزة عنها بشدة نحو الشمال الشرقى ، كما يبدو من اتجاه سكة حديد المرازيق وطريق السيارات ، فكل منهما يبلغ طوله نحو ٣٠٠ كم ، ومن هنا فإن الموقع الجغرافى فضلا عن الروابط التاريخية والبشرية ، ترشح محافظة المنيا لأن تكون الوحدة الإدارية الأم للواحات البحرية كا كانت من قبل .

رابعا : بالنسبة للوجه البحرى :

١ - أطلق اسم الدلتا على محافظات الدقهلية والغربية وكفر الشيخ والمنوفية ، والأجدر أن يطلق اسم (وسط الدلتا) على هذه المحافظات باستثناء الدقهلية التى ينتمى معظمها إلى إقليم شرق الدلتا حتى يتحقق التكافؤ فى الحجم والوزن .

٢ - يعيب هذا التقسيم أيضاً أنه ضم القسم الشمالى من محافظة البحر الأحمر ، وهو المتاخم لخليج السويس إلى إقليم قناة السويس الذى يضم ٦ محافظات والذى

يمتد جنوباً فى محاذاة إقليم شمال الصعيد ، وكان الأولى أن يضم هذا القسم إلى الإقليم الأخير .

٣ – ضمت محافظة القليوبية بأكملها إلى محافظة القاهرة الكبرى ، والأصح أن يضم جنوبها فقط ، وهو القسم الحضرى ، بينما شمالها ضمن إقليم شرق الدلتا .

٤ – من كل ما سبق يتبين أنه إذا كانت هذه الأقاليم التخطيطية قد صححت بعض أخطاء التقسيم الإدارى الحالى ، فإنها لا تغنى عن الحاجة إلى إعادة تشكيل هيكله بصفة أساسية .

وعلى ضوء الملاحظات السابقة ، وحتى يصبح هذا النموذج مقبولاً من ناحية التخطيط الإقليمى الإدارى ، فلابد من إدخال التعديلات المقترحة التى تجعله أكثر اتساقاً واتفاقاً مع المبادئ الأساسية للتقسيم الإدارى التى سبق ذكرها .

النموذج الثانى

يقوم التقسيم الإدارى لجمهورية مصر العربية الذى يقترحه جمال حمدان على أسس متشابكة ، حتى يرتفع إلى مستوى التخطيط الإدارى الأمثل .

وعلى رأس هذه الأسس الظروف الطبيعية والاقتصادية والمركب المحصولى والتقارب الجغرافى والوظيفى والكثافة السكانية . ويتضمن هذا التقسيم الأقاليم الثمانية التالية :

١ – إقليم العاصمة أو الإقليم المتروبوليتانى : وهو إقليم القاهرة الكبرى ، ويضم محافظة القاهرة ومحافظتى القليوبية والمنوفية ، فيما عدا أطرافهما الشمالية ، كما يشمل النصف الشمالى لمحافظة الجيزة .

٢ – إقليم الإسكندرية الكبرى : ويضم محافظة الإسكندرية ومحافظة البحيرة ومديرية التحرير وإقليم مريوط أو الساحل الغربى برمته ، ومنطقة النوبارية .

٣ – إقليم الدلتا : ويضم بقايا المنوفية وكل ما بين فرعى النيل فى وسط الدلتا مما يتوزع الآن ما بين كفر الشيخ والغربية والدقهلية .

٤ – إقليم شرق الدلتا ، ويضم محافظة الشرقية وشمال القليوبية ومعظم محافظة الدقهلية .

٥ – إقليم القناة ، ويضم محافظات القناة الثلاث ومحافظتى سيناء الشمالية والجنوبية .

٦ – إقليم شمال الصعيد أو جذع الصعيد الشمالى ، ويتكون من النصف الجنوبى لمحافظة الجيزة ، ومحافظتى الفيوم وبنى سويف . فهذه المحافظات لاينقصها التقارب فى المسافة ولا التجانس فى الطبيعة الجغرافية والإنتاجية ، كما لاينقصها قلب تلتقى فيه عند عنق الفيوم – بنى سويف . ولعل مدينة بنى سويف هى الأكثر توسطاً ، كما أنها الأكبر حجماً ونشاطاً ، مما يرشحها لتكون عاصمة هذه الوحدة الكبرى .

٧ – إقليم وسط الصعيد : ويتكون بدمج محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج ، وهو كما يطلق عليه – جذع الصعيد الجنوبى ، فى وحدة إدارية كبرى ، حيث يجمعها إقليم متجانس نسبياً ، طبيعة وإنتاجاً ومشكلات وعقلية . وعاصمة هذا الإقليم الطبيعى لاخلاف عليها . وهى مدينة أسيوط ولكن المشكلة الوحيدة أن هذا الإقليم سيكون مفرطاً فى الطول بالضرورة . ولعل الحل أن يكون ضم مركز أو اثنين من أقصى شمال المنيا إلى الأقليم السابق ، ومثل ذلك من أقصى جنوب سوهاج إلى الأقليم اللاحق .

٨ – إقليم جنوب الصعيد : ويتكون من محافظتى قنا وأسوان ، اللتين يطلق عليهما جمال حمدان الثنية والذيل ، حيث التجانس هنا مكفول طبيعياً وبشرياً ، والدمج

يكتل مواردهما وسكانهما المحدودة نوعاً ، فى وحدة أشمل وأكمل . وإذا كانت استطالة محافظة أسوان بوضعها الراهن مفرطة نوعاً بالنسبة لعدد سكانها ، فإنها جديرة بأن تصبح معقولة فى إطار الوحدة الإدارية الكبرى التى تجمعها مع قنا . ويستبعد هذا المشروع المقترح ما يطرحه البعض من اقتطاع محافظة جديدة تكون نواتها الأقصر بدعوى فرط استطالة أسوان الحالية ، ولاعطاء الفرصة لهذه المدينة السياحية للتنمية والتطور ، فهذا الاقتراح لا مبرر له ولا محل فى الإطار الكبير الجديد . إلا أن المشكلة داخل هذا الإطار هى تطرف العاصمة ، سواء اخترنا قنا أو أسوان .

ولا يغفل جمال حمدان ، فى تقسيمه الإدارى المقترح ، محافظتى الوادى الجديد والبحر الأحمر ، حيث يرى أن توزع الواحات الغربية على ما يواجهها من وحدات الوادى ، ضماناً للربط وإدخال الواحات فى دورة حياة الوادى اليومية والعادية ، ولكنه لم يحدد إلى أى من وحدات الوادى الإدارية تضم هذه الواحات .

وأما الصحراء الشرقية ، فيرى الإبقاء على وحدتها رغم فرط استطالتها تضم الساحل والداخل من السويس حتى الحدود ، « إذ لا بديل لذلك بحكم الضرورة الجغرافية » .

وهنا نتوقف قليلاً لنبدى بعض الملاحظات علي تقسيم جمال حمدان المقترح لأقاليم الصعيد الإدارية فيما يلى :

أولاً : يختلف هذا النموذج عن النموذج الأول فى أساس الدمج أو التجميع ، فبينما يشترط النموذج الأول أن تدمج المحافظات كاملة دون انتقاص منها عند تكوين الوحدات الكبرى ، يرى النموذج الثانى أن من الممكن أن تتشكل بضم أجزاء متفرقة من محافظات مختلفة ، بشرط أن يتوافر فى هذه الأجزاء التجانس الطبيعى والاقتصادى والبشرى . ولهذا فقد اقترح اقتطاع النصف الجنوبى من محافظة الجيزة ، وبعض المراكز الشمالية من محافظة المنيا وضمها إلى إقليم

شمال الصعيد ، لكى يتكافأ طوال الإقليم مع الإقليمين الآخرين . ولا اعتراض لنا على هذا الاقتراح ، نظراً لأنه يعيد النصف الجنوبى لمحافظة الجيزة ، الصعيدية الأصل ، إلى موقعها الصحيح ، وهو النصف الذى يغلب عليه الطابع الريفى ، أما النصف الشمالى ، وهو الذى يغلب عليه الطابع الحضرى ، فيبقى ضمن إقليم القاهرة الكبرى . كذلك ربما نجد ما يبرر ضم أطراف المنيا الشمالية إلى هذا الإقليم من الناحية التاريخية إلى جانب التجانس الطبيعى والإنتاجى والبشرى ، حيث كان إقليم شمال الصعيد فى عهود كثيرة يمتد من جنوب الفسطاط حتى البهنسا (غربى بنى مزار) بمحافظة المنيا .

ثانياً : يقترح جمال حمدان أن يكون الإقليم الأوسط مكونا من محافظات المنيا (باستبعاد أطرافها الشمالية) ، وأسيوط بكاملها وسوهاج ، (مع استبعاد أطرافها الجنوبية) بهدف تقصير طول الإقليم ، حتى يقترب من الإقليمين الآخرين . وهنا نلاحظ أنه بقدر ما أصاب الإقليم الأوسط من جور فى النموذج الأول ، بقدر ما ناله من سخاء فى النموذج الثانى فقد أمتد بطول ثلاث محافظات تقريباً ، باستثناء الأطراف الشمالية والجنوبية . ويبدو أن التجانس النسبى بين المحافظات الثلاث ، بالإضافة إلى الوحدة الفزيوجرافية بينهما ، كان مبرراً كافياً لجعلها إقليماً إدارياً قائماً بذاته ، برغم فرط استطالته .

ثالثاً : أشار جمال حمدان بتوزيع الواحات الغربية على ما يقابلها أو يواجهها من وحدات الوادى الإدارية . وفى هذا تصحيح للوضع الذى تضمنه النموذج الأول ، حيث ضم الوادى الجديد بأكمله إلى محافظة أسيوط رغم بعده عنها وعدم مواجهته لها ، وكان الأصوب أن يضم إلى أقليم جنوب الصعيد للأسباب التى سبق ذكرها .

رابعاً : اعترض جمال حمدان على ضم محافظة البحر الأحمر إلى ما يقابلها من إقليم الوادى ، وعلل ذلك بحكم الضرورة الجغرافية . والمشكلة أن الدولة تنظر إلى الصحراء الشرقية ومعها ساحل البحر الأحمر على أنها إقليم قائم بذاته . ثم إننا لا نعلم ما هى الضرورة الجغرافية التى تحتم عزلة الصحراء الشرقية عن الوادى وهناك شبكة واسعة من الوديان الصحراوية قلما توجد فى غيرها من الصحارى ، منها نحو ١٣٠ وادياً يتجه شرقاً إلى البحر الأحمر ، ونحو ١٦٠ وادياً يتجه غرباً إلى وادى النيل وكثير من هذه الوديان تلتقى أو تقترب عند رءوسها ، مما يجعل شق الطرق خلالها أمراً يسيراً . ولقد أمكن بالفعل استخدام هذه الوديان في مد الطرق البرية المرصوفة ، والسكك الحديدية المتطورة لوصل موانى البحر الأحمر بمدن الوادى ، فلم تعد الصحراء إقليم عزلة أو بيئة عازلة بين الأقاليم ، فى عصر التكنولوجيا المتقدمة ، ولم يعد غزوها واستيطانها أمراً معجزاً في عصر غزو الفضاء .

ولاشك أن ضم الصحراء الشرقية إلى الوادى سوف يحقق الخير الكثير لكلا الجانبين فبالنسبة لمحافظات الوادى تكسب أرضا جديدة واسعة رحبة لا يقل نصيب كل منها عن ٤٠ مليون فدان . وهنا سوف تتلاشى ظاهرة الاستطالة المعيبة سواء فى محافظات الوادى أو محافظة البحر الأحمر . إذ من غير المقبول فى منطق التخطيط الإدارى أن تظل استطالة المحافظة الأخيرة لمسافة نحو ٩٠٠ كيلو متر ، من وادى عربة حتى الحدود المصرية الجنوبية . وسوف تستغل هذه المساحات الكبيرة بما تحتويه من موارد زراعية ورعوية ومعدنية ، وتنفتح مجالات رحبة للعمل فى الموانى الساحلية والصيد البحرى والسياحة والصناعة ، وأهم من ذلك كله سوف تنخفض الكثافة السكانية العالية فى محافظات الوادى بالهجرة الداخلية إلى هذه الأراضى الجديدة ، وترتفع الكثافة المنخفضة فى محافظة البحر الأحمر ، ويسود قدر معقول من التوازن السكانى ، مما يعود بالأثر الايجابى على سوق العمل ومستوى المعيشة .

وأما بالنسبة للصحراء فسوف تتحقق ثورة عمرانية محلية عن طريق إنشاء مراكز حضرية جديدة على الساحل وفى الداخل ، اعتماداً على المراكز الحضرية فى الوادى ، وإقامة موان جديدة وقرى سياحية ومدن صناعية وتعدينية واستزراع أراضى الوديان اعتمادا على المياه الجوفية وخزانات السيول . هذا بالإضافة إلى تحقيق السيطرة الأمنية على المناطق النائية ، وتوطين البدو فى الأرض الزراعية المستصلحة ، وتنمية المرافق والخدمات الحضرية والطرق والتبادل السلعى والخدمى بين الوادى والصحراء أو بين الإقليم والأقاليم المجاورة . كل ذلك من شأنه أن ينعكس على قيمة وطبيعة هذه الصحراء ولا ينتقص من هذه القيمة فى الوقت الحاضر غير مشكلة المياه . ومع حل هذه المشكلة سوف تكتمل الثورة البشرية والعمرانية فى الصحراء الشرقية . وتقوم الحكومة فى الوقت الحاضر بعدد من مشروعات التعمير وخلق مجتمعات عمرانية جديدة فى مناطق محدودة كمناطق البشارية والعبابدة فى مثلث حلايب - شلاتين - ابورماد ، وفى وادى العلاقى ووادى الأسيوطى .

والخلاصة ، أننا لانرى ما يسمى بالضرورة الجغرافية التى تمنع تقسيم محافظة البحر الأحمر بين أقاليم الوادى الثلاثة ، حتى يتحول كل منها من إقليم أحادى البيئة إلى إقليم متعدد ومتنوع البيئات ، كما يتحول من إقليم مغلق مختنق بين الحافتين إلى إقليم مفتوح .

النموذج الثالث

هو نموذج توفيقي ، يأخذ من النموذجين السابقين ما يتفق مع الأسس العامة للتخطيط الإدارى الأمثل وما يحقق متطلبات التنمية الشاملة المتكاملة ويدع ما دون ذلك . كذلك فهو يهتم بتبنى التعديلات التى أشرنا إليها خلال الملاحظات التى أبديت على النموذجين الاسبقين . ثم هو – أيضاً – يتبنى التقسيم الهيراركى الرباعى الذى يتكون من المستويات الأربعة حسب الترتيب التنازلى : الولاية التى تطلق على الوحدة الكبرى ، والمحافظة ، والمركز ، والقرية .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقدم تقسيما إداريا أفضل وأكمل لمصر على النحو التالى :

١ - ولاية القاهرة الكبرى :

وهى تضم إقليم العاصمة المتروبوليتانى ، الذى يمثل وحدة وظيفية حقيقية تتجاوز حدود المنطقة المبنية بعيدا عن نفوذ المدينة ، وإلحاق هذه المنطقة إداريا بالعاصمة ودمجها فى وحدة إدارية متشابكة المصالح ، إن لم تكن تقنينا لأمر واقع بالفعل فإنه هو الحل الوحيد للإفادة من ثقل العاصمة . ويمكن أن يشمل هذا الإقليم (أو الولاية) ، بالإضافة إلى مدينة القاهرة الجزء الجنوبى من محافظتى القليوبية والمنوفية والنصف الشمالى من محافظة الجيزة فهذه المناطق تعد جغرافيا وحيويا وحياتياً جزء لايتجزأ من مجمع القاهرة المدنى .

٢ - ولاية الإسكندرية الكبرى :

لابد أن تتخذ الإسكندرية نواة لإقليم إداري أضخم بكثير مما هى الآن ولكن الآراء هنا تختلف حول ما ينبغى أن يتبع هذا الإقليم . فقد يرى البعض أن نلحق

البحيرة برمتها بالإسكندرية للتقارب الجغرافي والوظيفي بينهما بينما يرى البعض الآخر أن يقتصر على ضم كفر الدوار إلى إقليم الإسكندرية ، فهي منه فعلا ، وهي فيه كشبرا الخيمة بالنسبة للقاهرة أو على وشك أن تكون ، على أن يضاف إلى بقية البحيرة مديرية التحرير التي هي إمتداد نام لها جديد ، وكذلك المحافظة المقترح إنشاؤها في منطقة النوبارية ولكن الرأى الأصوب من هذا وذاك هو أن تشمل ولاية الإسكندرية الكبرى محافظة الإسكندرية الحالية وامتدادها على كل الساحل الشمالي بما في ذلك محافظة مطروح ، بالإضافة إلى مركز كفر الدوار ، فضلا عن محافظة البحيرة .

٣ - ولاية غرب الدلتا :

تشمل بقية محافظة البحيرة ومديرية التحريرومنطقة النوبارية ووادى النطرون ومدينة السادات .

٤ - ولاية وسط الدلتا :

تشمل محافظتي كفر الشيخ والغربية والقسم الشمالي من محافظة المنوفية ومراكز محافظة الدقهلية الواقعة وسط الدلتا ، على أن تضم هذه المراكز إلى محافظة الغربية .

٥ - ولاية شرق الدلتا :

تشمل محافظة الشرقية ومحافظة دمياط وبقية محافظة الدقهلية الواقعة شرق فرع دمياط والقسم الشمالي من محافظة القليوبية .

٦ - ولاية القناة :

تشمل محافظات القناة الثلاث بأعتبارها وحدة مورفولوجية ووظيفية واحدة مع توحيد هذه المحافظات فى محافظة واحدة - فتصبح ولاية ذات محافظة وحيدة .

٧ - ولاية سيناء :

تضم محافظتى سيناء الشمالية والجنوبية . ويمكن ضم ولايتى القناة وسيناء مستقبلا فى ولاية واحدة .

٨ - ولاية شمال الصعيد :

تتكون من القسم الجنوبى من محافظة الجيزة (مراكز الجيزة والبدرشين والصف) ومحافظتى الفيوم وبنى سويف ، والجزء الشمالى من محافظة المنيا (مراكز مغاغة والعدوه وبني مزار). وهى تطابق - تقريباً - الصعيد الأدنى فى تقسيمات سابقة كلاسيكية وعربية ومملوكية ، وحتى القرن التاسع عشر ، حين كان الصعيد الأدنى يمتد فى جنوب الفسطاط (القاهرة) شمالا إلى البهنسا (بنى مزار) جنوباً . ويبلغ طول هذه الولاية المقترحة على الجانب الغربى للنيل نحو ٢٢٠ كم ومسطحها ١,١٢٨,٤٤٧ فدانا ، وعدد سكانها ٦,٧٠٠,٠٠٠ نسمة وعدد مراكزها ١٩ مركزاً ، وعدد قراها ٥٤٣ قرية .

وتتميز هذه الولاية بدرجة كبيرة من التجانس فى الطبيعة الجغرافية والإنتاج الزراعى والسكان مع بعض اختلافات محلية فى المركب المحصولى والكثافة السكانية ، خاصة في الفيوم ، التى تتمثل إقليما قائما بذاته من الناحية الزراعية ونظام الرى . كما أن هناك اختلافا فى نسبة الحضر بين النصف الشمالى والنصف الجنوبى لمحافظة الجيزة ، حيث يرتفع كثيرا فى الأول وتنخفض فى الثانى . كما يلتحم الجزء الأكبر من محافظة الجيزة التحاما كاملا بمحافظة القاهرة حتى أصبح جزءاً لايتجزأ منها .

وفى هذا النموذج يقترح ضم القسم الشمالى من محافظة البحرالأحمر الحالية إلى ولاية شمال الصعيد المقترحة ، الأمر الذى يزيدها عرضا وأرضا وموارد ، ويقلل من كثافتها السكانية ، ويجعل لها منفذا على خليج السويس حيث يعتبر ميناء الزعفرانة الميناء الرئيسى لهذه الولاية ويصلها ببى سويف طريق الكريمات الذى يتبع وادى سنور فى الداخل ، ووادى عربة تجاه الساحل . ويبلغ طول هذا الطريق ٢٠٠ كم ، وعرضه ٧,٥ متر . أما إمتداد محافظة شمال الصعيد فى اتجاه الغرب ، فهو متحقق أصلا ، ممثلا فى مديرية الفيوم .

٩ - ولاية وسط الصعيد :

تتكون بدمج محافظات المنيا (باستبعاد مراكز مغاغة والعدوه وبنى مزار) وأسيوط وسوهاج ، حيث يتوافر لهذه الولاية من عناصر التجانس الطبيعى والاقتصادى والمركب المحصولى والبشرى ما يؤهلها لأن تكون واحدة إدارية كبرى متكاملة . ويبلغ طول هذه الولاية المقترحة نحو ٣٠٠ كم ، ويصل مسطحها الإجمالى إلى ١,٢٨٩,٢٦٦ فدانا ، وعدد سكانها نحو ٦,٥ مليون نسمة ، وعدد مراكزها ٢٨ مركزا ، وعدد قراها ٨٥٦ قرية .

ومن المقترح ضم القسم الأوسط من محافظة البحر الأحمر إلى ولاية وسط الصعيد ، وهو القسم الذى يقع ما بين رأس غارب وسفاجه ، ويتصل الوادى بهذا القسم بطريق الشيخ فضل – رأس غارب وهو يسير مع وادى طرفه ثم وادى قنا إلى وادى أبو حد ثم يصعد إلى جبال البحر الأحمر ثم يهبط إلى الساحل تجاه رأس غارب . ويبلغ طول هذا الطريق نحو ٣٤٠ كم وعرضه ٦ أمتار . وهناك طريقان آخران ما يزالان تحت التنفيذ إحدهما يصل ما بين أسيوط والغردقة وهو يتبع الوادى الأسيوطى

ثم بعض روافد وادى قنا العليا وينتهى إلى الساحل . وقد شهدت الغردقة عاصمةمحافظة البحر الأحمر الحالية طفرة كبيرة فى السنوات الأخيرة فى مجال السياحة أصبحت من أهم مراكز الجذب السياحى فى مصر . أما الطريق الثانى فهو طريق دار السلام - سفاجة الذى يسير مع وادى أبو نافوخ - القصب .

كذلك يقترح فى هذا النموذج فصل الواحات البحرية من محافظة الجيزة واعادة ضمها إلى محافظة المنيا وذلك للأسباب التى سبق ذكرها .

١٠ - ولاية جنوب الصعيد :

تتكون من محافظتى قنا وأسوان المتجانستين طبيعياً واقتصادياً وبشرياً إلى درجة كبيرة . وتتميز هذه الولاية بأنها أشد الأقاليم الثلاثة تجانساً وبأنها إقليم فقير متدهور فهو إقليم حدى فى الموقع والتربة والمناخ والظروف البشرية . كذلك تتميز بفرط طولها الذى يبلغ - إذا احتسب من الشلال حتى نهاية ثنية قنا - نحو ٤٠٠ كم ، وقلة مسطحها الذى يصل إلى نحو ٣٦٠,٠٠٠ فدان فقط وقلة سكانها البالغ عددهم نحو ٣,٥ مليون نسمة . أما عدد مراكزها فيبلغ ١٧ مركزا وعدد قراها ٢٩٥ قرية فهى بذلك أطول الولايات المقترحة ، ولكنها طول بلا عرض ، كما إنها أقل الولايات مساحة وسكانا .

ولكى يتحقق التوازن فى الحجم والوزن يجب أن يضاف إلى هذه الولاية القسم الجنوبى من محافظة البحر الأحمر المواجه لها ، وهو القسم الممتد من جنوب سفاجا إلي الحدود المصرية الجنوبية والذى يمثل أكثر من نصف مساحة محافظة البحر الأحمر وأغنى قسم فيها بالطرق والوديان والموارد المعدنية كما يضم عدداً من الموانى التاريخية التى يصلها بثنية قنا أشهر وديان الصحراء الشرقية كميناء القصير وبرنيس وعيذاب . ولهذا فإن ثنية قنا الاستراتيجية التى تقع على رأس تقاطع محور الوادى

والطرق الموصلة إلى البحر الأحمر من ناحية والواحات من ناحية أخرى كانت بؤرة لعدة مدن هامة متعاصرة ومتعاقبة ابتداء من طيبة ودندرة الفرعونيتين إلى قفط البطلمية الرومانية إلى قنا وقوص العربيتين . والثنية الآن هى مجمع ومخرج وصلة سكة حديد الواحات ، ومنبع ومصب سكة حديد البحر الأحمر للفوسفات .

وفى الوقت الحاضر ، هناك ثلاثة طرق رئيسية ممهدة تصل الوادى بساحل البحر الأحمر وهى :

١ – طريق قنا – سفاجا وهو يتبع وادى قنا بطول ١٦١ كم وعرضه ١٠,٥ متر كما يتبعه القطاع الأخير من خط حديد الواحات – سفاجا لنقل الفوسفات .

٢ – طريق قفط – القصير ، وهو يتبع وادي الحمامات حتى أم الفواخير ، ثم يتجه شمالا فشرقا ، ثم يعبر جبال البحر الأحمر إلى القصير ويبلغ طوله ١٧٤ كم وعرضه ٦ أمتار .

٣ – طريق أدفو – مرسى علم ، وهو يسير مع أودية عباد فى الداخل وأبو جرية والعلم تجاه الساحل ويمر بمنطقة بئر كنايس ثم يصعد إلي قمة جبال عقود ، ثم يهبط إلى الطريق الساحلى وطوله ٢٤٥ كم ومتوسط عرضه ٦ أمتار .

يضاف إلى هذه الطرق الثلاثة مشروعان آخران لطرق يجرى الإعداد لشقها وهى :

١ – مشروع طريق كوم امبو – ساحل البحر الأحمر ، وهو يسير مع أودية شعيت وخريط والجمال .

٢ – مشروع طريق أسوان – برينيس ، ثم يتجه جنوبا إلي بناس وشلاتين .

ومن ناحيـــة أخرى ، يجب أن يضاف إلى هــذه الولايــة محافظة الوادى الجديد (الواحات الخارجة والداخلة) خاصة بعد أن أصبحت هناك رابطة عضوية بين هذا الوادى وجنوب مصـر . ففى إطار خطة الدولة لتنمية جنوب مصـر ، والوادى الجديد بصفة خاصة ، تقوم وزارة النقل والمواصلات بتوفير محاور جديدة للتنمية الزراعية والصناعية والسياحية وخدمة مشروعات استصلاح الأراضى واستغلال المساحات المتاحة والموارد المائية في الوادى الجديد ، حيث يجرى إنشاء عدد من المحاور لربط الصـعيد بالوادى الجديد ، وهى طريق توشكى - العوينات بطول ٢٠٠ كم ، وطريق الداخلة - غرب الموهوب بطول ٨٠ كم ، وطريق أرمنت - الواحات الخارجة بطول ٢٤٠ كم . كما تم ربط الوادى الجديد بجنوب الوادى والقسم الجنوبى من البحر الأحمر بخط حديدى رئيسى متصل يمثل شريانا حيويا لدمج هذه الولاية فى وحدة إدارية عضوية متكاملة .

بعد عرض هذه النماذج الثلاثة لتخطيط إقليمى إدارى جديد للولايات والمحافظات ننتقل إلى إقتراح بعض التوصيات الإدارية التفصيلية المحلية التالية :

أولا : بالنسبة للوحدات الإدارية الوسطى (المراكز) يجب أن يعاد رسم الحدود فيما بينها فى المساحة والكثافة السكانية والموارد الطبيعية والإنتاجية ، حتى تنال كل منها نصيبا عادلاً من مشروعات التنمية ، كما يجب أن تختار قاعدة المركز فى موقع وسط لتقريب المسافة بين القرى والتجمعات السكنية وبين مقر الإدارة والخدمات .

ونتيجة لدمج المحافظات وما يتبعه من مشروعات التنمية الشاملة والمتكاملة ، فسوف يتسع المعمور من الأراضى الصحراوية ، الأمر الذى يستلزم بالضرورة إنشاء مراكز إدارية جديدة لتوفير الخدمات الحضارية للهجرة الداخلية من الأرض القديمة إلى الأرض الجديدة .

ثانياً : بالنسبة للمدن والقرى : هناك عدة قواعد أساسية لتحديد نطاقها ، تتصل بالنواحى العمرانية والإقتصادية والاجتماعية ، كما تقوم على أساس مراعاة التوسع العمرانى والمصالح المترابطة للقرى المتجاورة . وفيما يلى هذه القواعد :

١ – مراعاة رغبات سكان بعض العزب والنجوع والكفور المجاورة للمدن بضمها إليها حتى يتسنى لهم الإستفادة من الخدمات الحضرية والحكومية التى تقدمها لها .

٢ – تجنب التعاريج الموجودة حالياً فى الحدود المقترحة .

٣ – مراعاة الحدود الجغرافية بقدر الإمكان عندتحديد نطاق الوحدات الإدارية أو المدن أو القرى من أنهر وترع ومصارف وطرق وسكك حديدية .

٤ – تطابق الوحدة الإدارية مع الوحدة المالية والوحدة الصحية ، حتى يتسنى التنسيق فى مجال الخدمات وتتركز المسئوليات فى جهات محددة .

٥ – مراعاة الإختلاف فى كثافة السكان والتركيب الديموجرافى الداخل فى النطاق المقترح .

٦ – مراعاة تبعية مناطق الإمتداد المستقبلى للمدينة أو القرية لمنع انتشار الإمتداد العمرانى العشوائى .

٧ – مراعاة النطاق الإدارى الذى يكفل للمدينة أو القرية سلامة الأمن .

ونظراً لأن المدينة بوضعها الراهن تتكون من مجموعة سكنية يقع بالقرب منها ، فى معظم الحالات ، عدة ضواح أو تجمعات سكنية هامشية تربطها بالمدن صلات اقتصادية واجتماعية ، لذلك يلزم لتحديد نطاق المدينة مراعاة الأسس الآتية :

١ – عمل نطاق خارجى للمدينة (كردون) يراعى فيه ضم القرى والنجوع أو التجمعات السكنية المبعثرة التى تعتمد على المدينة اقتصادياً واجتماعياً .

٢ – تحديد نطاق داخلى للمدينة على أساس التجمعات السكنية فيها (الأحياء) ، وحتى تكون هناك فرص للتوسع الرأسى فى المساكن مع مراعاة الإمتداد العمرانى لخمس وعشرين سنة مقبلة .

٣ – يراعى فى جميع الحالات توحيد الإشراف المالى والاقتصادى والخدمات المتنوعة بصفة عامة .

وبالمثل ، بالنسبة للقرى ، فليس من شك أن الإتجاه إلى التبعثر من القرية إلي العزبة ، وهو الإتجاه الذى كان منشؤه تغلغل الأقطاع فى مصر ، قد توقف الآن نتيجة للتنظيم الإجتماعى والزراعى للحياة الريفية الجديدة بعد ثورة يوليو ، على أساس إعادة توزيع الملكية الزراعية والتجميع الزراعى وكهربة الريف ، مما كان له أكبر الأثر على نمط السكنى وبالتالى على نمط التقسيم الإدارى فى مصر ومن ثم أصبح الإتجاه الحتمى الذى يتمشى مع هذه المتغيرات هو وضع تخطيط علمى مرسوم للحد من الإنتشار الإرتجالى والتوابع الصغيرة ، وضم تجمعاتها السكنية المبعثرة فى إطار وحدات أكبر تتوافر فيها مجالات الخدمة الإجتماعية والاقتصادية والإدارية التى تكفل مستوى معيشة أفضل .

وهكذا نرى أن مبدأ الإندماج والوحدة هو المبدأ الذى يجب أن يسود – بل هو السائد بالفعل عالميا – بدءا من الإقليم أو المحافظة إلي العزبة والكفر والنجع ، ففى هذا المبدأ يكمن حل مشكلات التنمية الإقليمية ، ومن ثم التنمية القومية .

ولقد اثير فى الأونة الأخيرة – فى ندوة نظمتها (جمعية التخطيط المصرية) القضية القديمة – حول نقل القاهرة – كعاصمة لمصر – بعد أن أصبحت بموقعها الحالى من فرط زحامها وتكدسها منهكة مكدودة ولا تجدى معها عمليات الترقيع الجزئية وإنما تحتاج إلى جراحات شاملة تتطلب فكرا وجهدا ومالا .

وقد انقسمت الآراء إلى فريقين أساسيين ، فريق ينادى بنقل العاصمة وآخر ينادى بالإبقاء عليها ، ولكل وجهة هو موليها :

أما الفريق الأول فينقسم بدوره إلى قسمين :

القسم الأول يرى نقل العاصمة كلية إلي موقع آخر للتخلص من مشكلاتها جملة ، ويستند فى ذلك إلي أمثلة مشابهة من انتقال فى عواصم العالم ، حيث انتقلت العاصمة فى تركيا من اسطنبول إلى أنقرة لأسباب سياسية واقتصادية وتنموية وإن ظلت اسطنبول أكبر مدن تركيا . وانتقلت العاصمة فى البرازيل من ريودى جانيرو إلى برازيليا المدينة الجديدة وذلك بغرض تنمية وسط البرازيل . وانتقلت العاصمة الروسية من لننجراد إلى موسكو لأسباب سياسية واستراتيجية .. إلخ .. فلماذ لا تنتقل عاصمة مصر حتى تتخفف القاهرة من أثقالها وأمراضها الاجتماعية والاقتصادية وخوفا على أصالتها وتراثها واقتصادها ؟

كما يستشهد أصحاب هذا الرأى بما حدث فى مصر نفسها من تجارب لنقل العاصمة وبأن نقل العاصمة ليس بدعة أو اختراعا يتقدمون به ، إذا إن ذلك حدث كثيرا فى التاريخ القديم ، وقد انتقلت العاصمة في العصر الفرعونى مع انتقال الحكم إلى بعض الأسر ، كما انتقلت مع التحركات العسكرية المحيطة ، من منف واون (هليوبوليس) إلى طيبة فى جنوب مصر ، ثم تحركت فيما بينهما إلى تل العمارنة (ملوى) وإلى صان الحجر شرق الدلتا وغيرها . ويقدم المخططون للموقع المقترح للعاصمة الجديدة أساسيات لابد منها فى اختياره ، أهمها :

١ - أن تنتقل العاصمة إلى مدينة قائمة فعلا وبحجم مناسب ، وأن تتوفر لها استراتيجيات الموقع .

٢ - أن يتوافر لهذه المدينة مقومات الإمتداد والتوسع ، ويكون لها ظهير صحراوى وزراعى فى نفس الوقت .

٣ - أن يكون موقعها مساعدا على التنمية للأقاليم المجاورة .

٤ - أن يكون بها من إمكانيات المواصلات والإتصالات ما يساعد على نقل العاصمة إليها (مطار مثلا) .

٥ - استبعاد الإسكندرية لحجمها المليونى ، وأى مدينة ليس بها ظهير صحراوى (عواصم وسط الدلتا) ، واستبعاد أى مدينة فى فلك القاهرة والإسكندرية (١٠ رمضان ، ٦ أكتوبر ، ١٥ مايو ، برج العرب ....)

وفى هذا المجال يمكن أن تكون البدائل واردة فى بعض المدن التالية :

الإسماعيلية - مدينة السادات - بنى سويف - المنيا - أسيوط - سوهاج - قنا - أسوان ويرجح البعض مدينة المنيا لموقعها على النيل حيث يواجهها على الضفة الشرقية وأمام الكوبرى الجديد موقع المنيا الجديدة ، بعيدة عن القاهرة ، وبها جامعة ، وبمستوى حضارى وعمرانى متميز ، وعدد سكانها يسمح بالنمو المليونى ، فضلا عن الموقع الإستراتيجى من الناحية العسكرية والتنمويه حيث يتوسط موقعها الجمهورية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً وتعتبر أقرب المدن إلى الأقاليم الجديدة فى شرق النيل على البحر الأحمر وسيناء وغرب النيل فى الوادى الجديد (البحرية والفرافرة) .

القسم الثانى : يرى الإكتفاء بنقل العاصمة السياسية أى مقر الحكم ويقدم أساسيات لاختيار العاصمة السياسية الجديدة ، أهمها :

١ - أن يظل اسم القاهرة هو عاصمة لمصر لأسباب عديدة ، منها أن الموقع الجديد لا يخرج عن إحدى ضواحى القاهرة الكبرى ، حتى وإن كان له اسم خاص .

٢ – أن يضم الموقع الجديد ، فضلا عن مؤسسات الحكم ، السفارات ومناطق سكنية ومراكز حضارية وثقافية وترفيهية متنوعة .

٣ – أن تكون هناك عدة وسائل للمواصلات العامة بين هذا الموقع ومواقع القاهرة الأخرى والمدن المجاورة عبر خطوط مترو وطرق سيارات واسعة (٦٠ مترا) على الأقل وقطار دائرى .

وتبرز قيمة هذا الاقتراح وأفضليته عن نقل العاصمة كلية إلى مكان بعيد عن القاهرة لأن تجارب سابقة فى العالم غير مشجعة : فبرازيليا مثلا كعاصمة للبرازيل تبدو باردة وبلا روح نهارا ، ثم بعد انتهاء العمل الرسمى فى الدواوين تتحول إلى مدينة أشباح . وهكذا حالات أخرى . بينما فى هذا الاقتراح نجد الموقع الجديد قريبا من القاهرة الكبرى ، كما أنه قريب من المدن الجديدة .

ويرشح بعض أصحاب هذا الرأى التجمع الخامس مقرا جديداً للعاصمة السياسية بينما يرشح البعض الآخر مدينة الشروق على طريق الإسماعيلية قريبا من مصر الجديدة .

وأما الفريق الثانى ، الذى يعارض مبدأ نقل العاصمة أصلا ، فيستند إلى المبررات التالية :

١ – أن مدينة القاهرة عاصمة لمصر منذ أكثر من ١٠٠٠ عام ، ولهذا أصبحت جزءا لايتجزأ من شخصيتها ، ولها أهميتها الفائقة التاريخية والسياسية والاستراتيجية والثقافية والسياحية .

٢ – أنها تحتل موقعا فريدا فى مصر حيث مجمع الوادى والدلتا وملتقى الصحراوين ، ولذا تحركت فيه العاصمة عبر العصور ولكن دون أن تخرج من مجاله المغناطيسى وإذا كانت العاصمة قد انتقلت عن هذا الموقع أكثر من مرة ، إلى طيبة

(الأقصر) فى الجنوب الأقصى ، وافاريس قاعدة الهكسوس فى شرق الدلتا ، الإسكندرية البطلمية الرومانية ، فإنما كانت الأولى فى المرحلة التكوينية ، للدولة المصرية ، وكانت الثانية انحرافة غزو أجنبى بحت ، بينما أتت الثالثة انحرافة استعمارية لإمبراطورية بحرية على الجانب الآخر من البحر المتوسط .

أن منطقة رأس الدلتا سواء منذ منف أو أون (هليوبوليس) ثم الفسطاط ثم القطائع ثم العسكر ثم القاهرة ، هى العاصمة الطبيعية لمصر خلال معظم تاريخها الألفى وبالأصح تاريخها الوطنى . ونقول الطبيعية لأنها وحدها هى التى كانت بموقعها فى قلب الوطن تعكس التوجيه الوطنى المحلى الصميم حيث كانت عواصم الشمال الشرقى القديمة تعكس توجيها أسيويا إلي حد ما ، وعواصم الشمال الغربى توجيها أوربيا إلى حد آخر ، بينما كانت عواصم الجنوب الأقصى توحى بتوجيه أفريقى بقدر أو آخر .

ولهذا يقول الجغرافى البريطانى (ددلى ستامب) "من وجهة نظر مصر الحديثة ربما كانت القاهرة أكثر عواصم العالم منطقا فى توقيعها" .

وليس أدل على مركزية القاهرة من البعد التاريخى ، فتوطن العاصمة فى موقع ما لحقب طويلة يدل يقينا على قيمة خاصة لهذا الموقع ، فقد احتكرت دائرة رأس الدلتا وحدها العاصمة لمدة ٢١٠٠ سنة هى مجموع منف والقاهرة (٧٠٠ + ١٤٠٠) وقد تصل إلى ٢٥٠٠ سنة إذا نحن أضفنا الفترات المتقطعة فى أواخر عصر الأسرات التى شاركت فيها مع عواصم الدلتا ، وذلك فى مقابل نحو ١٠٠٠ سنة للإسكندرية ، ٨٠٠ سنة لطيبة ، ونحو ٨٠٠ – ٩٠٠ سنة لبقية مصر جميعاً .

٣ – من المسلم به أن القاهرة بتاريخها الألفى العريق مدينة ناضجة مورفولوجيا من وجهة نظر جغرافية المدن بمعنى أنها مرت بمراحل وادوار عديدة من التجربة والخطأ وإعادة التجربة والتصحيح ، حتى استقرت واستوت خطتها وبنيتها العامة .

٤ - يوجد هنا مركز الثقل البشرى حيث قمة التجمع السكانى فى مصر (٢٠٪ من سكان مصر) ومركز الحياة والنشاط السياسى والإدارى والإقتصادى والتعليمى والثقافى .

٥ - أنها تعتبر مركز أهم شبكة مواصلات برية وحديدية ونهرية وجوية تربط بين أطراف الدولة وبين مدن وعواصم العالم العربي والخارجي .

٦ - أنها تضم ثلاث حضارات : الحضارة المصرية القديمة ، والحضارة الإسلامية ، والحضارة الحديثة ، وبعض مخلفات الحضارة اليونانية والرومانية والمسيحية .

** ويتساءل هذا الفريق بعد ذلك .

* هل هرمت وشاخت مدينة القاهرة ؟

* وما هى أمراضها ومشاكلها التى استفحلت وعجز التخطيط عن علاجها ؟

وهل أخذت الدولة حقا بأسلوب التخطيط العمرانى الشامل أو أن مشاكل المدينة نمت وتضخمت فى غيبة من التخطيط ؟

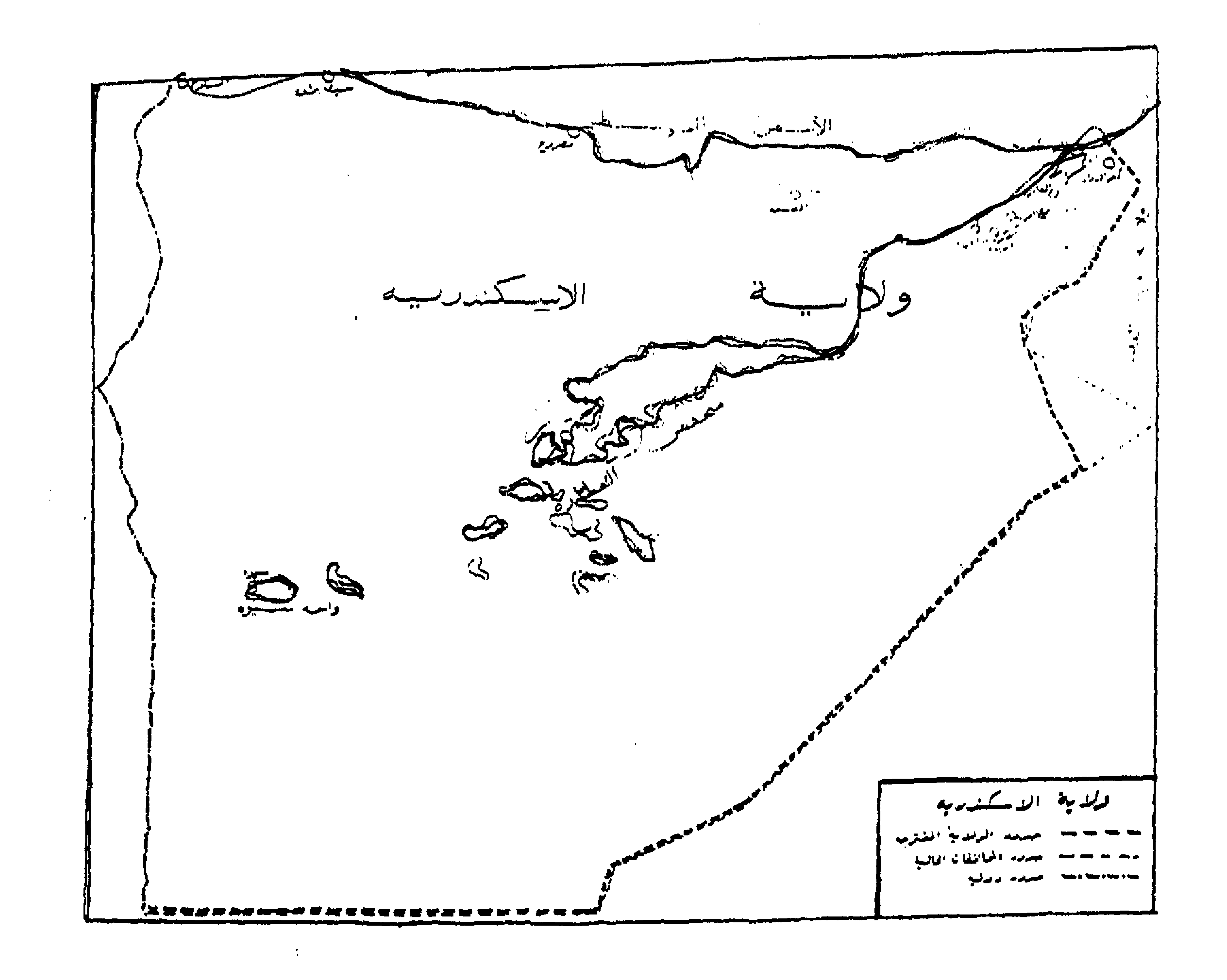
لهذا فإن الحل الحقيقى لمشكلة تضخم القاهرة وأمراضها ليس بنقل العاصمة كليا أو جزئيا ، وإنما يكمن فيما يلى :

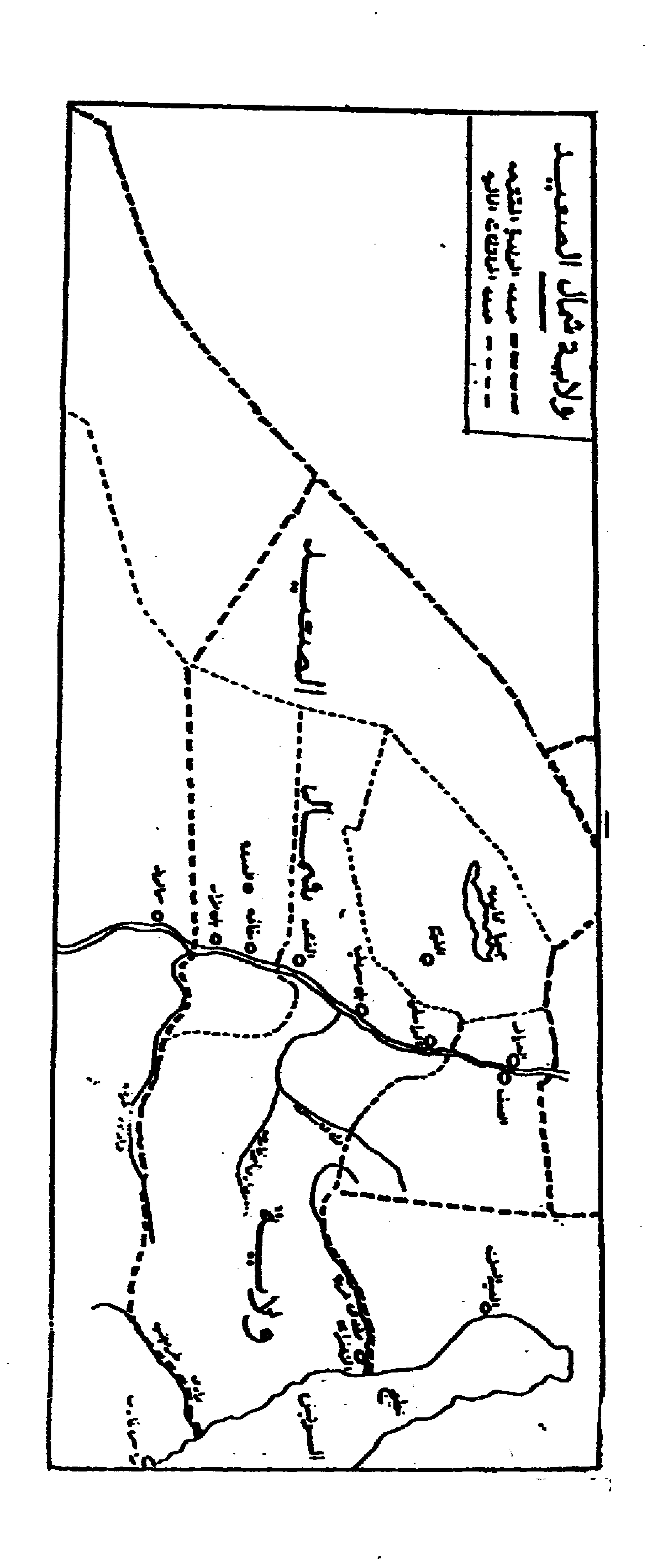
١ - الأخذ بأسلوب التخطيط العمرانى العلمى السليم ، والجدية في تنفيذ القرارات والتوصيات التى صدرت فى هذا الشأن . فقد أدى التراخى فى تنفيذ هذه القرارات والتوصيات إلى استفحال المشكلات وانتشار المناطق العشوائية بسرعة وبمعدلات عالية ، وما استتبع ذلك من توالد بؤر الفساد والجريمة والمرض .

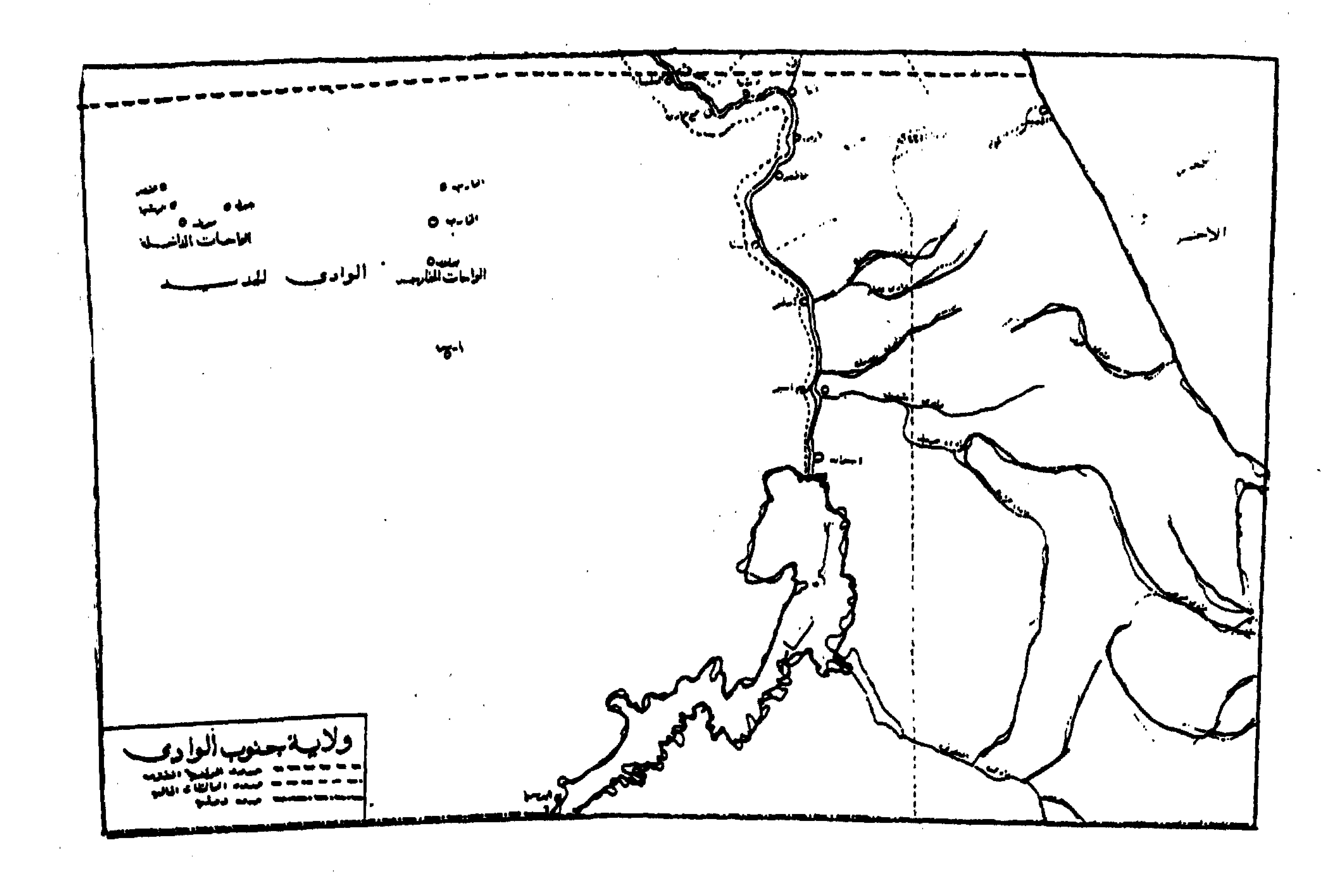
٢ – اتخاذ الإجراءات لتنفيذ اللامركزية فى الإدارة وذلك بنقل بعض اختصاصات وزارات الخدمات إلى المحافظات .

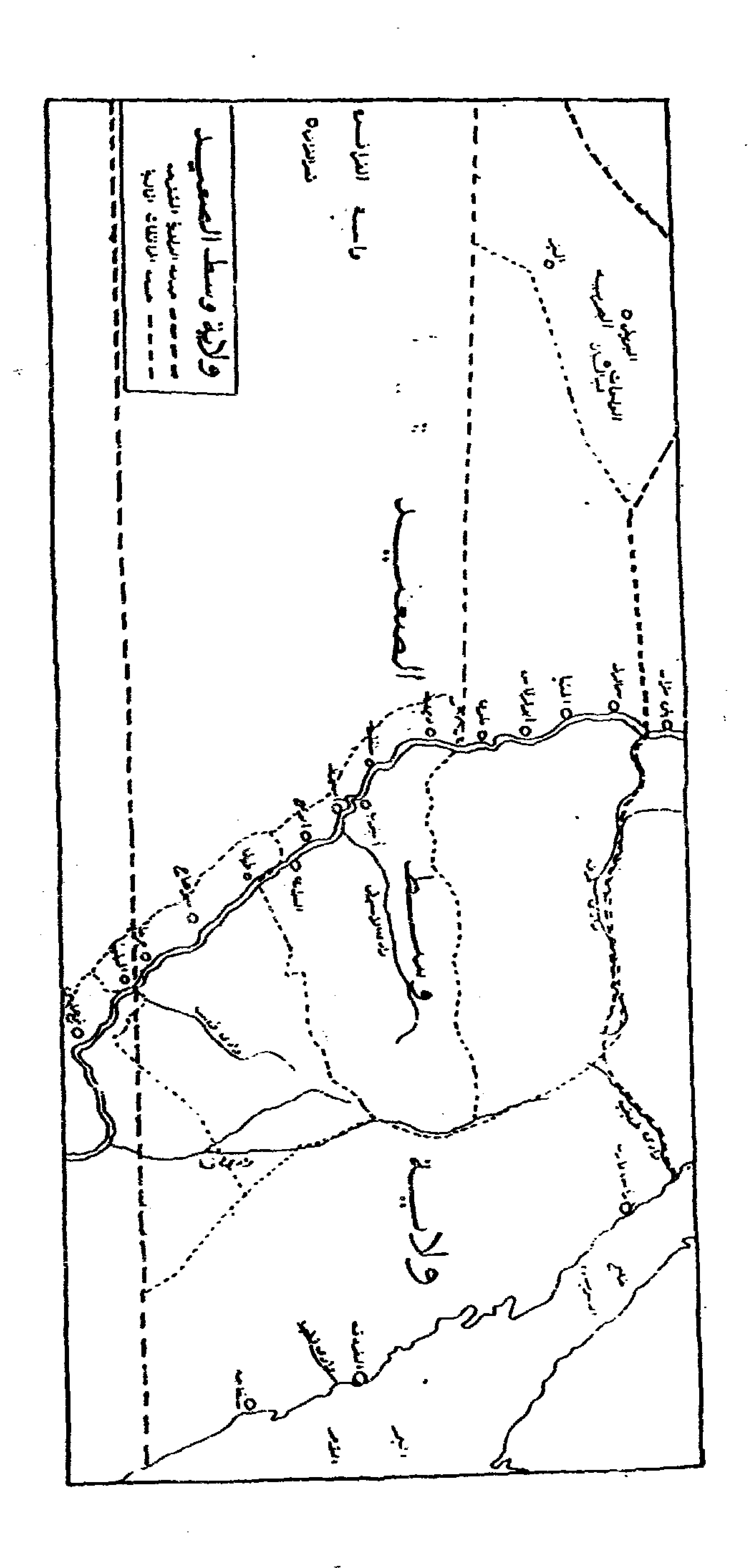
٣ – الحد من الهجرة إلى القاهرة وذلك بالإسراع بتنمية الأقاليم وخاصة الصعيد ، ورفع مستوى معيشتها حتى تتحول من مناطق طاردة إلى مناطق جاذبة .

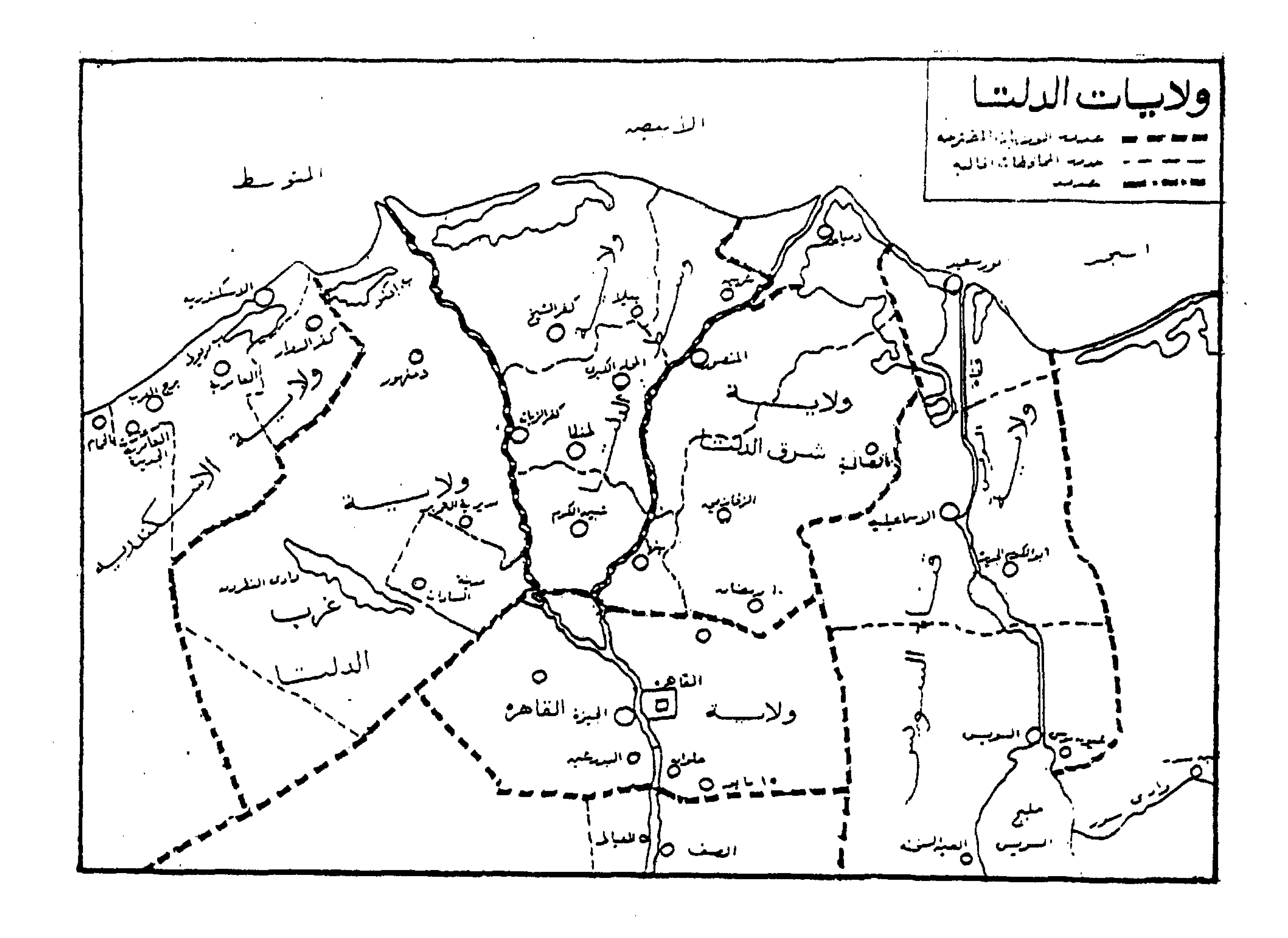
ويخلص أصحاب هذا الرأى إلي أن نقل عاصمة الدولة عملية صعبة ومكلفة للغاية ، وسوف تشكل عبئا على الدولة لعشرات السنين .


ولاية الاسكندريه
ولاية الاسكندريه
حدود الولاية المقترح
حدود المحافظات الحالية
حدود دولية


ولاية شمال الصعيد
ولاية شمال الصعيد
خليج
السويس


ولاية جنوب الوادي
الوادي الجديد
الواحات الداخلة
الواحات الخارجة
الأحمر


ولاية وسط الصعيد
ولاية
وسط
الصعيد
واحة الفرافرة


ولايات الدلتا
البحر المتوسط
ولاية الاسكندرية
الاسكندرية
دمنهور
ولاية غرب الدلتا
ولاية شرق الدلتا
دمياط
بورسعيد
المنصورة
المحلة الكبرى
طنطا
شبين الكوم
الزقازيق
الاسماعيلية
ولاية القاهرة
القاهرة
الجيزة
حلوان
السويس
ولاية السويس
خليج السويس
قناة السويس

تقسيم إدارى جديد لمصر

أ . د . محمد رياض*

أوضاع وخيارات مصرية للقرن القادم :

بعد عامين فقط تواجه مصر مواقف وخيارات عند دخولها القرن الـ ٢١ أهمها الآتى :

١ - استمرار الشعور بالحاجة إلى تطبيق إشراف مركزى لتخطيط وتنفيذ سياسات التنمية القومية . وهذه المركزية تناهض وتتنافس مع الحاجة إلى دفع الأقاليم المحلية إلى تحمل المسئولية والمساعدة على نشأة الروح الخلاقة بالتخطيط الاقتصادى والبيئى على مستوى الإقليم ، وشرعية المبادأة فى طرح مشروعات تنمية المجتمع بدأ من أشكال التعليم والتأهيل البشرى والمهنى والإرشاد ، ومنتهيا بالرعاية والتكافل الاجتماعى لمن يحتاجونه .

٢ - تفترض السلطات المركزية أن بقائها يتطلب استمرارها فى الهيمنة على مجريات الأمور واستمرار رقابتها عليها ، وذلك على الرغم من اعترافها الصريح بالقوى الاقتصادية الاجتماعية الجديدة التى تشكل جماعات ضغط من أجل ثنائية أكبر تمكنها من تنفيذ أهدافها البنائية فى مجالات الحياة الاقتصادية .

وفى هذا المجال هناك صراع فكرى وايديولوجى حول الاختيار بين بقاء بعض أشكال القطاع العام كالمواصلات الحديدية والاتصالات السلكية واللا سلكية والنقل الجوى بين المدن وهيئة قناة السويس وغيرها من المؤسسات الكبيرة ، وبين التقدم فى عمليات الخصخصة بصورة أكبر وأشمل . هذا الصراع يتخذ من شعار رعاية المصالح

* أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب جامعة عين شمس

الوطنية مظلة له ولكن من منطلقين مختلفين أكثرهما اندفاعا وقوة فى الوقت الحاضر التأكيد بأن القطاع الخاص أقدر على الإدارة الرابحة من القطاع العام مما يفيد المستهلك ، بينما يرى مؤيدو بقاء أنواع من القطاع العام ومشاركته بنسبة ما فى مشروعات القطاع الخاص أنه أقدر على حماية المستهلك من القدرات الاحتكارية للقطاع الخاص .

والذى يهمنا فى هذا المجال أن النمو الذى نشهده الآن للقطاع الخاص إنما هو تعبير اقتصادى عن ضرورة تراجع المركزية المصرية واقتصارها على التخطيط ورسم الأهداف والإشراف بقدر ، وخاصة فى المشروعات القومية الكبرى .

ولأن الموضوع الاقتصادى مرتبط بقوة بنظام الإدارة فإن تكوين وحدات إدارية فى مصر أكبر من الأقسام الإدارية الحالية من أجل متسع إقليمى وسكانى للمبادءات الاقتصادية للقطاع الخاص غالباً ما سيكون المطلب الذى يضغط عليه القطاع الخاص لتحقيقه . وقد بدأت بعض الخطوات فى هذا الإتجاه بتوسيع مساحات بعض المحافظات . وإن كانت حدود تلك التعديلات لا تزال غامضة وتلبى مطالب جيدة لكنها أعمال فرادى لا تشكل منظومة واضحة – إلا أنه مع ذلك بداية للتعديلات فى أعداد وأحجام المحافظات فى مستقبل قريب .

٣ – نتيجة لعدم وضوح الحدود الفاصلة بين الوزارات الحالية بعضها البعض من ناحية ، وعدم التفويض اللازم للسلطات المحلية من ناحية ثانية ، وبخاصة المجالس المحلية المنتخبة ، فإن الرؤية بين الأجهزة المختلفة أصبحت غير واضحة . بل تؤدى هذه الأوضاع إلى تضارب وسلبيات ساعدت على نشأة فراغات يستخدمها الأصوليون بأنواعهم فى الدعوة إلى حماية الموروثات التقليدية فى مواجهة التحديث والعلمانية .

الخلاصة إن المركزية تقليد مستمر فى مصر لفترات ليست بالقصيرة . ولكن فى بعض الفترات كان هناك حكم شبه محلى فى بعض أقاليم مصر . ولانقصد بذلك فترات تفكك الدولة فى جزء من التاريخ الفرعونى ، لكن القصد أن التغاير الإقليمى فى

الناس والإنتاج واستراتيجية المواقع وبطء الإتصالات قد جعل الفرعون يعطى تفويضاً حقيقياً لبعض حكام الأقاليم ليعالجوا المواقف وهم على أرض الواقع . وقد كان هذا هو الحال بصفة شبه مستمرة فى أقاليم الحدود كحكام أسوان وسيناء وغرب مصر .

ومثل هذه الأوضاع ربما تتضح للمدققين والمحللين فى تاريخ الإدارة المصرية خلال كافة العهود من الفرعونى إلى المسيحى والإسلامى . لكن البحث والتقصى فى هذا الموضوع يحجبه عن الرؤية قوة المقولة التى تؤكد أن المركزية المصرية وراثة ناجمة عن ظرف بيئى هو إن تنظيم مياه النيل يقتضى حكومة مركزية . هذا صحيح فى جانب واحد هو تقدير الضرائب التى تذهب للخزينة المركزية وخزائن المعابد والابروشيات والحكام المحليين فى كل عصر من عصور مصر الطويلة . ومن هنا كان مقياس النيل ضرورة لا غنى عنها حتى الآن . وليس معنى هذا أن الأحوال تتردى خلال فترات تراخى المركزية ؛ فالنيل يجرى عاليا أو منخفضاً أيا كان شكل الحكم .

والحقيقة إن المركزية . هى إحدى الإيديولوجيات الإدارية من أجل التنظيم الإقليمى وليست ضرورة حتمية لمكون بيئى . وهى بذلك نظام قابل للتغيير حسب الظروف التى تمر بها مصر . المشكلة هى فى قدر الإستجابة للتخفيف من المركزية . فإذا أمكن فض الاشتباك بين التخوف من فقدان السيطرة على الأمور من جانب أصحاب الفكر المركزى وبين تطبيق أوفق لأشكال من الحكم المحلى فإن الأمور تأخذ مجرى سلساً لديمقراطية أشمل على مستويات متعددة من القاعدة إلى العاصمة .

والزعم بأن المركزية الحالية قادرة على تنفيذ سياستها فى كل مصر زعم فيه كثير من المبالغة . فالتحليل الدقيق يوضح كيف تستطيع الصفوة المحلية تطويع وإعاقة متطلبات القاهرة فى مجالات عدة مثل زراعة محاصيل غير منصوح بها مقابل غرامة قد تدفع بالكامل ، أو إقامة المساكن خارج كوردون المدن والقرى ومن ثم الدعوة إلى تحديد كوردون جديد - هذا فضلا عن أن الكوردونات لم يتم وضعها كلها لنقص

وقصور فى تطبيق الصور الجوية على الخرائط المساحية[1] . كذلك علينا أن نرصد الضغوط من جانب الناس أو مستجدات المواقف الاستثمارية الجديدة التى دعت الحكومة المركزية إلى إيجاد التعديلات الملائمة مثل تغيير حدود بعض المحافظات المصرية من منطلق أن ضم أرض صحراوية إلى المحافظات فى الصعيد أو القناة يزيد من فرص الاستثمار والاستيطان خارج المعمور ، وكذلك بالنسبة لمشروعات استثمارية كإنشاء المناطق الحرة وتكوين إقليم ذو مميزات إدارية خاصة فى مدينة الأقصر وضواحيها .

وقد احتاجت هذه التعديلات إلى مبادءات من رئيس الجمهورية لتخطى مركزية القرار .

لماذا نحتاج إلى تغيير الوحدات الإدارية ؟

بناء على الأوضاع المصرية الحالية سابقة الذكر فإن الحاجة تدعو إلى إعادة تنظيم أقسام مصر الإدارية لكى تتواكب مع معطيات الأمور الآتية والقادمة . ولا شك فى أن إعادة تخطيط الحدود الإدارية الحالية إنما يعبر عن ضغوط مقتضيات الأمور ومستجداتها . هناك أمثلة كثيرة لذلك نذكر منها التفكير فى إنشاء محافظة جديدة شمال شرقى القاهرة تتمركز حول العاشر من رمضان ، وإنشاء كيان خاص للأقصر ، وامتداد لسان المنوفية عبر النهر إلى مدينة السادات ، واللسان الطويل للجيزة إلى الواحة البحرية ، وتقسيم سيناء إلى شمالية وجنوبية ، وامتداد محافظات الصعيد مسافة ما شرقا وغربا فوق حافات الوادى إلى الهضاب الصحراوية ، والمستقبل الإدارى لمنطقة توشكى والنوبة وشرق العوينات ، والمستقبل الإدارى لمنطقة القاهرة : هل تبقى محافظة القاهرة شرق النيل بإمتدادات إلى الشرق والشمال لا نعلم مداها ، أم هى القاهرة الكبرى على جانبى النيل من القطامية إلى السادس من أكتوبر ، أم

---

[1] يتأخر صدور الخرائط المساحية الجديدة كثيرا . وحين تصدر تكون قد حدثت مستجدات تستدعى التعديل .

تنقل الوظيفة السياسية من القاهرة إلى عاصمة جديدة فى مكان آخر من مصر يخصص لها إقليم إدارى منفصل ؟ وغير ذلك أشياء أخرى كثيرة فى إقليم الإسكندرية وامتداده غربا إلى برج العرب ، وتعديلات الحدود فى محافظتى البحر الأحمر والوادى الجديد .

كل هذه إرهاصات تفكير جدى فى إعادة التركيب الإدارى فى مصر بدلا من التعديلات العديدة الفردية التى تظهر من حين لآخر لمواجهة مواقف جديدة . فما هو الشكل الجديد لأقسام مصر الإدارية ؟

يتردد الفكر الإنسانى بين نوعين من الأقسام أو الوحدات الإدارية والسياسية ، بل ووحدات العمل والإنتاج . فهناك الفكر الذى يرى أن الصغير أجمل وأوفق ويمكن تدبير أموره ومعرفة دقائقة وهناك الفكر المضاد أن الكبير أكثر حيوية لما يتمتع به من تنوع موارد واتساع مجالى يسمح بحركة تُعدل وتطور من كينونته خلال الزمن ، بينما الصغير له سقف حركة محدود . مثال ذلك سويسرا مقابل الولايات المتحدة ، أو الشركات القومية مقابل الشركات متعددة الجنسيات أو المصانع الكبرى مقابل الصغيرة وكذلك المزرعة الصغيرة مقابل الكبيرة .

وفى الوحدات الإدارية الصغيرة ميزات لا تنكر لأنها تعرف دقائقها ومجالات تخصصها . مثلا دمياط كمدينة لها خصائصها التقليدية منذ عدة قرون . لكن نموها الاقتصادى السكانى تجمد مكانيا إلى أن اتسعت حدودها لتشمل إقليما إداريا أوسع قابل للاستثمار المالى والصناعى الزراعى الدمياطى بلغ ٥٨٩ كم مربعا – لكنها مع ذلك محافظة صغيرة المساحة . وبلغت الضغوط الاقتصادية الدمياطية من القوة مما ساعد على إنشاء ميناء بحرى حديث ومدينة جديدة واستثمارات عامة وخاصة كبيرة . لكن تشغيل ميناء دمياط ينمو ببطء نتيجة لإشكاليات (بيروقراطية؟) فى العمالة

والاستثمار والنقل إلى بقية الدولة لكى يقوم بمهامه القومية ، وقد أدى التراجع النسبى فى صناعة صيد الأسماك فى المحافظة مع النمو السكانى (٢,٤٪)٢ أدى إلى ظهور هجرة دمياطية عبر حدود المحافظة إلى بورسعيد ، وانتقال فروع للصناعات الدمياطية التقليدية إلى مدن خارج دمياط وخاصة القاهرة .

ومثل هذا محافظة بورسعيد التى أنشأت كمدينة حرة لكنها من الصغر المساحى (٧٢ كم. مربعا) بحيث بدأت تشعر بثقل النمو فى المساحة الصغيرة . ولأنها أعلى محافظات مصر فى دخل الفرد[٣] فإنها تعانى من تدفق الهجرة إليها بدليل أن نحو ١٥ ٪ من السكان يعيشون فى سبع أحياء عشوائية[4] .

وفى مقابل ذلك تتمتع محافظة البحيرة بمساحة كبيرة بعد ضم أقسام الاستصلاح الزراعى غرب النوبارية (١٠١٢٩ كم . مربع) . لهذا فهى أقل المحافظات المصرية (باستثناء المحافظات الصحراوية) فى الكثافة السكانية التى تبلغ ٣٨٥ فرد/كم٢ مقابل كثافة سكانية تبلغ نحو ثلاثة أضعافها فى بقية الدلتا ونحو ستة أضعافها فى محافظات الصعيد . لهذا فإن مستقبل النمو والاستثمار فى البحيرة هو أعلى منه فى كثير من المحافظات فى الوادى والدلتا .

(٢) نسبة النمو السكانى السنوى لمعدلات ٣٥ سنة فى دمياط ، وهى أعلى من بعض محافظات الدلتا : الدقهلية ٢,١ ٪ وكفر الشيخ ٢,٣ ٪ والغربية والمنوفية ٢ ٪ ، أما الشرقية فهى مماثلة لدمياط بينما النمو أعلى فى المحافظات التى تشمل مدنا جاذبة كالإسماعيلية ٢,٨ ٪ والبحيرة ٢,٥ ٪ . راجع Egypt Human Development Report 1996, Institute of National Planning Cairo 1996. P. 154.

(٣) فى ١٩٩٦ كان دخل الفرد سنويا فى محافظة بورسعيد ٦٩٤٦ جنيه تليها السويس ٦٦٦٦ جنيه ثم القاهرة ٥٦٣٠ والجيزة ٤٤٥٣ ثم الإسماعيلية ٤٢٩٨ والإسكندرية ٤١٢١ جنيه ، بينما أقل الدخول كانت فى أسيوط وسوهاج حيث بلغت ٢٢٦٥ و ٢٣٩٥ جنيه على التوالى . راجع المصدر السابق صفحة ١٥٢

(٤) المرجع السابق صفحة ٥٤ ، ومثل هذه العشوائيات نجدها فى محافظتى السويس (١١٪ من السكان) والإسماعيلية (٣٩٪) وربما كان ارتفاع عشوائيات الإسماعيلية أنها تضم قرى ومدن قروية أكثر من بقية مدن القناة .

الخلاصة أنه بالرغم من ميزات الوحدات الصغيرة إلا أنها تعانى من سقف محدود فى حركة النمو والاستثمار مما يدعو إلى استمرار تيارات الهجرة الخارجة التى تتجه فى غالبها إلى مدن ومناطق ليست فى حاجة إلى هذا التدفق الذى يُريّف المدن ويُفقرها ويزيد البطالة بدلاً من التوجه إلى مناطق يمكن أن تستفيد من هذه العمالة الزائدة عن الريف فى الدلتا والصعيد بوجه خاص(١) .

الأقاليم الإدارية المقترحة

من المنطلقات سابقة الذكر ، وبناء على تجربة مصر فى شكل الأقسام الإدارية الحالية يظهر لنا أن هناك ضرورة لتجميع المحافظات الحالية فى عدد قليل من الأقاليم أو المحافظات ذات مساحات أكبر وأعداد سكانية ذات حجم يسمح بإدارة محلية بمحتواها الدستورى ويسمح بممارسة أشكال من التنمية على الواقع المحلى والأقاليم المقترحة ومكوناتها هى كالأتى : (الشكل ١) .

١ - اقليم القاهرة : يشمل محافظة القاهرة ووسط الجيزة (مركزى الجيزة وإمبابة) وجنوب القليوبية (مراكز قليوب والقناطر وشبرا الخيمة) .

٢ - إقليم الغرب : يشمل محافظات الإسكندرية والبحيرة ومطروح (ومركزى فوه ومطوبس) .

٣ - إقليم الدلتا : يشمل محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ (ومركز كوم حمادة) .

٤ - إقليم الشرق : يشمل محافظة دمياط والدقهلية والشرقية والقليوبية الوسطى والشمالية .

(١) سكان العشوائيات فى القاهرة الكبرى نحو خمسة ملايين أو ٤٠ ٪ من السكان ، والإسكندرية ٣٦ ٪ وأكثر من ٤٠ ٪ فى مدن أسيوط وسوهاج والمنيا وبنى سويف . تضم هذه النسب سكناً من مختلف الأنواع ابتداء من عزب الصفيح والعشش خارج الكردون إلى سكن الشرك فى وحدات مبنية داخل كوردون المدينة وخاصة فى الأحياء الفقيرة .

٥ – **إقليم سيناء – السويس** : يشمل محافظات سيناء الشمالية والجنوبية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس ، والقسم الشمالى من محافظة البحر الأحمر حتى مدخل خليج السويس .

٦ – **إقليم مصر الوسطى** : يشمل محافظات بنى سويف والمنيا والفيوم والجزء الجنوبى من الجيزة ، ويمتد غربا ليشمل واحات البحرية والفرافرة إلى الحدود الليبية .

٧ – **إقليم مصر العليا** : يشمل محافظات أسيوط وسوهاج وقنا والجزء الأوسط من البحر الأحمر من مدخل خليج السويس إلى مرسى علم والقسم الأكبر من محافظة الوادى الجديد .

٨ – **إقليم أسوان** : يشمل محافظة أسوان ويمتد شرقا إلى البحر الأحمر من مرسى علم إلى حلايب وغربا إلى شرق العوينات والجلف الكبير إلى إلتقاء الحدود المصرية الليبية .

وهناك نقاط يجب ملاحظتها هى :

أولاً : إن أسماء بعض الأقاليم يمكن تغييرها حسب جمهرة الرأى . مثلا إقليم الشرق يمكن أن يصبح الشرقية ، ومصر العليا يمكن أن يصبح الصعيد ، وأسوان يمكن أن تصبح الجنوب ، وذلك حفاظاً على بعض أسماء ومفاهيم جغرافية تقليدية .

ثانياً : إن التسمية "إقليم" يمكن أن تتعدل إلى "محافظة" باعتبار أنها أكثر شيوعا ، لكن مفهوم المحافظة لا يؤدى إلى المعنى المقصود من إقليم له متطلبات الحكم المحلى .

ثالثاً : أرقام المساحة والسكان الواردة فى الجدول الملحق بالشكل (٢) هى تقريبية وتعتمد على تخطيط حدود الأقاليم التى يمكن أن تتعدل نتيجة لوجود علاقات قائمة لسهولة الانتقال . مثال ذلك أن منطقة كوم حمادة أقرب اتصالا بكفر الزيات منها

بدمنهور ، وكذلك منطقة دسوق أكثر روابطا مع دمنهور والإسكندرية من طنطا وكفر الشيخ .

ويتضح من الشكل (٢) الأوضاع المساحية والسكانية فى المحافظات الحالية فى الجانب الأيمن من الشكل ، والأقاليم الثمانية المقترح أن تصبح هى أقسام مصر الإدارية فى الجانب الأيسر وبتحليل عام للشكل - مع جداول الملاحق - تبرز عدة نقاط أهمها الآتى :

(أ) هناك تناسب سلبى بين أعداد السكان والمساحة فى التقسيم الإدارى الحالى . ففى محافظات الدلتا والوادى ضغط سكانى على مساحات صغيرة ، وفى المحافظات الصحراوية مساحات كبيرة وندرة سكانية .

(ب) الصورة السابقة موجودة بصورة معدلة فى مقترح إقليمى الدلتا والشرق بحكم الموقع الجغرافى ، وموجودة بكثير من التعديل فى إقليمى السويس - سيناء وأسوان .

(ج) فى أى حالة هناك عدم تناسب بين السكان والمساحة فى إقليم القاهرة شأن المدن الكبرى .

(د) هناك إيجابية واضحة فى تكوين التناسب بين سكان ومساحة أقاليم الغرب ومصر العليا ومصر الوسطى على التوالى .

جغرافيا يعبر عن التناسب بين الأرض والسكان بالكثافة السكانية . لكن لكون مصر حالة خاصة بين المعمور التقليدى والصحراء ، فإن التعبير بأرقام الكثافة غالباً لا يعطى الانطباع المقصود . وما نقصده هنا هو توضيح درجة التشبع المساحى بحيث لا يعطى متنفسا لاستيطان أرضى داخل الإقليم الواحد ، أو أن هناك متسعاً من الأرض

لأشكال من التعمير الصناعي أو الزراعي أو السياحي أو الخدمي . وفي هذا المجال تصبح أقاليم الدلتا والشرق والقاهرة مصادر لفائض سكاني إلى أقاليم سيناء - السويس أو أسوان أو مصر العليا ، بينما يكتفي إقليم الغرب بمتسعه المساحي . أما مصر الوسطى فقد تكتفي هي الأخرى بمواردها المساحية في مرحلة لاحقة من التنمية والاستثمار . وعلى أي الحالات فإن مناطق التنمية سوف تجتذب السكان النشطون من أي إقليم داخل الجمهورية .

المكونات العامة للأقاليم المقترحة :

أولاً من حيث المساحة : (أنظر أيضاً الشكل ٣)

١ - لا توجد مساحات صغيرة كتلك التي نشهدها حاليا . أصغر الأقاليم مساحة هو إقليم الدلتا (نحو ٧٥٠٠ كم مربع) بحكم موقعه بين فرعي النيل ، وذلك مقابل معظم مساحات محافظات الدلتا والوادي الحالية التي لا تزيد عن ألفي كم٢ باستثناء البحيرة والشرقية والدقهلية وكفر الشيخ .

٢ - تتعدد المحافظات كبيرة المساحة في الأقاليم المقترحة . أكبرها مصر العليا التي تمتد من ساحل البحر الأحمر إلى الحدود الليبية (نحو ٣٠٠ ألف كم مربع) يليها إقليم الغرب ثم أسوان والسويس - سيناء ثم مصر الوسطى ،وكلها أكبر من مائة ألف كم . وهي بذلك تعطي أفقا رحبا للحركة الإقتصادية السكانية .

٣ - يتسع إقليم القاهرة ، أو الإقليم المركزي إلى أكثر من عشرة آلاف كم مربع مقابل المساحات المجهرية الحالية للقاهرة ومركزي الجيزة وامبابة .

ثانيا من حيث أعداد السكان :

١ - هناك تناسب ملحوظ فى أعداد السكان فى غالب الأقاليم التى تضم مساحات صحراوية . فسكان إقليم سيناء - السويس يضم نحو مليونين وربع المليون من الأشخاص مقابل أعداد فى حدود نصف المليون أو أقل فى بورسعيد والسويس ، ونحو مائة ألف فى سيناء ، وعلى أية حال فإن هذا الإقليم مؤهل لتلقى هجرة سكانية ربما تكون الأكبر فى شكل الهجرة الداخلية المصرية لما يحتويه من مقدرات اقتصادية تقليدية وغير تقليدية . ومثل هذا إقليمى الغرب وأسوان ، وبصورة ما إقليم مصر العليا ذو الطاقة البشرية الكبيرة (نحو عشرة ملايين شخص) . وباختصار لا تعود هناك أقاليم إدارية نادرة السكان كما هو الحال فى المحافظات الصحراوية الحالية (مجموع سكان محافظات مطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر وسيناء الشمالية والجنوبية معا لا يزيد عن ثلاثة أرباع المليون فى مساحة قدرها ٨٥٢ ألف كم مربع) .

٢ - سوف يقتصر عدم التناسب بين المساحة والسكان على ثلاثة أقاليم هى القاهرة والشرق والدلتا بديلا عن عدم التناسب المستمر فى كل محافظات الدلتا والوادى الحالية . ولا شك أن إقليم القاهرة بحكم كمية المدخلات التاريخية والسياسية والإقتصادية سيظل إقليما ضخم السكان . لكن المأمول أنه مع تعدد مشروعات التنمية فى بقية الأقاليم أن يخف ضغط الهجرة على القاهرة ويصبح النمو الطبيعى هو العامل الأساسى فى نموها . ومثل هذا يمكن أن يحدث فى إقليمى الدلتا والشرق - أي أن تكون أشكال التنمية داخل كل إقليم عاملا فى خلق فرص عمل تقلل الهجرة الخارجة إلى حدود متطلبات مناطق التنمية فى أقاليم الغرب وسيناء - السويس وأسوان .

ثالثا من حيث مكونات الموارد الإقتصادية :

١ - تتوزع موارد الثروة الاقتصادية المصرية الحالية إلى موارد تعدينية فى

المحافظات الصحراوية وموارد زراعية صناعية فى محافظات الدلتا والوادى ، وموارد خدمية وثلاثية مركزة فى عدد قليل من المدن الكبيرة وأشرطة ساحلية . هذا الإنفصال بين أشكال الموارد غالبا ما سينتهى فى صورة الأقاليم المقترحة .

٢ - فإقليم كالسويس - سيناء سوف يضم مصادر الطاقة (حقول البترول وفحم المغارة ، أشكال من الطاقة غير التقليدية الشمسية والرياح) إلى جانب الإنتاج الزراعى فى منطقة محافظة الإسماعيلية الحالية غرب وشرق القناة ، والمستهدف الزراعى على مياه ترعة السلام ، والإنتاج الزراعى المطرى فى شمال سيناء وبعض استثمارات رى فى أودية جنوب سيناء وفى وادى العريش الأوسط ، وزراعة بستنه على آبار سيناء وعيونها مثل منطقة وادى جديرات قرب الحدود مع إسرائيل . السياحة عنصر هام فى سيناء : فى الشمال سياحة مصرية عربية ، وفى الجنوب سياحة دولية ودينية وسياحة ساحلية بحرية لشطئان المرجان وصيد البحر وألعاب الماء وفي الوقت نفسه مصايد لأسماك ذات القيمة فى البردويل وقشريات البحر الأحمر .

٣ - وبالنظر إلى تذبذب أسعار البترول الخام عالميا فإن المرجح التعامل مع خليج السويس - الذى هو خليج البترول المصرى - على أنه منطقة تصنيع لمنتجات البترول ومشتقاته ، وبالتالى إقامة عدة معامل للتكرير وصناعات البتروكيمائيات . مثل هذه الصناعات تحتاج إلى عمالة ماهرة من مهندسين إلى فنيين إلى إداريين ، وإلى نشأة مدن تستقطب هؤلاء وتستقطب خدمات المدينة من الأيدى العاملة . وباختصار سوف يكون إقليم سيناء - السويس قطباً جاذباً لأشكال متعددة من المهاجرين ابتداء من أصحاب المقاهى البلدية إلى دور التسلية الأرقى إلى الفنيين والخبراء ومعاهد التعليم المتخصصة ومراكز التدريب إلخ ..

٤ - وعلى هذا النسق يمكن أن نرى فى إقليم الغرب تنوع الموارد الزراعية فى البحيرة والنوبارية وموارد الطاقة الغازية والبترولية على هوامش منخفض القطارة ،

والسياحة الاصطيافية على طول الساحل إلى غرب مطروح ، فضلا عن الصناعات الثقيلة والخفيفة في برج العرب والعامرية وعلى طول منخفض مريوط ، وأعمال ميناء الإسكندرية التجارية والصناعية ، ونقل الطاقة في سيدى كرير ، ومشروعات زراعية وتربية أنواع من الحيوانات على طول الساحل الشمالي الغربي . ويمكن أن تجدد إدارة هذا الإقليم دراسة جدوى لمشروع منخفض القطارة لتوليد الطاقة ، وتحسين النخيل فى واحة سيوه والواحات المجاورة .

٥ - وفى إقليمى الدلتا والشرق يمكن استثمار أراضى البرارى الشمالية فى زراعة أنواع من الخضروات التى يمكن أن تنمو على مياه ذات ملوحة أعلى من المعدل ، وخاصة الطماطم التى نجحت على مثل هذه المياه فى أمريكا . ويمكن لهذين الإقليمين أن يقيما صناعات زراعية ناجحة من أجل السوقين الداخلى والخارجى - خاصة السوق العربية ، مع الإهتمام بصناعة التغليف والإعداد . هذا فضلا عن الصناعات القائمة للغزل والنسيج والأصواف والسجاد ومضارب الأرز وفواكه متعددة على رأسها المانجو والموالح .

٦ - فى إقليم مصر الوسطى موارد زراعية غنية فى الوادى وغرب البحر اليوسفي ومنخفض الريان والواحات ، وخاصة الفرافرة المبشرة بمياه جوفية وفيرة وتحتاج إلى تنظيم وإدارة جيدة لاستقبال المستثمرين وتوزيع الأرض على الأفراد أو جمعيات زراعية خاصة - أى غير حكومية ، والتصرف فى الأراضى المخصصة للخريجين الذين لا يستثمرون أرضهم وسكنهم . وفي مصر الوسطى نجد من المعادن المستغلة حاليا مناجم الحديد فى الواحة لبحرية . وربما أدت بحوث إدارة الإقليم إلى مصادر أخرى معدنية أو مصادر للطاقة فى بحر الرمال غربى عين دلة ، أو مياه جوفية

فى القسم الغربى من الإقليم أو قرب مصبات الأودية الشرقية القادمة من جبال البحر الأحمر . والواحات بصفة عامة من مقاصد السياحة الأجنبية يجدون فيها البيئة كاملة الغربة بالنسبة لهم .

٧ – الكلام نفسه ينطبق على مصر العليا وأسوان فيما عدا أن فى مصر العليا ثروة معدنية كبيرة متمثلة فى فوسفات أبو طرطور ، والذى يمكن أن يعالج صناعيا فى نفس المكان من أجل الحصول على مشتقات كيميائية ذات قيمة عالية فى الصناعات . أما ساحل البحر الأحمر فى إقليم مصر العليا فهو منتجع سياحى عالمى فى الغردقة وسفاجا . ومثلهما يمكن أن يقام فى مرسى علم ورأس بناس والشلاتين وحلايب بالنسبة لإقليم أسوان الذى يتمتع الآن بمشروعات زراعية كبيرة فى توشكى وشرق العوينات ، وربما في الواحات الصغيرة الممتدة على طريق درب الأربعين .

لماذا التغيير الإدارى ؟

سبق أن ذكرنا أن تجربتنا خلال نحو قرن من التقسيم الإدارى الحالى (مع بعض التعديلات كاقتسام أراضى الغربية بإنشاء محافظة كفر الشيخ ، وضم أراض إلي محافظتى الدقهلية ودمياط ، وضم بعض أراضى المنوفية إلى القليوبية فى منطقة كفر الجزار المواجهة لمدينة بنها ، وكذلك منطقة كفر شكر من الدقهلية إلى القليوبية إلخ فى محافظات الصعيد أيضاً) قد أدت إلى نشأة ٢٦ محافظة غير متوازنة مساحة وسكانا .

إن الأهداف الأساسية من تغير التركيب الإدارى لأقسام مصر من ٢٦ إلى ٨ محافظات هى :

اولا :

إيجاد مجالات مساحية وسكانية بالحجم والقدر الذى يمكن من تخطيط إقليمى متلائم مع الظروف البيئية والتاريخية والموارد الاقتصادية للإقليم الواحد . ومثل هذا الوضع يشحذ عملية الاستثمار الداخلى فى الإقليم بمساحته وطاقاته البشرية المعقولة

فى مجالى الإنتاج والتسويق . ويساعد بذلك على افتتاح أعمال فى أشكال متعددة من الأنشطة الاقتصادية تخلق فرص عمل جديدة تنمى الدخل الفردى ، ومن ثم زيادة القوة الشرائية وتوسيع الأسواق ، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى تغذية مرتدة لمزيد من النمو الإقليمى وتقليل فرص الهجرة خارج الإقليم .

والمحافظات الحالية بأحجامها المساحية والسكانية الصغيرة غير جاذبة بالقدر الكافى للاستثمار ، ومن ثم تخرج رؤوس الأموال الاستثمارية فى داخل المحافظة تبحث عن موقع لها فى سوق العمل للمدن الكبرى . لهذا تنمو أشكال كثيرة من الأعمال ، وبخاصة التجارية والخدمية فى القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى ومدن القناة بينما تبقى الأعمال فى مدن المحافظات على ما هى عليه أو تنمو بإضافات بطيئة .

لو أخذنا مجال الإعلام كنموذج سنرى كيف تترابط موضوعات التنمية فى سلسلة من التأثير والتأثر بحيث يؤدى إنشاء مشروع إلى فتح أبواب تنشط معها وظائف جديدة ، وهذه تعود بتغذية راجعة على المشروع فتنمية ، وهكذا دواليك . صحيح أن الدولة لم تقصر فى مجال التلفاز والإذاعة فأنشأت الكثير من المحطات الإقليمية (هى بمحض الصدفة ثمانية محطات - لكن القاهرة تحتكر ثلاث منها) فضلا عن المحطات الفضائية . وتجتهد المحطات الإقليمية ألا تكون صورة باهتة لمحطات القاهرة ، ولكنها فى حالة حسن تمويلها من داخل الإقليم سوف تخلق فرصا للعمل والإجادة وتشكل أقطابا جيدة للمبدعين من داخل الإقليم فى مجالات عديدة نذكر منها التأليف والكتابة الدرامية ومقدمى البرامج الذين يفتحون ندوات مرئية عن الإقليم فى كافة النواحى الثقافية والحياة الإقتصادية وهموم البيروقراطية ومشروعات التنمية البشرية والصناعية والحسن من أشكال الأنشطة والعمل . وهذا هو ما يساعد على تكوين الرأى العام فى الإقليم ، وظهور قيادات مجتمعية وفكرية . هذا فضلا عن نمو وظائف فنية عديدة فى التصوير والإنتاج والإخراج واكتشاف الممثلين إلخ .

ومثل هذا تماماً فى مجال الإرسال الإذاعى الذى يتغلغل أكثر من التلفاز بين الناس . أما الصحف الإقليمية التى نفتقر إليها كثيرا لصغر حجم القراء فى المحافظات الحالية ، فسوف تنفتح على جمهور أكبر في الإقليم الواحد . وإذا ما ابتعدت جزئيا عن أخبار الرسميات داخل الإقليم فإنها ستكون مجالا طيباً للأخبار المحلية والأنشطة الاقتصادية والتسويقية وتوعية المنتجين بأنواعهم وتوجيه الاهتمام إلى المشكلات الكثيرة فى الإقليم من أول خدمات النقل إلي موضوعات حيوية كتنظيم الأسرة ومواجهة التطرف إلخ . والصحافة بهذا الشكل تخلق وظائف جديدة من عامل الطباعة إلى المحرر وصاحب العمود ، فضلا عن انتشار مكاتب توزيع الصحف والجرائد فى أماكن لم تعرفها إلا لماما .

هذه الأجهزة الإعلامية الثلاثة سترتبط مع بعضها فى علاقة تنافس وتكامل معا مما يفتح أبوابا كثيرة مغلقة فى تكوين فكر ورأى واسع يساعد مجالس الإدارة فى الإقليم من المحافظ إلى أجهزته التى يدير من خلالها على حسن التوجه إلى مشكلات الإقليم الصغيرة قبل الكبيرة . وهكذا نرى تفاعل عنصر واحد يعود بتغذية مرتدة على واجهات عديدة من حياة المجتمع .

ثانيا :

ليس الغرض من تقليل عدد الأقسام الإدارية من ٢٦ إلى ٨ وحدات هو تخفيض عدد العاملين المكتبيين فقط – وإن كان ذلك وارد كواحد من عوامل دفع العمالة إلى مجالات نافعة . لكن الغرض الجوهرى هو ما أشرنا إليه سابقا ، هو إيجاد أقسام إدارية ذات قاعدة عريضة سكانا ومساحة من أجل فتح المجال التنموى لذوى الدخول العالية فى كل إقليم ، وحفز المستثمرين من خارج الإقليم على استكشاف آفاق جديدة فى الإقاليم بدلاً من التركيز على الاستثمار داخل نطاق العاصمة والمدن الكبرى .

وقد ظهرت بوادر ذلك فى دعوة الدولة إلى تنمية جنوب الوادى ، ولو أنها كلمة ذات مفهوم غامض : هل يقصد بها مشروعات توشكى وشرق العوينات أم كل الصعيد ؟

وفى هذا المجال يمكن لإدارات الأقاليم بحث وتخطيط مشاريع التنمية ودعوة المستثمرين إلى عمل دراسات الجدوى اللازمة قبل الإعلان عن مناقصات أو مزايدات تنفيذها . وواحدة من أهم أسس التنمية هو مد الأشكال المناسبة من البنية الأساسية إلى المناطق المرجو تنميتها : طرق ومياه وكهرباء وصرف صحى واتصالات هاتفية بأنواعها السلكية واللاسلكية الحديثة ،

ثالثاً :

إذا كان هذا هو المطلوب من الإدارة الجديدة للأقاليم ، فكيف يمكن لهم عمل ذلك بإيجابية ؟

يكمن الحل ببساطة فى تطبيق التفويض الذى نص عليه الدستور منذ ١٩٧١ (مواد ١٦٠ - ١٦٣) والذى ينقل اختصاصات الوزارات تدريجيا إلى المحليات . وبدون نقل السلطة يفقد الحكم المحلى جوهره. فهو أولا ينهى الإزدواجية الحالية بين المحافظ ووكلاء الوزارات الذين يأخذون تعليماتهم من القاهرة ، وما يترتب على ذلك من إبطاء العمل أو إيقافه . والتفويض يعطى استقلالية فى اتخاذ القرار المناسب لظروف المحافظة .

وربما يوضح المثال الآتى مدى تضارب السلطة في المحافظات الحالية . الطرق شريان حيوى فى أى مكان . ولكن الطرق تتبع عدة جهات لكل أولوياتها : فالطرق الإقليمية تتبع الهيئة العامة للطرق والكبارى ، والطرق التى تسير فوق الجسور تتبع مديرية الرى ، والطرق المحلية تتبع مديرية الطرق بالمحافظة ، والطرق خارج الكتل

السكنية تابعة للجمعيات الزراعية ، والطرق داخل الكتلة السكنية تتبع الوحدات المحلية . وفى غياب السلطة المفوضة للمحافظة فإن حالة الطرق تظل رهنا بأحد الجهات سالفة الذكر . فهل هذه الأوضاع جاذبة لمشروعات تنموية بأى مقياس ؟

رابعــا :

أشكال المجالس المحلية المتعددة ليست بمبشر قوى للإصلاح والتنمية . يقول بعض المحافظين أن الوجاهة الاجتماعية وتحقيق المصالح الخاصة هى دوافع الغالبية العظمى من الذين يتقدمون للترشيح فى انتخابات المجالس المحلية . وبغض النظر عن بعض إيجابيات مثل هذه المجالس فإن غياب الرأى العام والفكر الحزبى مسئول عن الأداء الحالى لهذه المجالس ، بينما المفروض أن تكون الإنتخابات والمجالس المحلية هى مدرسة الديمقراطية الأولى فى مصر .

أخيراً : إن أى تغيير فى شكل الأقسام الإدارية فى مصر ليس هو الحل السحرى لتحسين الأحوال . ولكن تشكيل أقاليم كبيرة ذات كيانات مفوضة في اتخاذ القرار هو الحل التدريجى فى تنمية الإدارة وتنمية الديمقراطية ببرلمانات إقليمية ممثلة بصورة أكثر فعالية للناس من أجل محاولة إيجاد الصيغ الملائمة للدخول فى القرن القادم .

ترتيب المحافظات على أساس عدد السكان عام ١٩٩٤

المحافظات الحالية	المساحة (كم٢)	السكان (بالألف)	الكثافة شخص/كم٢
القاهرة	٢١٤	٦٨٣٣	٣١٩٢٩
الجيزة	١٠٥٨	٤٩٣٨	٤٦٦٧
الدقهلية	٣٤٧١	٤٠٨٤	١١٧٦
الشرقية	٤١٨٠	٤٠٧٧	٩٧٠
البحيرة	١٠١٢٩	٣٨٩٣	٣٨٤
الإسكندرية	٢٦٧٩	٣٤١٩	١٢٧٦
الغربية	١٩٤٢	٣٣٥٨	١٧٢٩
القليوبية	١٠٠١	٣٢٧٣	٣٢٧٣
المنيا	٢٢٦٢	٣١٢٤	١٣٨١
سوهاج	١٥٤٧	٢٨٦٨	١٨٥٤
قنا	١٨٥١	٢٧١٧	١٤٦٧
أسيوط	١٥٥٣	٢٦٤٦	١٧٠٤
المنوفية	١٥٣٢	٢٦٣٣	١٧١٨
كفر الشيخ	٣٤٣٧	٢١٣٢	٦٢٠
الفيوم	١٨٢٧	١٩٠٠	١٠٤٠
بنى سويف	١٣٢٢	١٧٢٦	١٣٠٥
أسوان	٦٧٨	٩٧٢	١٤٣٣

المحافظات الحالية	المساحة (كم٢)	السكان (بالألف)	الكثافة شخص/كم٢
دمياط	٥٨٩	٨٧٦	١٤٨٧
الإسماعيلية	١٤٤٢	٧١٩	٤٩٨
بورسعيد	٧٢	٥٢٦	٧٣٠٥
السويس	١٧٨٤٠	٤٥٨	٢٥
مطروح	٢١٢١١٢	٢٠٠ (؟)	٠,٩
سيناء (ش ، ح)	٦٠٧١٤	١٠٠(؟)	١,٦
البحر الأحمر	٢٠٣٦٨٥	١٠٠(؟)	٠,٥
الوادى الجديد	٣٧٦٥٠٦	٩٠	٠,٢

مكونات الأقاليم المقترحة :

الإقليم	المساحة (ألف كم٢)	السكان (مليون)	الكثافة (شخص / كم٢)
سيناء – السويس	١٥٠	٢,٢	١٥
الشرق	٨,٥	١٢	١٤١١
الدلتا	٧,٥	١٠	١٣٣٣
الغرب	٢٢٥	٨,٦	٣٨
القاهرة	١١	١٤	١٢٧٢
مصر الوسطى	١٣٠	٨,٦	٦٦
مصر العليا	٣٠٠	٩,٦	٣٢
أسوان	١٧٠	١,١	٧

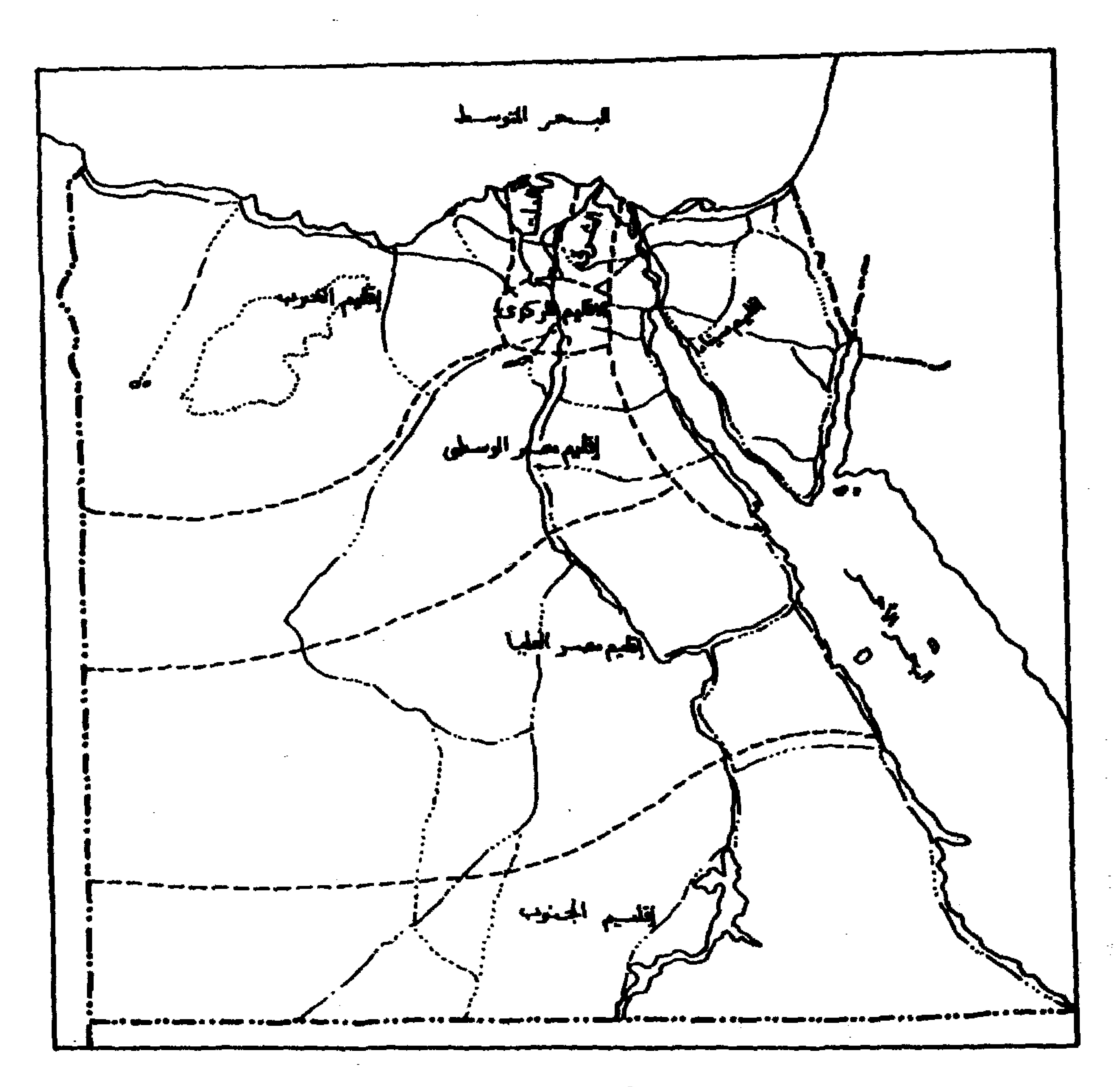
ترتيب المحافظات على أساس المساحة

المحافظات الحالية	المساحة (كم٢)	السكان (بالألف)	الكثافة شخص/كم٢
بورسعيد	٧٢	٥٢٦	٧٣٠٥
القاهرة	٢١٤	٦٨٣٣	٣١٩٢٩
دمياط	٥٨٩	٨٧٦	١٤٨٧
أسوان	٦٧٨	٩٧٢	١٤٣٣
القليوبية	١٠٠١	٣٢٧٣	٣٢٧٣
الجيزة	١٠٥٨	٤٩٣٨	٤٦٦٧
بنى سويف	١٣٢٢	١٧٢٦	١٣٠٥
الإسماعيلية	١٤٤٢	٧١٩	٤٩٨
المنوفية	١٥٣٢	٢٦٣٣	١٧١٨
سوهاج	١٥٤٧	٢٨٦٨	١٨٥٤
أسيوط	١٥٥٣	٢٦٤٦	١٧٠٤
الفيوم	١٨٢٧	١٩٠٠	١٠٤٠
قنا	١٨٥١	٢٧١٧	١٤٦٧
الغربية	١٩٤٢	٣٣٥٨	١٧٢٩
المنيا	٢٢٦٢	٣١٢٤	١٣٨١
الإسكندرية	٢٦٧٩	٣٤١٩	١٢٧٦
كفر الشيخ	٣٤٣٧	٢١٣٢	٦٢٠

المحافظات الحالية	المساحة (كم٢)	السكان (بالألف)	الكثافة شخص/كم٢
الدقهلية	٣٤٧١	٤٠٨٤	١١٧٦
الشرقية	٤١٨٠	٤٠٧٧	٩٧٠
البحيرة	١٠١٢٩	٢٨٩٣	٢٨٤
السويس	١٧٨٤٠	٤٥٨	٢٥
سيناء (ش ، ج)	٦٠٧١٤	١٠٠(؟)	١,٦
البحر الأحمر	٢٠٣٦٨٥	١٠٠(؟)	٠,٥
مطروح	٢١٢١١٢	٢٠٠(؟)	٠,٩
الوادى الجديد	٣٧٦٥٠٥	٩٠	٠,٢

مكونات الأقاليم المقترحة :

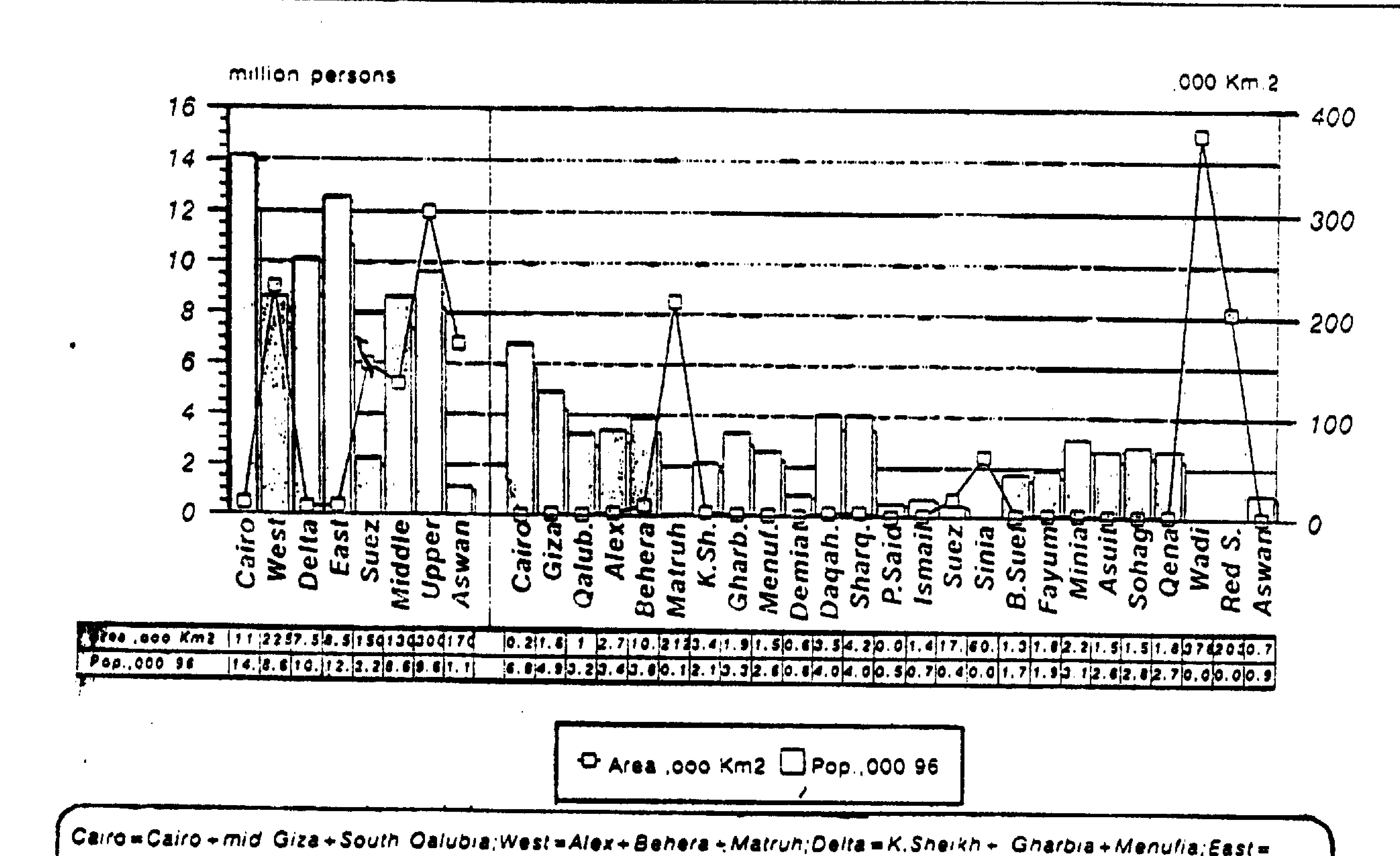
الإقليم	المساحة (ألف كم٢)	السكان (مليون)	الكثافة (شخص / كم٢)
سيناء – السويس	١٥٠	٢,٢	١٥
الشرق	٨,٥	١٢	١٤١١
الدلتا	٨,٥	١٠	١٣٣٣
الغرب	٢٢٥	٨,٦	٣٨
القاهرة	١١	١٤	١٢٧٢
مصر الوسطى	١٣٠	٨,٦	٦٦
مصر العليا	٣٠٠	٩,٦	٣٢
أسوان	١٧٠	١,١	٧



خريطة الأقاليم الإدارية المقترحة

تشمل الأقاليم الثمانية والمقترحة على كل أو بعض المحافظات الحالية على النحو الآتى :

اقليم سيناء والقناة : محافظتى سيناء ومحافظات القناة الثلاث وشمال البحر الأحمر إقليم الشرق : محافظات دمياط والدقهلية والشرقية وشمال ووسط القليوبية إقليم الدلتا : محافظات كفر الشيخ والغربية والمنوفية مع إمتداد عبر فرع رشيد من كفر الزيات وجنوبا . إقليم الغرب : محافظات الإسكندرية والبحيرة ومطروح . الإقليم المركزى أو القاهرة : محافظة القاهرة وشمال ووسط الجيزة حتى البدرشين وجنوب القليوبية إقليم مصر الوسطى : جنوب محافظة الجيزة ومحافظات بنى سويف والفيوم والمنيا وواحتى البحرية والفرافرة إقليم مصر العليا : محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وشمال ووسط الوادى الجديد ووسط البحر الأحمر إقليم الجنوب أو أسوان : أسوان وجنوب البحر الأحمر وجنوب الوادى الجديد حتى حدود ليبيا .



	Cairo	West	Delta	East	Suez	Middle	Upper	Aswan
Area .000 Km2	11	225	7.5	8.5	150	130	300	170
Pop..000 96	14.	8.6	10.	12.	2.2	8.6	9.6	1.1

	Cairo	Giza	Qalub.	Alex	Behera	Matruh	K.Sh.	Gharb.	Menuf.	Demiat	Daqah.	Sharq.
Area .000 Km2	0.2	1.6	1	2.7	10.	212	3.4	1.9	1.5	0.6	3.5	4.2
Pop..000 96	6.8	4.9	3.2	3.4	3.8	0.1	2.1	3.3	2.6	0.8	4.0	4.0

	P.Said	Ismail	Suez	Sinia	B.Suef	Fayum	Minia	Asuit	Sohag	Qena	Wadi	Red S.	Aswan
Area .000 Km2	0.0	1.4	17.	60.	1.3	1.8	2.2	1.5	1.5	1.8	376	203	0.7
Pop..000 96	0.5	0.7	0.4	0.0	1.7	1.9	3.1	2.6	2.8	2.7	0.0	0.0	0.9

Cairo=Cairo+mid Giza+South Qalubia;West=Alex+Behera+Matruh;Delta=K.Sheikh+ Gharbia+Menufia;East=Damietta+Daqahlia+Sharqia+north Qalubia;Suez=Sinai+Canal governorates;Middle=B.Suef+Fayoum+Minia+Baharia,S.Giza;Upper=Asuit+Sohag+Qena+Wadi Gedid+centerRed Sea;Aswan=Aswan+S.Red Sea+Quainat

شكل (٣)

Proposed New Regions
strength indicators

Million Persons (left axis: 0–12) · Thousands (right axis: 0–7)

Sinai/Suez · East · Delta · West · Cairo · Mid.Egypt · Upper Egypt · Aswan

	Sinai/Suez	East	Delta	West	Cairo	Mid.Egypt	Upper Egypt	Aswan
GDP/capita 86	2.984	2.519	2.351	2.205	2.703	1.795	1.852	1.826
Population 95	1.775	11.31	8.123	7.416	11	6.76	8.281	0.975
Work Force 95	0.514	3.308	2.698	2.152	2.91	2.172	2.05	0.17
GDP/capita 95	5.97	3.191	2.915	3.694	5.042	2.475	2.453	3.344

GDP/capita 86 · Population 95 · Work Force 95 · GDP/capita 95

GDP/caput in thousand Egyptian pounds

التعقيب على الجلسة الثالثة

★ تعقيب أ . د . محمد صبحي عبد الحكيم

استمعنا إلى ثلاث ورقات قفزت بنا إلى مقترحات تقسيم مصر إلى أقسام إدارية جديدة .

أنا شخصيا أتحفظ على القفز سريعا باجتهادات شخصية للوصول إلى خرائط جديدة . هناك جهد ضخم يجب أن يبذل لنصل إلى صيغة نستطيع أن نتقدم بها إلى صناع القرار في مصر . نحن نحتاج إلى دراسات مستفيضة وجمع بيانات ومعلومات .

يمكن أن نبدأ بدراسة نقدية للحدود الحالية والتعرف على المشاكل التى يعانى منها الناس والإدارات المختلفة لكى نعالج ما هو قائم . إن إدخال أى تعديل على الحدود الحالية عملية صعبة جداً وذلك أن الولاءات والإنتماءات الإقليمية تلعب دوراً كبيراً فى اتخاذ القرار أو صناعته . ويكفى من خلال هذه الندوة أن نتفق إلى أن الحدود الحالية تتخللها عيوب وتحتاج إلى تعديلات وإعادة نظر . ويمكن أن يشارك الجغرافيون ويدلون بدلوهم عند النظر فى إعادة تقسيم مصر أو إجراء تعديلات على الأقسام الإدارية بمصر .

أ . د/ محمد رياض

أقترح أن تكون الجمل الأخيرة هذه هى توصية الندوة .

*** أستاذ / سامح عبد الوهاب :**

من المستحسن ألا تحتكر جهة واحدة عملية رسم الحدود الإدارية ، بل يمكن أن تقترح كل جهة اختصاص الحدود المناسبة كالإدارات الصحية أو التعليمية أو الأمنية وتتولى وزارة التخطيط هذه المقترحات على أنها دليل مثل دليل التنمية الذى صممته هيئة "اليونب" ، مع الإهتمام بالطرق وإمكانات الإتصال . ولعله من المفيد إلا تأخذ الوحدات الإدارية أشكالا مفرطة فى الطول . وحتى داخل المدن وعلى رأسها القاهرة تحتاج إلى تعديل فى حدودها الإدارية وحدود الأقسام والشياخات الداخلية بحيث تتوازن المساحات وأعداد السكان . ويرى إعطاء صلاحيات أوسع للمحافظين بتعديل قانون الإدارة المحلية من أجل إمكانية تنفيذ أشكال التنمية المرغوبة .

*** أ . د / السعيد البدوى :**

تقديم الشكر لمقرر الندوة ومقرر لجنة الجغرافيا على إعداد الندوة ثم قال : أن الجغرافيا هى العلم الوحيد الذى يمكن أن يدرس موضوع التقسيمات الإدارية لأنه علم يتصف بالشمولية . ومن ثم فليس هناك ما يمنع من أن يدلى الجغرافيون بدلوهم وأن ترسل البحوث والتوصيات إلى الجهات المسئولة فى مصر . والملاحظة الثانية أن المقترحات التى عرضت وتعليق أ . د / صبحى الحكيم لا تتفق فى اتجاه واحد وخاصة فى الصعيد . فالحدود يجب أن تكون عرضية بدلا من الحدود الطولية الحالية فى الصعيد . وهذا اقتراح طبيعى وسليم علميا . فالعلاقات بين البحر الأحمر والصعيد حيوية وقد وضح لنا ذلك حين زار أعضاء معهد الدراسات الإفريقية منطقة حلايب والشلاتين ووجدوا أن معظم المهاجرين هم من قنا وسوهاج .

* أ . د / آمال شاور :

اعتراض على إمتداد أقسام الصعيد الإدارية المقترحة (إقليم الجنوب وإقليم مصر العليا وإقليم مصر الوسطى) إلى البحر الأحمر أو الصحراء الغربية فكل إقليم له طبيعة جغرافية خاصة . ونتساءل إذا ما جعلنا الصحراء الغربية إقليما إداريا واحدا فإن هذا الإقليم سيكون له طابعه المميز وتكامل بين زراعة الواحات والموارد التعدينية ومشروع تنمية منطقة توشكى . والخريطة الإدارية الجديدة التى ظهرت فى جريدة الأهرام منذ قليل أظهرت إمتداد محافظات الصعيد إلى نحو منتصف الصحراء الشرقية وتركت منطقة ساحل البحر الأحمر محافظة قائمة بذاتها . وهذا شئ جيد لأن ساحل البحر الأحمر ذو طبيعة خاصة وأنشطة متماثلة مثل السياحة والتعدين . فضم كل محافظة البحر الأحمر وتقسيمها بين محافظات الجنوب ومصر العليا ليس المخرج . واختتمت أنه يجب دراسة الموارد قبل تخطيط الحدود الإدارية وأن الوحدات الإدارية الجديدة يجب أن تراعى الوحدة والتنوع واتصال الأقاليم بعضها بالبعض الآخر .

* أ . د / عمر الفاروق :

١ - الاتجاه العالمى ليس نحو الوحدات الكبيرة كما ذكر وأن أفضل الأحجام الإدارية هى الصغيرة .

٢ - اعتراض على كلمة "ولاية" التى جاءات فى ورقة أ . د . أمين عبد الله لأنها تحوى معنى الهيمنة ، المضاد للديموقراطية .

٣ - لا يجب النظر إلى المركزية واللا مركزية على أنهما نقيضان ، بل هما مكملان لبعضهما فلا نتصور أن قرية تحكم مركزيا بل لا مركزيا بواسطة العمدة .

٤ - لا يجب التخلى عن نقطة البدء فى أى أفكار للوحدات الإدارية ، وهى الأرض والجغرافيا والتاريخ ، وكذلك الخريطة الإدارية الحالية هى نقطة بداية صحيح أنها لم تحقق الهدف ولكن ذلك بسبب المراسيم والسياسات المتبعة .

وعاد أ . د عمر يؤكد أن تقسيم الغربية إلي كفر الشيخ والغربية يؤكد أن الإتجاه هو إلى تصغير الوحدات من أجل عدالة توزيع الخدمات .

* أ . د / عبد الفتاح حزين :

أرجو أن يراعى التوافق بين الأقاليم الجغرافية والتخطيطية ووظائف المدن من أجل تناسق أفضل للتقسيم الإدارى . كذلك أرجو مراعاة التخلخل السكانى والتكاثف البشرى فى تخطيط حدود الأقسام الإدارية بالإضافة إلى الاعتماد على الظاهرات الطبيعية والجغرافية . وهل سيكون هناك أقاليم حضرية وأخرى ريفية أم أقاليم تجمع بينهما ؟ ومن الضرورى أن يحدث دمج أو تفتيت للأقسام الحالية . فما عرضه أ . د رياض أمر فى غاية الأهمية لأن الإقليم الإدارى الكبير يجمع التنوع فى الموارد الطبيعية والبشرية وهو أفضل فى تنمية الأقاليم . إذا أن الوحدات الإدارية الصغيرة غالبا أحادية الوظيفة عكس تنوع الوظائف فى الوحدات الكبيرة . ولا شك فى أن تعديل الوحدات الإدارية سيؤدى إلى مشكلة فى الدراسة الإحصائية طبقاً للتعدادادت السابقة والمستقبلية . وما أثاره أ . د . رياض فى المفاضلة بين الصغير والكبير هما ليس بالضرورة نقيضين بل نحتاجهما معاً لأن الصغير ينمو فى كنف الكبير ويجب أن نتخلص من التناقضات الحالية فى المساحة بين المحافظات وفى عدد السكان . واختتم بأنه يرى أن تكون هناك أقاليم ريفية وأخرى حضرية وثالثة تجمع بينهما فى تناسق وترابط .

* د . خلف الله محمد حسن :

لابد أن نتفق على معايير إقامة الأقسام الإدارية قبل تحديدها وتنفيذها والمثال الذى ذكره أ . د . صبحى حول مدينة الأقصر ورفض جنوب قنا الإنضمام إلى الأقصر فى محافظة جديدة يوضح أن هناك حساسيات كثيرة يجب أن تؤخذ فى الحساب . فبعد أن انفصلت الأقصر إداريا ازدهرت مدينة قنا (التى أنا منها) لأن الميزانية فى السابق كانت تقسم بين قنا والأقصر .

• تعقيب آخير أ . د / محمد رياض :

قد يظن البعض أن الحدود التى اقترحتها لأقسام إدارية جديدة هى مجرد خطوط لكن الحقيقة اننى بحكم اهتماماتى الأنثروبولوجية قد راعيت معايير كثيرة والخريطة تبدو بسيطة ، لكن بساطتها هى التى تغرى البعض بهذا المفهوم .

والخلاصة أن التقسيمات المقترحة مؤسسة على جوانب جغرافية بالمعنى العام والخاص وانثروبولوچية ومجتمعية معا .

التوصيـــات

موضوع أقسام مصر الإدارية من الموضوعات الحيوية التى يجب أن ينظر إليها من أجل مواجهة المستقبل . والموضوع محتاج لمزيد من الجهد بواسطة دوائر عديدة علمية وتنفيذية حتى نصل إلى الأقسام المناسبة للفترة التاريخية القادمة . ومجموع الأوراق التى عرضت فى هذه الندوة إنما هى بالأساس تنبيه إلى أهمية وحيوية الموضوع الذى يجب أن يستأثر بإهتمام الدولة .

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٥٤٢٧ / ١٩٩٨

الترقيم الدولى (I. S. B. N. 977 - 305 - 091 - 2)

يتضمن هذا الكتاب الخاص بندوة الأقسام الإدارية فى مصر (التى انعقدت فى ٢٥ مارس ١٩٩٨م) على العديد من الأبحاث التى قدمها نخبة من أساتذة الجغرافيا الأجلاء بالإضافة إلى ما قدمه مركز بحوث الشرطة . وهذه الأبحاث عرضت للتطور التاريخى للأقسام الإدارية فى مصر ، مع إبراز أسس التقسيم الإدارى الحالى وتحليلة ، ثم تناولت نظرة مستقبلية للأقسام الإدارية مع وضع تقسيم إدارى فى ضوء الأقاليم التخطيطية ، حيث خرجت من ذلك باقتراح تقسيم إدارى جديد ، وانتهت الندوة بمجموعة من التوصيات الهامة والتى تخدم موضوع الأقسام الإدارية فى مصر .

أ . د . محمد صبحى عبد الحكيم

رئيس لجنة الجغرافيا

